المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 ـ دار منظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثانية والأربعون | الرابع والتسعون والأربعمئة | نيسان/أبريل 2020

المحتويات

■ **افتتاحية**

□ **أزمة الكيان الصهيوني: الحكومة وكورونا** ..... ليلى خالد 7

■ **الانتفاضة الشعبية في لبنان: جذور الأزمة وآفاق الحل (حلقة نقاشية)**

□ **الحراك اللبناني: جذور الأزمة وآفاق الحل (ورقة عمل)** ..... عبادة كسر 12

□ **المناقشات** 16

بيار أبي صعب ـ جورج قرم ـ حسام مطر ـ رامي سقلاوي ـ سركيس أبو زيد ـ سماح إدريس ـ عبادة كسر ـ عبد الحليم فضل الله ـ فارس أبي صعب ـ كابي الخوري ـ كرم كرم ـ لونا أبوسويرح ـ لمياء المبيض بساط.

يصدر هذا العدد بدعم من
مؤسسة علي خليفة الكواري للدراسات العربية
وتعزيز المساعي الديمقراطية (قيد التأسيس)

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

■ حروب الخنق: الوجه الإمبريالي للعقوبات الاقتصادية الأمريكية (ملف ـ 3)

□ **الخَنقُ الاقتصادي في الحَرب السُّورية** ..... عقيل سعيد محفوض 42

تتناول هذه الدراسة حرب الخنق الاقتصادي ضد سورية، وهي إحدي ديناميات الحرب الأشمل التي تشن على سورية، بقصد احتواء مصادر القوة لديها، واستنزاف مواردها المادية والرمزية، وتعطيل قدرتها على الاستمرار. تتمثل استراتيجيات حرب الخنق الاقتصادي هذه بالحظر التجاري والمالي، وتعطيل الإنتاج والاستثمار والاستيراد والتصدير والتحويلات المالية والقروض والتكنولوجيا وغيرها، وتوسيع دائرة التأثير والعقوبات لتصيب الشركاء والحلفاء وفواعل في دول الجوار وغيرها. كما تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها على «اختلاق» كيانات وشبكات وبنى اقتصادية خارج سلطة الدولة في مناطق إدلب وشرق الفرات، لحرمان سورية موارد الطاقة هناك، فضلاً عن الموارد الزراعية والمائية والبشرية.

□ **العقوبات الأمريكية على إيران: وجه إمبريالي جديد للتحكم في الاقتصاد العالمي** ..... ربا عبادة مسودة 59

تواجه الجمهورية الإسلامية في إيران بدورها عقوبات أمريكية قاسية تهدف إلى حصار إيران وتجفيف مواردها، وزيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية عليها لإجبارها على تغيير استراتيجيتها العسكرية والسياسية في الشرق الأوسط. ورغم مضيّ أكثر من ثلاث سنوات على الاتفاق النووي 5+1، الذي جاء حصيلة عملية تفاوض صعبة دامت أكثر من عشرة أعوام، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحابه من الاتفاق، لتتوالى بعد ذلك

حملة عقوبات كبرى من الولايات المتحدة ضد إيران، كسياسة من سياسات الولايات الأمريكية ضمن مفهوم حروب الخنق التي تسعى من خلالها إلى ضرب الاقتصاد في إيران والتحكم فيه على المستوى الإقليمي والدولي.

□ **الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وسبل التحرر منها** ..... مكيد علي وليد فرجاني 75

تلقي هذه الدراسة الضوء على حروب الخنق الاقتصادي الأمريكي ومدى تأثيرها في تنمية البلدان النامية، وتبيان سبل التحرر من التحكم الأمريكي في الاقتصاد العالمي، عن طريق البحث في طبيعة العلاقة بين سياسات الخنق الاقتصادي الأمريكي وتبعية البلدان النامية لها من خلال القنوات التي تعتمدها. وتُظهر نتائج هذه الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على اقتصادات البلدان النامية من خلال أدوات سياستها الاقتصادية الخارجية، بوسائل شرعية وغير شرعية، لتعزيز مركزها المهيمن في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يمكنها من استنزاف موارد البلدان النامية بخاصة، والإبقاء على علاقة التبعية لها في المجالات الاقتصادية والمالية المختلفة.

■ دراسات

□ **المخيال السياسي الفلسطيني: من تحرير الوطن إلى تحرير الأسواق** ..... فيروز سالم 91

تبحث هذه الدراسة في التحولات الرئيسية في المخيال السياسي الفلسطيني من خلال الأطروحات النظرية المتنافسة على الصعيد العالمي. وهي تسعى لتفسير التحول الجذري في المخيال السياسي من فلسفة المقاومة والتحرُّر من الاستعمار إلى فلسفة المؤسسات وبناء الدولة من خلال النظريات العالمية المعاصرة؟ وتجادل الدراسة في أن الفلسطينيين كلما باتوا أقرب إلى تحقيق حلم «الدولة» باتوا أبعد من التحرر من الاستعمار؛ فالدولة التي طالما حلم بها الفلسطينيون وناضلوا من أجلها، باتت مرتبطة بتشظي الهوية الفلسطينية والتفتت الجغرافي. كما بات الخطاب بعد اتفاقية أوسلو

عن الأسواق الحرة والحقوق هو البديل للخطاب التحرري المقاوِم للاستعمار، الذي طالما شكل الأساس للهوية الفلسطينية.

□ **بعض إشكاليات الدولة والدستور في العراق** ..... عبد الحسين شعبان 108

لم يعرف العراقيون في تاريخ دولتهم المعاصر جدالاً دستورياً كالجدال الذي عرفوه عقب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، بسبب السياسات التدميرية والتقسيمية التي انتهجها الاحتلال الأمريكي، والتي أسفرت عن وضع دستور للبلاد حوّلت دولة العراق معه من دولة بسيطة ذات حكم مركزي إلى دولة فدرالية، وحولت الشعب العراقي الواحد إلى مجموعة مكونات متباينة مذهبياً وإثنياً. تتناول هذه الدراسة التجربة الدستورية في العراق، وتناقش المخاطر التي يواجهها العراق اليوم من جراء الدستور الذي وضعه الاحتلال الأمريكي له وما أفرزه من انقسامات مذهبية وإثنية في المجتمع العراقي ومن نزاع على تقاسم الموارد الطبيعية والثروة الوطنية.

□ **الحراك الشعبي في الجزائر**
وقوة السلطوية المتخندقة ..... محمد حليم ليمام 125

تحاول هذه الدراسة تقديم تفسير موضوعي للحراك الشعبي السلمي الذي انطلق في الجزائر منذ أكثر من عام، وفهم بعض خصائصه في مواجهة الاستبداد والفساد، ومن أجل رصد حسنات هذا الحراك الجزائري، والمتوقع منه في شق الطريق نحو الحرية والحكم الصالح، ولكشف بعض تحديات المرحلة الراهنة، وبخاصة تراكمات العقدين الماضيين. فهل يمكن إحداث تغيير سياسي سلمي لنظام الحكم في الجزائر، في ظل بقاء السلطة بيد المؤسسة العسكرية، وبروزها كطرف وحيد يقابل الحراك الشعبي؟ ألا تسعى السلطوية المتخندقة منذ البداية إلى تهجين الانتفاضة الشعبية واحتوائها والحؤول دون تمكنها من تحقيق التغيير المنشود؟

■ مقالات وآراء

□ **السياسة وإغواء التغيير قراءة في رواية «الحركة»**
لعبد الإله بلقزيز ..... عبد الرحمن التمارة 143

■ كتب وقراءات

□ **رأسمالية الكوارث: كيف تجني الحكومات والشركات العالمية أرباحاً طائلة من ويلات الحروب ومصائب البشرية**

(أنتوني لوينشتاين) ..... محمد حدوي 159

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... كابي الخوري 167

الكتب العربية: الدولة المستحيلة في أفريقيا: مسارات متناقضة؛ الالتزامات الدستورية على الدولة وضمانات الوفاء بها؛ الدولة العربية من السلطوية إلى الحداثة؛ إدارة المشاريع السياسية في عالم عربي متحول.

الكتب الأجنبية: The Iranian Revolution at Forty; Law and the Arab–Israeli Conflict; State Responsibility for Breaches of Investment Contracts; Digital Witness: Using Open Source Information for Human Rights Investigation, Documentation, and Accountability.

التقارير البحثية: The Taliban in Afghanistan; Iran and the U.S. Elections: A Chance to Meddle?.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: أمين قمُّورية

صورة الغلاف: صورة مجهرية لبلورات الساليسين (مسكن للألم) المستخرجة من لحاء شجرة الصفصاف. تصوير David Maitland/Nikon Small World

أزمة الكيان الصهيوني: الحكومة وكورونا

ليلى خالد

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،
وعضو المجلس الوطني الفلسطيني.

الكيان الصهيوني مليء بالأزمات، لكن على الواجهة توجد أزمتان: تأليف الحكومة والكورونا. تم تكليف زعيم كتلة «أزرق ـ أبيض» بيني غانتس، بعد حصوله على دعم 61 نائباً، وهو الحد الأدنى لتأليف الحكومة في الكنيست المؤلف من 120 مقعداً، وذلك بعد عام من الجمود السياسي وفي ظل أزمة انتشار وباء كورونا. وعلى الفور دعا غانتس خصمه رئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو إلى الانضمام إليه قائلاً: «سأفعل كل ما في وسعي لتأليف حكومة وطنية واسعة في غضون أيام قليلة، أردت دائماً الوحدة»، مشدِّداً على أن «إسرائيل يجب ألا تذهب إلى انتخابات رابعة». من جهة ثانية، قال الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريبلين في رسالته إليه: «أطلب من مندوبي الأحزاب كافة الممثلة في البرلمان أن يدركوا ضرورة تأليف حكومة في أسرع وقت ممكن، الأمر الذي يمكنه أن يخرج «شعبنا» من هذا الوضع المعقد»، مشيراً إلى أزمة كورونا. ولكن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن في إسرائيل؛ فالحقيقة أن غانتس اعتمد على خصمين لدودين في حساباته، فحصل على تأييد ما يسمونه «تحالف يسار الوسط»: العمل ـ غيشر والمعسكر الديمقراطي، إضافة إلى تصويت القائمة العربية المشتركة وحزب «إسرائيل بيتنا» القومي الفاشي بزعامة أفيغدور ليبرمان. ولا يجمع القائمتين الأخيرتين المناهضتين لنتنياهو أي أرضية مشتركة تقريباً. وهدد نتنياهو غانتس بانتخابات جديدة رابعة، وبأن إطاحة إدلشتاين (رئيس الكنيست) ستوقف الاتصالات حول حكومة وحدة.

أيد زعيم ائتلاف القائمة المشتركة أيمن عودة من جانبه المرشح غانتس، وقال في اجتماع بثه التلفزيون مع الرئيس ريفلين إن الناخبين المؤيدين للقائمة قالوا «لا» قاطعة لحكومة يمينية بزعامة نتنياهو. للعلم، إن الاصطلاح الوحيد الذي يتوجب التعامل فيه مع تقسيمة الأحزاب الصهيونية هو أحزاب متطرفة وأحزاب أكثر تطرفاً، ولا يجوز تقسيمها إلى يمين ووسط ويسار،

فهذا تقسيم خاص بالدول العادية الأصيلة التي تطورت بصورة طبيعية، وليس في دولة اغتصابية إحلالية عنصرية تقوم بعملية ترانسفير لأهالي البلاد الأصليين.

ما نود تأكيده أن بعض أهلنا في المنطقة المحتلة عام 1948 يخطئون كثيراً في المشاركة في الانتخابات الصهيونية، فإلى جانب تأثيرهم الهامشي ودورهم الأقل من محدود في إنجاز أي هدف حقيقي كبير لشعبهم منذ دخول راكاح الكنيست الأول، فإن وجودهم يجري استغلاله لمصالح صهيونية دعائية والتبجح عالمياً وإقليمياً بـ«عدالة» إسرائيل، فالملاحظ أن كل الأحزاب الصهيونية المتطرفة والأكثر تطرفاً تستبعدهم من الائتلافات الحكومية، هذا ما عبّر عنه نتنياهو وغانتس وأفيغدور ليبرمان، مردّ ذلك إلى العنصرية المتفشية كوباء في هذه الدويلة، لذلك يتعاملون مع النواب العرب كـ «فيروس كورونا» أو كـ«مرض الجرب»، فما بالك بالأحزاب اليمينية الدينية المتطرفة والقومية العنصرية الدينية، التي ترى «أن العربي الجيد هو العربي الميت» كما يقول الحاخام كشتئيل، وأن العرب «ليسوا أكثر من أفاعي وصراصير» كما يرى رافائيل إيتان، وكما أصدر مجمع الحاخامات ـ السندهرين ـ من فتوى تجيز «قتل العرب حتى أطفالهم»... إلخ.

من هنا نسأل إخوتنا في أراضي الـ 48: أتستطيعون العمل وسط هؤلاء المستوطنين المتوحشين؟ أتذكرون كم مرة أُخرج كل واحد منكم بالقوة بأمر من رئيس الكنيست أثناء إلقائه خطابه! ثم إنه يتوجب على كل واحد منكم، وقبل أن يبدأ الكنيست عمله، أن يحلف يمين الولاء لدولة «إسرائيل» كدولة يهودية وديمقراطية! تعرفون بالطبع أن جميع القوانين العنصرية، بما فيها قانون القومية، جرى سنّها في الكنيست بوجود النواب العرب. وفي النهاية نسألكم ماذا تستفيدون؟ في الوقت الذي يستغل الكيان الصهيوني، العنصري حتى العظم والفاشي بامتياز، وجودكم للادّعاء بديمقراطية دويلته المغتصبة لوطنكم من أقصاه إلى أقصاه!

وحول تأليف الحكومة، هذا التحالف الشكلي الذي يعتمد عليه غانتس لا ولن يملك أوراق القوة لتأليف الحكومة، فليبرمان أعلن مراراً أنه لن يشارك في حكومة تحوي أحداً من القائمة العربية، حتى إن غانتس صرّح أكثر من مرة أنه لن يشرك أيّاً من القائمة العربية في حكومته، وما جمع الطرفين مع ليبرمان هو هدف إسقاط نتنياهو. لكن غانتس يحمل ذات التوجه في تطبيق «صفقة القرن» التصفوية، والاستيطان والعمل على ضم منطقة غور الإردن وشمال البحر الميت، والإبقاء على القدس عاصمة موحدة للكيان، وعدم الاعتراف بأيّ من الحقوق الفلسطينية، وهو كذلك يؤمن بمبدأ «الترانسفير» لأهلنا في المنطقة المحتلة عام 1948، وقد سبق للكيان طرح ترحيل (طرد) عرب منطقة المثلث ذات أكبر كثافة سكانية في الأراضي المحتلة عام 1948، إلى الضفة الغربية، وهو يؤمن كنتنياهو والأحزاب الصهيونية كافة بما ذكره إيلان بابيه في كتابه **التطهير العرقي للفلسطينيين**: بوضع أهلنا في منطقة 48 في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية سيئة، لدفعهم إلى الرحيل عن وطنهم على نحو ذاتي.

لعل البعض ينسى ولوج غانتس في استباحة الدم الفلسطيني! فأثناء رئاسته الأركان خاض حربين داميتين ضد غزة في عامي 2012 و 2014 أسفرت الأولى عن استشهاد 174 فلسطينياً وإصابة 1200 آخرين، أما حرب عام 2014 فقد استشهد فيها 2147 فلسطينياً، وأصيب أكثر

من 10 آلاف آخرين. غانتس مجرم حرب في حقه قضايا بارتكاب «جرائم حرب» في دول كثيرة، وشارك في غزو لبنان عام 1982. بالطبع، تعكس نتائج الانتخابات الأخيرة في الكيان الصهيوني توجه الشارع اليهودي نحو المزيد من اليمين والتطرف والفاشية. أجرت جريدة **يديعوت أحرونوت** عام 2018 استطلاعاً أثبت أن اليمين سيتزايد في الكيان عام 2025 وسيصل إلى ما نسبته 56 بالمئة بين اليهود. نتائج الانتخابات الأخيرة تعزز هذه الظاهرة. هذا لا يعني أن الـ 32 بالمئة الذين صوتوا للأحزاب الأخرى هم يساريون. علينا ألاّ ننسى أن عدد الفلسطينيين العرب في المنطقة المحتلة عام 1948 تساوي 21 بالمئة من سكان الكيان الصهيوني، كما أنه لا وجود فعلياً ليسار صهيوني حقيقي (الكلمتان أصلاً لا تجتمعان). أما حزب ركاح فمعظم أعضائه كانوا من اليهود في البداية، وكان يتحكم فيهم موقف الاتحاد السوفياتي الذي اعترف رأساً بإقامة دولة إسرائيل، وكان ذلك جزءاً من صفقة عقدت عام 1945 (4 ـ 11 شباط/ فبراير) في مؤتمر يالطا بين ستالين وروزفلت وتشرشل. وكان هذا المؤتمر هو الثاني بين ثلاثة مؤتمرات أساسية انعقدت وقت الحرب عُرفت باسم الثلاثة الكبار. فقد سُبق مؤتمر يالطا بمؤتمر طهران في تشرين الثاني/ نوفمبر 1943 وتلاه مؤتمر بوتسدام في تموز/ يوليو 1945.

وها هي الحكومة الإسرائيلية اليوم تواجه مأزقاً آخر، فقد ووجهت وزارة الصحة الإسرائيلية بانتقادات شديدة لتقصيرها في مواجهة كورونا؛ فعدد الوفيات في إسرائيل سيصل إلى 621 شخصاً، في الوقت الذي وصل عدد المصابين إلى 743 شخصاً. وقدّر خبراء اقتصاد والقناة 12 في التلفزيون الإسرائيلي أن وضع إسرائيل في حالة طوارئ في القطاع العام سيفاقم من الخسائر. وقدرت صحيفة **يديعوت أحرونوت** أن إسرائيل ستخسر ثمانية مليارات شيكل (2.16 مليار دولار) حتى نهاية الشهر الجاري بفعل الإجراءات المتخذة لمواجهة الفيروس. لكن العدو لا يأخذ أي احتياطات لحماية معتقلينا في سجونه.

تبقى كلمة أخيرة أوجهها إلى أهلنا في المنطقة المحتلة عام 1948، أنتم يا من صمدتم في وجه أعتى اغتصاب كولونيالي إحلالي فاشي عنصري على مدى يزيد على سبعة عقود، وحافظتم عل فلسطينيتكم وعروبتكم الأصيلة رغم الاعتقال والقتل وهدم ما يقارب 500 قرية وبلدة عربية، والاستيلاء على 92 بالمئة من أراضيكم. يا من واجهتم وتحديتم الحكم العسكري حتى عام 1967 و42 قانوناً تمييزياً عنصرياً، كما ثبتتها منظمة «عدالة»ـ منظمة الدفاع عن حقوق عرب 48 ـ لقد هدف الكيان الصهيوني إلى «أسرلتكم» حتى ثقافتكم الفلسطينية العربية الكنعانية، ولكنكم وقفتم بالمرصاد لكل هذه المخططات الاقتلاعية. أدركُ أن جماهيرنا في منطقة 48 منقسمة حول المشاركة في الانتخابات في الكنيست بنسبة 50 بالمئة لكل طرف. أذكّر المنادين بالمشاركة بيوم 30 آذار/ مارس عام 1976 حين فتح الجيش الصهيوني النار على تظاهرتكم السلمية التي نظمتموها دفاعاً عن الأرض بعد مصادرة آلاف الدونمات من أراضينا، وسقط ستة شهداء سيظلون نبراساً مضيئاً لاستمرار نضالنا حتى تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني. كيف يمكن هؤلاء الصهاينة القتلة أن يكونوا ديمقراطيين؟ يا أهلنا، يا من تشاركوننا النضال دوماً لأنكم جزء أساسي منا. ننحني إجلالاً لتضحياتكم كنتم... أنتم... وستظلون سند ثورتنا من أجل تحرير تراب وطننا الغالي، وشعبنا يناضل على مدى يزيد على قرن زمني، منذ بدايات الهجمة الاستيطانية الجماعية الفلسطينية بمساندة قوات ما سمي «الانتداب ـ الاحتلال». التحية لكم أهلنا... يا سندنا... يا أملنا

الذي نراهن عليه في استعادة حريتنا وكامل وطننا. وفي النهاية أستذكر ما قاله شاعرنا الكبير محمود درويش في شهيدة يوم الأرض، خديجة قاسم شواهنة التي لم تبلغ حينها سوى 23 عاماً، واستشهدت ورفاقها برصاص الغدر:

أنا الأرض
والأرض أنت
خديجة! لا تغلقي الباب
لا تدخلي في الغياب
سنطردهم من إناء الزهور وحبل الغسيل
سنطردهم عن حجارة هذا الطريق الطويل
سنطردهم من هواء الجليل □

الانتفاضة الشعبية في لبنان:
جذور الأزمة وآفاق الحل

عقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، يوم الخميس بتاريخ 9 كانون الثاني/يناير 2020. قدمت الحلقة لونا أبوسويرح، وشارك فيها السيدات والسادة التالية أسماؤهم (بحسب الترتيب الألفبائي):

بيار أبي صعب نائب رئيس تحرير جريدة **الأخبار** ـ بيروت.

جورج قرم وزير مالية سابق، خبير اقتصادي ومؤرخ وأستاذ جامعي.

حسام مطر باحث في العلاقات الدولية والدراسات الأوروبية ـ بيروت.

رامي سقلاوي باحث في العلاقات الدولية ـ بيروت.

سركيس أبو زيد كاتب وباحث سياسي ـ بيروت.

سماح إدريس رئيس تحرير مجلة **الآداب** الورقيّة (1992 ـ 2012) والإلكترونيّة ـ بيروت.

عبادة كسر باحثة في مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الحليم فضل الله رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ـ بيروت.

فارس أبي صعب مدير التحرير في مركز دراسات الوحدة العربية.

كابي الخوري مدير التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية.

كرم كرم مستشار إقليمي في شعبة القضايا الناشئة والنزاعات، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) ـ بيروت.

لونا أبوسويرح المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.

لمياء المبيض بساط رئيسة المعهد المالي والاقتصادي في وزارة الماليّة ـ بيروت.

قدّمت الحلقة وأدارت الحوار:
لونا أبوسويرح

الحراك اللبناني: جذور الأزمة وآفاق الحل

ورقة عمل

عبادة كسر

باحثة في مركز دراسات الوحدة العربية.

1 ـ المشكلة

يشهد لبنان اليوم بزوغ مؤشرات تغيير ما، بعدما خرجت إلى الشارع حركات احتجاجية ضخمة بدءاً من 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عمت معظم المناطق اللبنانية ونادت بإسقاط النظام الطائفي و«حكم المصرف»، وبمكافحة الفساد واستعادة المال العام المنهوب وبالإصلاح السياسي والاقتصادي. عبّرت هذه الاحتجاجات، التي لا تزال مستمرة حتى اليوم، عن عمق الأزمة اللبنانية بأبعادها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي أوصلت الدولة اللبنانية بصيغتها الميثاقية و«الطائف»ية إلى أفق مسدود، وهي أزمة تعود أساساً إلى معادلة سياسية طائفية ـ اقتصادية حددتها وظيفة الوكيل التجاري ـ المصرفي التابع التي رُسمت للبنان منذ تأسيسه كدولة لبنان الكبير (1920 ـ 1926)، وكُرست بصيغة الميثاق الوطني عام 1943 وجُدّدت وجُذِّرت دستورياً في اتفاق الطائف عام 1989. في ظل تراكم الأزمات الاقتصادية والسياسية إلى الحد الذي بات يهدد بسقوط مقومات الدولة، يُطرح سؤال محوري: هل أن المعادلة الوظيفية التي قامت دولة لبنان الكبير عليها لا تزال صالحة أم انتهت وظيفتها التاريخية، بعدما ساهمت في إدخال البلاد في سلسلة أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية وحروب أهلية منذ الاستقلال إلى اليوم، وبعدما فشلت في بناء دولة قانون ومؤسسات، وفي تأسيس اقتصاد قوي منتج وغير تابع، وفي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة طبقياً ومناطقياً، وفي وضع عقد اجتماعي مبني على أسس واضحة تقوم على العدل والعدالة الاجتماعية والمساواة، وبالتالي في بلورة ثقافة سياسية تؤسس لمواطنة تجمع كل اللبنانيين وفق رؤية واضحة للحقوق والواجبات وبعض الثوابت الوطنية وتحرر المجتمع اللبناني من الولاءات الضيقة، الطائفية والمناطقية، أو العشائرية أحياناً؟

2 ـ الخلفية التاريخية

ثلاث محطات تاريخية كبرى تكرّست من خلالها الوظيفة التاريخية للكيان اللبناني والبنية السياسية ـ الاقتصادية للنظام الرأسمالي ـ الطائفي القائم فيه، وهما وظيفة وبنية أدت بهما التطورات المجتمعية والجيوسياسية في لبنان والمنطقة إلى وضع مبرر استمرارهما موضع سؤال.

المحطة **الأولى** كانت تأسيس دولة لبنان الكبير عام 1920، الذي جاء في سياق تحولات كبرى تشهدها المنطقة أسفرت عن تحكُّم بعض الدول الاستعمارية الأوروبية في المنطقة بعد انهيار الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، وقيام دولة لبنان الكبير ككيان سياسي على قياس فئات سكانية طائفية محددة يؤدي وظيفة الوسيط التجاري ـ والمصرفي فيما بعد ـ لمصلحة الصناعات والأسواق الفرنسية والأوروبية.

المحطة **الثانية** حصلت قبيل الاستقلال، إذ تم تكريس هذه البنية الاقتصادية ـ السياسية ميثاقياً وفق صيغة طائفية يتم تقاسم السلطة فيها محاصصة بين الطوائف الكبرى، لحماية وظيفته الاقتصادية. وقد اعتُمد ميثاق 1943 كصيغة للحكم تقوم على ثنائية الطبقة الرأسمالية التجارية ـ المصرفية بارتباطاتها الخارجية وتبعيتها للنظام الاقتصادي العالمي. وقد حالت هذه الصيغة دون قيام مواطنة حقة وتنمية متوازنة وتوزيع عادل للثروة واقتصاد منتج؛ وأسست لأزمات سياسية وحروب أهلية متتالية.

أما المحطة **الثالثة** فهي اتفاق الطائف، الذي وُضع كوثيقة إصلاحية للخروج من الحرب الأهلية، لكن الجوانب الإصلاحية فيه اقتصرت على تجميل النظام السياسي القائم وإزالة بعض التشوّهات فيه التي راكمتها التطورات المحلية والإقليمية خلال عقود، من دون أن يمس هذا الاتفاق النظام الاقتصادي الحر المعتمد في لبنان. لكن هذا الاتفاق كرّس دستورياً الصيغةَ الشفهية للميثاق الوطني وعمق البنية الطبقية ـ الطائفية الميثاقية.

3 ـ تمظهرات الأزمة

أسست مرحلة ما بعد الطائف لمزيد من تعميق الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية القائمة أصلاً في لبنان، من خلال اعتمادها سياسات اقتصادية أكثر انحيازاً لأصحاب الرساميل الكبرى، وبخاصة رأس المال التجاري ـ المصرفي، العقاري، وأكثر تهميشاً للقطاعات الاقتصادية المنتجة، مقابل تعزيز الاقتصاد الريعي الذي مثلت سياسة الفوائد العالية على الودائع المصرفية أو على سندات الخزينة أبرز عناصرها، إلى جانب نظام ضريبي يعتمد أساساً على الضرائب غير المباشرة التي يتحمل الجزء الأساسي منها الطبقة الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود، وهو ما ساهم عبر ثلاثة عقود مرت على معادلة الطائف في إعادة توزيع الثروة على نحو معكوس، أي لمصلحة الأغنياء على حساب الفقراء، كما ساهم في تصفير معدل النمو وفي مزيد من تهميش المناطق الفقيرة، ومزيد من الهدر واستباحة المال العام.

تفاقمت الأزمة حتى انفجرت عام 2005، لكن الاستقطابات السياسية في البلاد أُعطيت حينها منحى غيّب الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية وحيّد بالتالي أزمة النظام والطبقة الحاكمة

عن الصراعات السياسية والاصطفافات التي شهدتها البلاد بين 8 و14 آذار، وتمحور الانقسام حول عناوين سياسية أكثر ارتباطاً بالقضايا الاستراتيجية الكبرى والمحاور الإقليمية والدولية في المنطقة. وكان سلاح المقاومة يمثل إحدى القضايا الخلافية الكبرى في تلك المرحلة، كما ظهر أن الانقسام على الهوية السياسية للبنان لا يزال قائماً. لذا ما زالت أزمة الهوية واحدة من الأزمات الكبرى التي يواجهها الكيان اللبناني، والواضح أن الصيغ التي طرحت منذ تأسيس دولة لبنان الكبير فشلت في أن تنتج سياسات وطنية جامعة.

4 ـ انفجار الشارع

انطلقت الحركات الاحتجاجية في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في بيروت، وانتشرت في معظم المناطق اللبنانية. وتصدر المطلب السياسي قائمة المطالب، حيث رفع المنتفضون مطلب إسقاط النظام الطائفي، إلى جانب المطالب الاقتصادية ـ الاجتماعية. وشهدت الساحات نوعاً جديداً مغايراً للحركات الاحتجاجية التي عرفها لبنان من قبل. يشارك في هذا الحراك كتلة مجتمعية واسعة، فيها فئات متعددة، وشرائح طبقية متنوعة، رغم أن الأغنياء لم يشاركوا إلا بنسبة ضئيلة لارتباطهم بالسلطة، أو بسبب الحصانة التي تؤمنها لهم ثرواتهم الطائلة. أما العمال والأجراء وأبناء الطبقة الوسطى بفئتيها العليا والدنيا فهم القاعدة الطبقية الفعلية لهذا الحراك. إضافة إلى التنوع الجندري من الشابات والشبان، كما برزت مشاركة كبيرة لأصحاب الحاجات الخاصة، ومشاركة للمثقفين والفنانين والأساتذة والطلاب والأطباء والمحامين والمهندسين...

استطاع الحراك أن يعلي من شأن الرفض العارم للنظام السياسيّ، قيماً ورؤى سياسيّةً كانت تتحكّم في الانتظام السياسيّ العامّ للمنتفضين ولأغلبيّة الشعب اللبنانيّ. مثلاً: الاعتقاد الذي كان سائداً أن القيادات السياسيّة منزّهة عن المحاسبة، وأنّ لها قاعدتَها الشعبيّةَ التي تمتثل «طوعاً» لها أملاً في أن تحلَّ مشاكلها. هذه «الشرعيّة الطوعيّة» ضُربتْ في هذه الانتفاضة. وثمّة ثورةٌ على مستوى اقتحام المرأة بصورة واضحة وبارزة للحيّز العامّ، والمشاركة البارزة للجيل الجديد الشابّ وتحديداً طلاب الجامعات الخاصة والوطنية.

لكن الحراك حتى اللحظة لم يفرز قيادات تضع خطة موحدة. وأكثر من ذلك عندما ارتفعت الأصوات المطالبة بقيادات ارتفعت أصوات كثيرة من داخله ترى أن كل مواطن شارك فيه هو قائد، وهذا ما يفسَّر بهيمنة الأيديولوجيا النيوليبرالية، وهيمنة ثقافة الفردنة على «السوشال ميديا» حيث يعبر كل فرد عن نفسه من دون ضوابط. إن هذا المشهد يضع الحراك أمام المساءلة كقوة تغيير حول التنظيم والبرنامج والتمثيل والتنسيق، وهل بالفعل تم اختراقه من قوى يمينية لا تبغي التغيير؟ وحين يتم الحديث عن تغيير النظام، عن أي نظام يتحدثون؟ وبأي قانون انتخابي يطالبون؟ هل الموقف موحد بين الحراكيين حول رؤية للنظام والقانون الانتخابي المرجو تغييره؟

5 ـ آفاق الحل

إذن، الأزمة اللبنانية ذات أسباب داخلية (اقتصادية واجتماعية وسياسية و«أيديولوجية»)، وإقليمية (تتعلق بالجو الربيعي المنتفض منذ عام 2011)، وعالمية (ضمن إطار فرض الهيمنة الاقتصادية والأيديولوجية الرأسمالية على أرجاء العالم كافة). لذلك فإنّ «الحلول» المقترحة

لا يمكن أن تقتصر على مسكِّنات محلية، بل ينبغي أن تصيب أسَس البنيان اللبناني وعلاقاته الإقليمية والدولية.

كخلاصة عامة، في ظل أزمة كيانية مستعصية، وفي ظل ما يشهده المحيط العربي من تحولات معظمها اتجه نحو الصراع الأهلي، ومع غياب أفق للتكامل مع المحيط العربي، وفي ظل مساعي صفقة القرن لفرض «السلام» مع العدو الإسرائيلي، ومع الاحتجاجات الشعبية بات السؤال ملحاً: لبنان إلى أين؟ ولنلامس آفاق التغيير، لا بد من رفع عدة تساؤلات تستطيع أن توضح نوع التغيير وامكاناته:

ـ هل يمكن تغيير بنية هذا النظام فعلاً (التحالف بين زعماء الطوائف والطبقة الرأسمالية التجارية ـ المصرفية)؟

ـ ما هو الدور الجديد للبنان؟ ومن يحدد هذا الدور؟

ـ هل سيؤسس الحراك الحالي لمرحلة تتجاوز الانقسام القائم على الهوية الوطنية؟

ـ ما هو النظام السياسي ـ الاقتصادي المطلوب لتعزيز خيار لبنان في مقاومة العدو الصهيوني على نحو يعكس الإرادة الشعبية في ذلك؟

ـ هل من الممكن أن يتحول لبنان إلى دولة رعاية؟

ـ ما هو النظام الاقتصادي الذي يخلِّص لبنان من أزماته، وهل هناك إمكان لتحقيقه بمعزل عن الهيمنة والارتباطات النيوليبرالية؟

المناقشات

1 ـ لونا أبوسويرح

الكل بات مطلعاً على الوضع في لبنان، ولكن ما يهمنا هو الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الورقة. ما هو دور لبنان في المحيط الإقليمي والدولي بينما المشهد الإقليمي يزداد تعقيداً وتشابكاً كل يوم، وهو مرتبط بدوره بالمشهد الدولي؛ وما هو دور لبنان وخياراته في مواجهة العدو الصهيوني ومقاومة الإمبريالية والصهيونية. الشق الآخر السياسي أو الأيديولوجي مرتبط بالصراع على الهوية، هل الشعارات التي نادت باللاطائفية وبنظام مدني في بدايات الحراك ما لبثت أن ارتدت إلى الخلف وعادت وتحوّلت إلى خلافات طائفية ومذهبية تنادي بالحصص. هذا الشق السياسي والأيديولوجي مرتبط أيضاً بالشق الاقتصادي، فهل يستطيع لبنان أن يتجاوز هذه المحنة الاقتصادية؟ وهل هناك من مخرج للانهيار الحتمي؟ وإذا ما كان هناك مخرج، فهل يمكن التفكير في سيناريوهات وأطروحات لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص؟ الأزمة الحالية تحتاج إلى حلول جذرية. هنا نبدأ باب الحوار والمناقشات.

2 ـ رامي سقلاوي

لكي نحدد الموضوع بصورة أدق علينا أن نعود إلى جذور الأزمة اللبنانية التي هي أزمة نظام، ويمكن إضافة السؤال التالي إلى مجموعة الأسئلة المحورية المطروحة للمناقشة في هذه الندوة: «أين هو موقع لبنان في المحيط الإقليمي والدولي؟» ثم يمكن أن نستكمل السؤال بمناقشة وتحديد وجهة لبنان السياسية والثقافية... إضافة إلى ذلك علينا أن نُعرِّف ونُحدد من هو العدو. حينها يمكن أن ننتقل إلى التحديد المباشر لمشكلة الأزمة اللبنانية. وأعتقد أن صراع الهويات الطائفية في لبنان هو مفصل أساسي من مفاصل الأزمة اللبنانية. وهذان الشقان من السؤال على علاقة وثيقة بالأزمة

اللبنانية (التي هي أزمة كيان بكل المعايير). لا يمكن أن نحل الأزمة اللبنانية من دون النظر إلى جذورها التاريخية وتراكماتها (التي هي من عمر هذا الكيان الطائفي الفاشل).

فهذا الكيان اللبناني الطائفي (الذي هو ثمرة الاستعمار الغربي لمنطقتنا العربية)، هو عبارة عن مجموعة عصبيات تحكمها وتحركها غرائز وهويات طائفية ومذهبية. لذلك نرى أن هذا الكيان هو ولّادة للأزمات والحروب والانقسامات والتفكك الاجتماعي والمجتمعي، ولم يُنتج أي نظام سياسي مرتكز على العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبنائه؛ إنما هو في الواقع كان عاملاً أساسياً في زيادة التمزّق الداخلي وتعميق الانقسامات، وكان عاملاً أساسياً في ترسيخ الأفكار الرجعية والطائفية والمذهبية، لا بل شكّل مظلة حماية لهذه الظواهر الرجعية في المجتمع اللبناني.

لكن كيف يمكن أن نبني مجتمعاً لبنانياً لاطائفياً عماده نظام لبناني علماني ليكون مدخلاً إلى الدولة العلمانية العصرية؟ الجواب عن هذا السؤال هو أن بناء أي نظام لبناني علماني (غير طائفي) يحتاج إلى عدة مُقومات وعوامل أهمها وأولها نسف الصيغة اللبنانية برمتها ومن جذورها وهدم الجسور الطائفية والمذهبية التي بناها الاستعمار الغربي وبناء جسور وطنية بأبعاد قومية تتوسع نحو مفاهيم النموذج المُصَغر لبناء الدولة العربية التي تحمل في أعماقها مبادئ التحرر والتحرير والمقاومة لتكون نواة ومقدمة وامتداداً للتحرر العربي الشامل من سطو الأنظمة الاستبدادية والاستعمارية المتمثلة بأمريكا والصهيونية وأدواتها المهيمنة (من أنظمة رجعية) على منطقتنا العربية!

3 ـ سركيس أبو زيد

أرى أن هناك تداخلاً بين عدة أمور يجب تفكيكها. صحيح أن الحراك لم ينتج قيادات، لكن هناك تجمُّعات لأناس يقومون بوضع البرامج والخطط، وهم بدأوا ينتظمون. ثم علينا التمييز بين حراك مطلبي اجتماعي طبقي اقتصادي وبين أحزاب سياسية طائفية تنزل إلى الشارع لأهداف خاصة بها.

إذاً، أيّ حراك نقصد في كلامنا، وما مستقبله وآفاقه وكيف يتطور؟

هذا أمر يستحق البحث لتحديد الموقف منه. هناك أيضاً موضوعات مطروحة في الورقة يجب بتها، حول الاقتصاد اللبناني ودوره التاريخي كوسيط، ففي رأيي أن الاقتصاد اللبناني الذي كان معمولاً به قد انتهى منذ مدة؛ ففكرة المصرف والمصارف والقطاع المصرفي انتهى دورها، ولم يعد هناك ثقة بالقطاع المصرفي، وليس وارداً أن تعود الثقة إليه.

المطلوب منا جميعاً كلبنانيين أن نسأل أنفسنا: ما هو الاقتصاد الجديد الذي نريده؟ الاقتصاد المعمول به حالياً لم يعد صالحاً، إذ لم يعد أحد يضع ماله في المصارف. في الماضي، لم يكن هناك مصارف في البلدان العربية، وكان اقتصادنا يقوم على البترودولار، حيث تضع البلدان العربية النفطية مالها في لبنان وتستثمر به، وهذا أيضاً انتهى. وبالتالي يجب تحديد ماهية الاقتصاد الذي يتماهى مع الوضع اللبناني.

المسألة الأخرى التي يجب أن تُناقش هي: أيُّ نظام نريد؟ هناك من هو متمسك باتفاق الطائف؛ نحن حالياً نعيش حالة من الفوضى الدستورية. الورقة وضعت ثلاث مراحل، وأود أن أضيف إليها مرحلة رابعة، وهي مرحلة الفوضى الدستورية، إذّ يوجد تباين واضح بين ما هو موجود في الدستور اللبناني وبين اتفاق الطائف. الكارثة الكبيرة التي ستمنع، في رأيي، النهوض بهذا البلد هي شرح

مفهوم الميثاقية. بدأت فكرة الميثاقية القائمة بتوافق اللبنانيين في أطيافهم كافة، وبعدم التبعية للغرب أو للشرق. لكن يتم تفسيرها بأنها تعني القوي بطائفته هو من يترأسها.

النظام السياسي المعمول به الآن لم يعد قادراً على الاستمرار، وفي رأيي أن جميع أزماتنا الحالية حتى الآن، سواء قبل الحراك أو بعده، لا يمكن أن يتم تجاوزها قبل قراءة مشتركة لهذا الدستور، أو قبل مؤتمر تأسيسي لوضع دستور جديد أو تطبيق اتفاق الطائف ضمن اجتهادات جديدة. توجد مادة في الدستور الحالي تنص على تأليف هيئة وطنية لإلغاء الطائفية، أيّ عملياً بناء نظام جديد. وهناك أحزاب أبرمت اتفاقيات في ما بينها حول بناء الدولة المدنية، حتى رئيس مجلس النواب نبيه بري يطرح مشروع الدولة المدنية. والورقة المشتركة بين حزب الله والتيار الوطني الحر تتكلم على الدولة المدنية. لكن جبران باسيل يشير في إحدى المقابلات التلفزيونية إلى أن التيار طرح فكرة الدولة المدنية لكن لا يمكن تنفيذها. إذاً لماذا أتعب نفسه وطرحها؟

كما توجد التباسات أخرى، فنحن في لبنان نُعاني أزمة حكم، وأزمة نظام، حيث لم يعد ممكناً الاحتكام للنظام الحالي، وفي غياب الوصايات (الوصاية السورية أو السعودية أو الأمريكية... إلخ)، انفلت الموضوع ولم يعد أحد قادراً على ضبط الأمور. البعض يطرح مسألة أزمة كيان؛ لكن إذا كانت المسألة أزمة كيان فهذا يعني أن حدود لبنان ستتغير، وهذا أمر غير واضح في الورقة. فقد أعلن الجنرال الفرنسي هنري غورو حدود لبنان الكبير عام 1920، أما الصيغة والنظام فقد أتيا فيما بعد.

دائماً ما كان في لبنان دولة عميقة تُدير الأمور وتتمظهر بوزارات وبمجلس نواب، ولكن هناك رجال أعمال وعصابات من مختلف الطوائف هم من يديرون الأمور

4 ـ حسام مطر

أعتقد أن هناك توافقاً تاماً حول واقع لبنان حالياً بالحد الأدنى وماهية المشكلة، سواء الوضع الاقتصادي أو الوضع السياسي، وقد أشبع الكلام حول الأمور المالية والاقتصادية والسياسية والنظام والطائفية، وكلها موضوعات باتت معروفة. كما أن جزءاً كبيراً من الحلول باتت معروفة ومتفقاً عليها. النقاش الحقيقي حالياً يمكن أن يتمحور حول نقطتين. أولاً، أي سلطة أو نظام سياسي مؤهل وقادر على إخراجنا مما وصلنا إليه إلى حيث ما يجب أن نكون، وكيف سيكون شكل هذا النظام أو هذه السلطة؟ ثانياً، كيف نصل إلى هذه السلطة، هل عبر التوافق أم بتدخل خارجي ورعاية خارجية، أم عبر العنف، أم بانقلاب أم بثورة عسكرية أم بحرب أهلية؟ هذان هما السؤالان الأهمان، وبخاصة أن الأزمة وسرعة تدحرجها هائلان جداً، وإذا لم نجب عن هذه الأسئلة بسرعة فسنتجه نحو الانهيار والفوضى وتنفلت الأمور.

5 ـ لونا أبوسويرح

أعتقد أن هذين السؤالين وما طرحه سركيس هي من الأمور المطروحة في ورقة العمل، ولكن الاختلاف يكمن في طريقة بلورة الطرح وأسلوبه. جميعنا نعرف جذور الأزمة وأصبح النقاش فيها مستهلكاً، فالكل يرى أن الأزمة أساسها النظام السياسي والنظام الاقتصادي القائم. الآن علينا البحث في ما هو البديل، وآلية الخروج من الوضع الحالي والأدوات التي يمكن استخدامها.

6 ـ عبد الحليم فضل الله

أشكركم على هذه الحلقة النقاشية والورقة التي فيها الكثير من الجهد، وعلى هذا التعريف الذي يأخذ مختلف الآراء في الحسبان. لديّ نقطتان للنقاش:

أولاً، حول ما كان يمكن الوصول إليه عبر الحراك بغض النظر عن المواقف السياسية منه. كان يمكن الحراك في أيامه أو مرحلته الأولى أن يخلق مساحة تفاوض جيدة وقوية مع النظام السياسي، وهذا ما لم يحصل للسبب المذكور بالورقة، وأنا أتوافق معه؛ أي للخيار النيوليبرالي في إدارة الشارع. فضمن هذا الخيار تبدأ الحراكات والثورات من لا مكان، من لا طبقة، من لا مجموعة، من لا فكرة اجتماعية، من لا رأي أو خلفية أيديولوجية؛ وتضع نفسها في خدمة فضاء عام يتشكل بصورة مشتركة. هذا الأمر لا يصلح في المجتمعات غير المتطورة التي لم تنجز بناء الدولة بعد. فالأسئلة التمهيدية والأولية المطروحة علينا تتعلق بطبيعة الدولة التي نريد وهويتها ونظامها السياسي والعقد الاجتماعي الذي تستند إليه. أسئلة لم يُجَب عنها. ومن دون أن نخلق مساحة تفاوض فعلية بين الفئات التي وسّعت المجال السياسي في البلد مع متخذي القرار، لا يمكن الوصول إلى نتيجة. للأسف خسرنا فرصة التفاوض الذي كان يمكن أن يكتسب قوة مستفيداً من الزخم الشعبي، بحيث يدور خارج الفضاء السياسي التقليدي ويدفع الأمور إلى الأمام.

الأمر **الثاني**، ساد تصور عند بعض الحراك وخارجه بإمكان تجزئة المسائل؛ بمعنى فصل مقاربة النظام السياسي عن رؤيتنا للنظام الاقتصادي ودور لبنان في المنطقة وخياراته تجاه التحديات الجيوسياسية التي يواجهها، وهي أبعاد مترابطة. الصوت الذي غلب في الشارع نادى بإصلاح النظام بمعزل عن الأمور الأخرى ذات الصلة.

هنا سأدخل في التفاصيل. من سنة 1975 إلى سنة 1982 إلى سنة 1990 وإلى سنة 2019، دارت صراعات وحصلت حوارات وجدالات في إطار عملية سياسية كانت تُجرى في البلد بالتوازي مع مسارات وصراعات داخل الإقليم، وانعكست تبايناً في قضايا كبرى وعلى رأسها الموقف من الاحتلال ومقاومته والعلاقات العربية ـ العربية والدور الأمريكي في المنطقة والتبعية له أم التصدي له، وهي قضايا وثيقة الصلة بالسؤال المشار إليه أعلاه: أي دولة نريد؟ بعض هذه الأسئلة حسمت الإجابة عنها بمعنى ما في سياق داخلي طويل ومعقد؛ وكان على دعوات إصلاح النظام السياسي والاقتصادي في الشارع أن تنطلق منها لا أن تتجاوزها أو تتجاهلها في إطار هاجس الحفاظ على الإجماع، الهاجس الذي دفع أيضاً إلى تجاهل أسئلة تأسيسية تتعلق بطبيعة الإصلاحات المطلوبة والخيارات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والانتخابية المتصلة بها. كان البحث عن الإجماع هو أحد نقاط ضعف الحراك، وخصوصاً أن ما يمكن تحقيق الإجماع حوله لا يتعدى مطالب الحد الأدنى؛ وهذا النوع من المطالب لا يمكنه تعبئة الناس مدة طويلة. مثلاً، مشكلة النفايات أو النقص في الخدمات أو زيادة بعض الرسوم، وحتى لو تمكنت أزمات أكثر حدة، مثل تدهور القيمة الشرائية للعملة الوطنية، من استثارة الغضب فسيقود ذلك إلى ملء مساحات الفراغ بالفوضى لا إلى تمهيد الأرض للتغيير. وعلى العموم إن أي تغيير جدي لا بد من أن ينطلق من ربط المسائل الثلاث بعضها ببعض (النظام السياسي والنظام الاقتصادي والدور الإقليمي) حتى لو اختلفنا بعض الشيء في شأنها. والأسئلة التي تفرض نفسها هنا هي: لماذا لا يخرج من رحم الشارع تشكيلات وقوى سياسية جديدة؟ لماذا نذهب إلى القوى المتذرِّرة التي تنشأ لحقبة زمنية قصيرة ثم تذوي؟ ولماذا لا نقبل

بقدر من التباين في شأن الخيارات الأساسية في الطريق إلى إنتاج إجماع تأسيسي لا توافقات سطحية.

في المشكلة الاقتصادية، بُني الاقتصاد اللبناني في التسعينيات على تصور جيوسياسي لموقع لبنان قوامه التسوية الإقليمية و«السلام»، وهنا تكمن نقطة الضعف الأساسية. فما حصل هو أن هذا التصور الجيوساسي لم ينجح، بل نجح التصور الآخر الذي قادته المقاومة، لكن في ظل اقتصاد قام على فرضيات التصور الأول. هذه مفارقة كبيرة أدت إلى حصول تخلع كبير جداً؛ فالنظام الاقتصادي بُني في بداية التسعينيات، في زمن الرخاء الإقليمي والمصالحة الإقليمية وهدوء الجبهات مع إسرائيل، وفي أيام أمريكا كلينتون لا أمريكا بوش وترامب. فبات لدينا اقتصاد قائم على سياسات لا تتناسب مع التطورات الإقليمية، ولا سيّما في العقد الأخير. بينما يجب أن يكون تصورنا للاقتصاد مبنياً على قاعدة موقعنا الفعلي لا موقعنا المزعوم أو المتخيّل داخل المنطقة. إن تموضع لبنان الجيوسياسي قد تحدد من الناحية الواقعية، حتى وإن لم يكن هناك إجماع «نظري» في شأن ذلك. وهو ما صار واضحاً بعد الأزمة السورية، وفي سياق الصراع مع العدو الإسرائيلي، ومن خلال نظرتنا إلى الهجمة الأمريكية في المنطقة. إذا ما أردنا بناء اقتصاد قادر على الصمود والبقاء فعلينا أن نأخذ في الحسبان الوقائع المذكورة أعلاه بما فيها من تحولات وصراعات وتوترات وانقسامات، وكل ذلك يؤكد، بما لا يقبل الشك، ضرورة بناء اقتصاد منتج لا يقوم على المساعدات والعطاءات والأموال الآتية من الخارج مهما كان مصدرها، علماً أن الخطوة الأولى في هذه المرحلة هي وضع تصور للإنقاذ يتم من بعده بناء هذا الاقتصاد المنتج.

الأمر الأخير يتعلق بموضوع الهوية. كي لا ندخل في أوهام كبيرة، النخب هي التي تصنع الهويات وهي التي تصور مصالحنا الفئوية والطائفية والمذهبية والجماعاتية. بكل بساطة يمكن طرح المثال التالي: اليوم تحدد مصالح الطوائف داخل النظام السياسي بطريقة خاطئة ومحرّفة، لذا تتمسك كل طائفة بمؤسسة عامة (مثلاً: مجلس الإنماء والإعمار، صندوق المهجرين، مجلس الجنوب... إلخ)، لأن النخب صوّرت للناس أنّ مصالحهم الحقيقية مرتبطة بها، وهذا أمر غير صحيح. ويدل ذلك على أنّ النخب تتلاعب بتصور الجماعات لمصالحها، فمن دون هذا التلاعب تكتشف الجماعات أن مصالحها موحدة ولا تعبر عن ذلك في الشارع بل في النظام السياسي أيضاً.

ختاماً أقول، علينا أن نطوّر النظام السياسي ونعيد بناء النظام الاقتصادي والاجتماعي بناء على ما تحقق، وبناء على الحقائق المحيطة بنا، فلا يمكننا التحكم في تطورات الإقليم وتفاعلاته وصراعاته حتى نذهب مطمئنين إلى بناء اقتصاد هش ومفتوح إلى هذا الحدّ. أما النظام السياسي، فإذا لم نستطع أن نعيد إنتاجه بصورة جذرية وراديكالية، فعلينا ألّا نزهد بإصلاح ما يمكن إصلاحه بدءاً من هوامشه وأنظمته الفرعية (كأنظمة الانتخابات والضريبة والمالية...)، الأمر الذي من شأنه خلق ديناميات إيجابية واعدة.

7 ـ كرم كرم

الأسئلة المطروحة في الورقة حول النظام اللبناني وركائزه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هي أسئلة كلاسيكية مطروحة منذ عقود، لكن طرحها اليوم وفي هذه الظروف الوطنية والإقليمية يعطيها أبعاداً جديدة ويحملها تحديات ورهانات مختلفة. السؤال الذي علينا طرحه هو لماذا تأخذ

هذه الأسئلة أبعاداً مختلفة اليوم؟ وإذا نظرنا في الأسباب التي تعطيها أبعاداً جديدة قد نعثر على أجوبة لها، أو على الأقل ندرك أين تقع مكامن الخلل وإمكانات الحلول في الوقت نفسه. اليوم هذه الأسئلة مطروحة في ظل ظروف إقليمية مختلفة عن ظروف التسعينيات والعقود السابقة، في ظروف إقليمية متحوّلة على نحو سريع وكبير على مستويات مختلفة، مستوى الكيانات، كيانات الدول وشرعيتها وتماسكها، ومستوى موازين القوى والتحالفات والانقسامات. وبالتالي، إن موقع لبنان في هذا المحيط ودوره يحدَّدان انطلاقاً من نتيجة التجاذب الحاصل بين التحولات الإقليمية وما ستنتجه من موازين قوى جديدة، والديناميات الداخلية وما قد يسفر عنها من إصلاحات أساسية. أما بالنسبة إلى مسألة الكيان والهوية والحدود، فأنا أتصور أن لبنان قد تجاوز هذه المسائل. ربما لبنان عرف حالات من التفكك والضعف وكوَّن مناعة معيّنة إلى درجة أن ضغطاً من هذا النوع لن يؤثر فيه ويحتاج إلى ضغوط أخرى أكبر. المسألة ليست مسألة كيان، ربما مسألة الكيان تطرح اليوم على كل كيانات المنطقة التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى. والسؤال المطروح هنا الذي لم تتمكن النخب على المستوى الإقليمي من التوصل إلى إجابة عنه في ظل هذا التحدي الكبير الناشئ حالياً، هل نحن أمام سايكس ـ بيكو جديد، أي إعادة تشكيل الدول ككيانات قائمة على جغرافيات سياسية جديدة، أم أنه مشروع تحوّل على مستوى دور الدولة وعلاقتها بمجتمعها وما أذا كانت قادرة على تحمله؟ على المستوى الفكري، نحن غير قادرين لبنانياً ولا إقليمياً على بناء رافعة فكرية قادرة على حمايتنا من التحولات الكبيرة الإقليمية والوطنية. اليوم التحدي الأساسي هو في غياب الإرث الفكري، وذلك لأسباب كثيرة لا يمكن الولوج فيها. هناك تحولات جذرية تحصل على مستوى المنطقة. مثلما قال سركيس، حتى الوظيفة التاريخية للبنان لم تعد موجودة، سواء الوظيفة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية.

عند حديثنا عن الطبقة الحاكمة، لا يمكن أن نختزل في تفكيرنا ما تفكر به الطبقة الحاكمة فقط، وهذا يأخذنا نحو السؤال الذي طرحه عبد الحليم، أنه كان هناك مجال للتفاوض. كان على الطبقة الحاكمة حينها أن تتقرب من الحراك بطريقة غير تقليدية إذا ما كانت تهتم فعلاً بنجاح الحراك وتحقيق الإصلاحات. هذه الطريقة التقليدية المتمثلة باختيار مرشحين للتفاوض مع الحكام معروفة نهايتها، لو كان هناك نية جدية للحوار لكان انبثق حوار فعلي وجدّي، وكانت السلطة لتجد مساحة ما للبناء على نحوٍ جديّ على التحولات.

بالنسبة إلى مسألة الهوية، يمكن الهوية الواحدة أن تحمل معها مصالح متضاربة، وإذا ما دخلنا إلى الفئات اللبنانية، فهناك تضارب واضح في المصالح حتى بين أولئك الذين يدّعون أنهم يحملون هوية واحدة. هنا للأسف ندخل في الهوية ببعدها المذهبي. لفتني في الورقة غياب الأسئلة المعنية بالحراك، وهذا هو سبب وجودنا اليوم. فالأسئلة المطروحة تتمحور حول بنية النظام والتركيبة السياسية القائمة، وكأننا ننكر وجود الحراك أو غياب أي أثر له. في رأيي أن ما سمح للحراك اليوم بالانطلاق، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، هو، من جهة، وجود جميع ممثلي الانقسامات العمودية في لبنان في السلطة حينها، وكان يتملكهم شعور بفائض القوة نابع من كونهم كانوا يحسبون أنفسهم يمسكون بحصرية التمثيل بكل أبعاده، وذلك بمعزل عن تفاوت درجة مسؤوليتهم في ما وصلت إليه الأمور؛ وهو، من جهة ثانية، تفاقم الأزمة الاقتصادية بطريقة غير مسبوقة، فالمواطن لم يعد في استطاعته التحمُّل، ولم يعد هناك فرص عمل ولا الدولة تستطيع التوظيف. البعد الاقتصادي

أساساً له تأثير أكبر من البعد السياسي، المطلب كان أساساً مطلباً اقتصادياً ومطلب إسقاط حكم المصرف، وتحركت الناس في كل المناطق، حول موضوع أساسي لكنه لا يزال أصغر قاسم مشترك، بوجه سلطة حاكمة تضم كل الأقطاب والزعامات السياسية. كما لاحظنا كيف أنه مع خروج هذه الأقطاب تدريجاً من السلطة، تعثر الحراك بصورة لافتة للنظر. في مراقبتي للأمور خلال الأيام الأولى للحراك، كان فقراء الطائفة الشيعية وجمهور المقاومة متعاطفين مع ما يحصل في الشارع لعدة أسباب، وكان على حزب الله أن ينتهز الفرصة ويصطف مع مطالب الحراك، على الأقل ليحقق ما لا يستطيع تحقيقه في مجلس الوزراء وفي المجلس النيابي. كما ضيّع فرصة تحقيق إصلاحات تحت ضغط الشارع العابر للطوائف.

8 ـ لونا أبوسويرح

أود توضيح نقطة أثارها أكثر من شخص حول عدم وجود أسئلة مطروحة حول ماهية الحراك. من وجهة نظري أن الحراك حصل وتحركت مجموعات بتوجهات مختلفة في الشارع بزخم معين بسبب الضغط الاقتصادي والمطالب الاجتماعية ومن ثم بمطالب سياسية، هذا الحدث بمثابة رمي الحجر في المياه الراكدة أو إعلان التمرد على هذا النظام المهلهل. وكما قال حسام، كلنا نعرف أسباب الأزمة، وهي ليست وليدة اليوم أو منذ سنة أو سنتين، بل امتدت منذ اتفاق الطائف على الأقل. السؤال ليس التفصيل في الحراك وأبعاده وإلى أين سيؤدي وهل سينقلب إلى ثورة، كل هذه الأمور ستتمظهر بعد تحديد ما إذا كان هناك أفق للحل أم لا، وإذا ما سيتم تأليف حكومة تنال رضا فئات المجتمع المختلفة، وإذا ما كانت ستطرح برنامجاً اقتصادياً وحلولاً، فهذا سينقل الحراك نحو مرحلة أخرى. لماذا لم يستطع الحراك الاتفاق على تأليف قيادة موحدة أو برنامجاً موحداً لطرحه، هذا هو ما يمكن أن نتوسع به، وهذا من وجهة نظري ما أضعف من زخم الحراك. لماذا الجماهير التي نزلت إلى الشارع لم يلتقطها من يريد التغيير ويدفعها بزخم أكبر ويستغل هذه المرحلة كي يدفع بالتغييرات المطلوبة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية؟ لماذا انتقل الحراك إلى مناطق مختلفة؟ وهل هناك من دور مشبوه أو تدخل لأطراف خارجية؟ هذه الأمور موجودة في كل مكان. هل علينا الاكتفاء بتحليل الحراك أم دراسة الوضع الذي ستؤول إليه هذه المرحلة التي نعيشها؟ ألا يوجد للحراك قيادات؛ لا بد من وجود قيادات، ولكن هل هناك حد أدنى من القواسم المشتركة بين هذه القيادات، أنا أشك في ذلك. الأزمة سياسية واقتصادية، وللأسف هناك أزمة هوية مرتبطة بالمشاكل الطائفية في البلد.

9 ـ كابي الخوري

ما أثاره الحراك الشعبي من مطالب يستحق من دون شك كل التقدير والدعم والمتابعة، وبخاصة المطالب المتعلقة بالإصلاح وإسقاط النظام الطائفي واستعادة الأموال المنهوبة ومكافحة فساد الطبقة الحاكمة وضرورة محاسبتها ورحيلها. ولا يخفى أن إمعان مختلف أطراف السلطة الحاكمة في المحاصصة الطائفية، ونهب المال العام والهدر والسمسرات وفرض الضرائب من دون توفير الخدمات الأساسية للمواطن ومن دون أي اعتبار لحقوقه الإنسانية وكرامته، أدى إلى هذا الانفجار الناجم عن حال الاختناق والذل والإفقار التي وصل إليها المواطن، في وقت لم تعد السلطة

ترى من مداخيل لتمويل عجوزات موازناتها ونفقاتها وخدمة ديونها الناجمة في أغلبيتها عن هدرها وفسادها سوى جيب المواطن.

وما لا شك فيه أيضاً أن الحراك أدى إلى كسر حاجز الخوف وإسقاط هالة رموز السلطة وقياداتها الطائفية، وصولاً إلى استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري. وتمكن الحراك السلمي المدني اللاطائفي ـ في البداية ـ كما شدد عدد من المتظاهرين على تقديمه، من تجاوز واستيعاب أحزاب السلطة التي سعت إلى جرّه إلى العنف، فأعاد الخيم التي أحرقت أكثر من مرة على يد عناصر حملت أعلام «الثنائي الشيعي»، احتجاجاً على قطع الطرقات، كما تمكن إلى حد بعيد من إبعاد الأحزاب التي سعت إلى ركوب موجة الحراك وهي معروفة بتكتل «14 آذار»، إضافة إلى «حزب سبعة» وغيره من منظمات «المجتمع المدني» والمصنفة كمعارضة «للعهد» أو حكم الرئيس ميشال عون، وتحديداً ضد سياسات رئيس «التيار الوطني الحر» ووزير الخارجية جبران باسيل.

لكن زخم الحراك ما لبث أن تلاشى لجملة من العوامل لا بد من التوقف عند أبرزها، كالتالي:

أولاً: مع استقالة حكومة الحريري بدأت تلوح في أفق الحراك خيوط مذهبية حين بدأ قسم من المشاركين في الحراك، ينظر إلى استقالة الحريري لوحده من زاوية الاستهداف للطائفة السنية، مطالباً باستقالة رئيسي الجمهورية ومجلس النواب تحت شعار «كلن يعني كلن». ومع بدء الاستشارات النيابية الملزمة التي يجريها رئيس الجمهورية لاختيار الشخصية التي ستؤلف الحكومة الجديدة بدت الانقسامات الطائفية تتشابك والجدل الدائر حول صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، إذ رأى الرئيس اللبناني أن الدستور لا يلزمه بمدة محددة لبدء الاستشارات النيابية، وذلك مثله مثل رئيس الحكومة المكلف تأليف حكومة جديدة الذي لا يلزمه الدستور أيضاً بأي مدة زمنية لتأليف الحكومة بعد حصوله على التكليف. وينطبق الأمر نفسه على رئيس مجلس النواب، إذ إنه غير ملزم بأي مدّة زمنية للنظر في مشاريع القوانين التي تصله. وهكذا يجد المواطن اللبناني نفسه أمام سلطات تنفيذية وتشريعية غير ملزمة بفترات محددة بتنفيذ واجباتها الدستورية، مع ما يعني ذلك من شلل في عمل المؤسسات.

ثانياً: أظهرت مقابلات محطات التلفزة مع المتظاهرين الشباب بوجه عام ـ باستثناء مناصري الأحزاب اليسارية وإلى حد ما الطلاب ـ أن أغلبية الذين يطالبون بإسقاط النظام ليسوا على معرفة تامة بمواد الدستور اللبناني والميثاقية (الطوائفية) التي تنظم الحياة الدستورية والسياسية في لبنان. كما تبيّن أنه ليس لديهم ما يكفي من وعي سياسي أو ثقافة سياسية مدنية متجذّرة ومتماسكة لتجاوز الحالة الطائفية. ومن السلبيات التي شابت الحراك أيضاً أنه فشل صراحة في تنظيم صفوفه واختيار ممثلين له لوضع برنامج زمني محدد بالمطالب الإصلاحية الأساسية والمحقة، الأمر الذي حال دون ترجمة شعارات «الشعب يريد إسقاط النظام» و»ثورة.. ثورة»... على أرض الواقع.

ثالثاً: تبين أن معظم الأحزاب البارزة في «14 آذار» وضعت أعلامها الحزبية جانباً وحملت الأعلام اللبنانية للمشاركة بفاعلية في قطع الطرقات. وقد أضر ذلك بسلمية الحراك الشعبي نظراً إلى ما سبّبه من عذابات لعامة الناس على الطرق. وكاد قطع الطرق يؤدي إلى أعمال عنف وصدامات مع الأهالي وعناصر الأحزاب المناهضة لقطع الطرقات، وأغلبيتها منضوية في تحالف «8 آذار»، إلى أن حسم الجيش الموقف من خلال حماية حق التظاهر مقابل حظر قطع الطرقات.

رابعاً: أجمع الفرقاء على اختلاف اتجاهاتهم أن سبب الأزمة الرئيسي كامن في النظام الطائفي الذي يقوم على المحاصصة الطائفية بما تحمله من تمييز وفساد تغلّفه «الديمقراطية التوافقية» التي غالباً ما تحمل في طياتها مساومات وشللاً في عمل المؤسسات، ناهيك بالنظام الليبرالي السائد في البلاد والمتفلت من أي رقابة.

مع ذلك، هل يمكن إسقاط النظام؟ وهل يمكن الخروج من الأزمة؟

في الواقع، سمحت الصيغ الطائفية على علاتها وآخرها اتفاق الطائف، بالتعايش والمساكنة بين مختلف القوى السياسية التي تمثل الطوائف في لبنان، لكنها حالت دون اندماجها في صيغة وطنية خالية من الطائفية السياسية. كما أثبتت التجارب خلال الحرب الأهلية (1975 ـ 1990) أن الفدرلة غير قابلة للحياة، وغالباً ما نجم عنها اقتتال أو هيمنة ميليشيوية داخل كل طائفة اقتطعت منطقة جغرافية معينة خلال الحرب بحكم الأمر الواقع.

عليه، يسود الاعتقاد أن التمسك باتفاق الطائف وتطويره في ضوء الخلل الناجم عن تطبيقه يبقى المخرج الأفضل من الأزمة في الوقت الحاضر كي لا يدخل لبنان في فوضى لا يمكنه التحكم فيها، وبخاصة أن المناخ الإقليمي والدولي المتفجر لا يساعد أبداً على أي تغيير جذري في بنية النظام اللبناني... وبطبيعة الحال لا بد من إصلاح إداري جذري وعلمي ومكافحة الهدر والفساد والبطالة والتوحش الليبرالي وتعزيز دور الدولة في توفير الحماية الاجتماعية.

10 ـ بيار أبي صعب

شكراً على تشريفي بهذه الدعوة، هذه أول مرة يتسنى لي الحضور والمشاركة في حلقات هذه المؤسسة التي أعتز بها. أبدأ بتوضيح الالتباس الذي طرحه كابي، حيث قال إن الحراك من صنع الأحزاب وليس الأفراد. أنا غير موافق على هذا الكلام. نحن جميعاً شركاء في فشل هذا التحرك الشعبي، لأننا تجاهلناه ولحقنا شاشات التلفاز والميديا لنقع ضحية الفخ الكبير الذي أسقط معنى الحراك وجعله أشبه بمجموعة شعارات. هناك شعب يريد تغيير هذا النظام ونزل إلى الشارع وفق هذا الأساس، كما هناك الكتل الكبيرة المسيطرة التي أفرزها النظام الطائفي على مدى قرون، والتي عمدت إلى تضليل أهداف الحراك. أعتقد أنه يمكننا الإعلان رسمياً عن فشل هذا الحراك بأن يتحول إلى تحرك مطلبي وشعبي. أنا عن نفسي لا أحبذ استعمال كلمة «حراك» فهي ترمز مباشرة إلى الثورات الملوّنة. هناك **تحرك شعبي** من أجل إسقاط نظام طائفي مافيوي إقطاعي غاشم منغلق على نفسه ويمنع أي شكل من أشكال التغيير من الداخل. عندما أراد حبيب صادق، وهو شخصية شيوعية معروفة، أن يترشح للانتخابات النيابية في الجنوب، ترشح عن المقعد الشيعي في صور. كيف نستطيع الخروج من نظام طائفي مفصّل بدقة. هناك اضطرارية إلى النزول إلى الشارع، وهناك محاولات وبروفات في كل التظاهرات لإسقاط النظام الطائفي. مثلاً هناك بروفات عام 2015 التي اتجهت بطريقة مضحكة ومبكية حيث كانت ضحية الفخ النيوليبرالي، إذ تبين أن محركيها مرتبطين مباشرة بمؤسسات خارجية، وهذه ليست من نظريات المؤامرة، أصبح أحد أهم رموز «حراك 2015» الذي أطلقته مجموعة «طلعت ريحتكم»، موظفاً في البنك الدولي! بالنسبة إلى كلام عبد الحليم حول الفرصة الضائعة، كيف ضاعت فرصة 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، ماذا حصل؟ ما حصل هو أن إفلاس إعلام النخب واليسار اللبناني وانهيار النقابات في لبنان وتعثر حزب

الله الذي نجده اليوم معني بمعايير الصراعات في المنطقة في احتواء الحراك، مع أملي أن يقوم بمراعاة الحراك في المستقبل أمام المسألة الاجتماعية التي هي ليست من الثقافة الداخلية لديه أو من أولوياته، إلا أن ما يشفع له التحرك في هذا المجال هي ذاته العظيمة التي هي قاطرة لكل الإصلاحات الأخرى، مثل تحرير الأرض ومواجهة الاستعمار والعدو الصهيوني... إلخ. المجموعات الشعبية التي نزلت إلى الشارع لم تجد أي تجاوب من حزب الله، ولم يتلقفها سوى الحزب الشيوعي، وعلى حزب الله الآن أن يستوعب ذلك ليستعيد شعبيته التي تضررت بسبب أداء بعض كوادره، حيث أصبح أشبه بمنظمة غير حكومية بالمفردات والسلوك والخوف من المواجهة وينتابه الشعور بالخجل من النقاش المؤلم، سواء كان اقتصادياً وخارج الأدبيات، وبالتالي لم يتمكن حزب الله من العمل كحزب يساري. ما حصل في الشارع هو اختبار فظيع للقهر والبؤس الذي يعيشه الشعب اللبناني والذي ظهر من الطريقة الفاجرة والسافرة الموجعة والمفجعة التي عبر عنها الحراك في الشارع. هناك مدرسة جديدة من جيل كامل جديد، أنا معروف بنقدي للتحرك، وعندما انتقدت هذا التحرك من باب الانتماء إليه، خضت مناقشات ومباحثات مع طلابي الذين نزلوا إلى الشارع، فمن نزلوا إلى الشارع ليسوا بمنتمين حزبيين إلى قوى 14 آذار. هناك شعب فعلاً نزل لتغيير النظام الطائفي الفاسد المسؤول عن البؤس والآلام وحتى الهزائم القومية التي تعرضنا لها والانهيار الاقتصادي خصوصاً. هذا الجمهور لم يكن يملك خبرة سياسية، بل فجأة تعلم الحس السياسي، ولكن مَن تعاطف معهم واحتواهم من الأحزاب السياسية؟ لا أحد. من قطفهم هم قنوات تلفزيونية (الجديد، أم تي في، إل بي سي).

هذه هي النقطة التي أريد الوصول إليها، فشل الحراك عندما لم يتمكن الجمهور من إفراز قيادة موحّدة حقيقية لنفسه وائتلاف ليمثلهم ويحميهم ويفاوض السلطة نيابة عنهم ويدافع عن هويتهم الجديدة ومشروعهم ويقوم ببناء برنامج مرحلي. صحيح ما قاله سركيس إن هناك برامج ودراسات، ولكن أين هي الآن؟ مغيبة، ولم تقنن. كان يجب محاورة الحكومة أو مفاوضة الحكومة الانتقالية. فشل الحراك في هذه الأمور كافة وعندها حصر تمثيلهم بالاستعراض في الشارع ورفع الشعارات، والنتيجة لبقاء الصحافيين في الشوارع والطرقات لساعات مضنية لم تتمثل بعلاوات بل بانخفاض الرواتب في هذه المحطات المذكورة في حدود 30 ـ 50 في المئة. يعني أن الجهاز الأيديولوجي الذي وقف معنا في موقفنا (ضاهر، المر، خياط) بات الناطق الرسمي الوحيد باسم الثورة وبات يعاني أيضاً، حيث تحولت الثورة لتنحصر بعرض حالات للناس الفقراء الذين لا يمثلهم أحد ولا يملكون شيئاً ولا يعرفون أي شيء، فجأة بدأت الجماهير تنادي بتدخل البنك الدولي والجيش وبشراء القطاع الخاص للقطاع العام. هناك مجموعات في الحراك مثل «كلنا إرادة»، «التأثير المدني»، «الكتلة الوطنية»، تدافع عن الرؤية الليبرالية، حيث يريدون خصخصة المياه والكهرباء، ويرون أن الخلل يكمن في القطاع العام نفسه لا في عدم إدارته على النحو الصحيح. وحصيلة إتمام ذلك أن ندفع حتى ثمن الهواء الذي نتنفسه. بالتالي، لم تنفرز هوية حركة مطلبية حقيقية، التلفاز حوّلها إلى استعراض أجوف وفارغ وكاذب يغلطنا في الأوقات كافة ويضعنا أمام امتحانات. أول مرة أرى حركة مطلبية تمنع النقد، نحن ننتمي إلى تقليد أو ثقافة عائلية قديم منذ أيام الثورة البلشفية، نحن أدرى بالثورات، ولكن هذا لا يعني أن نحتكرها لأنفسنا. لم يعد هناك إمكان للمناقشة، فالفاشية والتخوين بلغا حداً كبيراً، حتى إن بعض الخيم تم اتهامها بالموالاة لإسرائيل ومعاداتها للمقاومة، وهذه بمنزلة

دعوة إلى تخريبها وحرقها. هناك رقابة على الفكر باسم حرية التعبير. وأخيراً، الخطأ الكبير يقع على زملائنا المفكرين الذين نعرفهم ويفكرون مثلنا وهم من اليساريين المناضلين الذين ينتمون إلى الثقافة الماركسية واليسارية والذين كان في إمكانهم أن يكونوا على طاولات المفاوضات، هؤلاء سكروا، حيث صعد الأدرينالين بسبب فكرة المجد ونشوة لا واقعية ممنوعة على المناضل، افتكروا أنفسهم على درج قصر الشتاء سنة 1917 في موسكو. الناس سكرت بالاستعراض في الوقت الذي يحتاج التغيير إلى التواضع والصبر. على المناضل الماركسي والطبقي أن يشتغل ببطء وبصبر، بعيداً من التلفاز، وألا يسكر ويصدّق الكذبة التي اخترعها التلفاز. صديقي الذي أعزه كثيراً والذي كان يجب أن يكون مشتركاً معنا في هذا النقاش شربل نحاس سكر في لحظة الحراك، وهو من أدق من يقومون بنقد النظام الاقتصادي الفاجر، ولكن من حيث الأداء السياسي الحالي والاستعراض في الشارع والسكر بالأدرينالين فنشوة اللحظة لا يمكنها قيادة حملة تغيير وتحقيق ثورة. لكن هذا كله لا يمنع من الاستمرار بمحاولة التغيير. مثلاً، عندما يقول جبران باسيل إنه يريد حصص المسيحيين، كيف أستفيد أنا كمسيحي وكيف تستفيد الطائفة المسيحية وهو يقوم باحتكار الحصص لجماعته فقط، وكيف يصرّح بأنه مع الدولة المدنية ولكن لا يمكن تحقيقها؟ هذه نكتة. الدولة المدنية تلغي شرعيته السياسية وتخترع شرعية جديدة.

أخلص إلى أنه يجب استمرار العمل على وسائل تغيير النظام، أو تطويره، أو إسقاطه، وفق أسس صحيحة، حيث إن الأسس التي عُمل عليها حتى الآن غير ناضجة. ومثلما قال عبد الحليم فضل الله، يجب التحلي بالواقعية السياسية، فإذا لا نستطيع تغيير صلب النظام يجب العمل على هوامشه، ولكن الأمر هنا يتم عبر القوى السياسية الحالية وليس عبر الشارع الذي نريده، وهنا يمكن حزب الله أن يؤدي دوراً ولكن مع مراعاة وضعه الحساس والقيود التي تضعها السفارات. جميع من دخل على الساحة له أجندة مخالفة وقد حرّف عبارة «كلن يعني كلن» لأنها قد تكون مطلباً ممتازاً ولكنها استعملت بطريقة مارقة ليتحول إلى فخ للمقاومة، لأنها مناسبة استثنائية لاقتناص المقاومة التي هي أكثر مَن يمكن أن يتضرر من الموضوع. يجب إعادة اختراع وسيلة للتغيير في لبنان، كيف ومتى وبأي وسائل وبأي مشروع فكري؟ نحن بحاجة إلى فكر سياسي حقيقي، وبخاصة أن النضال الاجتماعي ومحاربة الطغمة المالية التي تمتص حقوقنا لا يمكن أن ينفصلا عن التحرير ومحاربة الاستعمار والعدو، ولا يمكن أن نأخذ منحى دون الآخر. حزب الله لمدة طويلة أخطأ في الاتجاه الأول، وإذا ما أتى المشروع التحرري ضمن رعاية أمريكية أو موافقة إسرائيلية فيكون مشروعنا كله على خطأ. أختتم بالقول التحرر والتحرير وجهان لعملة واحدة.

11 ـ لونا أبوسويرح

أشكرك بيار على هذه المداخلة. أود طرح سؤال عليك. واضح مدى حرقتك على أخطاء الحراك وتشتته. قد أتفق معك في كثير مما ذكرت، لكن من مشاهداتي الموضوعية للحدث، ساحات الحراك يسيطر عليها مجموعات مختلفة والأيام الأولى للحراك اختلفت عن الأسابيع التي تلت. كان هناك أيضاً مشهد تضامن مع فلسطين وتنظيم وقفة مع غزة، هناك كانت الأغاني الثورية وعلم فلسطين وسيطرة اليسار على ساحة رياض الصلح، كان هناك شعور بحالة ثورية. وكل يوم وأسبوع كان هناك مظاهر مختلفة في الشارع تعكس التباينات الموجودة داخل الحراك والتباينات في تركيبة

المجتمع اللبناني وتجاذباته السياسية والطائفية. لكن لا شك من وجود حالة وعي تبلورت لكن لم يقتطفها أحد إلا المحطات التلفازية. أين النخب الثقافية؟ أنت ظهرت على محطات مختلفة ولم تقصر؛ وجريدة **الأخبار** بوجه عام ساهمت في بادئ الأمر في تحريك أنشطة الثورة (فيديوهات إبراهيم الأمين) وفي طرح التحليلات والحلول. بعد هذا كله حصل حالة من البرودة، قد يكون بسبب فقدان النخب الثقافية الأمل في أخذ الحراك إلى مستوى أعلى ليصبح أكثر تأثيراً وفاعلية نحو التغيير المنشود. والآن تفتت الحراك وباتت المشكلة الدولار والليرة والكهرباء المنقطعة وبدأت الجموع تولي الاهتمام للمشاكل اليومية الحياتية بدلاً من استمرار الحشد والضغط لتحقيق تغيير سياسي واقتصادي ملحوظ.

12 ـ بيار أبي صعب

ينتابني انطباع من سؤالك موافق لما حصل منذ يومين أو أكثر في أحد التجمعات، حيث قالو أين الإعلام؟ الثورة تبدأ عندما نطفئ التلفاز. الثورة الآن انخمدت، إما بسبب فقدان المال والتمويل وإما بسبب التعب والملل وإما بسبب تغير الأجندات السياسية. التفلزيونات إما استنفدت الاستعراض وإما طُلب منها عدم الانخراط، وإما بات لديها أجندات أخرى، وبخاصة أن الشباب في الساحات يريدون أن تغطيهم الشاشات. الثورة تبدأ عند انتهاء دور التلفاز، التلفاز يؤدي دوره كوسيط وينتهي وليس هو من يعمل الثورة. الثورة انتهت ولكن التغيير لم ينتهِ، العمل المشرّف الذي قامت به جريدة **الأخبار** حول النظام الاقتصادي والسياسي مشروع طويل المدى، وعلينا، إلى جانب دعم المقاومة بوجه إسرائيل، المناداة بالإصلاح الاجتماعي والحريات الفردية في لبنان. لحظة التضعضع هي اللحظة التي مورس بها نقد التحرك، حيث بات لدى الناس فجأة إحساس بأن الإعلام بات ينحاز للنظام. الحركة المطلبية لم تعد تستحمل أي نقد أو أسئلة تطرح عليها، حيث بات الجمهور يرى أن أي تغريدة لتصويب ما يقوله بعض المتظاهرين يمثل تهديداً. **الأخبار** علمت بمرحلة من المراحل بفشل الانتفاضة الشعبية حيث لا تستطيع أن تكون بلا قيادة وبلا مشروع وأن تدافع عن حياديتها بعيداً من تدخلات الأحزاب في مناطقها (جعجع وجنبلاط) التي تنزل إلى الشارع لأهداف سياسية وللضغط في المفاوضات ولتحقيق أجنداتها الخاصة. بالتالي حماستنا خفت، ولكن لم تخف مطالبنا بالإصلاحات والتغيير وإصلاح النظام المصرفي الذي هو سبب كل عللنا، ولم يخف انتقادنا للنظام الطائفي.

13 ـ لمياء المبيض بساط

يلفتني أن الجميع يتناول القضايا بصفة «الكبيرة» و«الصغيرة»، وفي الكثير من الأحيان يُعدّ الاقتصاد من القضايا الصغيرة. لكنني أود أن أذكِّر بأن الشرارة التي انطلق منها الحراك كانت قضية بسيطة نسبيّاً تمثلت بفرض ضريبة على الواتساب. القضايا الصغيرة لم تَعُد كذلك حين باتت مهمة جداً بسبب التحوّل الرقمي والمتطلبات الجديدة للأجيال الصاعدة التي تعدّ أدوات التواصل من أساسيات الحياة العصريّة وليس من الكماليات. في هذا المعنى، هي قضايا «مصيريّة» لهذا الجيل وإن اختلفت جذريّاً عن القضايا التي تهم جيلنا والجيل الذي سبقنا. نحن لم نعِ إلى أي مدى تحوّل عالمنا وكيف باتت التكنولوجيا تؤثر في أنماط ردود الفعل المجتمعية. فالأزمات التي تتكاثر أمام

أعيننا، وإن لم تكن في الحصيلة إلا نتيجة تراكمات كبيرة تجذّرت مع الزمن، إلا أنها اليوم تتصل مباشرة بحياة الناس ومستقبل أولادهم وتشكل لهم نوعاً من أزمة وجودية عميقة الجذور. صحيح أن الواتساب كان المحرك، ولكن الجميع، سواء الجيل الجديد أم الأكبر سناً، أحس بالخطر الداهم على نمط حياته والحريّات الشخصيّة فرفع الصوت مدوّياً. البيانات والمعطيات الاقتصادية والمالية في متناول الجميع، وهي نوع جديد من الحقوق لا يمكن وضع ضوابط ماليّة عليها فكيف لو تم ذلك عن طريق «الفرض» من جهة واحدة بدلاً من التشاور والتشارك في القرار، وهذه المنهجيّة هي تحديداً سمة العصر.

بالتأكيد لم يقم المسؤولون بمصارحة الناس في حجم الأزمة الماليّة ومدى تأثيرها في حياة المواطن، ولا يزالون حتى الساعة يواصلون الهروب إلى الأمام، وهذا الخيار من جهة واحدة يلقي بثقله على الناس ويدفعهم نحو الشارع.

كاقتصاديين نرى أن الأزمة عميقة جداً. إنها أزمة وجوديّة بامتياز تهدد الأمن القومي للبلد، وتحمل في طيّاتها تداعيات اجتماعية وأمنية كبيرة جداً. الجميع بات على اطلاع على البيانات المالية، لكن ما لا يتنبّه إليه الجمهور هو أن القطاع المصرفي كما عرفوه لم يعد له من وجود، والفجوة التمويليّة في مصرف لبنان كبيرة. الدَّين العام خنق الاقتصاد والضغوط تزداد على العملة الوطنية، ومن يراقب تبدّل سعر صرف الدولار يرَ ذلك بوضوح. أكثر ما يؤلم هو فقدان عامل «الثقة»، ثقة اللبنانيين في الخارج بنظامهم المصرفي الذي طالما تغنوا به وثقة المجتمع الدولي، التي تعد أمراً حيويّاً لاستعادة النمو.

والقصة لم تعد أزمة اقتصادية لكي يتم الخروج منها والوصول إلى الاقتصاد المنتج الذي طرحه عبد الحليم. أنا لا أعتقد أنها ستكون نقلة سريعة، وهي تتطلّب إعداداً جيداً للخيارات الاستراتيجية، وهذا الأمر غير متوافر أو متوافق عليه حاليّاً. معظم الناس غير راضين بالسياسات القصيرة المدى المعتمدة ولا بقلّة الإنتاجية والارتجال بالقرار والفساد وتوزيع المغانم والامتيازات (المكاسب التي لا يريد أحد التخلي عنها)، فكيف ننتقل إلى اقتصاد منتج وقطاع عام منتج في ظل الظروف الجيوسياسية السائدة؟ أنا لست متأكدة أن هذا الخيار سيعود إلى لبنان، في ظل هذه المرحلة.

لفت نظري رأي يؤكد أن سقف الحد الأدنى للأجور غير قادر على تعبئة الناس لأنهم أنفسهم غير متوافقين على النظام الذي يريدونه؛ فمنهم من يعيش في ظل نظام ريعي، وآخرون يتخبّطون في نظام غير ريعي ويتخوفون من تأثير المخاطر القادمة على نمط حياتهم.

إننا أمام أزمة طويلة لا يمكن قياس حجمها وتأثيرها إلا بالنظر في المديين المتوسط والبعيد. الأزمة ليست من النوع الذي يمكن تخطيه بتضميد الجروح، ولا يمكن معالجتها بسنة واحدة أو اثنتين، فهي قد تمتد عقوداً طويلة، أشبه بحالة اهتراء وموت بطيء يمكن أن تدوم إذا لم يكن هناك من عمل سريع. البطء بالتهيؤ يمكن أن يضعف إمكانات النهوض المستقبلي من خلال اقتصاد منتج. فالاقتصاد المنتج يحتاج إلى دعم وتمويل. من أين يأتي التمويل إذا تم عزل لبنان ماليّاً؟ ومن يموّل الاقتصاد إذا أتينا على ما تبقى من قطاع مصرفي ولم نميّز بين المصارف وأصحاب المصارف أو رؤوس الأموال؟ إذا ركّزنا على شعارات سلبيّة تدميريّة، مثل شعار «يسقط حكم المصرف» هل يمكن أن ننطلق باقتصاد منتج من دون مصارف حتى ولو بشكل جديد؟ هل أن

الذين يقومون بتحريك الناس في الشارع والحراك مدركون للمخاطر وهل يدرسون الحلول؟ صحيح أنهم قدموا أوراقاً وبرامج، ولكن من الذي سيأخذها نحو التنفيذ؟ وحدها التنظيمات والتكتلات ذات الطابع السياسي قادرة على وقف النزف والتدهور في المؤسسات السياسية والنقابية التي هي بدورها مهترئة ولا يملك الحراك أي تمثيل فيها. بالتأكيد هناك حلول؛ لكن الأهم، وقبل الحديث عن المدى الطويل، هو أن نتنبّه إلى خطورة المرحلة وضرورة الاستجابة السريعة لها من خلال مصارحة الناس وتأليف خليّة أزمة وبرنامج عمل حكومي جدّي للإصلاح المالي يوضع مباشرة موضع التنفيذ... وهذا أمر غير موجود بعد، ولم يتقدم بملامحه الشعب ولا المسؤولون.

14 ـ فارس أبي صعب

يبدو أن المناقشات ذهبت في اتجاهات مختلفة. أود أن أربط بين ثلاث قضايا محورية تتعلق بالحراك: طبيعة النظام اللبناني وأفق الحراك؛ وطبيعة الحراك نفسه؛ وموقع حزب الله من كلا النظام والحراك.

في ما يتعلق بطبيعة النظام اللبناني وأفُق الحراك، الإشكاليةُ التي تُطرح اليوم هي أن الحراك لا يبدو موحّداً على رؤية مشتركة حول حدود التغيير السياسي والاقتصادي والثقافي المطلوب في لبنان وآفاق هذا التغيير، في الوقت الذي لم يعد النظام القائم في لبنان اليوم قادراً على إدارة البلد، سواء في بنيته الطبقية ـ الطائفية أو في وظيفته التاريخية أو في النتائج الكارثية التي أوصل البلاد إليها، وفي الوقت نفسه لا يبدو أن قوى النظام، التي تتمثل بالدولة العميقة، ضعفت إلى الحد الذي يمكن إسقاطها بسهولة، وبخاصة إذا ما قيست قوتها بقوة الأطراف التي تسعى للتغيير الجذري في الحراك. فضلاً عن ذلك، من خلال متابعة طبيعة الحراك يتبين أن الساحات المتعددة لهذا الحراك تحمل أجندات متباينة الأهداف والخلفيات، على الرغم من وجود أسباب واحدة دفعت الأكثرية الغالبة من الناس إلى النزول إلى الشارع للتعبير عن أوجاعهم ورفضهم لما آلت إليه السياسات الاقتصادية والاجتماعية وممارسات المحاصصة والفساد والهدر والنهب التي أوصلت الأمور في البلد إلى حافة الانهيار. لكن حالة الرفض والغضب والوجع التي دفعت الناس إلى الشارع هي أمرٌ وعمليات التأطير المتباينة الأهداف التي أمسكت بزمام المبادرة في الشارع هي أمر آخر. وهذا يأخذنا إلى محاولة تفسير العوامل المؤثرة في توجيه مواقف حركة الاحتجاجات وفي توليد وتطوير دينامية الاحتشاد في الساحات، وبخاصة في ظل الاحتجاجات المعاصرة، التي تندرج، على مستوى الميكانيزمات على الأقل، تحت تصنيف «الثورات اللونية» التي غالباً ما تخرج عن إطار الثورات التقليدية التي غالباً ما تؤدي الحركات والقوى السياسية والحزبية دوراً فاعلاً في تأطيرها وقيادتها أو توجيهها. وفي هذه الحال غالباً ما تولِّد عملية الاحتشاد في الساحات ديناميتها، ويغدو وضع الجماعة المحتشدة محكوماً بمجموعة مواقف وشعارات وسلوكيات تتطور من مخاض الحراك والساحات، التي تؤثر مجموعة عوامل وعناصر وفواعل في توليد تلك الديناميات بمواقفها وشعاراتها وسلوكياتها. ربما تكون وسائل الإعلام، وبخاصة الفضائيات، التي شدد عليها بيار، هي إحدى تلك العوامل والعناصر والفواعل، سواء بتعاملها مع المشهد الواقعي أو بإنتاجها مشهداً افتراضياً. لكن وسائل التواصل الاجتماعي اليوم ربما يكون لها تأثير أقوى من وسائل الإعلام، مع العلم أن الفضاء الافتراضي الذي تعمل وسائل التواصل الاجتماعي في ظله يحيط دورَها بكثير من الضبابية التي يحتاج تفسيرها

إلى مزيد من الدراسات؛ فلا يكفي أن نقول إن تلك الوسائل أحدثت ثورة في آليات تكوين الوعي الجماهيري، من ناحية أنها حوّلت الفرد من كونه كائناً اجتماعياً سلبياً متلقياً، كجماعة، في علاقته بوسائل الإعلام ووكالات الأنباء التقليدية، كون العلاقة التي تربطها بالجمهور هي علاقة «مرسل ـ متلقٍ»، إلى كونه، كفرد، طرفاً إيجابياً، بمعنى فاعلاً، شريكاً في صناعة الخبر والموقف أيضاً. لكن هذا الحكم والتحليل يحتاج بالطبع إلى مزيد من التعمُّق في فهم آليات العمل في الفضاء الافتراضي لوسائل التواصل الاجتماعي، وهو كما قلنا فضاء الكثير من عناصره وفواعله غير مرئية وغير معروفة ولا تكشف عن هويتها وأجندتها وأهدافها وغاياتها. وبالتالي تغدو مقولة إن الجمهور، أو بالأحرى الأفراد، هو شريك في صناعة الخبر والموقف، موضعَ شك.

أما العامل أو العنصر الثالث المؤثر في توليد ديناميات الجماعة في ساحات الاحتشاد في الحراك، إلى جانب وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فهو المنصّات (أو المنابر) التي تُنصَب في الساحات والتي تتم من عليها مخاطبة الحشود عبر مكبرات الصوت في جو لا يخلو من الاستعراضية الفارغة وتأثيراتها النفس ـ اجتماعية، وهي قليلاً ما يُلقى الضوء عليها وعلى دورها في توجيه الحراك وفي خلق المزاج العام الجديد الذي يتكوّن لدى جمهور الساحات، وبالتالي جمهور الحراك. ومن ينزل إلى ساحات الحراك سهلٌ عليه أن يلاحظ هذه الفوارق في مناخات المنصّات وخلفياتها السياسية والاجتماعية والطبقية وبالتالي شعاراتها وثقافتها وسقفها الإصلاحي وأهدافها، وبالتالي تأثيراتها في ترويج شعاراتها وتحويلها إلى مكوّنات في نسيج المزاج العام ـ كالفرق مثلاً بين منصة رياض الصلح ذات التوجه اليساري الطبقي ومنصّات ساحة الشهداء التي يطغى عليها الجو الاستعراضي النيوليبرالي، وهذا يطرح سؤالاً، لماذا لا يستطيع اليسار تعميم تجربة منصة رياض الصلح في مختلف الساحات، أو لماذا فوّت حزب الله فرص أن تكون لديه منصّاته التي تأخذ ما أمكن من جمهور الساحات في الاتجاه الذي يعزز الوجه الوطني المقاوم للحراك؟ ـ فتأثير هذه المنصّات في لحظة النشوة أو الاهتياج الجماعي لاحتشاد الساحات يكون أقوى من تأثير وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي نفسها، في صوغ المزاج العام في الساحات وبالتالي في الاستقطاب الحاد والشعور بامتلاك زمام المبادرة وبالتالي بامتلاك صنع القرار باتجاه شعارات ومواقف محددة غالباً ما يضعها الطرف الذي يقف خلف المنصات. أقول «المزاج العام» لأشير إلى أن ما تشهده الساحات من تجمهر تحت شعارات محددة وحّدت الشارع على بعض المواقف والاتجاهات لا يعبّر بالضرورة وعي سياسي جديد لدى اللبنانيين كما يشاع، بل هو أقرب إلى مزاج عام ساهمت ديناميات الحراك في توليده، وهو مزاج نما بلا شك على حساب الانتظام الجماعي التقليدي الذي بدا أنه أخذ يفقد تأثيره أو يضعف أو يتلاشى إلى هذا الحد أو ذاك، وبالتالي يفقد ديناميته لمصلحة دينامية الجماعة التي تتولد في الساحات، برموزها وقواها وكوادرها وشعاراتها، وبالتالي يتولد لدى جمهور الساحات وجمهور الحراك مزاج عام أو مجموعة أمزجة أقل عمومية لها أولوياتها المتمايزة عن الأولويات التي كان يحملها الأفراد والجماعات في مرحلة اصطفافاتهم السابقة، الأيديولوجية أو التقليدية، بحيث تغدو القضايا المطلبية المعيشية والإصلاحية، بما فيها شعار «إسقاط النظام» الهيولي أو شعار «كلن يعني كلن» التضليلي، التي يتمحور الحراك حولها في رأس قائمة الأولويات، بينما تتراجع القضايا الكبرى، الوطنية وما فوق الوطنية إلى الخلف. هذه المسألة طبعاً لا تعني الانتقال من ضفة إلى ضفة بالمطلق، فالوعي

السياسي والمواقف والأمزجة العامة هي أشبه بألوان الطيف، الانتقال أو التموضع فيها لا يكون حدّياً فقط، أي عند نقاط نقاء اللون، أي الفكرة أو المحور، بل إن المساحة المتداخلة بين الألوان هي الأوسع وهي التي ينبثق منها العدد الأكبر من الألوان غير الأساسية. وهكذا يمكن أن يتخالط الوعي السياسي أو الموقف أو المزاج العام بين أكثر من رؤية أو مقاربة أو مرجعية خلفية، وبخاصة في ظل وجود مروحة واسعة من الجهات والاتجاهات التي تقف خلف المنصّات التي تخاطب الحشود أو خلف وسائل الإعلام أو حتى خلف المواقع والحسابات في الفضاء الافتراضي لوسائل التواصل الاجتماعي.

إحدى إشكاليات الحراك إذاً هي أنه لا يمثل قوة اجتماعية فكرية سياسية واضحة على الرغم مما يحملة من صرخة مشتركة، طبعاً هناك قوى يسارية هي أفضل من كانت تمثل مشروع التغيير في الساحات، لكن في المقابل كانت هناك قوى أخرى لا تحمل رؤية تغييرية بقدر تمثل حالة رافضة للوضع القائم ولو بدوافع وخلفيات سياسية ومصلحية مغايرة. ولنفترض أن هذه القوى المتنوعة نجحت في إسقاط النظام، فهل سنكون أمام مشهد أن ننجح في بناء لبنان جديد ديمقراطي لاطائفي يقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص ويتبنّى خيار المقاومة ضد المشروع الصهيوني والمشاريع الإمبريالية في المنطقة، أنا أشك في هذا الأمر. هناك خليط وتنوع واسع في الشارع، ففي حال سقوط النظام والعهد، لن نتفق على أي لبنان نريد. من هنا ركزت الأسئلة في الورقة على هذه الأمور لا لأن هذه الأسئلة كلاسيكية بل لأنها لا تزال إشكالية؛ ولأن هذا الحراك بتركيبته وتناقضاته وتشعباته يفرض علينا أن نعيد طرح هذه الأسئلة.

الإشكالية الكبيرة الأخرى التي لا بد من التوقف عندها هي موقف حزب الله من الحراك. وهي إشكالية ترتبط بدورها بإشكالية علاقة الحزب بالنظام اللبناني. فهذا النظام ببنيته الطبقية والطائفية، وبالتالي بمصالحه الاقتصادية والسياسية، لا يمكن أن يكون منجازاً لخيار المقاومة وقوى التحرر الوطني، سواء في لبنان أو في المنطقة. وهذا النظام طالما كان يتحيّن الفرصة لحصول تغيرات في موازين القوى دولياً وإقليمياً لمصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل لكي ينقض على المقاومة وقوى التحرر. حصل هذا في محطات تاريخية متعددة في تاريخ لبنان المعاصر، حصل عقب العدوان الثلاثي على مصر حيث رفض النظام اللبناني حينها قطع العلاقات بدول العدوان معلناً الالتحاق بحلف بغداد عقب ذلك، ثم حصل عقب هزيمة عام 1967، حين نشأ الحلف الثلاثي بين كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، ثم عام 1982 عقب اتفاقات كامب دايفد حيث تآمر بعض أركان النظام في لبنان مع إسرائيل والولايات على غزو إسرائيل للبنان للقضاء على المقاومة الفلسطينية ونقل لبنان إلى الفلك الأمريكي ـ الإسرائيلي.

وجاء اتفاق الطائف عقب خمسة عشر عاماً من الحروب، التي خيضت في بعض أبعادها على تحديد موقع لبنان في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتي يتحمل النظام اللبناني الجزء الأكبر من المسؤولية فيها، ليكرس اتفاق الطائف معادلة جديدة في السلطة تقوم على حفظ النظام ومصالح الطبقة الحاكمة، ولو مع بعض عمليات التجميل، مقابل اعتماد لبنان سياسة خارجية تحمي خيار المقاومة فيه.

لكن للأسف لم يتدارك حزب الله خطورة هذه المعادلة ـ وهو لم يكن أصلاً شريكاً في صنعها طبعاً ـ التي يمكن أن تنقلب عليه في أي لحظة، وأكبر دليل على ذلك هو عندما استشمّ أرباب النظام رائحة فرص تغيير المعادلة في المنطقة عام 2000 عقب الانسحاب الإسرائيلي من لبنان الذي يمكن أن يمثّل فرصة لنزع الذريعة من يد حزب الله للاحتفاظ بسلاحه، وبعد فاة الرئيس السوري حافظ الأسد حيث رأى البعض أن وفاته ستمثل فرصة بدورها لتغيير النظام في سورية، بدأت ملامح مشروع ثورة لونية للانقلاب على خيار المقاومة والغطاء السوري له في لبنان تظهر منذ عام 2000 رداً على وصول الرئيس إميل لحود إلى السلطة، لكن الأمور تعثّرت، ولم يُكتب النجاح للثورة اللونية في لبنان آنذاك لاعتبارات متعددة ربما تكون لأسباب محلية وإقليمية ولتغير الأولويات لدى الإدارة الأمريكية مع وصول جورج بوش الابن إلى السلطة. لكن بمجرد أن شعرت هذه الطبقة بإمكان الانقلاب على المعادلة في لبنان في مناخ ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ومشروع الشرق الأوسط الجديد والغزو الأمريكي للعراق وحصار سورية انقلبت على حزب الله عام 2005. إن هذه الطبقة وهذا النظام بتركيبته لن يكونا يوماً ما صديقين لخيار المقاومة وحركة التحرر الوطني في مواجهة المشروع الصهيوني والمصالح الإمبريالية في المنطقة. للأسف الشديد، لو تنبّه حزب الله لهذه المسألة، لما كان هناك داع إلى التمسك بهذه المعادلة بهذه الطريقة التي أوصلتنا إلى هذا المأزق اليوم، ولما شعر الناس بخيبة أمل كبيرة بتخلي الحزب عنهم إبّان الاحتجاجات اليوم، ومن أجل من، من أجل طبقة فاسدة ومفسدة ونهّابة. هل يمكن بعد اليوم الرهان على الخروج بحل في ظل النظام الحالي، وهل سيتبنى النظام الحالي خيار المقاومة في لبنان؟ هذا مستحيل. على حزب الله في خياره المقاوم، التحرري، ممارسة هذه التحررية ليس على مستوى الصراع المباشر مع إسرائيل فقط بل على مستوى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية التي تنهب البلد وخيراته وتفقر الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني بمن فيها البيئة الحاضنة للمقاومة، التي تستحق منا جميعاً أن نعمل على تحصينها بلقمة عيشها وبأمنها الاجتماعي المتعدد الأبعاد. لا بد إذاً من إعادة بناء نظام جديد، وهذا هو السؤال الذي يجب أن يدور النقاش حوله أكثر. فأي نظام نريد وكيف يمكن أن نبني نظاماً مستقلاً عن الخارج، ونظاماً اقتصادياً منتجاً يحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ويحصن المشروع السياسي السيادي المستقل للبنان.

15 ـ سماح ادريس

أرى أن نرجع إلى الأسئلة الأساسية التي تم استبعادُها موقّتاً. صحيح أن علينا، من الناحية الإجرائية، قراءةَ الحراك بديناميته الداخلية؛ لكن ذلك غير ممكن إذا استبعدنا تماماً الأسئلة الكبرى التي طُرحت في الورقة (ألا وهي: «أين هو لبنان في المحيط الإقليمي والدولي؟ هل يمكن الانتقال بلبنان إلى مرحلة تتجاوز الصراع على الهوية؟ ما هو شكل النظام المطلوب في لبنان لتعزيز خيار مقاومة العدو الصهيوني والمصالح الإمبريالية في المنطقة؟...»). أعتقد أننا، من زاوية محددة، فشلنا في قراءة الحراك اللبناني. وأحد المظاهر الأساسية لفشلنا يتمثّل بتوهّمنا أن «الجوع وحّد الناسَ». لقد كان طموحُنا أن يوحّد الجوعُ الناسَ فعلاً، أيْ أن يكون هناك هدف اقتصاديّ ـ اجتماعيّ يجمع الناسَ كافةً بغض النظر عن طوائفهم ومذاهبهم وأيديولوجياتهم. لكن ذلك لم يحصل.

ما دامت ثمّة موضوعات كبرى لم نتمكّن من جمع الناس حولها، وذلك يعود أساساً إلى ما قاله بيار أبي صعب وألمح إليه فارس أبي صعب، وأعني «ضعف اليسار»؛ وما دمنا غير قادرين على حسم الخيارات الكبرى الإقليمية والعربية والدولية؛ فسنعود عاجلاً أم آجلاً إلى كل هذه المشاكل التي واجهناها. ستعود «الحراكات» المختلفة إلى الشارع، وذلك لعدم معالجة الأسباب الكبرى، إذ كيف يمكن أن «أغيّر النظامَ اللبناني» وأنا لم أقرّر إذا كنتُ أريد سلاحَ المقاومة أم أريد نزعَه؟! كيف يمكن التوحّدُ في الشارع إذا ظل تسلّحُ الجيش اللبناني محصوراً بالولايات المتحدة والشركات الأمريكية، وإذا أصررنا على عدم التوجّه نحو إيران أو سورية أو الصين أو روسيا من أجل التسلّح؟ هذه الخيارات الكبرى ستنعكس حتماً، في رأيي، على آفاق التغيير الاقتصادي والاجتماعي الداخلي.

وهنا ليست مصادفةً أن نجد أزمةً كبيرة تتمثّل بغياب القيادة لدى الحراك الشعبي اللبناني. الشباب مدركون تماماً أن قيادة واحدة للحراك ستوقع الخلاف بينهم، إذ سيطرح كلٌّ منهم على الآخر الأسئلةَ الكبرى عينَها: هل أنت مع سلاح المقاومة؟ هل أنت مع إيقاف التسلّح من الولايات المتحدة والتوجه إلى بلدان أخرى... إلخ؟ كل هذه الأسئلة قرر الشباب أن يتناسَوْها أو «يؤجّلوها»، وهذا أمر مستحيل على المدى المتوسط والبعيد! فإذا كان شبان الحراك وشاباته لا يريدون قيادة موحدة، فعلى الأقل ينبغي اختيار ناطق رسميّ أو هيئة ناطقة باسمهم. هل سيتم التفاوض مع الحكومة أم سيتم الأخذ في منطق الرفيق العزيز شربل نحّاس: «سلمونا السلطة ونحنا منعرف شو بدنا نعمل»؟ وإذا سلّمنا بهذه المعادلة، فإلى مَن ستسلَّم السلطةُ السلطةَ؟! إن مَن يقودون الحراك، للأسف الشديد، يجهّلون أنفسهم. وللأسف الشديد أخفق اليسار العروبي داخل الحراك في أن يفرض مشروعَه.

المشكلة الثانية هي أنه بدلاً من أن يرى حزب الله في الحراك الداعمَ الأساسَ والرئيسَ للمقاومة، فقد ذهب في اتجاه معاكس لأسبابٍ بعضُها مشروع، لكن بعضها الآخر غيرُ مشروعٍ البتة! هل من المعقول أن يتخلّى الحزب عن الحراك لمجرد بعض الشتائم التي طاولتْ شخصيّاتٍ محترمة معيّنة؟ من الطبيعي أن تكون هناك شتائم؛ فهذا حراك في الشارع، وهو متعدّد ومتنوع، وكان على الإخوة في الحزب تحمّلُ هذا الأمر وإنْ على مضض. إن تخلّي الحزب عن الحراك سيضعه في النهاية خارج الحراك، وسيفسح المجال أمام ما يخشاه، ألا وهو: تزايدُ قوة العناصر الرافضة للمقاومة، من سفارات ومنظمات دولية ذات أجندات مشبوهة!

في الحقيقة أنا أستغرب أن يكون الحزب يملك وعياً هائلاً حين يتعلق الأمرُ بالصراع مع العدو الإسرائيليّ، ولكنه في المقابل لا يعطي الحراك الاجتماعي المطلبي الأهمية نفسها!

أعود وأقول: يجب إيجاد الأرضية التي تجمع المطالب الاجتماعية والاقتصادية بالتوجهات الوطنية والقومية؛ فهذا أساسُ ما نفتقده. وفي النهاية، فإنّ اللوم الأكبر يقع علينا نحن، وأعني القوى التقدمية واليسارية، التي كان من المفروض أن تكون الجسرَ بين المقاومة الوطنية اللبنانية ـ بوصفها أشرف ظاهرة أنتجها الوطنُ العربي خلال 30 سنة ـ وبين الحراك لكونه أفضل أملٍ يرتجى على الصعيد اللبناني.

16 ـ كرم كرم

أتفق تماماً مع ما قاله سماح إدريس. إن ما قلته حول التقاء الحراك حول أصغر قاسم مشترك هو ما سمح له أن يخرج بهذا الزخم، وذلك يعود لسببين: (1) وجود الجميع في السلطة؛ (2) الاتفاق على لائحة عناوين. لكن خلف لائحة المطالب المتفق عليها هناك خيارات أساسية وبنيوية، هل تذهب إلى أقصى اليمين أم إلى اليسار أم تظل في الوسط؟ هذا النقاش ليس موجوداً، وبالتالي هناك خلاف كبير بين الناس في الشارع. الناس تحركت ولكن لم تتوحد.

هناك فارق كبير بين التحرك حول لائحة عناوين وبين التوحد على برنامج حكم بديل. الجميع متأثر من الجوع والفساد والطائفية وهذا أمر ليس بجديد، فمن كان ينتخب زعماء الطوائف يقول إنه يريد دولة مدنية ومتحررة من زعماء الطوائف ثم يذهب إلى صندوق الاقتراع ويصوّت لهم. الناس تحركوا من دون أن يتوحدوا، حيث اتفقوا على مجموعة عناوين ولكن ليس على الخيارات. وبالتالي كيف يمكن أحداً أن يستوعب الناس وهم لم يتخلَّوا بعد عن مرجعياتهم وتبعيتهم. هذا خطأ آخر وقعنا فيه، حيث ظننا أن الناس قطعوا علاقتهم بالأحزاب الطائفية ومن ثم تبيّن عكس ذلك. هذا أمر يحتاج إلى وعي وثقافة، بينما لا يوجد رافعة ثقافية لتوحيد الناس ولا يوجد يسار ولا يمين قادر أي منهم على استيعابهم في هذه المدة الزمنية القصيرة. مع ذلك أرى أن هناك جاهزية، وأن الفرصة لم تضِع أمام بناء تيار جديد. اليوم، الحراك أعطانا مؤشرات وشرّح التفسُّخات في التركيبة وكيف يمكن الناس أن يتحركوا ويخرجوا من عباءات الزعامات. اليوم علينا بناء مشروع مشترك بالتفاصيل وليس بالعناوين العريضة فقط، وأخذه بالعمق إلى الإشكاليات المطروحة هنا، التي لم يطرحها الحراك إلّا عَرَضاً. لن تتم الإجابة عن أسئلة عميقة بهذا النوع في الساحات أو في هتافات في مسيرة، فالهتافات ليست جواباً عن إشكاليات بنيوية أساسية كبيرة ترافقنا منذ عقود. اليوم هناك فرصة لإعادة تشكيل تحالف، وقد يكون أقرب إلى التواطؤ نظراً إلى استحالة التحالف المباشر والمعلن. لكن عند القوى المعارضة كافة، التي ليست في السلطة، يمكن قوى اليسار أن تعيد تجميع أنفسها وبناء مشروع. هذا المشروع إلى حد الآن غير موجود، وقد أظهر فشله في الانتخابات البلدية والنيابية. مستوى أغلبية المترشحين لمواجهة السلطة كان متردياً أكثر من جماعة السلطة. يمكن المشروع أن يوحّد الجموع وأن يكون بمنزلة رافعة، وهناك جهوزية ما للبناء عليها. على المعارضة اليوم أن تكون بمنزلة رقيب مثلما قال بيار، أنا إذا عندي مشروع واضح وفيه خيارات وتفاصيل مدروسة بالعمق، وليس فقط شعارات يمكن أن تأخذنا آلياتها التطبيقية إلى أماكن مجهولة.

17 ـ لونا أبوسويرح

يسعدني أن يشارك معنا وزير المالية السابق جورج قرم. نوجه إليك السؤال الآن، هل يمكن أن يخرج لبنان من أزمته الاقتصادية؟ منذ نهاية الصيف الماضي والمواطن العادي أو المقيم في لبنان يشعر بصعوبة الأوضاع الاقتصادية، ولكننا لم نتخيل فداحة الأمر. هل هناك أمل في تأليف حكومة فاعلة بسرعة، هل هناك تصور لوضع خطة قصيرة المدى أم متوسطة المدى لمعالجة الأزمة الاقتصادية بكل أبعادها، هل من حل وما هو الحل؟

18 ـ جورج قرم

المشكلة تمثلت بالسكوت عن الأخطاء المتكررة التي قامت بها آخر حكومة، حيث اعتمدت سياسة تقشف في الوقت الذي كان الوضع الاقتصادي يتطلب تشجيعاً على تحقيق إيرادات، ولكنهم اعتمدوا بدلاً من ذلك سياسة تقشف لا تدر أي إيرادات. وقد كُتِب حول الموضوع من جانبي ومن جانب غيري. لم يتم وضع أي سياسات اقتصادية على الإطلاق. ومعظم الاقتصاديين كانوا صامتين ولم يتناول الموضوع سوى عدد محدود منهم. يجب محاسبة المصارف والبنك المركزي، إذ واضح تماماً من هو المذنب الحقيقي. دائماً ما أطلقتُ اسم الجمهورية اللبنانية المالية العقارية المصرفية، وبتنا اليوم في مرحلة أعلى إذا ما أردنا أن نعتمد تعبيراً آخر. لذا يجب علينا أن ننتفض. ما وصلت إليه الأمور لا تطاق، لماذا هناك جمعية مصارف في حين أن كل مصرف يتصرف على هواه، الناس يقفون لساعات في المصارف ليحصلوا على 100 أو 200 دولار فقط من أموالهم المودعة في المصارف. يجب عدم السكوت عن الوضع، فهو مميت. إنها حالة استعباد نادراً ما حصلت في التاريخ، فحتى في الدول التي عانت أزمات نقدية ومالية لم يصل الوضع إلى هنا (لا في الأرجنتين ولا في اليونان). أين هي حقوق الإنسان، فهي تنتهك يومياً ولم تعد موجودة. الخطر يكمن في أن مصرف لبنان بات يكتنز أموال المصارف كافة، وهذا ما قلناه عدة مرات. في نظري، يجب أولاً اتخاذ موقف قوي من ناحية حقوق الإنسان فقط، بعدما اختفت هذه الحقوق من لبنان. ثم يجب أن أطرح مقولات بديلة؛ يجب بناء اقتصاد مدني وليس اقتصاداً مبنياً على المحاصصة. الرئيس الحص تكلم كثيراً على هذا الموضوع في الماضي وأدان المحاصصة، إذا لم نتكلم على بناء اقتصاد مدني فلن يحدث شيئاً. لا يمكننا الإبقاء على اقتصاد المحاصصة الذي بني لبنان عليه. هل من المعقول أن تخصَّص وزارة المالية دائماً لحزب واحد. هذه قمة المحاصصة الطائفية. حتى قصة استئجار بواخر الكهرباء، كيف يتم السكوت عنها؟ كل فضيحة أكبر من الأخرى، ومرتكبو هذه الفضائح يصرحون بأنهم سيحاربون الفساد ويستعيدون الأموال المنهوبة. على من هذا الكذب! يجب اتخاذ موقف جدي ونهائي.

غداً عند فتح موضوع الأموال المنهوبة، سيقومون بإغاظة بعضهم البعض وسندخل في صراعات داخلية تقليدية. في نظري يجب المحاسبة وبناء اقتصاد مدني، ونندد بمرض التوحد الذي نجد أهل السلطة مسجونين فيه، إذ إنهم لا يبالون بالشعب ويقومون بجر الشعب ضمن الشعارات المذهبية والطائفية. المطلوب بناء الاقتصاد المدني على النحو الصحيح. كنا نسير باتجاه لا بأس به، كان هناك قطاع المعلوماتية وهذا أمر جيد، كما كان هناك قدرات صناعية في البلد وكان هناك سياحة داخلية، أما اليوم فباتت 80 بالمئة من الصناعات تأتي من الخارج. يصعب على الجيل الذي لم يعش حقبة الستينيات، مثلي، أن يقدّر هذه الأمور، إذ كان هناك قدرة تنافسية للصادرات اللبنانية تعزّزت مع تحسن سعر صرف الليرة. اليوم لا أجد من يستوعب هذه الفكرة مهما حاولت تفسيرها. كلما تحسن سعر صرف الليرة زادت القدرة التنافسية. يمكننا أن نعمل وفق السياسات الشهابية. فؤاد شهاب أحيا صناعة الحرير ومكتب الحرير، ولا تزال قدرات هذه القطاع موجودة. كما استصلح الأراضي عبر المشروع الأخضر، ووضع قوانين ممتازة للامركزية يمكننا تطبيقها اليوم كما هي، حيث يتم تأسيس مجلس اقتصادي واجتماعي في كل محافظة وكل قضاء ليتولى مهمات التخطيط للتنمية.

لا تزال بقع الفقر في لبنان اليوم هي نفسها كما كانت عليه منذ أيام بعثة إيرفد. تمكن الجنوب من أن يخرج من الفقر المدقع فقط نظراً إلى وجود مغتربين وحزب الله وقوات اليونيفيل. أما مناطق عكار والضنية وطرابلس فلا يوجد فيها مغتربون، وبالتالي الناس هناك يعانون كثيراً. لهذا السبب تزداد الحركات الإسلامية المتطرفة هناك، وبخاصة في المناطق المحرومة.

يومياً أتذكر كيف وقفت المشاكل بين باب التبّانة وجبل محسن، بلحظة مفاجئة وأخذوا بعضهم بالأحضان. نحن لا نزال نتخبط بمشكلة أساسية في لبنان، من هو الصديق ومن هو العدو. لسوء الحظ لا تزال هناك فئة لا بأس بها من اللبنانيين لا تعدّ إسرائيل عدواً كيانياً. أعيد طرح أن نشأة الكيان اللبناني كان نتيجة الصراع بين بريطانيا وفرنسا، وكل المشاكل التي حصلت بين الدروز والموارنة، كانت بسبب الصراع القائم بين الإمبراطوريتين. اليوم نعيش الوضع نفسه؛ فالدولة اللبنانية حاجز بين إيران والولايات المتحدة، فهل يتحمل لبنان صدام العمالقة الدوليين على هذا النحو؟ فلنحمد الله أن الوضع ليس أسوأ. هذا أمر يتطلب موقفاً جديّاً وبخاصةٍ أن إسرائيل تريد تقسيم البلد، وهناك خطط تم وضعها وقد تسربت وانتشرت. القوى السياسية اللبنانية غير متوافقة في ما بينها حول من هو الصديق ومن هو العدو.

أخيراً، يجب أن نعيد بناء اقتصاد مدني مقاوم.

19 ـ لونا أبوسويرح

هل لدينا القدرة على بناء اقتصاد مقاوم، حيث علينا التحول إلى اقتصاد منتج؟ فهل هذا ممكن في ظل الأزمة الحالية؟ في ما يتعلق بما تم طرحه سابقاً من جانب عبد الحليم فضل الله ولمياء المبيض بساط، فهل صندوق النقد الدولي أحد الحلول، وهل هو سيساعد في حال إحجام الولايات المتحدة والدول الغربية والدول العربية الخليجية عن تقديم المساعدة. الدول العربية بوجه عام ليس لديها الرغبة أو ليس لديها قدرة لتوفير الدعم المالي المنشود، ولبنان في ظل أزمته يقف وحيداً. نحن بحاجة إلى أدوات.

20 ـ جورج قرم

كل الاتفاقيات التي تم توقيعها واتفاقات التبادل الحر التي وقعها الرئيس رفيق الحريري كان لها تأثير مدمِّر، ومع ذلك صمدت الصناعة اللبنانية إلى حد ما. أما الزراعة فعانت كثيراً، ولكن يمكن أن تنتعش من جديد. أعيد طرح شعار الاقتصاد المدني المقاوم، ولا مجال للحل من دون المحاسبة. يجب عدم السكوت عما حصل، ليس المقصود بالمحاسبة المناوشات التي يقومون بها بين بعضهم البعض. موضوع استعادة الأموال المنهوبة بحد ذاته يؤدي إلى حرب أهلية، لكن موضوع الـ Hair Cut وسرقة أموال الناس مباح. ما معنى أن يتدخل صندوق النقد الدولي، يعني تصفية ما تبقى من القدرات الإنتاجية في لبنان. أول ما سيقوم الصندوق به هو تخصيص الاقتصاد، حيث سيعود حيتان المال للسيطرة على القطاعات المخصخصة. هل هذا هو ما نريده؟ هذا أمر خطير جداً. الآن بات هناك شيء اسمه Shadow Program في صندوق النقد، حيث يتم إبرام اتفاق، ولكنه غير ملزم للطرف الآخر، بحيث لا يلتزم لبنان بالعقد. لكن في نظري على لبنان ألّا يدخل في هذا الموضوع من الأساس.

21 ـ لمياء المبيض بساط

إنَّ الارتفاع المتوقع لمستوى خطّ الفقر نتيجة الأزمة الماليّة التي تَهزّ كيان لبنان إلى نحو 52 بالمئة أمرٌ غير مسبوق منذ الحرب العالمية الأولى، ولا يتعدى دخل الأفراد المدرجين في هذه الخانة الأربعة دولارات في اليوم. وتُقدّرُ المصادر أنه في الأُسَر الأكثر فقراً، 35 بالمئة فقط من الذكور دون 18 عاماً لا يزالون على مقاعد الدراسة في مقابل 92 بالمئة منهم في الأسر ذات الدخل الأعلى.

تدلُّ هذه المؤشرات على الجزء المخفي من جبل الجليد، أي على توسُّعِ الهوَّةِ بين اللبنانيين، وعلى الاندِثارِ البطيء، في زمن الأزمة وما بعدها، لمخزون المعارف والمهارات الذي يكّون رأس المال البشري الذي يميّز لبنان. كلّ هذا من دون أن نذكر التقوقعَ الذي ستُدخلنا فيه الأزمةُ حكماً نتيجةَ تراجعِ قدرات الطبقات الوسطى على إتاحةِ فرصِ التعليمِ العالي لأولادها والتبادل الأكاديمي والمعرفي مع الخارج.

الخيار إذاً هو بين الفقر المدقع والانـزلاق الاقتصادي والاجتماعي وبين القدرة على تمويل الحاجات الأساسية للمواطن والاقتصاد.

في ظل العجز الكبير في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلالات الكبيرة ولا سيما في الميزان التجاري، وتنامي المديونية وتضخّم عجز الموازنات، لا قدرة تمويليّة للدولة في المديين القريب والمتوسط على مواجهة التحديات الماليّة والاقتصادية والاجتماعيّة المتعاظمة. الاستحقاقات داهمة ولبّ المشكلة يكمن في القدرة على الاستجابة السريعة لكي نحافظ على قدراتنا التفاوضيّة وهامش المناورة الماليّة، إذ كلما تأخرنا في الاستجابة أو في تنظيم نوع منطقي من الاستجابة، تزداد التكلفة الاقتصاديّة والاجتماعيّة وينخفض هامش التفاوض المالي، وبالتالي تنخفض قدرتنا على التأثير السياسي في القرار. لا أود الدخول في الشق السياسي، ولكن في قصة صندوق النقد الدولي، هناك تجارب مختلفة، منها ما هو سيئ ومنها ما هو جيد. ما يدفعنا إلى القبول أو عدمه بشروط الصندوق هو الهامش المتاح للتفاوض الذي نكسبه بالتحضير الجدي لرؤية وطنيّة تكون هي خريطة الطريق للتفاوض. وفي كلّ الأحوال نحن مسؤولون عما فعلناه. نحن أوصلنا أنفسنا إلى هذه المرحلة من خلال سوء إدارتنا للمال العام. إذا لم يكن هناك خيار ثالث متاح ما العمل؟ تجربة الصين مع بلدان مثل سري لانكا ودول أفريقيا، أسوأ كثيراً من صندوق النقد حيث بلغ الأمر بالصين إلى استحواذ مرافق حيويّة مثل المرافئ والمطارات. أخشى أن نضطر مجبرين إلى الذهاب إلى حاضنة دولية.

22 ـ جورج قرم

كلامك الآن يذكرني بحلقة كنت فيها على محطة الـ MTV منذ نحو 4 أو 5 سنين، وبدأت مقدمة البرنامج تكلمني عن الصين ومآسيها واستغلالها لأفريقيا، فقلت لها أن الدول الغربية مسموح لها أن تستغل وتنهب، فالأمر يعدّ تطويراً وإعماراً، لكن إذا أتت الصين فيغدو الأمر سرقة؟ الأمور ليست بهذه البساطة. اليوم لدينا كتابات عن روسيا والصين وكل البلدان والمؤسسات التمويلية للبريكس ولكن الحكومة اللبنانية لا تريد هذا الخيار.

23 ـ لمياء المبيض بساط

ساهمَ النظام الاقتصادي اللبناني المتفلّتُ من أنواع الضوابط كافة، وأوّلُها ضوابطُ النظامِ الليبرالي، في اختزال مقدَّرات البلاد بين أيدي قلّةٍ حاكِمة ومتحكِّمة. كما أضعفَ قدرات اللبنانيينَ الإنتاجيّة وطاقاتهم في تصدير الإنتاج ذي القيمة المضافة. هكذا أضحى الاقتصادُ رهينة قرارات دمّرت قدراته التنافسية ونوعيّة أدائه وقلّصت حجمه بما لا يتناسب مع متطلبات الناس وساهمت في تركز الثروة بين أيدي القلّة ورفعت مستويات الفساد إلى حدود غير مسبوقة.

التصور الوطني والالتزام السياسي المؤسسي وحجم الالتزامات أكبر مما هو متداول. حين نقول إننا بحاجة إلى 30 مليار دولار للسنوات الثلاث المقبلة، فهذا ليس بالأمر السهل.

24 ـ جورج قرم

على العكس، كل شيء يتم تضخيمه، فما يكلف نصف مليون دولار يتم تضخيمه ليصل إلى 50 مليوناً، وهكذا. وقتها سميتها رقصة المليارات، المبلغ الذي سيقدمه سيدر، مبلغ كهذا على بلد يضم 5 ملايين نسمة و10 آلاف كيلومتر مربع، هنا النهب والفساد. يجب قول هذه الأمور بصراحة، يجب المحاسبة وفتح الملفات وتوضيح السرقات والفساد وما يحصل. يجب تأليف لجنة تحقيق ولا مانع من تأميم المصارف.

25 ـ عبد الحليم فضل الله

ليس في استطاعتنا الذهاب إلى صندوق النقد الدولي ولا إلى أي مؤسسة قبل أن نعالج كل ما نستطيع معالجته داخلياً، بما فيها وقف الانهيار لعدم دفع الثمن غالياً. لا أريد القول إننا نريد أن نذهب إلى إنقاذ نظيف ندفع فيه الحد الأدنى من الأثمان والذهاب إلى صندوق النقد الدولي. كلا يجب أولاً وضع وتطوير خطة داخلية، بكل ما تحمله من آلام موضعية حادة، قبل التفكير في الذهاب إلى ما وراء الحدود. هذا أمر مهم ينبغي التوقف عنده. هناك إمكان لحلول داخل القطاع المصرفي، ومن الأمثلة، إمكان فرض ضريبة تصاعدية على الثروات. ولا مرة واحدة في تاريخ هذا البلد فكروا في فرض ضريبة تصاعدية على الثروات والفوائد.

اليوم هناك ثلاث دوائر للأزمة على المستوى الاقتصادي، الدين العام والقطاع المصرفي والسيولة والدولار مغلفة بأزمتنا الاقتصادية. نخطئ إذا حصرنا المشكلة بدائرة واحدة فقط، إذ يجب تقديم مقاربة متكاملة نتحمل داخلياً كل ما يمكن تحمله؛ وبخاصة أن أمامنا فرصاً كبيرة. يوجد تمركز هائل للودائع التي تتجاوز الملايين، فلنرى كيف يمكن أن نبدأ. من هنا نقوم بكل الإجراءات الداخلية لتحديد حجم المشكلة. اليوم القطاع المصرفي يقول إنه يمثل 400 في المئة من الناتج، وهذا غير صحيح، بل إن مديونيته التي لا يستطيع ردها هي نصف هذه النسبة، وبالتالي نسبته الإنتاجية هي 150 في المئة. ديننا العام والفوائد كبيرة، ولكن لها حجم محدد ويمكن تقليصها ضمن مجموعة إجراءات بقرار واحد، وهو الضغط على المصارف، لأنه لما تم الضغط عليهم وألزمناهم خفض الفوائد، ألقوا التهمة على مصرف لبنان وتحمّل الأمر. لكن يمكن خفض خدمة الدين العام من 9 آلاف مليار ليرة إلى 4500 مليار ليرة بغض النظر عن الآليات المعتمدة؛ يجب أن ننظر إلى حجم المشكلة وتحديد وزنها ومن ثم عندما أريد أن أذهب للتفاوض أعرف المنطلق.

نقطة أخرى، تم توقيف حمل الدولارات في البلد قبل اللحظة الأخيرة، هناك سيولة في البلد وهي ليست معدومة؛ ولو استطعنا إدارة السيولة بطريقة منظمة (وهي مسؤولية مصرف لبنان وليس الحكومة أو غيرها) ومنطقية لما كانت الأزمة تدحرجت بهذه الحدة. البلد ليس في وضع جيد، والبنوك وضعها معروف ولكن البلد يمسك بـ 40 مليار دولار وقادر على التصرف بها. يجب أن نعرف كيف ندير هذه الأموال في المرحلة الانتقالية التي يجب فيها أن نخفف الآلام ونضع برنامجنا الانتقالي وهو اقتصاد مدني مقاوم، كما سبق وتفضل به جورج قرم، ولكن كي نصل إليه يوجد مرحلة انتقالية يجب فيها إدارة السيولة لتخفيف الآلام قدر الإمكان وتجهيز منصة هبوط ليِّنة لخفض الضرر قدر الإمكان.

بالنسبة إلى موضوع الاقتصاد، الاقتصاد تم تدميره بموجب قرارات ويمكننا أن نعيد بناءه بقرارات. المسألة ليست بهذه الصعوبة، ولا يمكن لأي فئة سياسية أن تتهرب من هذا الموضوع بحجة الشراكة والمنطقة التجارية الحرة مع الدول العربية، حتى في ظل هذه المنطقة يمكننا الاستفادة منها ولا توجد ضرورة إلى الخروج منها. الأمر لا يتطلب خيارات راديكالية. اليوم الصناعة مدمرة بموجب 3 أو 4 قرارات صدرت منذ عام 2001، ويمكن أيضاً، وبكل بساطة، إعادة إصدار قرارات أخرى. هناك عدة مقالات منشورة تشير إلى مدى قوة القاعدة الصناعية في لبنان وتنوعها، ولكنها بحاجة إلى قرارات وحماية. نحن في حزب الله أجرينا حواراً جدياً صعباً في الغرف المغلقة مع الممسكين بالقرار السياسي والاقتصادي واصطدمنا بمسألة رئيسية، كلما وصلنا إلى نقطة لها علاقة بالفوائد والمصارف كنا نصل إلى حائط مسدود، كان هناك استعداد لإجراء أي شيء مهما كان (ضريبة تصاعدية على الدخل والثروات والفوائد، نظام للتقاعد والحماية الاجتماعية، قانون للمشتريات العامة والمناقصات... إلخ)، كل الإصلاحات ممكنة ما دامت لا تصطدم بمصالح جهة ما، فعندما يتعلق الأمر بالقطاع المصرفي وتحميله تكلفة معقولة من دون هدمه، هنا كنا نصل إلى حائط مسدود. هنا بانت نقطة الاشتباك في ما يمكن تسميته الاقتصاد السياسي، والإشكال الأساسي يكمن في مجموعة قرارات اقتصادية خاطئة متخذة، فإذا لم نتكمن من تنظيم فجوة السيولة في المرحلة الانتقالية وتنظيم أمورنا الداخلية بالحد الأدنى قبل الذهاب إلى المفاوضات مع الخارج نكون مخطئين ونذهب بموقف تفاوضي ضعيف.

26 ـ كرم كرم

هناك ملامح سياسات جوهرية ولو من باب الرمزية، أتساءل كيف سندرسها في تاريخ لبنان السياسي بعد سنوات في المستقبل البعيد، هناك إنجازات ولكن هناك أيضاً اختلافات لا يمكننا أن نبني عليها. صحيح الكلام أن لبنان توحد في المحافل الدولية، لكن هناك جزء يرى أن هذا التوحد مفروض فرضاً وغير نابع من قناعة ومصلحة وطنية مشتركة. وإذا نظرنا إلى موضوع آخر، أي موضوع الحدود اللبنانية، نرى أن الحدود من جهة الجنوب إلى الشمال تحرس من جانب الجيش اللبناني والمقاومة، وهذا أمر غير مسبوق في التاريخ اللبناني. كيف سيتم تدريس هذا الحدث في المستقبل البعيد؟ لماذا لا نستطيع استغلال الفرص التاريخية البنّاءة ونبني عليها ونضعها في إطار مشروع وطني متفق عليه؟ الحراك يمكن أن يشكل فرصة جوهرية، وإذا لم نستطع اليوم أن نضم

هذا الجمهور العريض المتحرك في الشارع في إطار لبناء مشروع وطني جديد متفق عليه من الجميع نكون قد وقعنا في خطأ كبير وأضعنا فرصة تحوُّل من الصعب أن تتكرر.

27 ـ لمياء المبيض بساط

بكل بساطة، هناك وضع حرج وزمن حرج ولا بد من تواطؤ سياسي بالمعنى الإيجابي لرفع قدرتنا على التفاوض مع صندوق النقد الدولي إذا لزم الأمر. لبنان بلد لديه إمكانات جيّدة ولا بد من الانتقال إلى حالة الفعل عبر رسم سياسة اقتصادية دفاعية جديدة. وفي مطلق الأحوال، لا يمكن لأي منظومة دفاعيّة حقيقيّة أن تستثني الاقتصاد وإدارة المال العام وعلاقتهما العميقة بإعادة صوغ العقد الاجتماعي الجديد المطلوب.

هذا الأمر ليس ببعيد المنال؛ فهناك الكثير من الطاقات البشريّة القادرة ومن الأطروحات الجيّدة من جانب مجموعات عمل من مختلف الاتجاهات، ليس من الصعب أن نبني عليها قواسم مشتركة. لا بد من جدولة وخطة، ومن الأفضل عدم اتخاذ إجراءات يتيمة غير مدروسة وغير موضوعة في سياق متكامل من الإجراءات. من الواضح أن عمق الأزمة يتطلب هيكلة المؤسسات في لبنان ودور المصارف ومصرف لبنان، ولا بد من المحاسبة، وإلا سنرجع إلى عام 1975. يجب وضع المحاسبة على الطاولة. مشكلة لبنان أنه خرج من الحرب من دون إجراء محاسبة.

28 ـ عبد الحليم فضل الله

لديّ ملاحظتان. لا أود أن أظل أدافع عن الموقف الذي اتخذه الحزب من الحراك حتى النهاية، الحدث كان متقلّباً ومتحوّلاً ومتدرّجاً ومتغيّراً بسرعة إلى حد لا يمكن معه وضع رؤية متكاملة إلى أبعد الحدود. لكن أنا كان طموحي أن يكون هناك حليف يتمايز عن شيء اسمه جمهور، أي كتلة كبيرة، فلنقل القوى الوطنية واليسار وما شابه. هذه القوى التي لدينا معها تقارب حول القضايا الكبرى. لكن الحراك لم يميّز بل أراد أن ننزل تحت شعار «كلن يعني كلن»، كيف تريد أن تبني حراكاً بأكمله بمثل هذا الشعار؟ وكيف تريد طمأنة المقاومة بمثل هذا الشعار؟ لا بد لكتلة أن تغامر بالتمايز عن هذا الحراك وأن تعرض مطالبها السياسية والاقتصادية وموقفها من المقاومة بكل جرأة وتمارس دورها على هذا الأساس. الأمر الثاني، نحن كنا نعي مخاطر الانهيار النقدي والمالي بسبب سياسة انفتاح البلد الاقتصادية، ولا يمكن أيَّ طرف لوحده أن يجري التغيير اللازم قبل وقوع الانهيار، وهذا ما حصل. نحن كان لدينا خوف حيال ما سنتصرف به أمام هذا الانهيار، وكل فكرنا أننا متجهون نحو انهيار، ولهذا السبب كنا حريصين على الحفاظ على المؤسسات ودورها وعدم اهترائها ومحاصصتها، ولكن الخوف الأكبر أنه كلما كانت مرحلة انكشاف البلد طويلة كان الخطر أكبر.

29 ـ حسام مطر

أولاً، البلد أقيم بعد الطائف على ركائز أساسية، وذلك لتأدية دور كان أُسند إليه من لحظة التأسيس، وهو ما يعبَّر عنه بأن لبنان صلة الوصل بين الشرق والغرب، وهو دور يفيد بتجريد البلد من هوية حقيقية سواء في علاقته بالعرب أو بسورية وبما يجعله مجرد جسر للعابرين مقابل بعض

المكاسب. وقد تم فصل لبنان عن سورية الكبرى لعدة أسباب منها حاجة الأوروبيين إلى موطئ قدم مستدام على المتوسط ـ لأسباب جيوسياسية وجيواقتصادية ـ في بلد يمكن أن تكون أكثريته غير إسلامية. ولكي يؤدي لبنان هذا الدور أقيم له نظام اقتصادي احتكاري في الأربعينيات ليخدم هذه الوظيفة من خلال حصر الثروة بيد القلة المنتمية إلى جبل لبنان وبيروت والموكلة بأن تضمن أداء لبنان لدوره كما ينبغي واحتواء وقمع أي معارضة أو تطلعات مخالفة ولا سيّما العروبية والقومية منها. هذا الدور أعيد تجديده بعد الحرب الأهلية ولكن بصيغة جديدة، حيث تحوّل من الخدمات التجارية نحو الخدمات المالية، وهي صيغة تضمن تركّزاً أشد للثروة. هذا البلد الصغير، أقيم على ركيزتين أساسيتين: وظيفته المطلوبة منه؛ وطبيعة النموذج الاقتصادي الذي يسمح له تأدية هذه الوظيفة. هاتان الوظيفتان لتدعيمهما، أضيف إليهما سندان، وهما الطوائف والطائفية من جهة، والمحاصصة ودور النخبة من جهة أخرى، بحيث باتا متممين لحماية وظيفة لبنان المرغوب فيها. خلال السنوات الثلاثين الأخيرة التي تلت الحرب الأهلية، كان هناك أربع ركائز لصيغة الحكم، ولكل منها لاعب مستفيد: (1) تراكم رأس المال وامتصاصه ثروة البلد والتدفقات المالية الخارجية حتى أصبحنا أكثر بلدان العالم تركزاً للثروات حالياً؛ (2) الطائفية التي مكّنت المؤسسات الدينية من تعميق نفوذها ومواردها وسلطاتها؛ (3) المحاصصة بين النخب الطائفية التي تسرق وتراكم ثروات ومصالح ونفوذ هي ومحازبيها وتبني مشروعية مستندة إلى الزبونية وادعاء تمثيل مصالح الطائفة في وجه الآخرين؛ (4) بينما كانت القوى الخارجية ترى أن هذا أفضل صيغة لإدارة لبنان والإمساك بقراره.

وصلنا الآن إلى مرحلة تراجعت فيها هذه الجهات الأربع لأسباب مختلفة، منها (أ) أن رأس المال حصد أكثر ما يمكنه من الثروات ولم يعد في إمكانه تجميع أكثر، يعني أن المصارف ابتلعت الدولة والسوق ابتلع المجتمع؛ (ب) النخب الطائفية في حالة تراجع ولا تستطيع التجديد لأنفسها ولا لمشروعيتها، كما أنها عاجزة أن توزيع ريوع الفساد كما في السابق بسبب إفلاس الدولة؛ (ج) الطوائف تشهد نوعاً من الردة، ويتزايد عدد الناس المطالبين بألّا تكون الطائفة الوسيط بينهم وبين الدولة، حيث كانت الطوائف تمثل الناس بوعد أنها الأقدر على تحقيق مطالبهم وحقوقهم، ولكن الآن يكتشف هؤلاء الناس عكس ذلك، فهناك فجوة هائلة حتى داخل الطائفة نفسها، وهذا له علاقة بالإعلام وثورة المعلومات ومستوى التعليم والتعلم والانخراط الاجتماعي والثقافة... إلخ؛ (د) أما المشكلة مع الخارج فهي أن اللعبة باتت سيّالة ومضطربة وصدامية. وقد وصلنا إلى مستوى غير مسبوق من الاحتدام الإقليمي، ونحن اليوم لسنا على هامش الصراع في المنطقة بل بتنا في قلبه، لذا فالخارج إما أنه يريد استنزاف لبنان وإما أنه غير معني أو عاجز عن رعاية توافقات داخلية.

بناء على ما تقدم، وما دمنا عاجزين عن بناء دولة وصيغة حكم جديدة ورشيدة، فستستمر الأزمة بالتدحرج بسرعات مختلفة وتتزايد الانقسامات بين القوى التقليدية نفسها وبين هذه القوى جميعها وكتلة متزايدة من اللبنانيين تريد تغيير كل الواقع القديم. بهذا المعنى سيتزايد الاستقطاب وتسعى القوى التقليدية لحفظ الحد الأدنى من مشروعيتها عبر الخطاب التحريضي والهوياتي والخدمات والإحسان لأعداد متزايدة من الفقراء، بما يعزز من ضمور الدولة أكثر أو ما تبقى منها وتعمق فكرة الكانتونات المناطقية ـ الطائفية، وتالياً مزيد من الفوضى والاضطرابات، إلى حين أن يصبح متاحاً للخارج مجدداً أن يرعى تسوية ما وفق التوازنات التي تستقر حينها في الإقليم □

الخَنقُ الاقتصادي في الحَرب السُّورية

عقيل سعيد محفوض(*)

باحث وأكاديمي من سورية.

مقدمة

يرى كارل فون كلاوزفيتز في كلام معروف له أن الحرب هي استمرار للسياسة، لكن بوسائل أخرى، إلا أن ميشيل فوكو يرى العكس، أي أن «السياسة هي استمرار للحرب ولكن بوسائل أخرى»، وربما أمكن القول إن «الخنق الاقتصادي» هو كذلك أيضاً. وهذا يكاد يكون مستقراً في دراسات وتقديرات الحرب السورية، وربما في سياسات وتجاذبات ومنافسات العالم اليوم، الذي يتسم بمستويات غير مسبوقة من مدارك التهديد والمخاطر[1].

الهدف الرئيس لسياسات «الخنق الاقتصادي» جعل تكلفة الحرب عالية، وتعظيمها إلى الحد الذي يجعل الاستمرار فيها مخاطرة لا تحتمل، ليس بالنسبة إلى الدولة السورية فحسب، وإنما لحلفائها أيضاً.

زادت الولايات المتحدة (والاتحاد الأوروبي وفواعل أخرى) من وتيرة ضغوطها الاقتصادية ضد سورية، بالتزامن مع أنماط تدخلها وتورطها العسكري في الحرب السورية، بهدف «خنق» الاقتصاد السوري، ومن خلاله المجتمع والنظام السياسي والدولة، باعتبار أن الإجراءات والسياسات السابقة، التي لا تزال متواصلة بكفية أو أخرى، لم

(*) البريد الإلكتروني: akilmahfod@gmail.com.

(1) انظر مثلاً: أولريش بيك: **مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود**، ترجمة علا عادل، هند إبراهيم وبسنت حسن (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2013)، و**مجتمع المخاطر**، ترجمة جورج كتورة وإلهام شعراني (بيروت: المكتبة الشرقية، 2009).

تحقق الهدف المطلوب أمريكياً وغربياً، وهو إسقاط النظام السياسي والدولة، أو إجبارهما على الدخول في خطط ومشروعات التسوية، وفقاً لمنظور الولايات المتحدة، وباعتبار أولوية «أمن إسرائيل»، وبما يتجاوز الحدث السوري نفسه.

إن ما تحاوله استراتيجيات «الخنق الاقتصادي» هو دفع المستهدف لمراجعة سياساته وتقديراته بقصد تدبير الاستجابات المناسبة على قاعدة المفاضلة بين المكاسب والخسائر الناتجة من السياسات التي يتبعها.

وقد كان لسياسات الخنق الاقتصادي تداعيات بالغة الخطورة وخسائر كبيرة في الاقتصاد السوري، وألقت بظلالها على كل جوانب المشهد في سورية، سياسياً واجتماعياً وعسكرياً وغيرها. غير أن ذلك خلق استجابات وتدابير من جانب النظام السياسي والمجتمع والدولة في إطار الحرب، كما يرد معنا لاحقاً.

ما الخنق الاقتصادي، وما موقعه في الحرب السورية، وما مظاهره وتكتيكاته، وما نتائجه واحتمالاته، وإلى أي حد يمكن أن يؤثر في اتجاهات الحدث السوري اليوم، وفي سياسات التسوية والحل للحرب السورية، وما ملامح الاستجابة السورية له، سواء خلال الحرب، وما مدارك الحرب والخطاب السياسي السوري اليوم؟

الرهانات العميقة للحدث السوري وللصراع في المنطقة لم تتغير، بل لعلها زادت وضوحاً وأولويةً بعد سنوات الحرب؛ ربما تغير النمط، لكن الأهداف لم تتغير بل تعمقت، كما أن خبرة الحرب ورهاناتها أخذت تمثل «منوالاً» و«درساً» يعمل بعض الفواعل على «تمثله» و«إعادة إنتاجه» في غير مكان من المنطقة والعالم[2].

انظر كيف أن استراتيجيات الخنق الاقتصادي تُطبّق أمريكياً على سورية وإيران، كما أن الخنق والتفجير من الداخل أو اللعب على تناقضات دواخل المستهدف أمسى «نمطاً تكرارياً» تقريباً في سياسات الولايات المتحدة والغرب ضد روسيا والصين (هونغ كونغ) وفنزويلا وبوليفيا وربما فرنسا، حسب بعض التقديرات، واتخذ ذلك أنماطاً وكيفيات مختلفة[3].

تتألف هذه الدراسة من مقدمة وثمانية محاور، **أولاً** في المقاربة؛ ويتضمن: ما الخنق الاقتصادي؟ وحروب هجينة؛ **ثانياً**، لماذا الخنق الاقتصادي؟؛ **ثالثاً**، الخنق الاقتصادي: سياسات وإجراءات؛ **رابعاً**، «اختلاق» اقتصادي!؛ **خامساً**، أبعد من سرقة النفط؛ **سادساً**، في الآثار والتداعيات؛ **سابعاً**، في الاستجابات السورية ويتضمن: الاستجابات خلال الحرب، ومدارك الحرب؛ **ثامناً**، الإشارات والتنبيهات، و**أخيراً** خاتمة.

---

(2) عقيل سعيد محفوض، **خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية** (بيروت: دار الفارابي، 2017).

(3) أخذ التنظير حول الحروب الجديدة يركز على ما يسمى حروب الجيل الرابع أو الخامس والحروب الهجينة... إلخ. انظر مثلاً: برتران بادي ودومينيك فيدال، مشرفان، **أوضاع العالم 2015: الحروب الجديدة**، ترجمة نصير مروة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015).

أولاً: في المقاربة

الخنق الاقتصادي هو أحد أبرز ديناميات الحروب في عالم اليوم[4]، حيث يُستخدم إلى جانب أدوات السياسة والعسكرة والإعلام والاتصال والثقافة والدين والاجتماع... إلخ، باختلاف بيِّن للوزن النسبي لكل منها باختلاف الظروف والرهانات والكيفيات.

سياسات متوازية، وهجينة، الخنق الاقتصادي هو جزء منها، بل قلب كل منها، ولم يتم استخدامه بصورة منفصلة أو وحيدة، إنما كان إيقاعه متفاوتاً نسبياً، والصحيح أنه كان العامل الحاضر بصورة دائمة وعميقة في كل استراتيجيات الولايات المتحدة وحلفائها حيال سورية منذ مرحلة ما قبل الحرب، وأقصى ما أسهمت فيه الولايات المتحدة ودول أوروبا في اقتصادات سورية هو القطاعات الريعية، والإدماج الهامشي في النظام العالمي، و«احتواء» سياسات وبرامج التنمية الوطنية.

1 ـ ما الخنق الاقتصادي؟

الخنق الاقتصادي هو دينامية حرب ثقيلة وبالغة القسوة، حيال الفاعل المستهدف، بقصد احتواء مصادر القوة لديه، واستنزاف موارده المادية والرمزية، وتعطيل قدرته على الاستمرار، من أجل دفعه بصورة مباشرة أو غير مباشرة لاتباع (أو التخلي عن) سياسات معينة، أو وضعه في سياق ضاغط يجعله هو أو يجعل فواعل السياسة والاجتماع لديه «يتمثل» أو «يستبطن» ما يراد له ومنه، فيغير سياساته ورهاناته، أو يتكبد خسائر لا قبل له بها في حال قرر الاستمرار فيها.

بالنسبة إلى سورية فإن استخدام الاقتصاد والعقوبات والحصار هو ظاهرة تاريخية، إذا أخذنا بالاعتبار سياسات الصراع الإقليمي والصراع مع «إسرائيل». ويمكن ملاحظة تنامي ظاهرة أو سياسات العقوبات الأمريكية حيال سورية منذ سبعينيات القرن العشرين، وصولاً إلى سياسات «الخنق الاقتصادي» في الحرب الراهنة منذ آذار/مارس 2011، مروراً بقانون محاسبة سورية، وسلسلة العقوبات الاقتصادية التي تدرّجت وتصاعدت مع حرب 2011 وما بعد.

2 ـ حروب هجينة

وهكذا فإن الخنق الاقتصادي هو جزء من سياسات حرب كلية تقريباً حيال سورية، بتكتيكات الحروب الجديدة وحروب الجيل الرابع أو الخامس: التفجير من الداخل أو استغلال الأزمات الداخلية، واختلاق تنظيمات معارضة مسلحة ثم تنظيمات سياسية، والتدخل العسكري المباشر الذي أخذ أنماطاً مختلفة بدءاً من دعم وتنظيم وتمويل وإمداد وإدارة عمليات للجماعات المسلحة[5]، وتنسيق جهود فواعل إقليمية ودولية معادية لسورية في «غرف عمليات» مختلفة في الأردن وتركيا وإسرائيل وغيرها، ودفع الجماعات المسلحة إلى استنزاف الجيش في عدد كبير من نقاط المواجهة.

---

(4) انظر مثلاً: الحروب الهجينة أو حروب الجيل الخامس أو الحروب الجديدة.

(5) انظر مثلاً: ألبر داغر، «الحرب في سورية كحرب «جديدة»،» **الأخبار**، 5/9/2012، <https://al-akhbar.com/Opinion/75058>.

وقد بدأت سياسات الخنق الاقتصادي باستهداف المرافق والقطاعات الرئيسة للاقتصاد: منشآت وشركات ومعامل ومناطق صناعية، وخطوط نقل وطرق واتصال ومطارات وجسور ومعابر، وحقول النفط والغاز، والسيطرة على السدود ومصادر مياه الشرب، ومحطات توليد الطاقة، وصولاً إلى التمركز في قواعد عسكرية ونطاقات جغرافية مختلفة وخاصة في شرق الفرات، والإعلان عن بقاء عسكري مديد هناك.

ثانياً: لماذا الخنق الاقتصادي؟

ما يحاوله أو يريده «الخنق الاقتصادي» هو كسر أو تحطيم أو تدمير المستهدف، وهو هنا الدولة السورية، لكن «بوسائل أخرى»، كما تتكرر الإشارة، باعتبار أن الضغوط السياسية والعسكرية المباشرة وغير المباشرة، وديناميات التدخل والتغلغل والاختراق وحتى التدمير وغيرها لم تحقق المطلوب حيال سورية، أمريكياً وأوروبياً وتركياً وإسرائيلياً وحتى عربياً.

وتحاول سياسات الخنق الاقتصادي «تعطيل» الدولة، وحرمانها إمكاناتها، وخلق مشكلات في تأدية التزاماتها وقدرتها على حشد وتخصيص الموارد، وصولاً إلى «تنفير» المجتمع من النظام السياسي والدولة، وخلق المزيد من حالات التخلي من قبل الناس الموالين، و«إجهاد» المجتمع والدولة.

إن أغراض ورهانات «الخنق الاقتصادي» هي أغراض ورهانات الحرب السورية نفسها. وإذا كان البعد السوري في هذه الحرب هو أقلها حضوراً، على ما يبدو اليوم، لصالح أبعاد إقليمية ودولية، أمكن القول إن لسياسات الخنق أغراضاً تتجاوز سورية إلى المنطقة والعالم، على حد تعبير نيكولاي باتروشيف سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي[6].

وهكذا فإن الهدف الرئيس لسياسات «الخنق الاقتصادي» جعل تكلفة الحرب عالية، وتعظيمها إلى الحد الذي يجعل الاستمرار فيها مخاطرة لا تحتمل، ليس بالنسبة إلى الدولة السورية فحسب، وإنما لحلفائها أيضاً، وبخاصة إيران التي تتعرض لسياسات خنق مشابهة هي الأخرى، ولا يخفى ما تتعرض له روسيا والصين، ولو أن للموقف الأمريكي حيال الدول المذكورة أبعاداً أخرى.

ولأن «الخنق» أقل عنفاً من حيث الظاهر، وأقل تكلفة، وأبعد أثراً، كما أن مخرجاته أكثر قابلية للاستمرار، فهذا يجعله استراتيجية أكثر ترجيحاً واعتمادية ونجاعةً، من منظور فواعله، ذلك أنه يمكن أن:

ـ يضع المجتمع والدولة في مواجهة بعضهما البعض، وقد يجعل القوامة في تقدير أسباب الحرب لعوامل الداخل أكثر منها عوامل الخارج[7].

---

(6) «باتروشيف: واشنطن قامت بتجربة تقنيات الحرب الهجينة في الشرق الأوسط،» روسيا اليوم، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <https://bit.ly/39B0KV0>.

(7) تحدث الرئيس بشار الأسد للتلفزيون السوري عن ذلك، خلافاً لنمط الخطاب السياسي. انظر: حديث الرئيس بشار الأسد، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019، موقع وكالة الأنباء السورية سانا، <https://sana.sy/?p=1045789>.

ـ يخلق تصدعات في تقديرات فواعل الفكر والثقافة والسياسة والاجتماع عن الحرب وأسبابها وأثمانها وتوقعاتها القريبة والبعيدة[8].

ـ يُحدِثُ أو يُعزز تغيرات بالغة الخطورة في نظم القيم، وبخاصة في ما يمثل مصلحة ذاتية أو مناطقية أو ريعية أو غيرها مقابل ما يمثل مصلحة وطنية، وتحديد ما يمثل فرصة ـ تهديداً، ومن هو الصديق ومن هو العدو.

ـ يعزز مدارك الاغتراب الثقافي والسياسي والاجتماعي، واتجاهات الهجرة واللجوء، وأولوية «دبِّر راسك» التي لها آثار بالغة الخطورة على المجتمع والدولة[9].

ـ إضعاف قدرة النظام السياسي والمجتمع والجيش على حشد الموارد المادية والمعنوية للحرب.

ثالثاً: الخنق الاقتصادي: سياسات وإجراءات

تمثل سياسة العقوبات والخنق الاقتصادي سمة من سمات السياسة الأمريكية تجاه سورية، قبل الحرب السورية 2011[10]، إلا أن الحرب فتحت الباب أمام سياسات حرب معلنة من قبل الولايات المتحدة ضد سورية، من باب الاقتصاد والعقوبات الاقتصادية وعدم تمكين النظام

= انظر أيضاً: عقيل سعيد محفوض، **قراءة الحرب: في أفق التفكير واتجاهات الفعل**، دراسات سياسية (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات 2019).

(8) انظر مثلاً: عقيل سعيد محفوض، **الإيالة والعيالة: الثقة والأمل والجهالة والمخاطرة في الحرب السورية**، دراسات سياسية (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2019).

(9) عقيل سعيد محفوض، **دروس الحرب؟ أولويات الأمن الوطني في سورية، مقاربة إطارية**، دراسات سياسية (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).

(10) بتاريخ 25 نيسان/أبريل 2006 أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش «أمراً تنفيذياً» بتجميد ممتلكات أشخاص إضافيين في ما له علاقة بحال الطوارئ الوطنية المتعلقة بسورية، وأصبح نافذاً بدءاً من 2004/5/12، يستند إلى قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية وإلى قانون الطوارئ الوطنية وإلى قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان (12 كانون الأول/ديسمبر 2003). وهو يعلن حالة طوارئ وطنية بسبب تصرف سورية الذي يمثل ـ على ما يقول ـ تهديداً فوق العادي للولايات المتحدة، ناجماً عن سياسة سورية «بدعم الإرهاب، واستمرارها في احتلال لبنان، وسعيها للحصول على أسلحة للدمار الشامل وبرامج للصواريخ، وتقويضها لجهود الولايات المتحدة وللجهود الدولية من أجل استقرار العراق وإعادة إعماره»!

وتشمل العقوبات: حظر الاستيراد والتصدير ومنع حقوق الطيران المدني ومنع التعامل مع المصرف التجاري السوري وصولاً إلى تجميد ممتلكات أشخاص، سوريين أو لبنانيين أو غيرهم، يمكن اعتبارهم متورطين بصورة أو بأخرى في السياسات السورية التي تمثل تهديداً للولايات المتحدة.

ثم جاء «الأمر التنفيذي» الأخير بتاريخ 25 نيسان/أبريل 2006 الذي سمح بتجميد ممتلكات الأشخاص المتورطين ـ من منظور أمريكي ـ باغتيال رئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري. وصدرت عدة قرارات تنفيذية في الإطار نفسه، ارتباطاً بالموقف من الاحتلال الأمريكي للعراق، والأزمة في لبنان، وحرب تموز 2006، وصولاً إلى الحرب السورية منذ آذار/مارس 2011 وحتى اليوم.

السياسي والدولة في سورية من تحويل المكاسب العسكرية في الحرب إلى مكاسب في السياسة والاقتصاد.

قررت الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيو 2019 فرض عقوبات جديدة على سورية، وعلى كل من يتعامل اقتصادياً مع الدولة السورية، تشمل كل من «يوفر التمويل للحكومة أو يوفر طائرات للخطوط الجوية السورية أو قطع غيار أو يؤدي دوراً في مشاريع الإعمار والهندسة التي تديرها الحكومة السورية أو يوفر الدعم لقطاع الطاقة السوري بما في ذلك أجهزة الاستخبارات والأمن والبنك المركزي والأعمال التي تخضع للحكومة السورية»[11].

فرضت الولايات المتحدة عقوبات ضد أشخاص وشركات ومؤسسات خاصة وحكومية روسية وإيران بزعم تقديمها الدعم والمساعدة لسورية، وتعاملها مع قطاع المال والأعمال والخدمات والمؤسسة الرسمية السورية، ومنها شركات النقل البحري والجوي، وإمدادات الطاقة، والمعاملات المالية والتجارية، وغيرها[12]. وقد سبق للولايات المتحدة أن اتخذت أكثر من 20 مرة قرارات أو إجراءات على هذا الصعيد. وفعل مثل ذلك الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا وعدد من الدول العربية وغيرها.

جميع القرارات هي ضرب من ضروب الحرب، اتخذتها أطراف هي فواعل ـ كاملة الأوصاف ـ للحرب ضد النظام السياسي والدولة، وهي قرارات أحادية وخارج القانون الدولي. وقد اعتبرت الأمم المتحدة أن التدبير الاقتصادية من هذا النوع هي «وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية»، وتمثل «خرقاً سافراً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة»، على ما جاء في قرار الجمعية العمومية الرقم (200/68) تاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013؛ وكانت الولايات المتحدة وإسرائيل الطرفين الوحيدين اللذين صوَّتَا ضده.

إن ديناميات «الخنق الاقتصادي» حيال سورية ليست وليدة الحدث السوري منذ آذار/مارس 2011، إنما هي استمرار لديناميات حصار وتضييق وخنق سابقة وتاريخية، اقتصادية وتكنولوجية وسياسية وثقافية وإعلامية وغيرها، ذلك أن الولايات المتحدة كانت تتبع تلك السياسات حيال سورية منذ عدة عقود، وبخاصة عام 1979 ـ 1980[13]، باعتبار ظروف الصراع الإقليمي والعالمي، واختلاف الأجندات والاصطفافات والرهانات بين الطرفين. ثم كان «قانون

---

(11) «النص الكامل لمشروع قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين،» الجزيرة. نت، <https://bit.ly/2TAh1Ec>.

(12) «واشنطن تفرض عقوبات على شركة تقول إنها تزود القوات الروسية في سوريا بوقود طائرات،» رويترز، 26 أيلول/سبتمبر 2019، <https://ara.reuters.com/article/arabicWorldService/idARAL5N26H53H>.

(13) العقوبات الأمريكية الحالية تشكل إضافة إلى العقوبات السابقة التي اتخذتها منذ عام 1980، بناء على التوصية المتخذة في الكونغرس الأمريكي عام 1979 والقاضية بضرورة موافقة اللجنة المختصة في الكونغرس على تصدير السلع والتكنولوجيا التي تفوق قيمتها 7 ملايين دولار، إلى أي دولة «داعمة للإرهاب»، حيث أُدرجت سورية عام 1980 في عداد تلك الدول. وقد أدى ذلك إلى حظر أمريكي على تصدير التكنولوجيا إلى سورية شمل كل السلع والمعدات والتجهيزات التي تحوي مكوناً أمريكياً بنسبة 10 بالمئة فأكثر. وزادت مروحة العقوبات لاحقاً لتشمل صادرات وواردات الأدوية والمواد الكيميائية والطبية والمعدات الإلكترونية من =

محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية» بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2003، والعقوبات الأحدث والأكثر تشدداً في عام 2004، بعد تطورات الموقف السوري من الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، حيث جُمدت الأصول الحكومية السورية في الولايات المتحدة، وحظر استيراد السلع ذات المكون الأمريكي، ومحطات توليد الطاقة وغيرها.

مع بداية الحرب السورية في آذار/مارس 2011، أقدمت الولايات المتحدة على تحويل موقفها من نطاق العقوبات إلى نطاق الحرب، بفرض سلسلة إجراءات وعقوبات مالية ومصرفية واقتصادية، وحظرت التعامل بالدولار الأمريكي، كما فرضت عقوبات على من يتعامل مع المؤسسات المالية والاقتصادية وأي مؤسسات حكومية وغير حكومية سورية، وأي مؤسسات غير سورية يمكن أن تتعامل مع سورية. وأدرجت عدداً كبيراً من رجال المال والأعمال والإدارة والمسؤولين الرسميين، وضباطاً في الأمن والجيش ودبلوماسيين وغيرهم في قوائم الحظر. وفعل الاتحاد الأوروبي مثل ذلك. وكانت الإجراءات الأمريكية والأوروبية تصدر بالتزامن أو التعاقب!

تتمثل استراتيجيات الخنق على هذا الصعيد بـ:

ـ المقاطعة أو الحظر التجاري والمالي، والعقوبات على القطاع الاقتصادي.

ـ العقوبات على المتعاونين معه والشركاء القائمين والمحتملين من خارج سورية.

ـ تعطيل عجلة الاقتصاد: الإنتاج والاستثمار والاستيراد والتصدير والتحويلات المالية والقروض والتكنولوجيا وغيرها.

ـ الحصار المباشر وغير المباشر، بالاقتصاد والسياسة والعسكرة، ومن ذلك مثلاً الضغوط على دول الجوار مثل الأردن والعراق ولبنان، من أجل احتواء أي تفاعلات اقتصادية مع سورية، فقد قيد الأردن (بنتيجة ضغوط أمريكية) عمل معبر نصيب الحدودي بعد افتتاحه[14]، كما مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على رجال المال والأعمال في الأردن لمنعهم من إقامة تعاملات اقتصادية مع سورية[15].

ومعلوم أن واشنطن هي التي عرقلت بصورة صريحة توجهاً عربياً لإعادة سورية إلى جامعة الدول العربية[16]، كما أنها مارست ضغوطاً كبيرة وقررت عقوبات على أي شركات التي تتعامل مع سورية، بما في ذلك الشركات الروسية والإيرانية. ويبدو نظام العقوبات مفتوحاً وتحت رصد ومراقبة دقيقين، إذ تصدر تباعاً قرارات أمريكية إضافية بمعاقبة أو حظر التعامل مع أشخاص أو مؤسسات يظهر أن لها صلة بالاقتصاد السوري.

= كومبيوترات وبرمجيات، والاستثمار في قطاع النفط والغاز وتنمية الموارد النفطية والكيميائية وبيع المشتقات النفطية، والطائرات المدنية ومحركاتها وقطع غيارها.

(14) «الشريان بين الأردن وسوريا... بين الضغوط الأمريكية وحاجات السوق... فماذا تختار عمان،» سبوتنيك، 17 نيسان/أبريل 2019، <https://bit.ly/2TAjQVN>.

(15) زيد الدبيسية، «أميركا تتوعد بعقوبات على شركات أردنية تتعامل مع سورية،» **العربي الجديد**، 2019/3/7، <https://bit.ly/2TyKfmx>.

(16) «يديعوت أحرونوت: عودة سوريا للجامعة العربية قرار أمريكي لا يحدده العرب،» روسيا اليوم، 6 أيلول/سبتمبر 2019، <https://bit.ly/2TD8CQp>.

ـ خنق قطاع الطاقة ومنع إمدادات النفط والغاز إلى سورية من الخارج، وقد أخذت حكاية ناقلة النفط الإيرانية «غريس 1» الكثير من الجدال والسجال حول العالم، إذ أمرت الحكومة البريطانية سلطات جبل طارق باحتجاز الناقلة لأنها متوجهة إلى سورية، بزعم أنها تخرق حظراً أمريكياً وأوروبياً على توريد النفط إلى سورية. وفي نهاية المطاف غادرت الناقلة منطقة الاحتجاز في 18 آب/أغسطس 2019، بعد أن «كانت محور أزمة بين إيران والغرب»[17].

ـ ذكر بيان مشترك صدر عن رئيسَي المركزين الروسي والسوري للتنسيق، أن الولايات المتحدة اختلقت، مع الدول الحليفة لها، أزمة الوقود في سورية، للتأثير سلباً في اقتصادها. وقال البيان: «تهدف أزمة الوقود التي اختلقتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، بشكل مصطنع، إلى خنق الاقتصاد السوري»[18].

ليس كل ما يجري في سورية هو محض تدبير أمريكي أو خارجي، ثمة قابلية داخلية أو محلية لأن يحدث كل ذلك، تتجاوز رغبة كل طرف بعينه.

ـ خنق قطاع الطاقة ومحاولة حرمان الدولة السورية من الاستفادة من مصادرها في الداخل، كما حدث ويحدث في شرق الفرات، وقد قامت الولايات المتحدة بملاحقة المتعاونين من شرق الفرات مع الدولة السورية[19].

ـ حظر التحويلات المالية من الخارج وفق قنوات التحويل الرسمية والحكومية، سواء ما تعلق بمعاملات تجارية أو تحويلات السوريين في الخارج، وينسحب ذلك على التحويلات المالية اللازمة لعمل المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، مثل: منظمات المساعدات الإنسانية والطبية والتنموية وغيرها[20].

ـ السيطرة على موارد الطاقة، وقطع سبل إمدادها داخلياً، كما تتكرر الإشارة، ومنع الوصل الجغرافي ومن ثم الاقتصادي وحتى الاجتماعي بين مختلف المناطق السورية، وبخاصة على خط شرق ـ غرب الفرات.

ـ تشجيع ودعم وجود بنى اقتصادية خارج سلطة الدولة، كما في مناطق إدلب وشرق الفرات، وتمكينها من التفاعل الاقتصادي مع الخارج، بل ودخول منظمات وشبكات دعم وإسناد

---

(17) «ناقلة النفط الإيرانية تغادر جبل طارق،» رويترز، 18 آب/أغسطس 2019، <https://ara.reuters.com/article/idARAKCN1V80BF>.

(18) «موسكو ودمشق: أزمة الوقود في سوريا صنعها الأمريكيون وحلفاؤهم،» روسيا اليوم، 15 أيار/مايو 2019، <https://bit.ly/3aymIrE>.

(19) انظر مع التحفظ: «القوات الأميركية تُطارد المتعاونين مع قاطرجي: لا نفط للنظام،» المدن، 2019/11/9، <https://bit.ly/38x5rxx>.

(20) لا تُقدم المصارف الغربيّة على المخاطرة بعمليات ماليّة ذات صلة بسورية، تخوّفاً من عقوبات أمريكيّة وأوروبية محتملة، حتى لو كانت العمليات خارج نطاق العقوبات، ذلك أن كلفة تدقيق فتح الحسابات واتحقق كبيرة ضمن المعايير التي تفرضها العقوبات.

أمريكية وأوروبية وغيرها للعمل في تلك المناطق، بهدف إضعاف الروابط الاعتمادية بين تلك المناطق والمناطق داخل سلطة الدولة.

ـ سرقة ونهب المعامل وصوامع الحبوب ومحطات توليد الكهرباء، وتهريب الآثار، والاتجار بالأعضاء البشرية.

ـ استنزاف ممنهج لاقتصادات وموارد الدولة والمجتمع من خلال تسهيل عمليات تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتهيئة عوامل جذب في دول الجوار، وتهريب أو استنزاف الرأسمال البشري، وثمة تقديرات بهجرة آلاف الكوادر السوريين من أطباء ومهندسين ومهنيين وفنيين.

ـ اقتصادات تهريب للسلع عبر الحدود بما يفقد النظام الجمركي والضريبي موارد كبيرة، كما يضر بالمنتج المحلي، ويدخل سلعاً مجهولة المصدر وخارج أي رقابة على الجودة ومعايير الصحة والسلامة الغذائية... إلخ.

ـ الخنق من خلال ردع شركاء وحلفاء سورية عن الإسهام في التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار، وفرض عقوبات اقتصادية عليهم، وإشغالهم بل وتفجير (أو استغلال انفجار) الأوضاع في بلدان الجوار مثل العراق ولبنان، وإغواء وإغراء حلفاء سورية بمكاسب إذا غيّروا مواقفهم تجاه سورية.

رابعاً: «اختلاق» اقتصادي!

يتخذ «الخنق الاقتصادي» شكلَ «اختلاق اقتصادي» لبنى وسياسات خارج سلطة الدولة، كما كان يحدث في مناطق تحت سيطرة الجماعات المسلحة، فقد قدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها مساعدات وضخت أموالاً في مناطق معينة، وعملت على نشوء اقتصادات متعددة (لامركزية) مرتبطة بشبكات دعم واسناد وارتباط مع الخارج.

ـ تدفقات كبيرة للأموال من الخارج لصالح الجماعات المسلحة والتنظيمات والشبكات الموازية والموالية لها، وصدرت فتاوى من أجل استخدام الليرة التركية بدلاً من الليرة السورية في مناطق سيطرة الجماعات الموالية لتركيا في منطقة إدلب وشمال غرب سورية[21].

ـ تشجيع وبناء خيارات مالية واقتصادية بديلة من بنى الدولة، وهكذا فقد أخذ السوريون أفراداً وشركات ومنظمات يستخدمون دول الجوار من أجل التحويلات المالية، ثم تأمين نقلها وانتقالها عبر وسطاء عبر الحدود.

ـ سمح الاتحاد الأوروبي للمجموعات المسلحة بتصدير النفط إلى أوروبا عبر تركيا.

ـ اقتصاد إدلب مرتبط بتركيا؛ وتمكين إسرائيل من التغلغل في شرق الفرات، من بوابة النفط والغاز؛ واقتصاد المنطقة الجنوبية كان مرتبطاً بإسرائيل والأردن.

---

(21) سلطان جلبي، «انقسام حول استبدال الليرة التركية بالسورية في الشمال؟،» **الحياة**، 2015/8/17، <https://www.orient-news.net/ar/news_show/89895>.

ـ نفط شرق الفرات تصدره شبكات تهريب برعاية أمريكية وتركية. وقد ذكرت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أن «واشنطن تهرب النفط بطريقة غير قانونية بأكثر من 30 مليون دولار شهرياً من حقول النفط في شمال شرق سورية»[22].

ـ إن للإعلان عن بقاء أمريكي في شرق الفرات أغراضاً واستهدافات اقتصادية واستراتيجية، لعل من أهمها مواصلة استراتيجيات الخنق الاقتصادي بحرمان الدولة موارد الطاقة والموارد الزراعية والمائية وحتى البشرية هناك، وسرقة النفط، وتمويل كيانية وبنى بديلة للدولة في شرق الفرات، وبقاء الأوضاع غير مستقرة بل عامل تهديد لبنية وطبيعة الدولة، ومناسبة لمزيد من التدخلات الدولية، كان آخرها التدخل التركي في شمال شرق سورية (تشرين الأول/أكتوبر 2019).

خامساً: أبعد من سرقة النفط

يُظهر القرار الأمريكي بالبقاء شرق الفرات لـ«حماية النفط»! الوجه المتوحش للولايات المتحدة والذيلية الريعية والسياسية لحلفائها. وتحدث الرئيس السوري بشار الأسد عن أطماع الولايات المتحدة بالنفط في شرق الفرات، قال إن الرئيس الأمريكي لا يمثل دولة إنما هو مدير تنفيذي لشركات النفط والسلاح والبنوك[23].

لم تحقق ديناميات الخنق والحصار ثمارها المرجوة أمريكياً، كما لم تنشأ اقتصادات بديلة ذات نجاعة، ولم تتمكن من إقامة حياة قابلة للاستمرار في مناطق سيطرة الجماعات المسلحة، فما كان منها إلا تشديد الخنق بصورة تفوق أي سياسات بهذا الخصوص: بدءاً من «قانون سيزر»[24]، إلى التدخل المباشر العلني لمنع الشركات والشركاء والتهديد بعقوبات وحظر، إلى التدخل لمنع إمدادات الطاقة، إلى الإعلان الصريح عن أن البقاء في شرق الفرات له أغراض صريحة، ليس الاستيلاء على النفط وسرقته فحسب، إنما حرمان الدولة المركزية منه، واستخدام الولايات المتحدة

---

(22) قالت ماريا زاخاروفا المتحدثة باسم الخارجية الروسية إن «الولايات المتحدة تفرض العقوبات وتقوم بتجاوزها بتهريب النفط بقيمة تزيد على 30 مليون دولار شهرياً من شمال شرق سورية، ويبدو أنها غير عازمة على تركها (حقول النفط شمال شرق سورية) في المستقبل المنظور»، ونوهت زاخاروفا بأن تصرفات الجيش الأمريكي غير قانونية، ولفتت إلى أن «تصرفات الدولة المتحضرة التي تعلن التزامها بقيم الديمقراطية (واشنطن) تثير التساؤلات عندما تضخ النفط من حقول شمال شرق البلاد (سورية) وتغطي أنشطتها الإجرامية، بذريعة قتال عناصر تنظيم داعش»، لافتة إلى أن «داعش» تم القضاء عليه في آذار/مارس بحسب الإعلان الأمريكي! ورد في: «الجيش الأمريكي يبحث عن النفط في شرق الفرات،» سبوتنيك، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <https://bit.ly/2PYjxli>.

(23) حوار مع روسيا 24 ووكالة سيغودينيا 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

(24) يمثل «قانون سيزر» نقطة أو عتبة تحول كبيرة في سياسات الخنق الاقتصادي التي تتبعها الولايات المتحدة حيال سورية، وهو قانون يتجاوز البعد الاقتصادي إلى السياسة، حيث يتضمن فقرات عن «الحكم الانتقالي» كشرط لتخفيف أو إيقاف شروطه وبنوده العقابية، وهذا يتجاوز كثيراً مضامين قرار مجلس الأمن رقم 2254 تاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2015.

للريع الناتج منه في تمويل الشبكات التي تستخدمها في حربها القذرة ضد سورية والمنطقة[25]، وتعزيز مشروع الكيانية في شرق الفرات بكل أغراضه[26]، ومنها: تهديد مشاريع الوصل الجغرافي، وقطع التواصل الجيوستراتيجي بين طهران ودمشق ـ بيروت.

رهانات وأولويات الولايات المتحدة أكثر وضوحاً اليوم، إذ تكشف الحرب وتكشف هي نفسها عما كانت تتلطى خلفه من مقولات وعناوين عن مطالب الشعب و«الثورة» ومحاربة «داعش» وغيرها. ويبدو الرئيس دونالد ترامب من «أفضل» رؤساء أمريكا من زاوية أنه أوضحهم، كما قال الرئيس بشار الأسد للتلفزيون الرسمي، يتعلق الأمر بتقديراته (ترامب) عن سورية، من أنها بلد «رمل وموت»، واستجابته للدولة العميقة، وتغيير قراراته وتقديراته بما ينسجم معها، وتفكيره كرجل أعمال، وميزانه في تقدير الربح والخسارة، والريوع المتأتية من السياسات.

وهذا ما يدفع ترامب لتبني سياسيات تبدو متناقضة، لكنه لا يجد صعوبة في التراجع عن الموقف أو تغييره، ذلك أن الثابت الرئيس لديه ولدى بلاده هو العداء للنظام السياسي والدولة في سورية. وهكذا عندما أعلن ترامب عن قراره بالانسحاب (كانون الأول/ديسمبر 2018) ثم جدده (تشرين الاول/أكتوبر 2019) ربط ذلك بمفهومه لـ «الحروب التي لا تنتهي» في بلاد ليس فيها إلا «الرمل والموت»، وبوعوده الانتخابية، لكن عندما جاءه فواعل الدولة العميقة بخرائط النفط والغاز وحذروه من تبعات أخرى، أعاد تقييم الموقف.

يقول ريشارد هاس إن الولايات المتحدة سوف تفقد بانسحابها (لاحظ أن هاس يتحدث عن انسحاب) «معظم النفوذ الذي كان لديها للتأثير في المآل السياسي في سورية»، وأن لا مبرر للانسحاب إذ «إن ما فعلته الولايات المتحدة في شمال سورية كان ذكياً وفعالاً، إذ تولت القوات الكردية الجزء الأكبر من الدور القتالي ضد داعش، وكانت مساهمة الولايات المتحدة متواضعة، وانحصرت إلى حد كبير في تقديم المشورة، والدعم الاستخباراتي. فضلاً عن ذلك، فرض الوجود الأمريكي قيوداً على تصرفات الأتراك، والسوريين، والروس، والإيرانيين. ومع انسحاب القوات الأمريكية، اختفت هذه القيود بين عشية وضحاها»[27].

---

(25) «تجول دوريات تابعة للجيش الأمريكي برفقة دوريات تابعة لتنظيم «قسد»، بعدة مواقع نفطية سورية بريفي بلدتي القحطانية ورميلان شمال شرق محافظة الحسكة، يرافقها خبراء نفط أمريكيون يعملون على استكشاف مواقع نفطية جديدة في المنطقة، إضافة إلى إجرائهم عمليات مسح وتقييم لأهم الحقول النفطية السورية في المنطقة بهدف جمع معلومات ومراقبة المواقع والمنشآت النفطية في ضمن الحقول والآبار التابعة لمديرية حقول نفط الحسكة الحكومية بالرميلان». ورد في: «الجيش الأمريكي يبحث عن النفط في شرق الفرات،» سبوتنيك، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <https://bit.ly/2PYjxli>.

(26) كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قال في كلمةٍ له عقب الإعلان عن مقتل زعيم تنظيم «داعش» إنّه ينوي عقد صفقة مع شركاتٍ لاستثمار النفط السوري، مؤكداً أهمية النفط لشركاء الولايات المتّحدة الاستراتيجيين في سورية (قوات سورية الديمقراطية ـ قسد)، متحدثاً عن إبقاء قوات أمريكية في سورية لتأمين النفط للحيلولة دون حصول تنظيم «داعش» عليه، مضيفاً: «يجب أن نأخذ حصّتنا».

(27) ريتشارد هاس، «خيانة ترامب العظمى وتكلفتها المرتفعة،» موقع project-syndicate تاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، <https://www.project-syndicate.org/commentary/high-price-of-american-withdrawal-from-syria-by-richard-n-haass-2019-10/arabic>.

قال نيكولاي باتروشيف سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي إن واشنطن تتدرب على الحروب الهجينة في سورية، ذلك أن «منطقة الشرق الأوسط كانت لسنوات عديدة بمنزلة «ميدان تدريب» للولايات المتحدة، التي جربت فيها تقنيات الحرب الهجينة»، وأشار إلى «أن الكثير من الاستراتيجيات التي تحاول واشنطن تطبيقها على نطاق عالمي، تم اختبارها في مناطق معينة، وقبل كل شيء في الشرق الأوسط. وقال باتروشيف إن الشرق الأوسط «تحول في جوهر الأمر إلى ميدان تدريب للجيوسياسية الأمريكية».. وتابع: «في تلك المنطقة بالذات تم تطبيق تقنيات «الفوضى الموجهة» و«الحرب الهجينة» على نطاق واسع لأول مرة، وتم تطويرها حتى اكتملت»[28].

تركز سياسات الخنق الاقتصادي على احتواء أي قابلية للتنمية، وحرمان سورية من الموارد ومن التكنولوجيا والفرص، وتجفيف مصادر الدخول، والإجهاد المستمر، والضغوط على الفواعل الدولية.

ثم قال إن واشنطن تريد إقامة كيانية في شرق الفرات قد تؤدي إلى تقسيم سورية، هذا ما فعلته واشنطن سابقاً في شمال العراق. وإذاً ليس «الشعب» أو «الثورة» هما اللذان أتيا بالأمريكي إلى سورية، إنما المصالح والرهانات، وأولها أولوية أمن إسرائيل.

سادساً: في الآثار والتداعيات

ليس من اليسير تقصّي أثر العقوبات أو سياسات الخنق الاقتصادي المباشر في الوضع في سورية، إذ إن ذلك يأتي في سياق عوامل وفواعل وتداعيات لا حصر لها تقريباً، أهمها: استمرار العمليات العسكرية، واستنزاف موارد وقدرة البلاد في الحرب، والإعلان الصريح عن حصار سورية، وعرقلة التسوية السياسية وإعادة الإعمار وغيرها، ذلك أن أكثر التقديرات تتناول آثار الحرب على الاقتصاد السوري والمنعكسات الاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية والإعلامية وغيرها[29]، ولا تختص بتقصّي أثر العقوبات تحديداً.

أدت العقوبات الأوروبية إلى توقف شبه تام للتبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي، وقد كانت نسبة التجارة مع الاتحاد الأوروبي 45 ـ 50 بالمئة من مجمل التبادل التجاري السوري مع العالم[30]. وتوقف تصدير 150 ألف برميل يومياً كانت تتجه إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي،

(28) قال نيكولاي باتروشيف سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي إن «أبرز الأمثلة هي عمليات الإطاحة بنظامَي صدام حسين في العراق ومعمر القذافي في ليبيا ومحاولات إسقاط بشار الأسد في سورية وأحداث «الربيع العربي»»، مضيفا أن «تلك الأعمال أدت إلى تصاعد غير مسبوق للإرهاب الدولي والتطرف الإسلامي». ورد في: «باتروشيف: واشنطن قامت بتجربة تقنيات الحرب الهجينة في الشرق الأوسط،» روسيا اليوم، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <https://bit.ly/39B0KV0>.

(29) انظر مثلاً: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، 2017**، وتقارير البنك الدولي، وتقارير ودراسات مداد، وهيئة تخطيط الدولة.

(30) مدين علي، «الإجراءات القسرية الأحادية الجانب وأثرها على الأسرة السورية،» دمشق: الهيئة السورية =

وهو ما يعادل قرابة 5 مليارات دولار سنوياً، ونحو 35 بالمئة من إجمالي الصادرات[31]. وغادرت 14 شركة نفطية الأراضي السورية، كانت تنتج نحو 100 ألف برميل يومياً، إلى جانب 7 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي. واضطرت الحكومة السورية إلى الاستجابة إلى شروط شركات نفطية بديلة رفعت سقف الابتزاز والمساومة، وبكفاءة أقل من سابقاتها.

ومن اللافت أن أثر العقوبات الأمريكية المباشر في قطاع النفط ومشتقاته محدود، بسبب الاعتماد على الشركات الأوروبية، غير أن العقوبات الأمريكية على قطاعات النفط والغاز والمال والأعمال السورية دفع الشركات الأوروبية وغيرها إلى المغادرة، بالإضافة إلى العقوبات الأوروبية نفسها.

وهكذا فقد أدت العقوبات إلى:

ـ إيقاف شبه كامل للتدفقات في الأموال والسلع من وإلى أوروبا والولايات المتحدة وغيرها ممن كانت لسورية تفاعلات اقتصادية ومالية معها، على الصعيد الرسمي أو العلني.

ـ تحول العمليات إلى «اقتصاد الظل» أي شبكات رجال المال والأعمال والسماسرة إما من طريق التهريب من الحدود، وإما عبر عمليات غير رسمية ومن خلال وسطاء، بما يضمن استمرار التدفقات والتفاعلات الاقتصادية والتجارية، إنما بتكلفة عالية.

ـ تطبيق العقوبات على المتعاملين من أفراد وشركات من غير السوريين، الأمر الذي يضعها تحت مخاطر كبيرة، ودفع الكثير منها للإحجام عن التعامل المباشر.

ـ زيادة التكاليف والأعباء المالية والإدارية واللوجستية على المتعاملين، ومن ثم على الاقتصاد الوطني ما يسبب ارتفاعاً كبيراً في الأسعار وتدنياً في الثقة والجودة.

ـ زيادة أسعار الصرف بسبب العقوبات المالية والصعوبات الكبيرة في التحويلات والتدفقات المالية.

ـ استنزاف الاحتياطيات المالية لدى الدولة ومؤسساتها.

ـ دفع المتعاملين للبحث عن بدائل للتحويل وفق أسعار الصرف غير الرسمية.

ـ تحويل الموارد المالية إلى بنوك في الخارج، أو تحويل الموارد المالية إلى ذهب أو عقارات، أو حتى الامتناع عن إيداعها في المصارف. وتمثل الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي 95 بالمئة من النقد السوري، حسب بعض التقديرات.

بالنسبة للآثار الناتجة من العقوبات، يمكن التركيز على النقاط الرئيسة الآتية:

= لشؤون الأسرة، 2017، ورد في: مرح ماشي، «خسائر الحرب المهولة: القدرة الشرائية انخفضت 90%،» **الأخبار**، 2017/4/29، <https://al-akhbar.com/Syria/229937>.

(31) تراجعت الطاقة التكريرية للمصافي البترولية (حمص وبانياس) بنسبة 50 بالمئة من إجمالي التكرير العادي. واقتصر إنتاج المصفاتين على تكرير النفط الذي يُستجرّ من إيران، إضافة إلى إنتاج محلي بحدود 10 آلاف برميل يومياً. بينما استمر تكرير النفط في المناطق التي يسيطر عليها المسلحون بإنتاج وسطي يقارب 40 ألف برميل يومياً، بطرائقق بدائية لا تخضع للضوابط والمعايير العلمية، ما سبب أضراراً بيئية جمّة. ورد في: المصدر نفسه.

ـ التركيز على تحليل المخاطر وتقدير الاحتياجات والمتطلبات وتدبير السياسات والإجراءات في قطاع الاقتصاد على «الشورت تيرمز» بل «الكارنت تيرمز»، وتأجيل النظر في أي خطط استجابة متوسطة أو مديدة، ليس للصعوبات المالية والاقتصادية فحسب وإنما باعتبار الغموض واللايَقين في المشهد ككل.

ـ تدمير البنى التحتية والانتاجية، واستنزاف الرأسمال البشري بالهجرة أو اللجوء، وانخفاض سقف التوقعات تجاه المستقبل.

الهدف من الخنق الاقتصادي هو تضييق الخيارات وتعزيز أثمانها لدرجة يمسي معها الاستمرار في المواجهة مستحيلاً أو بالغ التكلفة إلى درجة لا تطاق، لدرجة الخنق وما يشبه القتل.

ـ تدهور العملة الوطنية وبروز تعاملات بعملات أخرى مثل الدولار واليورو والليرة التركية وغيرها.

ـ تراجع حاد في التدفقات المالية للسوريين في الخارج عبر النظام المصرفي الرسمي، وتفضيلهم اللجوء إلى بدائل للتحويل والصرف، كما تتكرر الإشارة.

ـ هدر كبير في الموارد، وارتفاع في تكاليف الإجراءات والخطط والتجهيزات البديلة، وانخفاض في الجودة، وقلة الأمان والموثوقية، وافتقاد المرجعية،

ـ تراجع كبير في عمليات النظام المالي والمصرفي، وتدني القدرة على إصلاحه بله تطويره تكنولوجياً.

ـ الأثر الاقتصادي للعقوبات والحرب، لجهة خلق انخفاض في تقديرات رجال المال والأعمال والقطاع الاقتصادي حول العائد المتوقع من الوقوف إلى جانب النظام السياسي والدولة، واتجاه البعض للبحث عن بدائل في الخارج، ورهان شريحة قد تكون كبيرة منهم على العمليات الريعية والفساد بدلاً من الانتاج. وقد برزت توقعات بأن العقوبات وتداعيات الحرب ربما تدفع شريحة من هؤلاء لتغيير توجهاتهم ورهاناتهم السياسية.

ـ الأثر الاجتماعي للعقوبات والحرب، لجهة تزايد الضغوط والأعباء على شرائح اجتماعية كبيرة كالفقراء والمهمشين، وتزايد البطالة، وارتفاع الأسعار، وبروز صعوبات جدية في تأمين متطلبات العيش، وتراجع كبير في أوضاع الطبقة الوسطى، يمكن أن يؤثر بكيفية أو أخرى في اتجاهات وتقديرات الحرب والسياسي واصطفافاتهما، الأمر الذي يمكن أن يخلق المزيد من الصعوبات والتحديات أمام النظام السياسي والدولة.

سابعاً: في الاستجابات السورية

إن ما تحاوله استراتيجيات «الخنق الاقتصادي» هو دفع المستهدف لمراجعة سياساته وتقديراته بقصد تدبير الاستجابات المناسبة على قاعدة المفاضلة بين المكاسب والخسائر الناتجة من السياسات التي يتبعها. وقد عملت سورية على إدارة عملية معقدة في الحرب ككل، وفي الحرب

الاقتصادية واستراتيجيات الحصار والخنق الاقتصادي، على الرغم من حجم الخسائر والتدمير المهول الذي أصاب قطاع الاقتصاد وأصاب كل جوانب الحدث السوري تقريباً.

يبدو أن الأمر اليقيني الوحيد تقريباً في المشهد السوري هو أن الحرب سوف تستمر، بالتركيز على الاقتصاد وديناميات الخنق الاقتصادي، والإجهاد الاجتماعي والسياسي، والدخول على خط الإخفاق في تلبية الحاجات.

وإذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها قد اتبعوا سياسات خنق اقتصادي وسياسي من جهات ومستويات وأنماط مختلفة، فقد كان لسورية سياسات استجابة رئيسة تمثلت باستراتيجية رئيسة وهي المقاومة، بالاعتماد على خطة استجابة هجينة أو مركبة[32].

في الحرب السورية وفي ديناميات الخنق يبرز العامل الاقتصادي أكثر من غيره، ولكنه لا يعمل لوحده، بل «يتمفصل» مع العوامل الأخرى، ويبدو أنه العامل الأكثر تعويلاً بسبب انحباس المشهد السوري على التغيير السياسي وحتى العسكري.

1 ـ الاستجابات خلال الحرب

حاولت سورية اتباع نمط استجابة أو مقاومة متعدد المستويات والأبعاد، شيء مثل «الإدارة المتوازية» لاقتصادات الحرب، الاستفادة من ديناميات الحرب الهجينة اقتصادياً في اتباع ديناميات معاكسة:

ـ زيادة الرواتب والأجور، ولو أنها لم تتمكن من الاستجابة لتوقعات ومطالب الشرائح الفقيرة والأكثر فقراً من المواطنين.

ـ خفض النفقات، وتخفيف الأعباء والالتزامات.

ـ مراجعة سياسات الدعم، ورفع أسعار الخدمات والطاقة في إطار سياسات ترمي لتحرير تدريجي لأسعارها.

ـ الاعتماد على بنى وشبكات موازية للالتفاف ما أمكن على العقوبات، وتأمين السلع والبضائع والتجهيزات والمعدات وغيرها.

ـ الاعتماد على الحلفاء في الحرب، في تمويل أو تأمين الموارد اللازمة، مثل خطوط ائتمانية، أو عقود طويلة الأجل استثمار طويلة الأمد.

ـ «استدراج» تدفقات الدولار من الخارج إلى مناطق سيطرة الجماعات المسلحة، ومنها إلى نطاق الدولة، الأمر الذي ساعد على تقليص التراجع الحاد في الوارد من الدولار بفعل الحصار والعقوبات، وقد تحدث الرئيس بشار الأسد عن ذلك في حديثه إلى التلفزيون الرسمي.

ـ إقامة بنى توريد وتحويل وإدارة مالية واقتصادية نشطة، على ثلاثة مستويات رئيسة:

---

(32) تناول الكاتب الاستراتيجيات المتعاكسة لكل من سورية والولايات المتحدة في الحرب السورية في سياق آخر، انظر: عقيل سعيد محفوض، **القنفذ والثعلب: الولايات المتحدة إزاء الأزمة السورية**، دراسات سياسية (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2017).

ـ **الأول** هو دينامية لإدارة (استثمار!) عمليات التدفق للأموال والسلع القائمة عبر الحدود وإن بصورة غير رسمية أو غير شرعية.

ـ **الثاني** هو دينامية مركبة للعلاقة مع الحلفاء وبخاصة روسيا وإيران، إضافة إلى فواعل أخرى.

ـ **الثالث** دينامية لإدارة التفاعلات عبر خطوط التماس ومناطق السيطرة داخل سورية، مثل المعابر وحركة الناس والبضائع والسلع وغيرها.

2 ـ مدارك الحرب

قال الرئيس السوري بشار الأسد في كلمة له أمام مجالس الإدارة المحلية (16 شباط/فبراير 2019) إن سورية تواجه اليوم أربعة أنماط رئيسة من الحروب: «الحرب الأولى عسكرية، والثانية حرب الحصار، والثالثة حرب الإنترنت، والرابعة حرب الفاسدين»، وإن الجيش السوري لا يزال «يخوض حروباً»، يتعين الانتهاء منها قبل الانتقال للنقطة الرئيسية التالية، ألا وهي «الحصار الذي تفرضه دول أجنبية».

ثمة تداخل كبير في الرهانات والمواجهات، ذلك أن البعد السوري أحياناً ما يكون أقل مقارنة بالأوزان النسبية للأبعاد والعوامل الإقليمية والدولية في الحدث السوري نفسه، الأمر الذي ينعكس على المشهد السوري ككل، ويعيق قدرة السوريين على التعاطي مع الواقع.

الحرب الاقتصادية واستراتيجيات الخنق بالغة الحدة والكثافة، سيولة فائقة في التدفقات المعادية، كجزء من إدارة الحرب الدائرة اليوم، في بُعدِهَا الهادف للتأثير النفسي والمعلوماتي والتدخل على مدارك السوريين وأنماط القيم واتجاهات الرأي وحتى المواقف واتجاهات الفعل. وتتجلى تأثيرات الحرب الاقتصادية والحصار في بروز تحول نسبي في مدارك الحرب السورية، من أولوية عوامل الخارج إلى أولوية عوامل الداخل، إذ إن المتلقي السوري أخذ يركز في إلقاء تبعات الحرب، أو تبعات استمرارها على فواعل السياسة الحكومية أكثر من فواعل التدخل الخارجي، الأمر الذي يمثل مصدر تهديد متزايد في حالة الحرب[33].

الحديث عن مدارك الحرب يحيل إلى التحول في الخطاب السياسي في سورية حيال الحرب، وقد أخذ الرئيس بشار الأسد حول الحرب يركز على أولوية نسبية للبيئة والقابلية الداخلية على الخارجية، في أي خطة استجابة للحرب، بدءاً من مقاومة الحرب الاقتصادية والحصار بالعمل على إعادة الإنتاج وإطلاق عجلة الاقتصاد ومحاربة الفساد وإصلاح السياسات الحكومية، وهذا خلاف العادة في سورية[34].

ثامناً: الإشارات والتنبيهات

ـ يمثل التمركز حول الحرب، والتشديد على مدارك الحرب الطويلة، أبرز ملامح الخطاب السياسي في سورية، ذلك أن ما بعد الحرب هو الحرب، بالإضافة إلى الاهتمام بقراءة الحرب

---

(33) محفوض، **الإيالة والعيالة: الثقة والأمل والجهالة والمخاطرة في الحرب السورية**.

(34) انظر: حديث الرئيس بشار الأسد إلى التلفزيون الرسمي السوري. وللاطلاع على تحليل موسع للتحول في قراءة الحرب السورية، انظر مثلاً: محفوض، **قراءة الحرب: في أفق التفكير واتجاهات الفعل**.

وتقدير أولوياتها وتجاذباتها انطلاقاً من أولوية الداخل على الخارج، كما سبقت الإشارة، والتشديد على إعادة بناء الهوية الوطنية، وفكرة المقاومة، وإعادة دورة الانتاج.

ـ ليس كل ما يجري في سورية هو محض تدبير أمريكي أو خارجي، ثمة قابلية داخلية أو محلية لأن يحدث كل ذلك، تتجاوز رغبة كل طرف بعينه، ولا بد من الانطلاق من هذه النقطة (القابلية) بالذات للانطلاق في مرحلة ما بعد الحرب.

ـ ثمة تعثر أو إخفاق نسبي ـ قل صعوبات فائقة ـ في تدبير استجابات تقلل من آثار الحرب.

ـ تركز سياسات الخنق الاقتصادي على احتواء أي قابلية للتنمية، وحرمان سورية الموارد والتكنولوجيا والفرص، وتجفيف مصادر الدخول، والإجهاد المستمر، والضغوط على الفواعل الدولية، وبخاصة الحلفاء، وإرهاب أي شركاء اقتصاديين محتملين، واستنزاف الموارد المادية والمعنوية.

ـ يبدو أن خنق الاقتصاد مدخل لخنق نظم القيم وخلق تصدعات اجتماعية وسياسية، ولعل السبيل الأهم لتغيير المواقف والسياسات هو تغيير نظم القيم، وهذا يتطلب تفجير البلدان ووضعها تحت ديناميات اختراق وتشويه لنظم القيم لديها وتظهير عوالم انقسام وهويات طارئة وتعطيل البداهات الوطنية.

ـ الهدف من الخنق الاقتصادي هو تضييق الخيارات وتعزيز أثمانها إلى درجة يمسي معها الاستمرار في المواجهة مستحيلاً أو بالغ التكلفة إلى درجة لا تطاق، درجة الخنق وما يشبه القتل.

ـ العقوبات الاقتصادية المباشرة، والإجهاد والعزل السياسي، والحرب الإعلامية والنفسية، بما له تداعيات على الاقتصاد والاجتماع ومدارك العمل والعيش والاستثمار والمستقبل... أدت إلى هروب رؤوس الأموال المادية والرمزية، والشعور بأن سورية هي أرض «رمل وموت» ـ بتعبير الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ـ ونهب وتدمير.

خاتمة

يبدو أن الأمر اليقيني الوحيد تقريباً في المشهد السوري هو أن الحرب سوف تستمر، بالتركيز على الاقتصاد وديناميات الخنق الاقتصادي، والإجهاد الاجتماعي والسياسي، والدخول على خط الإخفاق في تلبية الحاجات وتخصيص الموارد المادية لمواصلة الحرب العسكرية من جهة، والتي لا يبدو أنه لها نهاية قريبة، والاستجابة لمتطلبات العيش بالنسبة إلى شريحة كبيرة من السوريين من جهة ثانية، واحتواء أي محاولة لدى النظام السياسي والدولة من تحويل المكاسب العسكرية إلى مكاسب سياسية واجتماعية، وإعاقة خطط إعادة الإعمار في سورية، الأمر الذي يعني أن ما بعد الحرب هو الحرب، كما تتكرر الإشارة.

لا نتحدث عن «حرب بين الحروب» كما يصفها الإسرائيليون وحلفاؤهم، إنما عن حروب تُولِّدُ حُروباً[35]، فصول تعقبها فصول، سيولة فواعل وأحداث لا حصر لها تقريباً، ومن ضمنها مكابدة تزايد الضغوط الخارجية والداخلية، وتزايد إخفاق جانب كبير نسبياً من السياسات في بلد منكوب بالحرب وببعض فواعل السياسة فيه قبل أعدائه □

(35) عقيل سعيد محفوض، ما بعد الحرب هو الحرب، مقال، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 15 آذار/ مارس 2019.

العقوبات الأمريكية على إيران: وجه إمبريالي جديد للتحكم في الاقتصاد العالمي

ربا عبادة مسودة(*)

ماجستير دراسات دولية جامعة بيرزيت، وعضو هيئة تدريس غير متفرغ في جامعة القدس المفتوحة ـ رام الله، فلسطين.

مقدمة

لجأت الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة إلى استخدام العقوبات الاقتصادية ضد العديد من شعوب العالم، إضافة إلى تهديدها باستخدامها ضد شعوب أخرى، وذلك كوسيلة من أجل إملاء إرادتها ضد حكومات معينة لأسباب تتعلق بخرق القانون الدولي أو أي أسباب لا تروق لبعض القوى الدولية المسيطرة في النظام الدولي[1].

تتخذ العقوبات الاقتصادية العديد من الأشكال، وتعد جزءاً دولياً معترفاً به في تاريخ العلاقات الدولية. وأدّت هذه العقوبات دوراً بارزاً في السياسة الخارجية للدول. وتم استخدام العقوبات بواسطة العديد من الدول من أجل تحقيق الأهداف المرجوّة منها. والعقوبات الاقتصادية هي «إجراء يعتمد على الوسائل الاقتصادية، تتبناها الحكومات في صورة منفردة أو جماعية في إطار منظمة عالمية أو دولية أو إقليمية، ضد دول ذات سياسة تجاوزت حدود التزاماتها المقررة دولياً»[2].

تباينت العقوبات المفروضة على إيران من حيث طبيعتها وأسبابها ودوافعها، ومنها ما فرض بسبب المواقف الإيرانية بعد ثورة 1979، ومنها ما كان مفروضاً بسبب البرنامج النووي الإيراني،

(*) البريد الإلكتروني: ruba.adv92@hotmail.com.

(1) عبد الحسين شعبان، «العقوبات الاقتصادية وحقوق الانسان،» **المستقبل العربي**، السنة 22، العدد 251 (كانون الثاني/يناير 2000)، ص 126.

(2) هواري بلحسان، «الأساس القانوني لتوقيع العقوبات الاقتصادية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة،» **مجلة المتوسط للدراسات القانونية والقضائية**، العدد 1 (2016)، ص 331.

ومنها ما كان مفروضاً وفق زعم الدول الغربية ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنه انتهاك لحقوق الإنسان في إيران، وما تبعه من غياب للديمقراطية[3].

وتعرضت إيران لعقوبات بصيغ انفرادية وجماعية، جاءت مع أزمة الملف النووي الإيراني عام 2002، وفُرضت العقوبات على إيران من جانب الولايات المتحدة والدول الاوروبية، وعلى الصعيد الدولي تمثل ذلك بصدور قرارات من مجلس الأمن. وزادت حدة العقوبات من الجانب الأمريكي على خلفية غزو العراق عام 2003، وعلى خلفية الملف النووي الإيراني[4].

تتعرض إيران للعقوبات الاقتصادية منذ ثلاثة عقود. وتهدف هذه العقوبات إلى الضغط على إيران وتعليق برنامجها النووي. نجحت في البداية هذه العقوبات من خلال الضغط على إيران وخضوعها لقبول التفاوض بشأن برنامجها النووي من خلال توقيع اتفاق في تموز/يوليو 2015 تم من خلاله تقييد النشاط النووي مقابل رفع العقوبات[5]. ولكن سرعان ما عادت وتأزمت العلاقات مع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للحكم ليعلن أن هذا «الاتفاق أسوأ ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية على مر التاريخ».

تذرع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأسباب عديدة للانسحاب من الاتفاق النووي الذي وُقّع في تموز/يوليو 2015، ودخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2016. وأكد ترامب أن إيران لم تلتزم ببنود هذا الاتفاق، لأنها مستمرة في تطوير منظومتها الصاروخية الباليستية، التي يجب أن تكون جزءاً من الاتفاق. ولم يتغير سلوكها في الشرق الأوسط، ولم تتوقف عن دعم الحركات التي تعتبرها واشنطن حركات إرهابية، وأكد أن إيران تمثل تهديداً للاستقرار الإقليمي[6].

تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة عن **السؤال**: ما دوافع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية لفرض العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني وأثره على العلاقات ما بين الطرفين، وعلى اقتصاد إيران تحديداً؟

تنطلق الدراسة من فرضية أن حرص الولايات المتحدة الأمريكية على فرض العقوبات الدولية الاقتصادية على إيران جاء من أجل التحكم بالاقتصاد العالمي والضغط على إيران من أجل تقويض عملها النووي بما يخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الاولى.

تثير قضية العقوبات الاقتصادية الكثير من الجدل على الصعيد الدولي، وما يتبعها من تضرر للشعوب التي تفرض عليها هذه العقوبات لذلك تأتي أهمية البحث في دراسة أثر هذه العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة كوجه جديد لسياستها الاستعمارية في النظام العالمي.

---

(3) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، «دراسة في العقوبات الدولية على إيران،» **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 25 (2012)، ص 25.

(4) نبيل شبيب [وآخرون]، «مآل العقوبات على إيران ومواقف الدول المؤثرة والمحيطة: أوروبا والعقوبات المحتملة على إيران: المصالح والمخاوف،» مركز الجزيرة للدراسات، أيار/مايو 2010، ص 35.

(5) شعبان عبده أبو العز المحلاوي، «العقوبات الاقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية،» **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، العدد 63 (2017)، ص 752.

(6) طلال عتريسي، «العقوبات الأمريكية على إيران: تداعياتها وإمكانية تحقيق أهدافها،» **شؤون عربية**، العدد 175 (خريف 2018)، ص 17.

تتبع الدراسة المنهج التحليلي من أجل تحليل دوافع السياسة الأمريكية لفرض العقوبات الاقتصادية التي تعتبر وجهاً من أوجه السياسة الاستعمارية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق المزيد من السيطرة والتحكم في النظام الدولي، وأثرها في الاقتصاد الإيراني.

كان هدف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من فرضها للعقوبات على إيران هو التأثير في السياسة الخارجية الإيرانية، وتحجيم طموحاتها الإقليمية، ودفعها إلى تبني سياسات أكثر واقعية واعتدالاً من وجهة النظر الأمريكية.

توكد السياسة الواقعية أن الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها وأهدافها من خلال التركيز على مفهوم الصراع السياسي من أجل السيطرة[7]. وأكد والتز أن رغبة الدول في البقاء يجعلها في موقع المنافسة، والابتعاد عن استخدام القوة لأن نتيجتها عكسية[8]. وهذا يفسر هدف السياسة الأمريكية تجاه إيران الذي يتمثل بفرض عقوبات اقتصادية بدلاً من أن يصل الأمر لاستخدام القوة العسكرية خوفاً من النتائج العكسية. واقعياً، بدأت الإجراءات العقابية ضد إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية عام 1979. وتبعها قطع للعلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول، إضافة إلى تأزم ملف البرنامج النووي الإيراني، ووصلت الأزمة إلى ذروتها مع وصول الملف إلى مجلس الأمن الدولي[9].

وتستعمل العقوبات الاقتصادية كبديل للحرب العسكرية من أجل فرض إرادة دولة على دولة أخرى، والتخلي عن سياساتها الخارجية، وإحداث تغيير في السلوك السياسي للدولة المستهدفة. وإذا ما كانت العقوبات الاقتصادية مدروسة ومخططاً لها لتحقق الأهداف المرجوة بدلاً من استخدام القوة العسكرية، يؤدي ذلك إلى تعاون الدول الأخرى وخاصة الحليفة من أجل فرض مثل هذه العقوبات[10].

أولاً: العقوبات الأمريكية على إيران: وجه إمبريالي جديد

تعرضت العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية إلى حالة من التوتر منذ سقوط نظام الشاه عام 1979. وبقيت حالة التوتر قائمة حتى اليوم، في ظل التطورات التي شهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط، وتحديداً حرب الخليج الأولى والثانية، وانهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء مرحلة الحرب

(7) أحمد النعيمي، «البنيوية العصرية في العلاقات الدولية،» **مجلة العلوم السياسية** (جامعة بغداد)، العدد 46 (2013)، ص 55.

(8) تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، سلسلة ترجمان، ترجمة ديما الخضرا (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 223.

(9) معمر عطوي، «العقوبات الدولية على إيران: محاصرة دولية معقدة،» **شؤون الأوسط**، العدد 137 (خريف 2010)، ص 245.

(10) إسماعيل محمد دعيس، «العقوبات الاقتصادية،» **الدبلوماسي**، العدد 10 (كانون الأول/ديسمبر 1988)، ص 61.

الباردة، وما تبعها من ظهور نظام دولي أحادي القطبية. كل هذه الأحداث الدولية أبقت العلاقة ما بين الطرفين في حالة توتر شديد[11].

أخذت هذه العقوبات نطاقاً دولياً، منذ أن اكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2003 أن إيران تعمل سراً على تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم، فكان البرنامج النووي الإيراني حجر الأساس الذي من خلاله خَلق مناخ دولي صارم للتعامل مع إيران[12].

بقيت حالة التوتر قائمة ما بين الطرفين خلال العقد الأول من هذا القرن. ودخلت العلاقات بينهما مرحلة التصعيد والمواجهة السياسية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وكان من أهم المراحل تأزماً ما بين الطرفين، عندما حُوّل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في شباط/ فبراير 2006، والذي كان بمثابة خطوة من أجل تحجيم الدور الإيراني الإقليمي بإجماع دولي، والتخوف من تطوير أنشطة إيران النووية وخروجها من مرحلة الاستخدام السلمي للاستخدام العسكري[13]. وبالتالي اعتبرت الولايات المتحدة أن إيران تمثل خطراً وتهديداً للأمن والسلم الدوليين بسبب ما تمتلكه من قدرات نووية، وهو السبب الظاهر والمعلن، في حين أن السبب الخفي الذي مثّل مصدر تخوف تمثل بتنامي قوة إيران إقليمياً والذي يهدد مصالحها.

وصل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وهو يعد من أكثر الملفات خلافاً، وصلت العقوبات ضد إيران إلى أربع مجموعات صدرت من مجلس الأمن، وتمثلت بأربعة قرارات وهي[14]:

ـ المجموعة الأولى صدرت عام 2006 من مجلس الأمن بقرار يحمل الرقم (1737) والذي تناول المواد النووية الحساسة، وتجميد أصول الإيرانيين من أفراد وشركات. وتضمن عقوبات تتعلق بمنع استيراد وتصدير المواد والمعدات النووية الحساسة لصالح إيران، وحرمانها من المعدات التكنولوجية التي من الممكن أن تساعد على تطوير برنامجها النووي، وتجميد الأصول المالية للشركات والأفراد المتورطين في أنشطة إيران النووية[15].

ـ المجموعة الثانية تمثلت بالقرار (1747): صدر في آذار/مارس 2007، وينص على تشديد العقوبات على إيران لعدم امتثالها للقرار السابق الذي يطالبها بوقف تخصيب اليورانيوم، وتضمن القرار فرض حظر على صادرات السلاح الإيراني، ومعاقبة المتورطين في الملف النووي الإيراني ومنعهم من السفر. 2007 والذي شدد العقوبات ووسع نطاقها وجمد أرصدة 13 كياناً

---

(11) ياسين مجيد، «العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية مفارقات الحوار والاحتواء،» **شؤون الأوسط**، العدد 39 (آذار/مارس 1995)، ص 13.

(12) يوسف إبراهيم كمال، «أثر العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني،» **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** (جامعة عين شمس)، العدد 3 (تموز/يوليو 2010)، ص 210.

(13) حبيب فياض، «البرنامج النووي الإيراني والقرارات الدولية،» **شؤون الأوسط**، العدد 129 (صيف 2008)، ص 107 ـ 108.

(14) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، «دراسة في العقوبات الدولية على إيران،» **دراسات إقليمية** (جامعة الموصل)، العدد 25 (2012)، 25ـ58.

(15) معمر عطوي، «العقوبات الدولية على إيران: محاصرة دولة معقدة،» **شؤون الأوسط**، العدد 137 (خريف 2010)، ص 245.

جديداً مرتبطاً بالبرنامج النووي وفرض حظر على مشتريات الأسلحة الإيرانية وفرض قيود على إيران[16].

ـ المجموعة الثالثة وهي الصادرة في آذار/مارس 2008 بالقرار رقم (1803)، الذي تضمن حظراً على توريد المواد ذات الاستخدام المزدوج لإيران، والسماح بعمليات تفتيش للشحنات البحرية والجوية من وإلى إيران في حال الاشتباه باحتوائها على أي من المواد المحظورة السابقة. كما يشمل تفتيش البضائع التي يمكن أن تحمل مواد محظورة والعمل على تضييق الخناق على جميع المؤسسات المالية الإيرانية، وتمديد الحظر المفروض على السفر وتجميد الأرصدة. وعبر «جان غرول» رئيس لجنة مجلس الأمن المعنية بمراقبة العقوبات المفروضة على إيران أن «اللجنة راجعت التوجيهات المعمول بها لإدماجها في البنود المتعلقة بالقرارات، إضافة إلى ذلك قامت اللجنة بوضع لائحة موحدة تضم أسماء الأفراد والهيئات الخاضعين للحظر»[17].

تسعى الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات قاسية تهدف من خلالها إلى حصار النظام الإيراني الحالي، وتجفيف موارده المالية، وزيادة الضغوط الاقتصادية والمجتمعية عليه، وذلك من أجل إجبار إيران على تغيير استراتيجيتها السياسية والعسكرية.

ـ المجموعة الرابعة صدرت بالقرار رقم (1929) في حزيران/يونيو 2010، وهو ينص على عدم حصول طهران على تكنولوجيا نووية متقدمة، وعلى الأموال اللازمة لبرنامج تخصيب اليورانيوم، ويستهدف القرار الاستثمارات الإيرانية فضلاً عن نشاطاتها البحرية والمصرفية. ومنع إيران من الاستثمار في الخارج في نشاطات ذات علاقة بالملف الإيراني، مثل: استخراج اليورانيوم والتخصيب والنشاطات المتعلقة بالصواريخ، أو حتى القيام بهذه النشاطات في شركاتها وعلى أراضيها، أكد القرار أنه لا يحق لإيران أن تسعى للمشاركة في أي نشاط تجاري في دولة أخرى ينطوي على استخراج اليورانيوم أو إنتاج استخدام التكنولوجيا النووية. وقرر المجلس منع الدول عن توريدها لأي دبابات قتالية أو مركبات دفاعية أو قذائف... إلخ، وتمتنع الدول من تزويد إيران بالتدريب الفني والموارد والخدمات المالية[18].

كان هدف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من فرضها للعقوبات على إيران هو التأثير في السياسة الخارجية الإيرانية، وتحجيم طموحاتها الإقليمية، ودفعها إلى تبني سياسات أكثر

(16) «The Security Council Receives Reports from Some 90 Countries on Sanctions against Iran,» UN (December 2007).

(17) «Chairman of the Sanctions Committee on Iran Submits his Report to the Security Council UN (August 2008).

(18) «The Security Council is Imposing Further Sanctions on Iran over its Nuclear Activities,» UN (June 2010).

واقعية واعتدالاً من وجهة النظر الأمريكية[19]. ولكن تخبط الشرق الأوسط بالعديد من الأزمات والمخاطر التي تهدد استقراره، والاضطرابات الشعبية والأيديولوجية، أدى إلى تهديد المصالح القومية الأساسية للولايات المتحدة التي حددها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في أيلول/سبتمبر 2013، والتي تتمثل بدعم حلفاء الولايات المتحدة وشركائها، وحماية التدفق الحرّ للنفط والغاز إلى الاقتصاد العالمي، ومكافحة الإرهاب وانتشار أسلح الدمار الشامل[20].

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس السابق باراك أوباما إلى انتهاج طريق بعيد من القتال واستخدام الوسائل العسكرية في الردع حتى مع دولة تمتلك ملفاً نووياً هائلاً كالذي تملكه إيران. وقد جهد من خلاله أوباما إلى استخدام الدبلوماسية للتوصل إلى حل واتفاق، إلا في حالات نادرة تطلبت خروج الولايات المتحدة عن سياسة الدبلوماسية واللجوء إلى فرض العقوبات الاقتصادية[21].

ثانياً: الاتفاق النووي الإيراني بين موافق ومعارض

جاء الاتفاق الدولي الموقع بين إيران ومجموعة 5+1 في ظروف دولية وإقليمية بالغة التعقيد[22]. وفُرضت العديد من العوامل على الطرفين للتوصل إلى الصفقة، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قادرة على حشد شركائها الآخرين لفرض المزيد من العقوبات على إيران، فكل من الاتحاد الأوروبي والصين من أشد الدول التي حرصت على رفع تلك العقوبات في ظل المواجهة مع الغرب. ورغب الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في تحقيق إنجاز تاريخي قبيل انتهاء فترة حكمه، وكذلك الرئيس الإيراني حسن روحاني ورغبته في الوفاء بوعوده الانتخابية وتحسين أوضاع البلد الاقتصادية، والذي لن يتم إلا برفع العقوبات الاقتصادية[23].

كانت أبرز بنود الاتفاق النوي الإيراني هي اعتراف القوى الكبرى رسمياً بالبرنامج النووي الإيراني السلمي، واحترام حقوق إيران النووية ضمن إطار المعاهدات الدولية. والسماح لدول

---

(19) فهد الخراز، «الأبعاد الاستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على إيران وتداعيتها المحتملة،» **مجلة آداب البصرة**، العدد 66 (2013)، ص 255 ـ 300.

(20) Jemes F. Jeffrey, «Implications of the Iran Nuclear agreement for U.S. Policy in the Middle East,» Washington Institute, 2015, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/implications-of-the-iran-nuclear-agreement-for-u.s.-policy-in-the-middle-ea>.

(21) Peter Baker, «Obama's Iran Deal Pits His Faith in Diplomacy Against Skepticism,» *New York Times*, 15/7/2015.

(22) **مجموعة 5+1**: هي مجموعة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن في الأمم المتحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين، إضافة إلى ألمانيا، التي تتولى المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي. وكان الاتفاق ثمرة مفاوضات طويلة لأكثر من سبع سنوات وبني على نتائج الاتفاق المؤقت الموقع بينهم عام 2013. يتكون الاتفاق من نصوص ومواد ضابطة للمراحل والمكونات الأساسية الإجراءات التطبيقية إضافة الى خمسة ملاحق تفصيلية، ويقع في 159 صفحة ومدوّن باللغة الإنكليزية.

(23) فتيحة ليتيم، «الاتفاق النووي الإيراني: أبعاد وتداعيات،» **شؤون الأوسط**، العدد 152 (شتاء 2016)، ص 98.

العالم بالتعاون مع البرنامج النووي الإيراني ضمن إطار المواصفات العالمية. واعتراف الأمم المتحدة بأن إيران تمتلك قدرات نووية. وإلغاء جميع قرارات الحظر التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران التي تشمل الحظر الاقتصادي والمالي. ومواصلة المنشآت النووية الإيرانية لأنشطتها. واحتفاظ إيران بالبنى التحتية النووية مع خفض عدد أجهزة الطرد المركزي. وإلغاء حظر التسلح على إيران، والإفراج عن عشرات مليارات الدولارات من العائدات الإيرانية[24].

ضَمِنَ الغرب بموجب هذا الاتفاق أن تكون إيران غير مسلحة بالقنبلة النووية، مقابل أن يتعاون مع إيران تجارياً إضافة إلى مكافحة الإرهاب وحل مشاكل الإقليم. وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة من أجل ضمان سلامة أمن الإقليم من أي عمل إرهابي. ويعتقد أنه أدخل إيران في مفاوضات طويلة لتحقيق المكاسب لصالحها مقابل أن تخفف إيران من العنف في المنطقة. أما إيران فقد ضمنت أن تُعامل كدولة طبيعية في المجتمع الدولي، وأن جلوسها على طاولة المفاوضات لمدة طويلة مع الدول الخمس الكبرى ومن ضمنها الدول الأوروبية يعني انها تعبّر عن وضعها الدولي والإقليمي خاصة للمرحلة المقبلة[25].

ومع مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب تم التأكيد أن الاتفاق النووي الإيراني لم يعرض على الكونغرس الأمريكي في عهد الرئيس السابق أوباما بسبب وجود الرأي المعارض، ويرى ترامب أن لا جدوى من التقارب مع إيران كونها أحد أطراف محور الشر ودولة راعية للإرهاب، وهو لا يثق بنيّات إيران الاستراتيجية خاصة استمرارية تطوير برنامجها النووي، فضلاً عن أن الاتفاق من وجهة نظره غير مجدٍ طالما إيران تستمر في نشاطها الداعم للحركات الإرهابية وانتهاك حقوق الإنسان. ووصف ترامب الاتفاق بأنه «كارثة»؛ إذ عبّر عنها برسالة موجهة إلى «مايك بومبيو» من وكالة الاستخبارات الأمريكية بقوله «أتطلع إلى التراجع عن هذه الصفقة الكارثية مع أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم»[26].

رفضت إيران عرض الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء مفاوضات، واعتبرت أن واشنطن انتهكت بنود اتفاق عام 2015. وذكّر وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف بأن الاتفاق ليس «اتفاقاً شخصياً» وإنما هو «اتفاق دولي أيده قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة»[27].

شملت العقوبات التي فرضت على إيران وفق البيان الذي صدر عن البيت الأبيض، التي أصبحت سارية منذ 7 آب/أغسطس عام 2018 على النواحي التالية: شراء أو الحصول على عملية

---

(24) هيئة التحرير، «أبرز بنود الاتفاق النووي،» **شؤون الأوسط**، العدد 151 (صيف 2015)، ص 45 ـ 47.

(25) جواد الحمد، «تحليل الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته،» **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 73 (خريف 2015)، ص 133 ـ 134.

(26) حسين الكرعاوي وهيثم صوان، «الإدارة الأمريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني بين مشهدي الإلغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية،» **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 60 (2018)، ص 5 ـ 7.

(27) Ahmad Hasan, «Iran Rejects US Offer to Hold Talks and Says Washington has Overturned a Previous Agreement,» Reuters (September 2018).

بنكية أمريكية من جانب الحكومة الإيرانية؛ إتجار إيران بالذهب ومعادن ثمينة؛ تبادلات مالية تخص الريال الإيراني؛ قطاع إنتاج السيارات؛ أنشطة تتعلق بقدرة إيران على طرح سندات للدين السيادي، أما باقي العقوبات فوضعت في 5 تشرين الثاني/نوفمبر وشملت إدارة الموانئ الإيرانية وقطاعات الطاقة والشحن وبناء السفن، وتبادلات تخص الاتجار بالنفط الإيراني، وتبادلات مالية من مصارف أجنبية تتعامل مع البنك المركزي الإيراني[28].

رداً على انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الذي تم التوصل اليه في عام 2015، أعلنت إيران في أيار/مايو 2019 أنها ستستأنف العمل ببرنامجها النووي دون الانسحاب من الاتفاق، وأُعلن عن ذلك من إذاعة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرسمية. وأكدت الإذاعة أن الرئيس حسن روحاني سيعلن أن بلاده ستقلص بعض من تعهداتها بموجب الاتفاق في الثامن من أيار/مايو، أي بعد سنة من إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق. ومنذ إعلان الانسحاب الأمريكي أعاد ترامب فرض العقوبات الصارمة على إيران بما في ذلك صادراتها النفطية التي تمثل عماد الاقتصاد الإيراني، وذلك بهدف إحكام الخناق على إيران[29].

ثالثاً: الاقتصاد الإيراني بين المطرقة والسندان

يعَد الاقتصاد الإيراني من أكثر الاقتصادات المتنوعة إذا ما قورن باقتصادات الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول «الأوبك». لكن يمثل قطاع النفط والغاز الهيكل الأساسي للاقتصاد الإيراني. ويساهم بنسبة لا يستهان بها في الإيرادات الحكومية. وتتوافر إمكانات قوية لنمو القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصلب والنسيج والسيارات وقطاع الخدمات والزراعة[30].

يستمد الاقتصاد الإيراني قوته من النمو الذاتي، في ظل المشاكل الهيكلية القوية التي يعانيها في الداخل، وقدرته على التصدي لأي صدمات خارجية نتجت من تشديد العقوبات الاقتصادية. وحقق الاقتصاد خلال فترة فرض العقوبات الاقتصادية وتحديداً منذ 2002 حتى 2005، وفق بيانات صندوق النقد الدولي، معدلات مرتفعة وبلغ متوسط النمو نحو 6.4 بالمئة سنوياً. في حين بلغت نسبة الاستثمارات في الاقتصاد الإيراني لإجمالي الناتج المحلي نحو 36 بالمئة مقارنة بنسبة 21 بالمئة على المستوى العالمي. إن هذه النسب تعني أن هناك معدلات تراكم لرأس المال

(28) «ماذا تتضمن العقوبات الأمريكية على إيران،» الميادين نت (آب/أغسطس 2018)، <http://cutt.us/DCrk6>.

(29) «إيران تعتزم مواصلة نشاطها النووي رداً على انسحاب أمريكا من الاتفاق المبرم في 2015،» فرانس 24 (أيار/مايو 2019)، <https://bit.ly/2JdZeNl>.

(30) إدارة البحوث والدراسات، «القوى الداخلية في المجتمع الإيراني، المحور الثاني: القوى الاقتصادية،» المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملفات بحثية (تشرين الأول/أكتوبر 2015)، ص 1.

الإيراني أكثر فأكثر[31]. أما في ما يتعلق بإدراك العقوبات الاقتصادية الدولية منذ عام 2006، لم تأخذ العقوبات في هذه المرحلة بخبرة إيران التاريخية والقدرة التي تمتلكها، من أجل استيعابها والتكيّف معها. ويعود السبب في ذلك إلى الاستراتيجية التدريجية التي سارت بها العقوبات من حيث درجة قوتها، حيث كانت المصالح هي المحرك الأساسي، وهي تجمع بين إيران ودول مجلس الأمن «بريطانيا، وفرنسا، والصين، وروسيا»، والدول الأخرى ذات الثقل الدولي كألمانيا واليابان[32].

تأثر الاقتصاد الإيراني منذ فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية عليه، وكان من أكثر القطاعات التي تأثرت بتلك العقوبات قطاع النفط. إذ يعتبر النفط السلعة الاستراتيجية للاقتصاد الإيراني، وهو يمثل نحو 80 بالمئة من الصادرات الإيرانية والتي ساهمت في 60 بالمئة من دخل الدولة و78 بالمئة من النقد الأجنبي، وكان هناك استهداف واضح للنفط الإيراني من خلال حظر شراء ونقل النفط الخام والغاز الطبيعي، وهذا بدوره الحق ضرراً كبيراً وخسائر فادحة بالاقتصاد الإيراني، إذ انخفض في تشرين الأول/أكتوبر 2012 سعر صرف الريال الإيراني بنسبة 0.9 بالمئة نظراً لانخفاض صادرات النفط من 2.8 بالمئة مليون برميل يومياً عام 2011 إلى ما دون المليون برميل يومياً في تموز/يوليو 2012[33]. وتسبب فرض العقوبات الأوروبية على القطاع النفطي، في إلحاق أضرار جسيمة بقطاع النفط الإيراني. وهو شمل حظر استيراد النفط ومشتقاته من إيران وحظر أي معاملة مالية تتعلق باستيراد النفط الإيراني خاصة عمليات التأمين على حمولة ناقلات النفط. وفُرضت عقوبات على كل الخدمات المتعلقة بالطاقة كالتأمين وإعادة التأمين وخدمات الملاحة والتقنيات المتعلقة بتطوير إنتاج النفط والغاز[34]. ورغم أن الناتج المحلي الإجمالي لإيران حقق نجاحاً عام 2014 ليصل إلى نحو 4.4 مليار دولار، إلا أن الفترة الممتدة من 2010 وحتى 2014 شهدت تراجعاً في نمو الناتج الإيراني، فبعد معدل نمو وصل إلى 6.6 بالمئة في عام 2010 انخفض إلى 3.9 بالمئة عام 2011 وتحول إلى معدلات سالبة وصلت إلى –6.6 بالمئة. وفي عام 2014 تحول المعدل إلى نسبة إيجابية[35].

انتعشت التوقعات حول الوضع الاقتصادي لجمهورية إيران بعد التوصل إلى اتفاق (5+1) مع المجموعة الدولية، وبخاصة أن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على إيران أدت إلى تأزم

---

(31) مغاوري شلبي علي، «الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب،» **السياسة الدولية**، العدد 168 (نيسان/أبريل 2007)، ص 124.

(32) الجروان، «أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط من عام 2001ـ2011،» ص 153.

(33) المحلاوي، «العقوبات الاقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية،» ص 762 ـ 763.

(34) عبد العزيز الدوسري، «أثر العقوبات الدولية على قطاع النفط الإيراني،» **مجلة دراسات**، العدد 2 (2017)، 105.

(35) عبد الحافظ الصاوي، «النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة،» في: أحمد بن عبد الرحمن الصويان، محرر، **التقرير الارتيادي الاستراتيجي: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني**، الإصدار الثالث عشر (الرياض: مجلة **البيان**، 2016)، ص 548.

الاوضاع الاقتصادية ولا سيّما بعد تشديدها عام 2011. وقد أدى رفع العقوبات الاقتصادية إلى تحسن الاقتصاد الإيراني تدريجاً، في جميع القطاعات بما فيها قطاع النفط[36].

بدأ الاقتصاد الإيراني ينمو منذ عام 2016، إذ تجاوزت نسبة النمو التوقعات على أساس الزيادة في إنتاج النفط وصادراته بعد رفع العقوبات الدولية. وسجل الاقتصاد الإيراني معدل نمو قياسياً بلغ 13.4 بالمئة وفقاً للناتج المحلي الإجمالي الجديد وفق البنك المركزي الإيراني. واستمر قطاع النفط يؤدي دوراً حاسماً في المالية العامة والحسابات الخارجية. وزاد الإنتاج الإيراني عام 2016 وزادت الصادرات وأدت إلى تحسن مستمر وفائض في الحساب الجاري وصلت إلى 3.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[37].

في عام 1991 بعد إزالة الخطر العراقي في منطقة الشرق الأوسط اتجهت الأنظار الإسرائيلية إلى إيران باعتبارها القوة النووية التي تنوي أن تصبح القوة الإقليمية الرئيسية في الشرق الأوسط.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في إيران نحو 439.5 مليار دولار عام 2017، وفي ظل رفع العقوبات الدولية تبنت إيران استراتيجية شاملة تسعى إلى تطبيق إصلاحات وفق وثيقة الرؤية التي اعتمدتها الحكومة وتمتد حتى 20 عاماً، وخطة التنمية الخمسية السادسة والتي تمتد من 2016 وحتى 2012. وفي ظل حدوث انكماش في الاقتصاد الإيراني عام 2015 وعام 2016، إلا أن عام 2017 شهد معدل نمو سنوي لإجمالي الناج المحلي الحقيقي بنسبة 4.5 بالمئة بتكلفة عوامل الإنتاج. ومن أكثر القطاعات التي ساهمت بصورة رئيسية هو قطاع النفط حيث بلغ 3.2 بالمئة من النمو في الاقتصاد[38]. وأوضح محافظ البنك المركزي الإيراني ولي الله سيف أن النمو الاقتصادي بلغ نحو 1.9 بالمئة خلال 9 أشهر دون احتساب النفط. ووصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.6 بالمئة خلال 9 أشهر من عام 2017. وانخفض معدل التضخم ووصل إلى 8.7 بالمئة[39]. وفي عام 2017 شهد القطاع النفطي تدهوراً كبيراً إذ وصل الإنتاج إلى 2.5 مليون برميل يومياً، وارتفع معدل التضخم إلى 11.2 بالمئة، مقابل زيادة في معدل البطالة، وتزايد العجز في الميزانية العامة بسبب انخفاض عائدات النفط بصورة حادة[40].

(36) إبراهيم الغيطاني، «تحول مشروط: التأثيرات الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران،» **السياسة الدولية**، العدد 201 (تموز/يوليو 2015)، ص 154.

(37) The World Bank, «Iran Economic Monitor: Sustaining Growth: The Challenge of Job Creation,» (January 2018).

(38) The World Bank, «Islamic Republic of Iran,» (April 2018).

(39) Central Bank, «Economic Growth Touched 1.9% below Oil,» 2018.

(40) حسين مشتت الكرعاوي، «الإدارة الأمريكية ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني بين مشهدي الإلغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية،» **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 60 (2018)، ص 11 ـ 12.

إن التطور الذي شهدته إيران بعد رفع العقوبات على اقتصادها لا يعني أن اقتصادها استمر بالتحسن، ففي 24 من شهر تموز/يوليو لعام 2018 أجرت الحكومة الإيرانية تغييراً في تشكيلة الفريق الاقتصادي، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعانيها. وسجل الاقتصاد الإيراني تراجعاً ملحوظاً خلال الستة أشهر الأولى من عام 2018، ولم يتمكن البنك المركزي من وقف نزف العملة المحلية مقابل الدولار. وعبر روحاني عن ذلك قائلاً «الوضع اليوم يتطلب جلب قوة جديدة بروج جديدة.. آمل أن نرى تطورات جيدة في القضايا النقدية والاقتصادية والمصرفية بفضل اختيارنا التكتيكات والأساليب الملائمة»[41].

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الإيراني في الربع الثاني من عام 2018 بنسبة تصل إلى 2.5 بالمئة وفق تقرير **للإيكونوميست** البريطانية التي صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2018. وقد واجه الاقتصاد الإيراني خلال عام 2019 حالة ركود اقتصادي مستمر، متأثراً بتراجع القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال 2018، مثل قطاعات الخدمات التي وصلت إلى –14 بالمئة والصناعة –0.7 بالمئة، إضافة إلى تراجع محركات النمو الاقتصادي مثل الاستثمارات الكلية الثابتة –1 بالمئة، وتراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص الذي وصل إلى –1 بالمئة وصادرات السلع والخدمات –13.5 بالمئة. وتراجعت في المقابل واردات السلع والخدمات إلى –22 بالمئة بما فيها الواردات الإنتاجية[42].

أدى القطاع المالي دوراً مهماً في نمو الاقتصاد الإيراني، وذلك مع تطور الأوراق المالية المتداولة من جانب المستثمرين، سواء الأفراد أو المؤسسات، في سوق طهران للأوراق المالية التي ضمت نحو 420 شركة. ورغم صدور قانون جديد للأوراق المالية عام 2005 وارتكاز العملية على الشفافية، تأثر أداء البورصة بالعقوبات الدولية، ففي عام 2015 بلغت قيمة رأس المال نحو 116.638 مليار دولار، وهي نسبة تقل بمعدل 48.2 بالمئة عن عام 2013. ومقارنة بما قبل فرض العقوبات شهدت سوق الأوراق المالية الإيرانية زخماً كبيراً. وتدل مؤشرات البورصة الإيرانية أن هناك انخفاضاً بنحو 21.13 بالمئة نهاية عام 2014 مقارنة بعام 2013[43]. تعاني إيران حالة من الركود التي ضربت النمو أثناء فترة العقوبات. واستمرت الأعباء بسبب مشكلات القطاع المصرفي، وانخفاض النمو الحقيقي للصادرات من السلع والخدمات عام 2018 بنسبة 1.8 بالمئة[44]. وشهدت العملة المحلية (التومان) في السوق الحرة انخفاضاً كبيراً في قيمتها. واضطرت الحكومة الإيرانية إلى بيع الدولار بسعر متدنٍ لمشتري بعض من المنتجات الحيوية

---

(41) «رئيس جديد للبنك المركزي الإيراني وسط أزمة اقتصادية،» **الشرق الأوسط**، 2018/7/26، <http://cutt.us/pNstz>.

(42) أحمد شمس ليلة، «ردود فعل إيران تجاه العقوبات الأمريكية: دراسة اقتصادية،» ص 29.

(43) إدارة البحوث والدراسات، «القوى الداخلية في المجتمع الإيراني، المحور الثاني: القوى الاقتصادية،» المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 7 ـ 8.

(44) The World Bank, «Islamic Republic of Iran,» (April 2018).

كالغذاء والدواء، وهذا يضغط على احتياطاتها من العملة الأجنبية البالغة حالياً 108 مليارات دولار[45].

إن إعادة الولايات المتحدة الأمريكية فرض العقوبات الاقتصادية على إيران وتشديدها على قطاعات النفط والبنوك والنقل الإيرانية، منذ انسحاب الإدارة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني، إنما تهدف زيادة التوتر في العلاقة ما بين الدولتين، التي تسهم في زيادة العداء والتوتر العسكري وبخاصة في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر، إضافة إلى رفع مستوى الاستقطاب بين إيران والقوى المرتبطة بها[46].

تسعى الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات قاسية تهدف من خلالها إلى حصار النظام الإيراني الحالي، وتجفيف موارده المالية، وزيادة الضغوط الاقتصادية والمجتمعية عليه، وذلك من أجل إجبار إيران على تغيير استراتيجيتها السياسية والعسكرية بما يخدم مصالح وأهداف الولايات المتحدة في المنطقة، وفرض نظام إمبريالي جديد دون أن يكون هناك تهديد لها من جانب إيران وبرنامجها النووي بخاصة. لكن في المقابل لم تقف إيران مكتوفة الأيدي تجاه العقوبات الأمريكية التي فرضت عليها، وسعت إلى اتباع العديد من الاستراتيجيات والخيارات التي قد تكون فعّالة، من خلال تعزيز العلاقات مع الدول الكبرى كالصين وروسيا، واتجاهها إلى استخدام أدوات تضليلية تمكنها من مواصلة تصدير وبيع النفط رغم العقوبات المفروضة عليها في ظل المواقف الدولية التي تراوحت ما بين رفض العقوبات الجديدة التي فرضت من قبل إدارة ترامب وما بين قبولها[47].

رابعاً: الموقف الدولي من الانسحاب الأمريكي: مصالح متضادة

تقوم الاستراتيجية الأمريكية اليوم على عدة عناصر، أهمها حرمان إيران من الحصول على السلاح النووي، والتركيز على الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة من خلال السعي إلى تعزيز العلاقات مع الحلفاء الأمريكيين والشركات الإقليمية. ويتضح أن إدارة ترامب تميل إلى احتواء الأنشطة الإيرانية في المنطقة، وهو في سياسته تجاه إيران يستغل الاتفاق النووي من أجل تحقيق مساعي أخرى هدفها تحقيق توازن لقوتها في المنطقة[48].

يعَدّ الأمن الإقليمي أحد الأسباب الجوهرية التي دفعت ترامب إلى انسحابه من الاتفاق النووي، وانتهاج الإدارة الأمريكية الجديدة سياسة شديدة اللهجة تجاه إيران، رغم قدرة الأخيرة

(45) ليلة، المصدر نفسه، ص 29.

(46) شيماء معروف فرحان، «السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب،» **مدارات إيرانية**، العدد 3 (آذار/مارس 2019)، ص 137.

(47) ليلة، المصدر نفسه، ص 29 ـ 30.

(48) علي عدنان محمد حسن، «استمرار أمريكا في الاتفاق النووي الإيراني على المحك،» **اتجاهات سياسية**، العدد 1 (كانون الأول/ديسمبر 2017)، ص 130.

على التخلص من العقوبات وفتح أبواب استثمارها الأجنبي، وتكوين علاقات تحالفية مع الدول المنافسة للولايات المتحدة، وهذا ما أثار غضب الإدارة الأمريكية أكثر فأكثر[49].

أجمعت الدول الأوروبية على رفضها للعقوبات المفروضة على إيران، ورفض وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لو مير أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية «الشرطي الاقتصادي للعالم»، «وأن الاتفاق الاستراتيجي مع إيران يربط الدول الأوروبية بمصالح لا يمكن نقضها». أما ألمانيا فترى ميركل أن «انسحاب أمريكا من الاتفاق هو مدعاة للقلق»، ويملك الاتحاد الأوروبي مصالح اقتصادية مع إيران، وكانت دول الاتحاد أكبر شريك تجاري لإيران حتى قبل توقيع الاتفاق النووي. وعزز الاتفاق عام 2015 هذه الشراكة، إذ بلغت قيمة الصادرات الأوروبية إلى إيران 13 مليار دولار عام 2017[50]. وسمحت الدول الأوروبية لشركات الاتحاد الاوروبي المتضررة من العقوبات مقاضاة الإدارة الأمريكية في المحاكم الوطنية للدول الأعضاء. وأشاد روحاني بموقف الاتحاد الأوروبي ورفضها للعقوبات[51]. وأعلن الاتحاد الأوروبي أنه سينشئ «كياناً قانونياً» بهدف مواصلة التجارة مع إيران، وبخاصة شراء نفطها والالتفاف على العقوبات الأمريكية المفروضة على طهران[52].

كان الموقف الإسرائيلي من أكثر المواقف المؤثرة في أزمة الملف النووي الإيراني، فبعد توثيق التعاون بين إيران وأمريكا وإسرائيل في المجال النووي في الفترة منذ عام 1957 إلى حين قيام الثورة، حيث وقعت خلالها العديد من الاتفاقيات التي سهلت إقامة المفاعل النووي وإنتاج الطاقة، وأعطيت الحرية لإيران في عمليات التصدير والاستيراد، قامت هذه الدول باتباع سياسات مغايرة تماماً بعد الثورة مع إيران؛ فاعتبرت أمريكا إيران بعد ذلك دولة راعية للإرهاب، وترتب على ذلك حظر العلاقات التجارية معها، وحظر استيرادها للتكنولوجيا والأسلحة، وتصديرها للغاز[53].

وفي عام 1991 بعد إزالة الخطر العراقي في منطقة الشرق الأوسط اتجهت الأنظار الإسرائيلية إلى إيران باعتبارها القوة النووية التي تنوي أن تصبح القوة الإقليمية الرئيسية في الشرق الأوسط. وتحشد قواها النووية ضد إسرائيل وتوجيه ضربة لها في المستقبل. وارتكزت السياسة الخارجية الإسرائيلية في الضغط على أمريكا والدول الغربية تجاه مواجهة البرنامج النووي الإيراني. وتبدو المحاولات من قبل إسرائيل لتكريس الجهود والتعاون مع الولايات المتحدة، وبخاصة في ما تقوم به من تدريبات عسكرية جوية لتوجيه الضربة إلى إيران، أكثر

---

(49) محمود حمدي أبو القاسم، **السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة** (طهران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018).

(50) تقرير بعنوان «مخاوف أوروبية من العقوبات الأمريكية على إيران،» قناة الجزيرة (كانون الثاني/يناير 2018). <https://www.youtube.com/watch?v=doTD07Xa68A>.

(51) Daniel Boffey, Sabrina Siddiqui and Saeed Kamali Dehghan, «EU Acts to Protect Firms from Donald Trump's Sanctions against Iran Companies Told to Ignore White House Demands to Drop all Business with Iran,» *The Guardian*, 6/8/2018.

(52) «مبادرة أوروبية للالتفاف على العقوبات الأمريكية على إيران،» موقع الجزيرة الإخباري (أيلول/سبتمبر 2018). <http://cutt.us/mzTTh>

(53) E. P. Rakel, «The Iranian Political Elite, State and Society Relations,» (PhD. Faculty of Social and Behavioural Sciences, 2008), p. 67.

جدية في الوقت الذي تقوم به إيران بتفعيل المفاعل النووية بشكل مستمر إلى يومنا هذا[54]. ومع الاتفاق النووي الإيراني 5+1، اتسمت ردة فعل الحكومة الإسرائيلية بالتشدد في رفض الاتفاق، وبمجافاة الحقائق بخصوص آثاره السلبية على أمن إسرائيل، ونعتت الحكومة الإسرائيلية هذا الاتفاق بـ«الخطأ التاريخي»، الأمر الذي أدى إلى حدوث توتر في العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية في نهاية عهد باراك أوباما[55].

ضغطت الحكومة الإسرائيلية بقوة في الآونة الأخيرة على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أجل التعجيل بقرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران، وعبّر عن ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطاب أصدره بعد دقائق معدودة من إعلان ترامب انسحابه من الاتفاق النووي بقوله «إسرائيل تدعم تماماً قرار الرئيس ترامب برفض الصفقة النووية الكارثية مع النظام الإرهابي في طهران.. لقد عارضت إسرائيل الصفقة النووية من البداية، لأنها مهدت الطريق لتطوير إيران ترسانة من القنابل النووية»، وأضاف قائلاً إن القرار «تاريخي ويمهد لمرحلة جديدة من الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط»[56].

أثارت قضية الملف النووي الإيراني قلق دول العالم بصورة عامة ودول الشرق الأوسط والخليج بخاصة، كونه يؤثر في البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط من جهة، ومن جهة أخرى كونه يهدد مباشرة المصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة وأهمهم، فضلاً عن إسرائيل، دول الخليج العربي[57]. حمل تطور أزمة البرنامج النووي الإيراني تداعيات على دول الخليج العربي، فرأت السعودية أن إيران يجب أن لا تمتلك السلاح النووي ويجب أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، أما الإمارات العربية المتحدة فعبَّرت بوضوح عن قلقها من امتلاك إيران السلاح النووي، وأن من شأن ذلك أن يهدد أمن الخليج واستقراره. أما مجلس التعاون الخليجي كرابطة واحدة فقد اعتبر أنه لا بد من ضرورة إنشاء اتفاق إقليمي يشمل منطقة الخليج والشرق الأوسط ومن ضمنها إسرائيل وإعلان المنطقة «منطقة منزوعة السلاح»، وأن تلتزم الدول جميعها بهذا الاتفاق[58].

---

(54) جمال مظلوم وممدوح حامد عطية، **أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص 250 ـ 254.

(55) «الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني،» وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 26 تموز/يوليو 2015، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/The_Israeli_Position_on_the_Iranian_Nuclear_Deal.aspx> (accessed on 22 October 2019).

(56) محمد عبد الله يونس، «لماذا يرفض العسكريون في إسرائيل إلغاء الاتفاق النووي الإيراني؟،» المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أيار/مايو 2018، <https://bit.ly/2WemIHD> (accessed on 22 October 2019).

(57) Farideh Farhi, «The Middle East after the Iran Nuclear Deal,» Council Foreign Relations, 2015, <https://www.cfr.org/expert-roundup/middle-east-after-iran-nuclear-deal>.

(58) فهد مزبان خراز، «موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء أزمة البرنامج النووي الإيراني: رؤية جيوبولوتيكية استشرافية،» **مجلة الخليج العربي**، السنة 39، العددان 1 ـ 2 (2011)، ص 13 و36 ـ 37.

وقفت الدول الخليجية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في ضغطها على إيران من أجل إيقاف برنامجها النووي، بسبب القلق الذي يعتريها والتخوف من امتلاك إيران للسلاح النووي الذي يحمل معه في رأيها تهديداً للمنطقة، ولكنها في نفس الوقت لا ترغب في أن تدخل في خيارات صعبة كالحرب أو حالة الصراع المستمر مع إيران[59]. ومع وصول دونالد ترامب للحكم واتخاذ قرار الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني 5+1، رحبت دول الخليج بذلك القرار لقناعتها بأن إيران كانت قد استغلت ذلك الاتفاق من أجل انعاش اقتصاد بلدها، ورسم استراتيجية جديدة لها في الشرق الأوسط، في الاتجاه الذي يمكنها من مدّ أذرعها للدخول إلى دول المنطقة، لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، حيث أدّت دول الخليج العربي دوراً فعالاً في إرجاع العقوبات الاقتصادية على إيران، لما كان لهذا الأمر من تأثير إيجابي على الاقتصاد الخليجي بوجه عام[60].

خاتمة

تتسم السياسة الأمريكية بثوابت استراتيجية قومية تسعى من خلالها إلى حماية أمنها ومكانتها الدولية، بغض النظر عن الإدارة الأمريكية، جمهورية كانت أم ديمقراطية. وتعد سياسة الدفاع والحفاظ على المصالح القومية العليا ومواجهة التحديات هي أساس سياسة الولايات المتحدة أحادية القطب التي تسعى من خلالها إلى مواجهة القوى الدولية المنافسة لها مثل روسيا والصين، وثوابتها في احتواء الأعداء ومواجهة تهديدهم للمنطقة ومصالحها، وتحديداً إيران التي تنظر إليها الولايات المتحدة بأنها مصدر تهديد لها.

وحتى تحقق الولايات المتحدة مصالحها سعت إلى خوض العديد من الحروب، وأهمها «الحروب الاقتصادية»، إذ لجأت الولايات المتحدة منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، إلى ممارسة الحرب الاقتصادية على إيران. فقد سعت الولايات المتحدة إلى فرض العقوبات الدولية على إيران والتي توالت عبر السنين بهدف ضرب الاقتصاد الإيراني، وهي عقوبات تمثل وجهاً إمبريالياً جديداً للولايات المتحدة، من خلاله تضغط على الدولة التي لا تتفق معها في سياستها لكي تثني عليها رغماً عنها سياسة تتفق مع مصالحها وأهدافها في المنطقة.

رغم الضغوط الدولية التي تعرضت لها إيران على مدى السنوات الطويلة والتي اتسمت ما بين المد والجزر، إلا أن إيران حاولت جاهدة أن تقاوم العقوبات الأمريكية، وأن تحافظ على برنامجها النووي. والإصرار على استمرارها في أجندتها النووية رغم الضغوط الدولية التي تعرضت لها، وهو ما زاد من قوتها، وأصبحت مصدر منافسة للعديد من القوى الدولية ومنها الولايات المتحدة.

هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من قرارها بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وفرضها للعقوبات الاقتصادية أن تمارس أقسى الضغوط الدولية على إيران من أجل قلب الرأي

---

(59) غازي صالح نهار بني ملحم، «البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي: دراسة تحليلية،» **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، العدد 3 (2009)، ص 114.

(60) زينب عبد الله، «موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الإيراني،» **مدارات إيرانية**، العدد 1 (2018)، <https://bit.ly/2Jc76Px>.

العام في الداخل الإيراني ضد النظام بحيث يتحول إلى احتجاجات شعبية، مثل ما حصل في نهاية عام 2017، ومن خلاله تتمكن الولايات المتحدة من التدخل ومن دعم الاحتجاجات التي ستؤدي حسب توقعها إلى إسقاط النظام أو إضعافه.

وتسعى الولايات المتحدة إلى قطع الموارد المالية عن إيران، ومحاضرتها اقتصادياً وتجارياً وممالياً، وهذا يعني انكفاء إيران إلى الداخل، والضغط عليها لتغيير سلوكها. وكانت الولايات المتحدة تهدف من فرض العقوبات الاقتصادية على إيران إلى إعادة فرض اتفاق دولي جديد يتضمن بنوداً تحد من قدرات إيران النووية وتحد من نفوذها في الشرق الأوسط. وهذا يعني عملياً السعي لتحجيم دور إيران واضعافها اقتصادياً وابتعادها عن حلفائها، بحيث يصبح من السهل التفكير في توجيه ضربة عسكرية لها.

في المقابل، اعتمدت إيران على سياسة مواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من النظام الأمريكي من خلال اتخاذها إجراءات داخلية لمنع التدهور بسبب العقوبات، من طريق المحافظة على أسعار السلع، والسماح بإدخال العملة الصعبة، واستعراض قوتها العسكرية والتهديد بإغلاق مضيق هرمز، والسعي إلى عقد اتفاقيات سياسية واقتصادية مع كل من الصين وروسيا والاتحاد الاوروبي وتأمين مصالح شركات هذه الدول.

لا شك في أن إيران تواجه ضغوطاً اقتصادية صعبة، تحتاج إلى جهود كبيرة للحد من تأثيرها السلبي، والثبات على موقفها، وعدم تغييره، واستمرار التعاون مع شركائها. وفي ظل تزايد استخدام الولايات المتحدة أسلوب حروب الخنق بفرضها العقوبات الاقتصادية، سيبقى الوضع متأزماً ما بين الطرفين، وهذا يتعلق فقط في رغبة الولايات المتحدة في التخلص من ما يمثل مصدر تهديد لها، وفي نفس الوقت المحافظة على مصالحها □

الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وسبل التحرر منها

مكيد علي(*)

أستاذ في جامعة المدية ـ الجزائر.

وليد فرجاني(**)

طالب دكتوراه نقود وبنوك، جامعة المدية ـ الجزائر.

مقدمة

يُعدّ الاقتصاد الأمريكي أقوى اقتصادات العالم الحديث بما يتميز به من مستوى عالٍ من التطور والتنوع، الأمر الذي أهّله للهيمنة على الأسواق والمنظمات الدولية بما في ذلك هيمنته على سوق الصرف العالمي. تخوض الولايات المتحدة عدة أنواع من حروب من أجل الإبقاء على هيمنتها على الاقتصاد العالمي، أهمها الحرب الاقتصادية أو ما يسمى حروب الخنق الاقتصادي.

هذه الحرب، على الرغم من عدم خشونتها مثلما هي الحال في الحرب العسكرية، فإن فاعليتها تظهر من خلال عملية التضييق الاقتصادي والسياسي والمالي على البلد أو الطرف المستهدف، تبدأ بحظر السفر وتجميد الأرصدة في الخارج ولا تنتهي إلا بتفكيك اقتصادات البلدان المستهدفة والسيطرة عليها. هذه الاستراتيجية تكون فعّالة أكثر وبخاصة بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث التي تحتل وضعية غير متكافئة في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي وفي التقسيم الدولي للعمل.

على الرغم من أن حروب الخنق الاقتصادي موجودة منذ القدم، غير أنها اتخذت عقب الحرب الباردة منحى أكثر حزماً، فوظفت تلك الحروب في صورة «مساعدات وعقوبات» لتحقيق أهداف كانت تحققها الحروب العسكرية سابقاً، وذلك من أجل تخفيف المخاطر والتكاليف المادية والبشرية لدى الدولة المعتدية، مع العلم أن مفاعيلها التدميرية على الدولة المستهدفة لا تقل عن سابقتها من حيث تدني مستوى النشاط الاقتصادي؛ وتدهور الوضع الصحي والبيئي؛ وفرملة عجلة التنمية والتقدم، وتفكيك المجتمعات في البلدان المستهدفة.

(*) البريد الإلكتروني: mekid_a@yahoo.fr.

(**) البريد الإلكتروني: walidwayt@gmail.com.

فالتداخل الكبير بين الاقتصاد والسياسة يجعل من الاقتصاد أداة سياسية تلجأ إليها البلدان المتطورة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لكسب مواقف دول أخرى، كمنحها ميزات تفضيلية، ومعونات رسمية أو غير رسمية «مدروسة» تسهم في تعميق تبعيتها، أو المحافظة على الطبيعة المفككة لهيكلها الاقتصادي بما يخدم مصالح الأخيرة. وهنا قد يكون الطرف الآخر متكافئاً كالصين، أو غير متكافئ مثلما هو الحال في البلدان النامية التي تعَدّ الحلقة الأضعف فيه.

وللوقوف على الوجه الحقيقي لحروب الخنق الاقتصادي الأمريكي ومدى تأثيرها في البلدان المستهدفة، وكذا سبل التحرر من آليات التحكم الأمريكي في الاقتصاد العالمي، نطرح السؤال الإشكالي التالي:

بمَ تتمثل أبعاد الخنق الاقتصادي الأمريكي، وما سُبل التحرر منه؟

تتطلب معالجة هذه الإشكالية الإجابة عن بعض التساؤلات المهمة، من بينها:

- ماذا نعني بمفهوم الخنق الاقتصادي؟
- ما العلاقة التي تربط الخنق الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية؟
- ما السُبل المتاحة لتحرير الاقتصاد العالمي من آثار هيمنة الاقتصاد الأمريكي؟

وفقاً لطبيعة الموضوع كان لزاماً علينا اعتماد مناهج البحث العلمي الملائمة، وتمثل ذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي تم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات وتلخيص الحقائق المتعلقة الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وسبل التحرر منه، وتحليلها وفق أدوات ووسائل علمية مختلفة.

أولاً: الإطار النظري للخنق الاقتصادي

يُعدّ الخنق الاقتصادي المرآة العاكسة لتفوق الاقتصاد الأمريكي وسيطرته على المنظمات والأسواق العالمية. في ما يأتي نعطي لمحة مختصرة عن تعريف الخنق الاقتصادي؛ قنوات التبعية الاقتصادية للبلدان النامية؛ الخنق الاقتصادي والمنظمات الدولية.

1 ـ تعريف الخنق الاقتصادي

يُنظر إلى الخنق الاقتصادي بوصفه مزيجاً من الأبعاد التالية:

ـ استخدام دولة ما لمقدرتها الاقتصادية للتأثير في دولة أخرى وتوجيه سلوكها السياسي والاقتصادي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة الأولى[1].

ـ تلك الإجراءات التي تعتمد على أدوات اقتصادية تأخذ بها الحكومات بصورة منفردة، أو ثنائية أو جماعية، أو من خلال «إحدى المنظمات الإقليمية أو الدولية ضد بلد أو مجموعة من البلدان، بسبب انتهاك الأعراف والأطر العامة التي يفرضها المجتمع الدولي، وذلك في محاولة

(1) أحمد محمد وهبان، «محاضرات في العلاقات الدولية في الإسلام،» تموز/يوليو 2002، <http:// vb.arabsgate.com/showpost.php?p=3781443&postcount=19>، (تاريخ الاطلاع 6 حزيران/يونيو 2019).

لإجبارها على الالتزام بالأنماط المقبولة في السلوك العام الذي يتماشى مع المصالح المعبّرة عن «ضمير» دول المجتمع الدولي[2].

على الرغم من أن حروب الخنق الاقتصادي موجودة منذ القدم، غير أنها اتخذت عقب الحرب الباردة منحى أكثر حزماً، فوظفت تلك الحروب في صورة «مساعدات وعقوبات» لتحقيق أهداف كانت تحققها الحروب العسكرية سابقاً.

ـ تعدّ القوة العنصر الأكثر فعالية والأجدى أثراً في السياسات الدولية، فهي مزيج من الإقناع والإكراه؛ إذ إن القول بأن السياسة الدولية تعزى إلى مفهوم القوة، لا يعني الرغبة في فرض ضغوط على الآخرين بمقدار ما يكون مدفوعاً بدوافع ذات طبيعة اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية أو ثقافية[3].

ـ نشاط دولي منفرد، أو ثنائي أو متعدد الأطراف، تستخدم فيه أطراف دولية مقدرتها الاقتصادية في التأثير السياسي أو الاقتصادي، لتحقيق منافع اقتصادية عبر آليات متكافئة أو غير متكافئة، ينتج منها معاهدة أو اتفاقية تسهم في تحقيق أهداف متعددة[4].

2 ـ قنوات التبعية الاقتصادية للبلدان النامية

تتمثل قنوات التبعية الاقتصادية، التي تتمكن من خلالها البلدان الصناعية المتطورة وشركاتها متعددة الجنسيات من استنزاف موارد البلدان النامية، بأمور نذكر في ما يأتي أهمها:

أ ـ مقص الأسعار

تخفض البلدان الصناعية أسعار المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية ذات الهيكل الاقتصادي المفكك المتخصص في إنتاج وتصدير مادة أو مادتين أوليتين، وفي المقابل ترفع أسعار التجهيزات التي تقوم هذه الأخيرة باستيرادها من طرف شركاتها التي تسيطر على الأسواق العالمية بنسبة كبيرة. كما أن سياسة الحماية المطبقة في البلدان الصناعية تجاه المنتجات المستوردة من البلدان النامية ممثلة برفع التعرفات الجمركية على بعض السلع وتقييد الكميات المستوردة من البعض الآخر، إضافة إلى إعانات التصدير لمنتجاتها؛ تؤدي كلها إلى الحد من القدرة التنافسية للبلدان النامية وتقليص دورها في حجم التجارة العالمية وانخفاض حجم الموارد المالية الممكن الحصول عليها من العملة الصعبة[5].

---

(2) توفيق المديني، «استهدافات استراتيجية الخنق الاقتصادي الأمريكي لسورية،» **البلاد** (4 شباط/فبراير 2019)، <http://albylad.com/article.php?id=424306> (تاريخ الاطلاع 12 حزيران/يونيو 2019).

(3) طارق علي جماز، «العلاقات الدولية،» (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الدراسات العليا «امتحان عن بعد»، الدنمارك، 2009)، ص 10 ـ 11.

(4) صلاح الدين حمد، «أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية نموذجاً)،» (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015)، ص 18.

(5) Jacques Adda, «La Nouvelle économie mondiale,» *Alternatives économiques*, no. 32 (1997), pp. 4-8.

ب ـ الخدمات التقنية الخارجية

هي تلك النفقات المتعلقة بتحويل الخبرة التكنولوجية الناتجة من التمركز الجغرافي لمنابع الحصول على تلك الخدمات، الراجع أساساً إلى احتكار مجموعة صغيرة من البلدان المتطورة للاختراعات العلمية والتقنية في السوق العالمية للتكنولوجيا ممثلة بنسبة 70 إلى 80 بالمئة من صادرات الخدمات التقنية. كما أن سياسة التطوير الصناعي المعتمدة في البلدان النامية لم ترافقها في نفس الوتيرة سياسة إنشاء وتطوير القاعدة التقنية والعلمية المناسبة، فريادة البلدان الصناعية الكبرى على المستوى التكنولوجي تسمح لها باحتكار هذه التقنيات، بما يتيح لها إمكان استغلال عملية نقل التكنولوجيا واستعمالها كوسيلة للدفاع عن مصالحها. لهذا، غالباً ما تلجأ البلدان النامية إلى إبرام اتفاقيات المساعدة التقنية مع الشركات المتعددة الجنسيات من أجل التحكم في استعمال وتسيير التكنولوجيا الجديدة، الأمر الذي يبقي على علاقة التبعية في الميدان التكنولوجي ويعمقها.

تستعمل الشركات المتعددة الجنسيات في كثير الأحيان طريقة البيع المشروط التي تُفقد الطرف المشتري تقريباً استقلاليته التجارية، فتُلزمه بإنتاج كمية محدودة من السلعة، وتخصيص جزء منها لبيعها للشركة الأم، وعدم تصديرها إلى الأسواق الخارجية إلا بإذن منها والالتزام بالحصول على الاستشارة الهندسية، وشراء المواد الأولية أو بعض أجزاء السلعة من الشركة البائعة للتكنولوجيا؛ تلجأ هذه الشركات في أحيان أخرى إلى طريقة البيع المفكك للتكنولوجيا. حيث يتحصل الطرف المشتري على تصاميم خاصة بالوحدة الإنتاجية من دون الحصول على الإرشادات التقنية الخاصة بتشغيل أو صيانة التجهيزات المستعملة، أو على قطع الغيار... إلخ. أما طريقة المفتاح في اليد، والتي تعني الحصول على مجمع تكنولوجي كامل، فتحاط بوسائل ضغط متمثلة بضرورة استيراد الخدمات التقنية والعلمية اللازمة لاستعمال هذه التكنولوجيا، وهو ما يعيق ويعمّق علاقة الهيمنة الاقتصادية الدولية.

الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تلجأ إليه البلدان النامية لتعويض النقص في مصادر التمويل الأخرى، فتأثيره الحقيقي يظهر بوضوح عند مقارنة حجم الاستثمارات الأجنبية الموظفة بقيمة الأرباح الناتجة منها والمحولة إلى الخارج.

في الوقت الحاضر تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء شبكة من المخابر كجهاز دعم لنشاط الفروع، إذ تقوم بتكوين وتوظيف الإطارات المحلية ذات التأهيل العالي للعمل في هذه الفروع أو حتى بالمركز الرئيسي للشركة وفروعها الأخرى حول العالم لأجل تسهيل التعامل مع التكنولوجيا المستوردة، ومراقبة نوعية المواد الأولية والسلعة النهائية المحصل عليها، وهو ما يمثل شكلاً مقنّعاً لهروب الأدمغة من البلدان النامية للبلدان المتطورة[6].

(6) مكيد علي، «مكانة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي: نظرة تحليلية مقارنة،» **حوليات جامعة الجزائر**، السنة 1، العدد 16 (2006)، ص 12 ـ 14.

ج ـ تصدير رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان النامية

رغبة في تغيير وإعادة تنظيم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الموروث عن الاستعمار، وأمام عدم كفاية الموارد الذاتية من العملة الصعبة لكثير من البلدان النامية برزت الحاجة إلى اللجوء لرؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مخططات التنمية طويلة المدى. فالقروض والمساعدات الحكومية المطلوبة التي تمنح بتسهيلات وشروط معقدة، تعتبر أول وأهم مصادر التمويل الخارجية. فهذه التسهيلات تقابلها قيود على استعمالها كإلزام البلدان النامية باستعمال جزء كبير منها لشراء سلع من الدول المانحة بأسعار تفوق تلك السائدة في السوق الدولية، وضمان عدم إجراء إصلاحات تضر بمصلحة البلدان المتطورة المانحة لتلك المساعدات، والسعي إلى ربط عملية إعادة الإنتاج في تلك البلدان بمصادر التمويل الخارجية لإبقاء علاقة التبعية السابقة، أما القروض الأجنبية الخاصة فعادة ما تؤدي إلى ارتفاع حاد في حجم المديونية الخارجية للبلدان المستدينة، بسبب ارتفاع قيمة القرض والشروط القاسية المصاحبة له، أما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تلجأ إليه البلدان النامية لتعويض النقص في مصادر التمويل الأخرى، فتأثيره الحقيقي يظهر بوضوح عند مقارنة حجم الاستثمارات الأجنبية الموظفة بقيمة الأرباح الناتجة منها والمحولة إلى الخارج، التي تفوق عدة أضعاف الاستثمار المستخدم. هذا التسرب العكسي لموارد البلدان النامية باتجاه البلدان المصنعة راجع بالدرجة الأولى إلى المراكز الرئيسية للشركات المتعددة الجنسيات، التي تستخدم أساليب وطرائق ملتوية في المحاسبة، لإخفاء وتمويه جزء من أرباح بعض الفروع، أو رفع تكاليف إنتاج البعض الآخر[7].

يضاف إلى تبعية البلدان النامية في الميدان المالي أيضاً الانعكاسات السلبية لوضعية سوق الصرف العالمي، وبخاصة سعر صرف الدولار الذي يمثل العملة الدولية الرئيسية التي تباع بها أغلب المواد الأولية المصدرة من طرف البلدان النامية للأسواق العالمية. فانخفاض الدولار يؤثر سلباً في القدرة الشرائية للبلدان النامية بسبب تكوين احتياطياتها من النقد الأجنبي ممثلاً بالدولار الأمريكي.

3 ـ الخنق الاقتصادي والمنظمات الدولية

تعدّ سياسات الخنق الاقتصادي للمنظمات الدولية وعاءً يصبّ في مصلحة الولايات المتحدة، وهو ما سنوضحه في ما يأتي:

أ ـ منظمة الأمم المتحدة

تعد منظمة الأمم المتحدة منظمة سياسية واقتصادية دولية تسعى، من حيث الشكل، للمحافظة على السلم والأمن العالمي، وتعزيز اقتصادات البلدان النامية، بتوفير مساعدات منتظمة ثابتة ومدروسة في مجالات حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قصدَ تدعيم استقلالها

(7) Robert Kappel, «African's Marginalisation in World Trade,» *Intereconomics* (Hambourg), vol. 31, no. 1 (1996), pp. 6-9.

الاقتصادي والسياسي[8]. لكنها تلجأ في المقابل إلى فرض عقوبات اقتصادية من خلال مجلس الأمن كما هي الحال بالنسبة إلى العراق في التسعينيات، إذ تظهر من خلال مجموعة واسعة من التدابير من بينها فرض حضر شامل على التجارة والاستثمارات، وتجميد الأصول، وهي عقوبات متعددة الأطراف تفرض من طرف المنظمة الخاضعة لهيمنة البلدان الكبرى المسيطرة على الاقتصاد العالمي[9].

ب ـ صندوق النقد الدولي

هو منظمة أممية يمثل نشاطها مجالاً واسعاً لممارسة الخنق الاقتصادي، نظراً إلى هيمنة البلدان المتطورة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، على أسلوب ونظام اتخاذ القرارات فيه.

يتدخل الصندوق عادة لنجدة البلدان التي تكون في وضعيات مالية صعبة والتي غالباً ما تكون نتيجة لممارسات الخنق الاقتصادي والمالي للبلدان نفسها المهيمنة على هذا الصندوق.

عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي من البلدان التي تلجأ إليه إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية لمعالجة الاختلالات النقدية والمالية التي تعانيها، والتي غالباً ما تكون ترجمة لأهداف الدول الدائنة وشركاتها متعددة الجنسية.

أثبتت التجارب أن هذه السياسات لا تتلاءم مع بيئتها الاقتصادية ومصالحها الذاتية، لهذا فشلت مشاريع التنمية وازدادت المشكلات الاقتصادية والمالية لهذه الدول، كما هو الحال ببلدان أمريكا اللاتينية التي ازدادت نسبة الدين بها إلى 20.3 بالمئة بين سنتي 2010 و2014، الضرائب والبطالة بنسبة 20 بالمئة وانخفاض معدلات نمو اقتصاداتها إلى 1.1 بالمئة سنة 2014[10]، فأهداف الصندوق وسياساته وبرامجه تعد تعبيراً واضحاً للهيمنة الاقتصادية للدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة، وأزمة المكسيك والأرجنتين وغيرها تعد نقاطاً فاصلة في تاريخ الصندوق والتي أكدت ضعف الطابع المؤسسي له وتؤكد خضوعه لإرادة الولايات المتحدة[11].

ج ـ البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يقدم البنك الدولي قروضاً للمتمتعين بالأهلية الإنمائية من أجل مشروعات ذات أهداف اجتماعية يحتمل أن تحقق عائداً اقتصادياً حقيقياً، في حين أنه لا يختلف عن الصندوق في كونه

---

(8) خالدة ذنون مرعي، «الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي،» **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، السنة 23، العدد 9 (2016)، ص 265.

(9) Abel Escribà-Folch, «Dealing with Tyranny: International, Sanctions and the Survival of Authoritarian Rulers,» *International Studies Quarterly*, vol. 54, no. 2 (2010), pp. 2-22.

(10) طارق عبد الرؤوف محمد عامر وإيهاب عيسى المصري، **البطالة، مفهومها، أسبابها وخصائصها: اتجاهات عربية وعالمية** (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2017)، ص 157 ـ 158.

(11) حسين عباس حسين الشمري، «برنامج التثبيت الاقتصادي،» كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 11 آذار/مارس 2014، <http://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=39607>، (تاريخ الاطلاع 16 حزيران/يونيو 2019).

خاضعاً لهيمنة القوى العظمى الرأسمالية، إذ تنصل مثلاً من وعوده بتقديم قرض لتمويل بناء السد العالمي عندما رفضت مصر الشروط السياسية والعسكرية التي تمس المصالح الحيوية لمصر سنة 1956[12].

د ـ منظمة التجارة العالمية

تهدف المنظمة وفق ميثاقها التأسيسي إلى الإشراف على العلاقات التجارية العالمية وفقاً لما توفره من إطار تنظيمي عادل يرتكز على قواعد السوق ويحارب الحمائية، والاحتكار، وسياسات الإغراق وغيرها من الممارسات. لكن هيمنة البلدان الغنية على آليات اتخاذ القرار فيها يجعلها مثل غيرها من المنظمات الأممية الأخرى وأداة لتحقيق أهداف البلدان المهيمنة عليها.

هـ ـ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تهدف المنظمة في الميدان الاقتصادي إلى تعزيز السياسات التي تعمل على تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للفرد في جميع أنحاء العالم، وتوفر منتدى للحكومات لكي تعمل على تسهيل تبادل الخبرات وإيجاد حلول للمشكلات التي تمس اقتصاداتها، منها التأثير في النمو الاقتصادي العالمي واستقراره، ودعم التكامل بين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية للدول. لكن الممارسات الميدانية أثبتت أيضاً أن نشاط ومجهود هذه المنظمة يهدف هو أيضاً إلى ربط اقتصادات البلدان المستفيدة من برامجها باقتصادات البلدان الممولة بما يخدم مصالحها اقتصادياً[13].

نستنتج مما سبق أن مؤسسات التمويل الدولي والمنظمات المعنية بقضايا الاقتصاد العالمي لا تمثل أداة لرسم العلاقات الاقتصادية بين البلدان وتوطيدها، إنما هي عبارة عن منتديات اقتصادية تعمل في الغالب على تعزيز هيمنة البلدان القوية وعلى رأسها الولايات المتحدة، وبالتالي السعي وراء بناء علاقات أو تحطيمها لهدف الحفاظ على تفوقها والإبقاء على تخلف البلدان الأخرى.

ثانياً: تحليل العلاقة بين الخنق الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تستعمل الولايات المتحدة الخنق الاقتصادي لإبقاء سيطرتها على اقتصادات البلدان النامية من خلال سياسات وآليات تنتهجها لتعميق تبعيتها وزيادة الفروق الاقتصادية بينها وبين سائر الدول.

---

(12) سارة عبد اللطيف سعود الزايد، «المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقتها العربية،» (مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص 25).

(13) Irina-Elena Gentimir, «The Role of the International Economic Organizations and the Public Sector in Creating and Sustaining International Competitiveness,» CES Working Papers (Centre for European Studies), vol. 5, no. 3 (2014), pp. 383-385.

1 ـ أنواع الخنق الاقتصادي

تعتمد الولايات المتحدة في علاقتها مع البلدان الأخرى على المعايير المزدوجة لمعالجة المشكلات المطروحة على مستوى العلاقات الدولية، وتستعمل في ذلك أدوات الترغيب والترهيب وفق ما تمليه خدمة مصالحها الحيوية.

أ ـ سياسة الترغيب

تمنح المساعدات الاقتصادية للبلدان التي تتمشّى سياستها مع مصالح الدولة المانحة، كتدعيم القرارات السياسية التي تتخذها الدولة المانحة في المحافل الدولية، وفتح قواعد عسكرية على أراضي الدولة المتلقية، والمشاركة في المجهود الحربي أو الدخول في التحالفات العسكرية التي تنشئها الدولة المانحة. فالهدف السياسي يتحقق بمجرد منح الدولة المتلقية للمساعدة لا بالتنفيذ الناجح للأنشطة التنموية لها، إذ ترتبط هذه المساعدات بالمصالح الاستراتيجية للبلدان المناحة المشاركة في إعادة توزيع مراكز القوة، وخلق أسواق لمنتجاتها، وتوزيع مجالات الاستثمار والتي تمهد للتبعية التجارية من خلال فرض التزامات على البلدان المتلقية كأن تشتري جزءاً كبيراً من المنتجات الخاصة بالبلدان المانحة[14].

من أمثلة سياسة الترغيب:

(1) شطب وإعادة جدولة الديون: عند حصول مصاعب مالية خاصة أزمة مديونية، تقوم الدولة المعنية بمفاوضات مع الدائنين لجدولة الدين، مع تنفيذ مطالب معينة عادة ما تمليها البلدان الدائنة وتترجم في صورة برامج يرعاها صندوق النقد الدولي لتؤدي في النهاية إلى زيادة ربط اقتصاد تلك الدولة بالبلدان النامية[15].

(2) التعاون الاقتصادي: تسعى البلدان النامية لتحقيق تنميتها الاقتصادية بتأسيس علاقة شراكة وتعاون مع البلدان القوية والغنية صاحبة التكنولوجيا ورأس المال، غير أن الأخيرة يكون هدفها الحصول على أسواق واسعة لصادراتها كاتفاقية نافتا للتجارة الحرة التي وجدت فيه الولايات المتحدة سوقاً لها لتصريف منتجاتها بالمكسيك وكندا[16].

(3) الأدوات السياسية: تعد التنازلات السياسية وجهاً آخر تقدمه بلدان لبلدان أخرى مقابل الحصول على مساعدات اقتصادية، إذ يتخلى فيها طرف عن مصالحه السياسية، وأحياناً الاجتماعية، مقابل الحصول على مكاسب اقتصادية[17].

---

(14) الزايد، المصدر نفسه، ص 42ـ44.

(15) بلقاسم العباس، «إدارة الديون الخارجية،» **جسر التنمية** (المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت)، السنة 3، العدد 30 (حزيران/يونيو 2004)، ص 17ـ19.

(16) أكرم الحوراني، «التعاون الاقتصادي الدولي،» معرفة، 13 كانون الأول/ديسمبر 2011، <https://bit.ly/3cKq1hp> (تاريخ الاطلاع 15 حزيران/يونيو 2019).

(17) جيريمي وايلدمان وعلاء الترتير، «ألن يحن الوقت بعد لدفن نموذج معونة أوسلو،» الشبكة، 18 أيلول/سبتمبر 2013، <https://bit.ly/2xkIBfH> (تاريخ الاطلاع 18 حزيران/يونيو 2019).

يعد مشروع مارشال 1947 من أكبر مشاريع المساعدات الاقتصادية في التاريخ، الذي جاء لأجل إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بمبلغ قدره 13 مليار دولار أمريكي، سببه تعزيز قوة ونفوذ المؤسسات الاقتصادية الأمريكية في اقتصادات البلدان الأوروبية وفتح أسواق لبضائعها في هذه البلدان[18].

عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي من البلدان التي تلجأ إليه إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية لمعالجة الاختلالات النقدية والمالية التي تعانيها، والتي غالباً ما تكون ترجمة لأهداف الدول الدائنة وشركاتها متعددة الجنسية.

ب ـ سياسة الترهيب

يُقصد بها فرض عقوبات على البلدان المناهضة التي لا تتمشى سياستها مع استراتيجيات البلدان المانحة، حيث تؤدي دور المنذر في التبادلات الدولية والمقيد بتصرفات الطرف الآخر. فقد توقف البلدان المانحة مساعداتها للبلدان المتلقية تحت ذريعة انتهاكها لحقوق الإنسان أو عدم الالتزام بتطبيق قواعد الديمقراطية، كتوقيف الولايات المتحدة لمساعداتها تجاه السودان سنة 1997، فهي من أكثر الأدوات استخداماً في العلاقات الدولية وبخاصة منذ سنة 1990، تأكيداً للدور المهم الذي تؤديه في فرض سيطرة الدول[19].

من أمثلة سياسة الترهيب:

(1) المعاملة الاقتصادية بالمثل: وهو إجراء يتم اتخاذه على المستوى الحكومي ضد دولة ما رداً على إجراء مماثل سبق أن قامت به الدولة الأخرى ضدها[20].

(2) التجسس الاقتصادي: يُعدّ إحدى آليات الحرب الاقتصادية، ويشترك فيه فاعلون ينشطون بطرائق شرعية أو غير شرعية في الاقتصاد العالمي مثل «الشركات المتعددة الجنسيات، المافيا...» لأجل توسيع النفوذ الاقتصادي للبلدان وتحقيق مكاسب أكبر على نحوٍ مشروع أو غير مشروع[21].

(3) المقاطعة الاقتصادية: يقصد بها القيام بمجموعة من الخطط والإجراءات المتناغمة للعزل المتعمد وغير العنيف في الميدان الاقتصادي أو السياسي، تعبيراً عن عدم الموافقة على سلوك الجهة المستهدفة لوقف ممارساتها غير المقبولة من وجهة نظر الدولة المقاطعة، كمقاطعة الولايات المتحدة وحلفائها لبعض البلدان كإيران، وسورية، وفنزويلا وغيرها عقاباً لهم على خطهم السياسي غير المتناغم مع خط البلدان المقاطعة[22].

---

(18) الزايد، «المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقتها العربية،» ص 39.

(19) حمد، «أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية نموذجاً)،» ص 27.

(20) المصدر نفسه، ص 124.

(21) «التجسس الاقتصادي،» **الاتحاد الاشتراكي**، 10/9/2009.

(22) محمد بن عبد الله الشمراني، **المقاطعة الاقتصادية: حقيقتها وحكمها** (الرياض: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 1426هـ/2005م)، ص 16 ـ 17.

(4) الحظر الاقتصادي: يشير الحظر إلى منع دخول عدد من المنتجات الخاصة بالدولة انتقاماً منها على سلوك معيَّن تقوم به، وهو أشد من المقاطعة، إذ يتم تنفيذه بناءً على قرار رسمي من سلطة أعلى فوق الدول، إقليمية أو دولية[23].

(5) القسر الاقتصادي: يقصد به وجود درجة قصوى من التقييد على مناهج العمل البديلة المتاحة أمام الدولة المستهدفة للتأثير فيها، وإلزامها بتنفيذ مطالب الدولة أو المنظمة الفارضة، لإذلالها وإجبارها على القيام بعمل لا تفضل القيام به في الأوضاع العادية، وهو بذلك أشد درجات العقوبات الاقتصادية من حيث القوة[24].

2 ـ أثر العقوبات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية

للعقوبات الاقتصادية تأثير كبير من حيث الحجم والعدد في التنمية الاقتصادية للدول، مثلما هي الحال للعراق وإيران كما سيأتي:

أ ـ حالة العراق

كانت العقوبات التي فرضت على العراق شاملة، بحيث شملت معظم جوانب الحياة بهدف العزل الكامل لهذه الدولة عن العالم الخارجي. بدأ ذلك سنة 1979 عندما أدرجت إدارة الولايات المتحدة برئاسة رونالد ريغان اسم العراق على قائمة البلدان الداعمة للإرهاب، ومنعت تصدير بعض المواد الكيميائية إليها سنة 1984، وجمدت الأصول العراقية وفرضت عليها حظراً تجارياً شاملاً مستثنياً منه الغذاء والدواء سنة 1990، وانضمت إلى ذلك اليابان والصين في السنة نفسها، ثم تفاقمت حتى إصدار القرار الدولي 661 سنة 1990 الذي تضمن وقف كل الواردات والبضائع المرسلة من العراق، والصادرات باستثناء المواد الطبية، وتجميد الأرصدة العراقية في الخارج ووقف كل المعاملات والتسويات المالية باستثناء المدفوعات لأغراض إنسانية[25]. تبع ذلك القرار 665 القاضي بتشديد الحصار البحري على العراق، وفي نفس السنة وقع الرئيس الأمريكي على قانون العقوبات الذي شمل حظر التعامل

تخضع المساعدات الاقتصادية للمشروطية التي تحول دون تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها بسبب اختلاف دوافع وأجندات الجهات المانحة والمتلقي.

(23) تركي بن عبد الله فهد الرشودي، «المقاطعة الاقتصادية وأحكامها في الفقه الاسلامي،» (مذكرة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية، 1424هـ/2002)، ص 36.

(24) المديني، «استهدافات استراتيجية الخنق الاقتصادي الأمريكي لسورية».

(25) Arab Commission for Human Right, «Iraq Sanctions: Humanitarian Implications and Options for the Future,» <https://www.globalpolicy.org/component/content/article/170/41947.html> (accessed on 18 June 2019).

معها، وحتى التعاملات المالية والمصرفية ومنع المساعدات الأجنبية المقدمة إليها[26]، وهو ما أدى إلى انخفاض المؤشرات الغذائية والصحية للمواطن العراقي، وانتشار البطالة بسبب إغلاق المصانع، وانخفاض أجور الموظفين الحكوميين نتيجة التضخم، وارتفاع الأمراض الناتجة من سوء التغذية لتناقص الأدوية، وتلوث المياه والبيئة، وانخفاض نسبة الانخراط في المدارس من 6 إلى 23 سنة إلى 53 بالمئة بحسب مصادر اليونسكو[27].

على الرغم من الطابع الاقتصادي للعقوبات فإن الأهداف السياسية كانت واضحة، إذ صممت لإضعاف النظام السياسي العراقي للتخلص منه باستخدام ضغوط كبيرة، إضافةً إلى الضغط الشعبي الذي ولده التدهور الملحوظ في مجمل قطاعات الحياة، كان وراء الإبقاء على تخلف العراق[28].

ب ـ حالة إيران

سرعت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على إيران عبر مراحل متعددة مسّت عدة قطاعات، أهمها قطاعا الاستثمار الأجنبي والنفط، ابتداءً من سنة 1979، فاستخدمت أسلوب التهديد والملاحقة بحق كل من يريد القيام بمشاريع في إيران، بل ووضعت قيوداً مالية ومصرفية على تعاملات إيران المالية مع الأسواق العالمية، وفي 4 آب/أغسطس 1996 وقّع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قانون العقوبات على ليبيا وإيران المعروف بـ«داماتو» أو «ILSA» الذي أقرّه الكونغرس الأمريكي بناء على مشروع قانون قدمه السيناتور الجمهوري المتطرف الفوتسي داماتو، بحجة تجفيف مصادر دعم «الإرهاب»، بقيوده الاستثمارية المتمثلة بحرمان الشركات المتعاملة مع إيران من دخول السوق الأمريكية، غير أنها لم تؤت ثمارها كما كانت تريد أمريكا[29]. فقد قدمت إيران حوافز وميزات هائلة لجذب الشركات الأجنبية، وهو ما ساعدها على عدم الالتزام بالقيود الأمريكية، وكانت النتيجة ارتفاع معدل تكوين رأس المال في الاقتصاد الإيراني الذي يعني نسبة الاستثمارات الجديدة في الناتج المحلي الإجمالي ليصبح 36 بالمئة سنة 2004 وهو معدل يفوق المتوسط العالمي المقدر بـ 21 بالمئة[30]. كذلك مسّت العقوبات قطاع النفط الذي أدى إلى تدهور كبير في الإنتاج وانخفاض في التصدير، إذ منعت الشركات النفطية الأمريكية من الاستثمار في قطاع النفط الإيراني وكذا تسويقه، لمنع تطوير برنامجها النووي السلمي، فتراجعت صادراتها لأقل من مليون

---

(26) وثيقة قرار مجلس الأمن رقم 665 في 25 آب/أغسطس 1990، <https://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RES_665.pdf>، (تاريخ الاطلاع 18 حزيران/يونيو 2019).

(27) تقرير وزارة الخارجية العراقية، «آثار الحصار الاقتصادي الشامل على العراق،» بغداد، 1999، ص 44.

(28) Jay Corden, «When Economic Sanction Become Weapons of Mass Destruction,» Research Council (May 2004).

(29) محمود جديد، «العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لسورية،» (رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2009)، ص 110.

(30) المصدر نفسه، ص 110.

برميل يومياً سنة 2013 بعد أن تجاوزت 2.2 مليون برميل يومياً سنة 2011 وهذا يعني حرمانها إيرادات تقدر بنحو 40 مليار دولار سنة 2012 بحسب وكالة الطاقة الدولية[31].

3 ـ أثر المساعدات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية

تخضع المساعدات الاقتصادية للمشروطية التي تحول دون تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها بسبب اختلاف دوافع وأجندات الجهات المانحة والمتلقية، كوجوب أن تنفق القروض أو المنح على شراء سلع البلد المانح، وتنفيذ مشاريع محددة وبشروط مقيدة، والتغلغل أكثر في السوق، وتوسيع النفوذ السياسي وتضخيم مفهوم الأمن القومي ليشمل إخضاع البلدان المتلقية للمصالح الجيوسياسية للبلدان المانحة، حيث ركزت إدارة كارتر على مبرّرات حقوق الإنسان، بينما استغلت إدارة ريغان لتعزيز مبدأ التجارة الحرة، في حين ركزت إدارة بوش الابن على نشر الديمقراطية. لكن جوهر وأهداف كل هذه السياسات هو ممارسة الضغوط لتكريس مزيد من التبعية للبلدان المتلقية للمساعدات الأمريكية، لكي تمشّي توجهاتها السياسية في المحافل الدولية، مثلما هي الحال باكستان أفغانستان ومصر بالآتي:

إن البلدان المتقدمة في تعاملها مع البلدان النامية تميل إلى أن تكون الطرف الأقوى باستمرار، لتحقيق مصالحها القومية في ظل الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها، على الرغم من العناوين الإنسانية والتنموية للمساعدات الاقتصادية التي تقدمها.

أ ـ حالة باكستان

قدمت الولايات المتحدة نحو مليار دولار كمساعدات لباكستان في فترة الحكم السوفياتي لأفغانستان. وبعد انقطاع دام أكثر من 11 سنة استؤنفت المساعدات الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 بنحو 10 مليار دولار خلال الحقبة 2001 ـ 2007 مقابل انضمام باكستان للحرب ضد الإرهاب، وفي سنة 2001 جدولت ديونها البالغة 379 مليون دولار إضافة إلى 100 مليون دولار كمنحة لدعم الميزانية، وتم إعفاؤها من سداد ديون بقيمة 15 مليار دولار، وفي السنة نفسها قامت بخفوض تجارية وجمركية على السلع المستوردة من باكستان وساهمت في إغاثتها بمساعدات بلغت 500 مليون دولار. هذه المساعدات، وأخرى غيرها، جاءت بعدة صيغ، كان لها الأثر الايجابي إلى حد ما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في باكستان فيما لو تم استثناء عوامل داخلية مؤثرة، بما يخدم الولايات المتحدة[32].

(31) مصطفى اللباد، «العقوبات المفروضة على إيران،» معرفة، 25 شباط/فبراير 2009، <https://bit.ly/2TW4vO0> (تاريخ الاطلاع 19 حزيران/يونيو 2019).

(32) حمد، «أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية نموذجاً)،» ص 109 ـ 110.

ب ـ حالة أفغانستان

منذ سنة 2001 وعشرات مليارات الدولارات من المساعدات الدولية تصبّ في أفغانستان، والهدف المعلن هو تحويل حياة المواطنين إلى الأفضل. غير أن الحقيقة كانت لخدمة الأهداف السياسية والعسكرية للبلدان المانحة، إذ رغم حجمها الكبير إلا أنها لم تحقق التنمية الاقتصادية، بسبب استخدامها لتحقيق أهداف سياسية وأمنية، أهمها دمار دولة أفغانستان.

ج ـ حالة مصر

حققت المساعدات المقدمة لمصر من طرف الولايات المتحدة مكاسب للأخيرة تفوق تلك التي استفادت منها دولة مصر، وهذا يجعلها أقرب إلى اتفاق دولتين استفادت إحداهما بنسبة أعلى من الثانية. فمصر أهم دولة تلقت مساعدات ومنح اقتصادية، غير أن تأثيرها لم يكن بالوجه المرغوب فيه، لأنها جاءت لتحقيق سياسة ترتبط بالأمن القومي الأمريكي، إضافةً إلى التضارب والتناقض بين أولويات التنمية من وجهة نظر الدولتين[33].

نجد مما سبق أن البلدان المتقدمة في تعاملها مع البلدان النامية تميل إلى أن تكون الطرف الأقوى باستمرار، لتحقيق مصالحها القومية في ظل الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها، على الرغم من العناوين الإنسانية والتنموية للمساعدات الاقتصادية التي تقدمها، فالواقع يدحض هذه الادعاءات ويظهر الدوافع الحقيقية التي معظمها سياسية وعسكرية بالدرجة الأولى.

ثالثاً: سبل التحرر من آليات التحكم الأمريكي في الاقتصاد العالمي

تبتدئ تنمية البلدان بالبناء من داخل النفس وإصلاح الفساد فيها، ذلك أن المنبع الذي ما زال يشيع الجهل والمرض هو النفس الإنسانية، من هنا فإن فكرة الترقي بين عالم وآخر في عمر الإنسان إنما هو حال المجتمعات والحضارات، فالتنمية الاقتصادية تصنيع للأشياء وإنتاجها لا استيرادها وتكديسها، غير أن عوائق التنمية تكمن في قابلية المجتمعات النامية للاستعمار، ما يعني التفكير بعقلية الآخر والذوبان فيه دون التفريق بين هوية وهوية أخرى، فهو السبب الرئيسي في تخلف الشعوب وتقبلها لذلك[34].

1 ـ استراتيجية التصنيع كآلية لتحرر اقتصاديات الدول

يتضمن التصنيع استراتيجيات مختلفة سندرس أهمها باختصار[35].

---

(33) عبد العال أنور محمود، «الآثار الاقتصادية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصري ودورها في الإصلاح الاقتصادي 1975 ـ 1996،» (رسالة ماجستير، مصر، 2004)، ص 112 ـ 113.

(34) مالك بن نبي، **شروط النهضة**، ترجمة عبد الصبور شاهين (دمشق: دار الفكر، 1948)، ص 152 ـ 156.

(35) محمد زوزي، «تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر،» (أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية ـ الجزائر، 2009 ـ 2010)، ص 17 ـ 23.

أ ـ استراتيجية إحلال الواردات

تقوم هذه الاستراتيجية على تأسيس قطاعات تضم إنشاء مؤسسات صناعية لمنتجات موجهة إلى السوق المحلية كانت سابقاً تستورد، وذلك بهدف التخصيص الأمثل للموارد من العملة الصعبة وزيادة معدل إدماج الاقتصاد الوطني والتخفيف من حدة التبعية للخارج.

ب ـ استراتيجية صناعة التصدير

تقوم هذه الاستراتيجية بالتركيز على قطاعات التصنيع الموجهة للتصدير، وذلك بهدف تنويع مصادر الحصول على العملة الصعبة، واكتساب مهارات تكنولوجية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات. وقد اتخذت هذه الاستراتيجية اتجاهين:

(1) صناعات تصديرية لتحويل المواد الأولية وإنتاج مواد وسيطة قبيل تصديرها، كما يحدث في معظم البلدان المنتجة للمواد الأولية سواء الزراعية منها أو الاستخراجية.

(2) مشاريع صناعية لإنتاج مواد استهلاكية متفاوتة الكثافة، اعتماداً على اليد العاملة الرخيصة التي تمتلكها، مثل «صناعة النسيج والجلود، الصناعات الغذائية وصناعة البلاستيك وغيرها».

ج ـ استراتيجية الصناعات المصنعة أو النموذج السوفياتي في التصنيع

تعطى الأولوية وفق هذه الاستراتيجية للصناعات الثقيلة والمصنعة ومنه إعادة هيكلة الاقتصاد، كما حدث في الاتحاد السوفياتي سابقاً.

2 ـ ألمانيا التي هَزَمت اقتصادياً من دمروها عسكرياً

في 8 أيار/مايو 1945 هُزمت ألمانيا، قتل 7.5 مليون ألماني بين عمر 18 و35، إذ إن مدناً بأكملها دُمرت مثل درسون، وانخفض الإنتاج الزراعي للثلث، وتآكلت المصانع بين التدمير والتفكيك الممنهج بهدف تحويل ألمانيا إلى بلد ريفي غير مؤذٍ، باقتراح وزير المالية الأمريكي هنري مورغناثاو ورجل الأعمال اليهودي ثيودور كوفمان في كتابه **ألمانيا يجب أن تسحق**. فاستولت الولايات المتحدة وبريطانيا على تكنولوجيا وبراءات اختراع ألمانية تفوق قيمتها 121 مليار دولار بأسعار سنة 2017، وأدت سياسة التحكم في الأسعار التي فرضها الأوروبيون إلى نقص في البضائع وانتعاش للسوق السوداء مع انتشار الفقر، مع دفع تعويضات سنوية للحلفاء تعادل 24 مليار دولار بأسعار سنة 2017. انقسمت ألمانيا بجدار برلين إلى دولتين أولاهما جمهورية ألمانيا الشرقية التي احتواها الاتحاد السوفياتي سنة 1949 لتصبح أغنى دولة بالكتلة الشرقية حيث وصل نصيب الفرد من الدخل سنة 1985 فيها إلى 23300 دولار بأسعار 2017، وألمانيا الغربية التي تقترب من المعسكر الرأسمالي والتي شهدت ما يسمى المعجزة الاقتصادية حسب ما أطلقته جريدة **تايمز** البريطانية سنة 1950.

قام الاقتصادي الألماني لودويغ إيرهارد بإحياء الاقتصاد الألماني من خلال خطوتين **أولاهما** العمل مع الحلفاء على إصدار المارك الألماني الجديد، لتقلص العملة المتوافرة بالسوق إلى نسبة

93 بالمئة؛ و**ثانيتهما** في اليوم نفسه ألغى سياسات التحكم في الأسعار، لتعود ألمانيا الغربية إلى الحياة وملئت المتاجر بالبضائع، وبظهور حافز للعمل من جديد عاد الحس الصناعي للألمان في أيار/مايو 1948، فكانوا يقضون 9.5 ساعات في إزالة الأنقاض بعيداً من العمل بمساعدة النساء، فنهض الإنتاج بـ 50 بالمئة عما كان عليه قبل الحرب العالمية في شهر تموز/يوليو إلى 80 بالمئة في نهاية السنة، وخصوصاً بعد زيادة الطلب على البضائع الألمانية بسبب الحرب الكورية وتضاعف قيمتها 4 مرات سنة 1958.

يرى مؤرخون اقتصاديون أن خطى مارشال الأمريكية لإعادة بناء أوروبا لم يكن لها أثر كبير في النهضة الألمانية، لتقوم ألمانيا سنة 1971 بتسديد آخر دفعة من تعويضات الحرب. ووصلت معدلات البطالة سنة 1961 إلى رقم قياسي 0.7 بالمئة، فألمانيا دولة صناعية كبرى باقتصاد هو الرابع عالمياً بدخل يتجاوز 49500 دولار للفرد سنوياً، والثالثة في تصدير واستيراد البضائع، ومستوى معيشي عال ومجتمع كفؤ، ومستوى فساد منخفض جداً، وأعلى مستويات الإنتاجية للعمال، ومنظمة ضمان اجتماعي ورعاية صحية وتعليم وحماية البيئة بأفضل المعايير العالمية، وأعلى نسب الالتزام بتدوير النفايات بما يعادل 65 بالمئة من المواطنين، وهي الرابعة في إنتاج السيارات، والثالثة في تصدير الأسلحة. وتحتل عشرات الشركات الألمانية مراكز في قائمة فوربس لأكبر شركات العالم والأولى في مجالها، وفيها ثالث أطول شبكة للطرق السريعة التي لا يوجد في كثير منها حد أعلى للسرعة. وتقود ألمانيا العالم في الطاقات المتجددة، ففي نيسان/أبريل 2017 ولدت ألمانيا 85 بالمئة من طاقتها من موارد متجددة، كما تعمل على التخلي عن المفاعلات النووية في توليد الطاقة بحلول سنة 2021. وتملك ألمانيا أهم مراكز البحث والتطوير في العالم، وسابع وجهة للسياح، إذ زارها أكثر من 436 مليون شخص سنة 2016. ويبدو ماضي ألمانيا شبيهاً بحاضر بلدان متعددة في الشرق الأوسط والعالم؛ فهل يكون مستقبل هذه البلدان شبيهاً بحاضر ألمانيا[36].

لذلك وللخروج من الخنق الاقتصادي وجب اتباع مجموعة من التعليمات نحصرها في النقاط التالية:

ـ من أجل أن يجلب النظام الاقتصادي العالمي المعاصر الخير لكل البشر يجب العمل على تغيير ميكانيزمات عملها تغييراً جذرياً.

ـ إن هدف البلدان النامية يجب ألّا يكون الوقوف في وجه العولمة ورفضها بل العمل من أجل تهذيبها، وتغيير طابعها الليبرالي المتوحش لجعلها أكثر إنسانية.

ـ إننا نشاطر مفكري واختصاصيي البلدان النامية انتقادهم لاقتراحات وبرامج صندوق النقد الدولي الموجهة للبلدان النامية المركزة على فرضية «عفوية وفعالية قوى السوق فقط».

ـ إن خلاص البلدان النامية يمر عبر اتباع سياسة اقتصادية تعتمد على التكامل والشراكة بين الدولة والسوق، على الرغم من أن السوق هو مركز النشاط الاقتصادي ومحركه.

---

(36) «كيف هزمت ألمانيا اقتصادياً ـ من دمروها عسكرياً؟،» ميدان ـ الجزيرة.نت، 5 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://bit.ly/2TCHFvZ> (تاريخ الاطلاع 28 أيار/مايو 2019).

ـ إن الآثار السلبية الكبيرة التي تنتج من اعتماد البلدان على برنامج «العلاج بالصدمة» المقترح من طرف المؤسسات المالية الدولية آنذاك يفكك اقتصاداتها، وعلى خلاف ذلك نشير إلى نجاح تجربة الاقتراض التدريجي من السوق الذي اعتمدته الصين من خلال السنوات الثلاثين الماضية.

خاتمة

إن تعثر التنمية الاقتصادية لكثير من البلدان النامية وحتى الغنية بالموارد الطبيعية، وعدم تحقيقها للإقلاع الاقتصادي المنشود، يرجع بالأساس لظروف التنمية الداخلية غير المواتية والوضعية غير المتكافئة الموجودة فيها ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يمكّن البلدان الصناعية الكبرى وشركاتها متعددة الجنسية من إجراء تحويل عكسي حقيقي لمواردها، وبالتالي التحكم الفعلي بوتيرة التنمية الاقتصادية بها وتفريغها من محتواها.

انطلاقاً من الدراسة النظرية والتحليلية للموضوع توصلنا للنتائج التالية:

ـ إن سياسات الخنق الاقتصادي التي تمارسها البلدان الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة جعلت المجهود التنموي الذي بذلته البلدان النامية منذ حصولها على الاستقلال لا يؤدّي إلى تغيير حقيقي لوضعيتها في التقسيم الدولي للعمل الموروث عن الاستعمار.

ـ إن تحليل تطور المؤشرات المختلفة المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان النامية والبلدان المتطورة قد ازدادت اتساعاً، فالبلدان السبعة الأكثر تصنيفاً في العالم التي تمثل قاطرة الاقتصاد العالمي تسير بسرعة أكبر من باقي العربات التي تجرها، والمشكل الأساسي ليس في النظام الاقتصادي بحد ذاته وإنما بطرائق تسييره من جانب المنظمات الدولية التي وضعت قواعد لعبته.

ـ إن قواعد عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد التي تمثل أدوات مقنعة للخنق الاقتصادي، قد تم فرضها على البلدان النامية بحكم المكانة غير الملائمة التي تحتلها في التقسيم الدولي للعمل من جهة، ونتيجة لسيطرة البلدان الصناعية الكبرى على ميكانيزمات عمل المؤسسات المالية والتجارية الدولية من جهة أخرى، لذلك فشروط التنمية في ظل هذا النظام تخدم مصالح بلدان المركز أكثر من بلدان المحيط.

ـ إن آليات هذا النظام ساعدت الشركات متعددة الجنسية على تعميق سيطرتها على اقتصادات البلدان النامية، إذ مثّل هذا أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ازدياد القوة الاقتصادية للبلدان الصناعية الكبيرة، وتراجع اقتصادات البلدان النامية وتدهور شروط اندماجها في الاقتصاد العالمي.

ـ تتحكم الولايات المتحدة في اقتصادات البلدان النامية عن طريق شركاتها المسيطرة على النسبة الكبرى من أسواق المنتجات المصدرة والمستوردة من طرف هذه الدول، الأمر الذي مكنها من التحكم في قنوات التبعية الاقتصادية للبلدان النامية وزيادة حدتها □

المخيال السياسي الفلسطيني: من تحرير الوطن إلى تحرير الأسواق

فيروز سالم(*)

مُحاضرة في جامعة بيرزيت.

مقدمة

بالرغم من غزارة الإنتاج المعرفي حول فلسطين والنظريات المتنافسة لربط العالمي بالمحلي لتفسير الواقع الفلسطيني، إلا أن تشابك وتعقيدات المشهد الفلسطيني تظل تحدياً أمام الباحثين، حيث يتشابك الحديث عن التحولات التي طرأت على الصعيد العالمي والتنظير حولها، وخصوصية المشهد الفلسطيني في ظل خضوعه لحالة استعمارية معقدة. وفي السعي نحو الأطر العالمية الأنسب لتفسير الحالة الفلسطينية، تظهر الحاجة إلى تحديد ماذا نعني بمصطلحات «عالمي» و«محلي». ففي الوقت الذي تصبح فيه المسافة بين العالمي والمحلي أضيق في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا وسهولة تدفق المعلومات ورأس المال بشكل عابر للحدود، تغدو العلاقة بين العالمي والمحلي إشكالية وأكثر تعقيداً. هنا يمكن القول بأن هذه العلاقة الملتبسة بين كلا المفهومين، تحتم علينا أن ندرك علاقات القوة الكامنة وراء إنتاج المعرفة الخاص بكل منهما.

إن الفلسطينيين كلما باتوا أقرب إلى تحقيق حلم «الدولة» باتوا أبعد من التحرير والتحرر من الاستعمار؛ فالدولة التي لطالما حلم بها الفلسطينيون وناضلوا من أجلها، باتت مرتبطة بتشظي الهوية الفلسطينية والتفتت الجغرافي.

تحاول هذه الورقة دراسة التحولات الرئيسية في المخيال السياسي الفلسطيني من خلال الأطروحات النظرية المتنافسة على الصعيد

(*) البريد الإلكتروني: fairouz_16@yahoo.com.

العالمي. وتطرح سؤالاً مركزياً وهو: كيف يمكن أن نفسر التحول الجذري في المخيال السياسي من فلسفة المقاومة والتحرر من الاستعمار إلى فلسفة المؤسسات وبناء الدولة من خلال النظريات العالمية المعاصرة؟ وتجادل الورقة بأن الفلسطينيين كلما باتوا أقرب إلى تحقيق حلم «الدولة» باتوا أبعد من التحرير والتحرر من الاستعمار؛ فالدولة التي لطالما حلم بها الفلسطينيون وناضلوا من أجلها، باتت مرتبطة بتشظي الهوية الفلسطينية والتفتت الجغرافي. كما بات الخطاب بعد اتفاقية أوسلو عن الأسواق الحرة والحقوق هو البديل للخطاب التحرري والمقاوِم للاستعمار، الذي لطالما شكّل الأساس للهوية الفلسطينية. يساعدنا فهم التحولات التي حدثت على الصعيد العالمي والمحلي وربطها، على فهم هذه المعادلة الصعبة.

إن تآكل الشرعية الكفاحية للنخبة السياسية بدأ مع التحول من حركة تحرر وطني إلى حركة تسعى لإقامة الدولة ومؤسساتها على حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

وسننطلق في التحليل من فرضية مفادها أن التحول في المخيال السياسي الفلسطيني ـ وسنركز هنا على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967 ـ كان نتاج تشابك ثلاثة تحولات رئيسية على الصعيد العالمي والمحلي في: مفهوم الهوية القومية، وآليات السيطرة والتحكم، ومفاهيم المقاومة والتحرر. وسيشكل كل من هذه المحاور قسماً من أقسام الدراسة.

أولاً: التحول من هوية سياسية جامعة إلى هوية متشظية

ننطلق هنا من تعريف بنديكت أندرسون الأنثروبولوجي للأمة كمنتج ثقافي بحيث يعرفها على أنها «جماعة سياسية متخيلة، حيث يشمل التخيّل أنها سيدة ومحددة أصلاً»[1]. ويشمل هذا التعريف ثلاثة عناصر: وهي التخيل حيث لا يعرف أعضاء الأمة الواحدة بعضهم البعض رغم انتمائهم المشترك، محددة وسيدة لأنها مرتبطة بحدود عصر التنوير، وأخيراً جماعة لأنها قائمة على علاقة رفاقية عميقة تعمل أفقياً[2]. يحاول أندرسن تفسير دوافع التضحيات الضخمة التي تقدمها الأمم والشعوب كنتاج للمخيال القومي، من خلال العودة إلى الجذور الثقافية للقومية. ويرى أنّ فهم القومية يجب ألا يرتبط بالأيديولوجيات السياسية، بل بالمنظومات الثقافية الكبرى التي سبقتها، والتي ظهرت القومية للوجود انطلاقاً منها وفي تفاعل معها[3].

وفي الوقت الذي يستبعد فيه أندرسون أفول عصر القوميات، ويبحث عن أسباب تمركز مفهوم الأمة في نطاقات ضيقة تحت اسم هويات قومية، يبحث ستيوارت هال في تبعثر ولامركزية الهويات في عصر العولمة. يتفق هال مع مبدأ الجماعة المتخيلة الذي يطرحه أندرسون، إلا أنه

(1) بنديكت أندرسون، **الجماعات المتخيّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة ثائر ديب (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2006)، ص 63.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

يرى عدم توافق الواقع المعولم اليوم مع المفهوم المكاني للهوية القومية. مشيراً إلى ظهور مجال أكثر سيولة للهويات الثقافية التي تم اقتلاعها من مكانها عبر صيرورة العولمة مولداً أزمة هويات. ويرى هال أن الهويات القومية تتشكل وتتحول ضمن نظام من التمثل، ولكن الأمة ليست كياناً سياسياً وإنما مرتبطة بالمعاني أو ما يطلق عليه «نظام من التمثل الثقافي»[4]. وفي هذا الصدد، يرى هال الثقافة القومية كخطاب «أي طريقة في بناء المعنى تؤثر في أفعالنا ومفهومنا عن أنفسنا وتنظمها»[5].

وبين تفسير تخيل الهوية القومية عالمياً كهويات جامعة يبذل أصحابها في سبيلها تضحيات جسام، إلى هويات مرتبطة بالمعاني والتمثيل والخطاب، يمكننا أن نفهم هذا التحول من خلال فهم التحولات من الحداثة إلى ما بعد الحداثة. ويمكن هنا أن نستعين بتنظير دايفيد هارفي حول «حالة ما بعد الحداثة»، حيث يرى أن ما بعد الحداثة تمثل تحولاً في «بنية المشاعر» تقوم على أساس الشك العميق في كل الخطابات الشمولية والتركيز على التنافر والاختلاف والتشظي[6]. لينتقل الوعي من مبدأ عقلاني «أنا أفكر إذاً أنا موجود» إلى مبدأ «أنا أشعر إذاً أنا موجود»، وهو ما قاد حسب هارفي إلى تسليع المنتجات الثقافية، والتركيز على الذات التي مثلت محور اهتمام ما بعد الحداثة. وهو تحول في المفاهيم يعزوه هارفي إلى تغيير في تجربتي الزمان والمكان في الرأسمالية الغربية أو ما يسميه «انضغاط الزمان والمكان». ترتكز مجادلة هارفي على أن الزمان والمكان هما بناء اجتماعي يختلف تصوره في فترات زمنية وأماكن مختلفة، مشدداً على أن ظاهرة انضغاط الزمان والمكان هي نتاج لعولمة الرأسمالية[7].

في ظل التحولات التي شهدها الحقل السياسي الفلسطيني خلال السبعينيات والثمانينيات، جرى تحول أيديولوجي من التحرير إلى بناء الدولة [...] في سبيل تحقيق هدف تخليص جزء من الأراضي الفلسطينية لإقامة دولة عليها وشرعنة التفاوض مع الاستعمار الصهيوني.

ويرى هارفي أن «أزمة التراكم المفرط» استدعت البحث عن حلول زمانية ومكانية، وهو ما حدث في أزمة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. فتغير الشعور بالزمان والمكان وانهارت الثقة بأحكام العلم والأخلاق وسيطرت الفوضى والتشظيات على المشهد، وكان نتيجة ذلك حسب هارفي انتقال النظريات من «حقل الأسس المادية والسياسية ـ الاقتصادية إلى حقل الممارسات الثقافية والسياسية المنفصلة والمعزولة»[8]. وهو

(4) ستيوارت هول، «حول الهوية الثقافية،» ترجمة بول طبر، **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد 2 (ربيع 2008)، ص 154.

(5) المصدر نفسه.

(6) ديفيد هارفي، **حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي**، ترجمة محمد شيا؛ مراجعة ناجي نصر وحيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 24.

(7) المصدر نفسه، ص 48.

(8) المصدر نفسه، ص 388.

ما يربطه هارفي بانقلاب تاريخ العالم من الصراع الطبقي إلى صراع جيوسياسي تعود أسبابه إلى العمليات السياسية والاقتصادية التي جاءت بها الرأسمالية لحل مشكلة «التطور الجغرافي غير المتوازن»، فغدت تبحث في أطراف الأرض عن أماكن لحل مشكلة التراكم المفرط لرأس المال[9]. فيستمر رأس المال في السيطرة على الزمان والمكان، وهو ما يدفع هارفي للتشكيك في تشديد ما بعد الحداثة على «الآخر» و«المقاومات المحلية» لمقاومة آليات السيطرة حيث تبقى الرأسمالية العالمية أقوى من كل المعارضات الفردية[10].

وفي هذا السياق، كيف يمكن أن نفهم انعكاس أزمة الهوية القومية عالمياً على الواقع الفلسطيني والتحولات في تخيل شكل الأمة؟ هنا لا بد من الرجوع تاريخياً إلى النكبة الفلسطينية كحجر زاوية في فهم مأزق الهوية الفلسطينية في السياق الاستعماري وخصوصيته. فتتبع مفهوم «النكبة» في الثقافة الفلسطينية ودلالاتها الثقافية والسياسية والتاريخية، كما يرى إلياس خوري، يعكس معضلة الهوية والوعي بالأنا والآخر التي يعيشها الفلسطينيون منذ عام 1948. ويبدأ خوري في مقالته بعنوان «الوطن المخيم ـ الوطن المنفى» بالبحث في سردية النكبة التي يرى أنها كانت في الغالب غائبة عن الأدب الفلسطيني في السنوات الأولى للنكبة بسبب بروز ما يسميه «الوعي اللجوئي»، وهو ما ظل محصوراً في فكرة المؤقت والانتظار واستعادة الأسماء بدلاً من سرد الجريمة. وهو الوعي الذي حل محله «وعي المنفى» بعد اتفاقية أوسلو، ليحل الدائم محل المؤقت وينحصر الوعي اللجوئي في المخيمات ويصبح الوطن أو الدولة الفلسطينية هي ذاتها حدود المنفى. وهو الوعي الذي يرى خوري ملامحه في أعمال ادوارد سعيد ومحمود درويش، بحيث تتحدد ملامحه في ثلاثة عناصر وهي: استبدال الذاكرة الشفهية بالمكتوبة، المؤقت بالدائم، الرموز بصورة أكثر حقيقية للمجتمع[11].

تتمثل خصوصية الهوية الفلسطينية الجامعة بأنها لم تكن نتاج الارتباط السياسي لحدود الدولة القومية أو كيان سياسي، وهو ما تغير مع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، حيث بدأت عملية إعادة تشكل الهوية الفلسطينية ضمن حالة التشظي التي عاشها الفلسطينيون بعد النكبة في مواقع جغرافية متنوعة[12]. وبعد هزيمة عام 1967 تبنت منظمة التحرير الفلسطينية الكفاح المسلح وطرحت مشروع الكيان السياسي وإقامة الدولة المستقلة، سعياً للملمة حالة التشظي المتزايد في الهوية الفلسطينية بعد الهزيمة. وهو ما تمكنت من تحقيقه نسبياً بتوحيد فصائل المقاومة المختلفة تحت رايتها، وهو وعي سياسي نشأ في المنفى وظل رهينة المعطيات السياسية الإقليمية والدولية. وفي عام 1987، انطلقت الانتفاضة الأولى

(9) المصدر نفسه، ص 249.

(10) المصدر نفسه، ص 280.

(11) الياس خوري، «الوطن المخيم: الوطن المنفى،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 42 (2000)، ص 137ـ142.

(12) مجدي المالكي، وحسن لدادوة، «التحولات في البنى السياسية المعاصرة: من حركة التحرر الوطني إلى السلطة الفلسطينية،» في: مجدي المالكي وحسن لدادوة، محرران، **تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948: جدلية الفقدان وتحديات البقاء** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018)، ص 183.

وعاد الثقل السياسي للداخل الفلسطيني بدلاً من الشتات. ومع الترهل الذي شهدته المنظمة في حقبة الثمانينيات من القرن العشرين وتراجع فاعليتها، بدأ سعي المنظمة لترسيخ شرعيتها كممثل للشعب الفلسطيني، وهو ما تُوّج بقبول حل الدولتين والتوجه نحو الاستقلال بدل التحرير الوطني[13]. وترى هنيدة غانم أن إعلان منظمة التحرير للنقاط العشر في عام 1974، كان بمثابة بداية «الانزياح الباراديغماتي» من نموذج التحرير إلى نموذج الدولة القومية. وهو ما أدى إلى تبني نموذج «الدولنة» أو «Statehood»، وما تبعه من تبني خطاب المواطنة بدلاً من خطاب حق العودة وما لحقه من تهميش للفلسطينيين الموجودين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة بتوقيع اتفاق أوسلو[14].

إن انخراط منظمة التحرير في عملية السلام ارتبط ارتباطاً جوهرياً بالتحولات الطبقية في المنظمة في الفترة التي سبقت أوسلو وتعززت بعده. وهو ما تمثل بتعاظم الجسم البيروقراطي السياسي بالتزامن مع تفشي الفساد والمصالح النخبوية.

من هنا فإن «علاقة رفاقية عميقة تعمل بشكل أفقي» أشرنا إليها سابقاً في فهم أندرسون لخصائص الجماعة المتخيلة، باتت في الحالة الفلسطينية ضعيفة مع التحولات التي شهدتها الهوية السياسية الفلسطينية بسبب التشظي الجغرافي الناتج من الاستعمار. ويجادل جميل هلال بأن تآكل الشرعية الكفاحية للنخبة السياسية بدأ مع التحول من حركة تحرر وطني إلى حركة تسعى لإقامة الدولة ومؤسساتها على حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. فالكفاح المسلح وما رافقه من تسليح لمخيمات الشتات الفلسطيني، عمل على نقل الهوية الفلسطينية من هوية الضحية إلى هوية الفدائي[15]. وفي ظل التحولات التي شهدها الحقل السياسي الفلسطيني خلال السبعينيات والثمانينيات، حصل تحول أيديولوجي من التحرير إلى بناء الدولة. وبذلك، تم تجاوز هدف التحرير في سبيل تحقيق هدف تخليص جزء من الأراضي الفلسطينية لإقامة دولة عليها وشرعنة التفاوض مع الاستعمار الصهيوني[16]. ومع قيام السلطة الفلسطينية عقب توقيع اتفاقية أوسلو مطلع التسعينيات، يرى هلال أن النخب السياسية سعت إلى استبدال الشرعية الكفاحية التحررية بالشرعية الديمقراطية والانتخابات التي استمدت شرعيتها من فلسطينيي الداخل بدل الشتات[17].

وبذلك عادت الهوية الجامعة الفلسطينية إلى التشرذم والتشظي بعد غياب هدف التحرير، ويمكن القول إنه بدأ جدياً «تحول في بنية المشاعر» تجاه علاقة الفلسطيني بهويته القومية.

---

(13) المصدر نفسه، ص 199ـ203.

(14) هنيدة غانم، «الحرية والهزيمة في المشروع الوطني الفلسطيني،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 117 (شتاء 2019)، ص 138.

(15) جميل هلال، **إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)، ص 9 ـ 11.

(16) المصدر نفسه، ص 12.

(17) المصدر نفسه، ص 13.

وانتقل دور منظمة التحرير كحاضنة للهوية الفلسطينية الجامعة إلى السلطة الفلسطينية كممثل و«رمز» للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي دولة منزوعة السيادة في ظل استمرار الاستعمار الصهيوني وانتهاكاته اليومية. ومع ارتباط مؤسسات الدولة الوليدة بالمؤسسات الدولية والدعم الأجنبي لبناء المؤسسات وتحقيق تنمية مع بقاء الاستعمار، تأرجحت السلطة الفلسطينية بين كونها دولة استعمارية أم ما بعد استعمارية. وهنا يمكن اقتباس وصف فرانتز فانون لمزالق الشعور القومي، حيث يرى «أن الشعور القومي ما لم يكن تجسيداً منسجماً لأعمق مطامح الشعب بمجموعه، وما لم يكن ثمرة مباشرة حية نابضة للتعبئة الشعبية، فلن يكون في أحسن الأحوال إلا شكلاً لا مضمون له، سريع الزوال قليل الدقة والوضوح. والصدوع التي نجدها فيه عندئذٍ هي السبب في أن البلاد الناشئة المستقلة، كثيراً ما تنتقل بسهولة من حالة الأمة إلى حالة القبيلة، ومن مستوى الدولة إلى مستوى العشيرة»[18].

ارتبطت الهوية الفلسطينية وتشظياتها بالتفتت الجغرافي الذي ولده الاستعمار من جهة، وبالتحولات في الظروف الدولية والإقليمية ولا سيّما دخول المنطقة العربية في عملية السلام، وبالتأكيد بالتحولات الطبقية في بنية المجتمع الفلسطيني.

ويمكن القول هنا إن انخراط منظمة التحرير في عملية السلام ارتبط ارتباطاً جوهرياً بالتحولات الطبقية في المنظمة في الفترة التي سبقت أوسلو وتعززت بعده. وهو ما تمثل بتعاظم الجسم البيروقراطي السياسي بالتزامن مع تفشي الفساد والمصالح النخبوية[19]. وهو ما أدى إلى تحول المشهد السياسي الفلسطيني من «الشعبي» النابع من محتوى موضوعي لمرحلة «تحرر وطني» نابعة من الواقع، إلى شكل تنظيم «فوقي بيروقراطي»[20]. وهو ما يصفه بنجامين بارت على أنه إحلال «أسلوب بلاغة الدولة محل مثال التحرير» وثقافة الإعمار بدل المقاومة والثورة[21]. ويرى جميل هلال في دراسته عن الطبقة الوسطى الفلسطينية أن البيئة السياسية التي فرضت فيها قيادات الحقل السياسي، التي اندرجت في الغالب من الطبقة الوسطى، هي «بيئة غابت عنها الأيديولوجيات أو رؤى طبقية متبلورة»[22]. وهو ما يفسر حسب رأيه ضعف المضمون الاجتماعي

(18) فرانتز فانون، **معذبو الأرض**، ترجمة سامي الدروبي وسامي الأتاسي (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2018)، ص131.

(19) علي جرادات، «التسليع السياسي لثقافة التحرر: سياسة التنمية في فلسطين نموذجاً،» في: ناجح شاهين، محرر، **دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين** (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012)، ص 125.

(20) المصدر نفسه.

(21) بارت بنجامين، **حلم رام الله: رحلة في قلب السراب الفلسطيني**، ترجمة سنا خوري (باريس: جروس برس ناشرون، 2013)، ص 149.

(22) جميل هلال، **الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006)، ص 276.

الذي تكشف بعد قيام السلطة الفلسطينية، بالرغم من أنه كان يبدو متماسكاً ضمن مشروع التحرير السابق وغياب الدولة[23].

من جهة أخرى، لا يمكن الحديث عن المخيال السياسي الفلسطيني من دون التطرق للفضاء/الحيِّز الفلسطيني ودوره في تشكلات الهوية الفلسطينية. واستناداً لأفكار هنري لوفيفر حول الحيِّز المجرب والمدرك والمتخيل[24]، يمكن أن نحاول فهم التوترات التي عانتها الهوية الفلسطينية خاصة بعد قيام السلطة الفلسطينية. يقول لوفيفر «إذا كان الفضاء منتجاً، وإذا كانت هناك عملية إنتاج، إذاً؛ نحن نتعامل مع تاريخ. بما أن كل نمط إنتاج يمتلك فضاءه الخاص، التحول من نمط إلى آخر يتضمن إنتاج فضاء جديد»[25]. ويشير لوفيفر إلى الحيِّز كمنتج اجتماعي محاولاً الوقوف على الصفات الاجتماعية للحيِّز. فالحيِّز بصورته الطبيعية أو الأصلية قد يختفي من المشهد اليومي للناس الذين يعيشون فيه، ولكن يبقى موجوداً في خلفية المشهد حاملاً بعداً رمزياً. كما يؤكد دور علاقات الإنتاج في تشكيل الحيِّز، فكل نمط إنتاج ينتج منه حيِّز معين يتناسب معه. ويناقش لوفيفر ثلاثة مفاهيم مرتبطة بالحيِّز وهي «ممارسة الحيِّز» أو (Social Practice) و«تمثلات الحيِّز» أو (Representations of Space) و«الحيِّز التمثيلي» أو (Representational Spaces). وتدل ممارسة الحيِّز على فكرة الممارسات الاجتماعية كأساس لإنتاج الحيِّز وإعادة إنتاجه، في حين تدل تمثلات الحيِّز على النظام الذي يسيِّر علاقات الإنتاج، ويدل الحيِّز التمثيلي على الدلالات المتخيلة للحيِّز وهي بالعادة مخفية ولا تظهر بصورة واضحة[26].

وفي السياق الفلسطيني، ارتبط الحيِّز على المستويات الثلاثة التي يذكرها لوفيفر بالبنية الاستعمارية، حيث ظلت السيطرة على الحيِّز ومحاولة محوه من ذاكرة ساكنيه الأصليين جوهر المشروع الصهيوني. يتقاطع هنا طرح لوفيفر مع طرح دايفيد هارفي حول علاقة الزمان بالمكان وكونهما بناءً اجتماعياً. يمكن تقسيم الفضاء/الحيِّز الفلسطيني إلى نوعين: **أولاً**، الفضاء المتخيل القائم على الذاكرة الجماعية الفلسطينية وشعورهم كجماعة متحدة يعرّف وجودها على مكان جغرافي يشمل كل فلسطين التاريخية. **ثانياً**، «الفضاء المسموح به» المتمثل بأراضي السلطة الفلسطينية وبمؤسساتها ورموزها المرتبطة بما يحدده لها الوجود الاستعماري[27].

وترى ليزا تراكي أن مسألة إعادة الإنتاج الاجتماعي التي تعني العمل على ضمان استمرارية الوجود الاجتماعي وتجديده، مرتبطة بتشكلات الهوية حيث تحدد آفاق التفكير وأنواع الحياة الاجتماعية المنشودة[28]. وتضيف أن تطور المخيال الاجتماعي الفلسطيني ارتبط بصورة أساسية

---

(23) المصدر نفسه.

(24) Henry Lefebvre, *The Production of Space* (Cambridge, UK: Blackwell, 1991), p. 110.

(25) آيات حمدان، **المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني** (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010)، ص 11.

(26) Lefebvre, Ibid., pp. 38-39.

(27) حمدان، المصدر نفسه، ص 12.

(28) ليزا تراكي، محرر، **الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع: الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008)، ص 15.

بالبنية الاستعمارية وبالقوى والتيارات العالمية الوافدة التي تعمل على تشكيل وإعادة تشكيل الذوات الفلسطينية وخياراتها الشخصية، مؤكدة التمايز في المخيال الاجتماعي بين الطبقات المختلفة التي لا تتفاعل مع التيارات العالمية بنفس الدرجة[29]. فمثلاً، نشرت بلدية مدينة رام الله وثيقة بعنوان «رام الله مرنة 2050»[30]، وهي خطة استراتيجية للمدينة ضمن مشروع «100 مدينة مرنة» العالمي الممول من مؤسسة «روكفيلر» الدولية. هنا يمكن أن نلمس التحول في المخيال الاجتماعي لمفهوم التكيف المقاوم ضمن الحالة الاستعمارية، حيث نرى هنا إعادة تشكل لمفهوم التكيف بما ينسجم مع تيارات نيوليبرالية عالمية حول مفاهيم مثل «المرونة» أو «الجَلَد» ضمن إطار مشروع الدولة.

وفي ختام هذا القسم، نعود للقول بأن تفاعل العالمي مع المحلي في السياق الفلسطيني في مسألة أزمة الهوية هو بالغ التعقيد. ففي ظل بنية استعمارية استيطانية، فإن التحولات من الهوية القومية الجامعة إلى الهوية المتشظية ما بعد الحداثية لم تسِر في مسار خطي كما الحالة الغربية. فارتبطت الهوية الفلسطينية وتشظياتها بالتفتت الجغرافي الذي ولده الاستعمار من جهة، وبالتحولات في الظروف الدولية والإقليمية ولا سيّما دخول المنطقة العربية في عملية السلام، وبالتأكيد بالتحولات الطبقية في بنية المجتمع الفلسطيني، والتحول في أهداف النخبة السياسية التي أصبحت ترى مصالحها على المستوى العالمي أكثر من المحلي، وهو ما سنناقشه بالتفصيل في القسم التالي.

ثانياً: التحولات في آليات السيطرة الحديثة عالمياً ومحلياً

كيف يمكن أن نفهم أن القيادات السياسية الفلسطينية التي كانت تناضل وتحمل السلاح ومستعدة للاستشهاد والاعتقال في سبيل طرد المستعمِر وتحقيق التحرير الوطني، هي ذاتها التي باتت تخدم المصالح الاستعمارية والرأسمالية العالمية بعد قيام السلطة الفلسطينية؟ نبني هنا على ما فصلناه في القسم الأول حول التحولات في الهوية الفلسطينية ضمن الظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية التي أسست للتحول من فلسفة التحرير إلى فلسفة الدولة. هنا ننتقل للحديث عن التحولات في آليات السيطرة الحديثة ودورها في تشكيل نخبة معولمة في الأراضي الفلسطينية بعد أوسلو تتمثل تحديداً بقيادات السلطة الفلسطينية وتحالفاتها مع القطاع الخاص، والمنظمات الأهلية المحلية والدولية.

شهدت فترة انتهاء الحرب الباردة نمواً لدور المؤسسات الدولية كالبنك الدولي ومؤسسات التنمية الدولية في خلق نظام معولم خاضع لوجود نظام دولي ذي قطب واحد قادر على فرض هيمنته السياسية والاقتصادية على العالم. ارتبطت البرامج التنموية في دول الجنوب العالمي بصورة وثيقة بموازين القوة في النظام الدولي، حيث ظهرت الحاجة لدى الرأسمالية العالمية إلى

(29) المصدر نفسه، ص 16.

(30) «Resilient Ramallah 2050,» <http://www.ramallah.ps/userfiles/file/ir/Ramallah%20Resilience %20Strategy%202050.pdf>.

السيطرة على سكان ما يسمى «العالم الثالث» ومواردهم وأسواقهم من دون اللجوء إلى الوسائل الاستعمارية القديمة. وتختلف الأدبيات حول ماهية تسمية هذه الحقبة، فهل هي استعمار جديد أم عولمة أم نيوليبرالية؟ فهي تسميات مختلفة تشير إلى التحول نحو أيديولوجيا السوق وظهور أشكال جديدة للسلطة والاستغلال. ويشير إيليا زريق إلى أن «الاستعمار الجديد» مرتبط مع مذاهب النيوليبرالية والسوق الحرة ونمو دور المنظمات فوق الوطنية التي تسعى لإعادة هيكلة السياسات والثقافات والاقتصادات من طريق خطابات العولمة وتغييب الحدود[31]. ويرى جلال أمين أن العولمة هي «عولمة نمط معيّن من الحياة، أداتها الأساسية الآن هي الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، التي تمارس هذه العولمة بكفاءة منقطعة النظير، متى اقتنعنا بذلك أدركنا أن كل هذا الكلام الذي يصور العولمة على أنها عملية «تحرر» من مختلف صور الاستعباد، هو محض خرافة»[32].

الخطاب التنموي النيوليبرالي عمل على إفراغ بعض المفاهيم من سياقها ومعناها الحقيقي، كأداة يستخدمها هذا الخطاب المعولم لاحالة أسباب فشل التنمية في دول الجنوب إلى أسباب داخلية يكون حلها في يد الأفراد أنفسهم.

إذاً يمكن النظر إلى مفهوم العولمة المبني على الأسس النيوليبرالية في التفكير والاستغلال كأحد أشكال السيطرة الحديثة، وسنتطرق هنا إلى تنظير ميشيل فوكو حول آليات السيطرة الحديثة على السكان وتحديداً ما يسميها «السلطة الحيوية». وهي سلطة تنظر إلى السكان ككائنات بيولوجية تعمل السلطة على إدارة تفاصيل حياتهم البشرية من خلال توجيه حاجاتهم ورغباتهم ومصالحهم. وهنا يصبح «الطبيعي في إطار الحوكمة الليبرالية الجديدة هو البيولوجي الذي تم استيعابه بالكامل في آليات السوق باعتبارها المعبرة عنه»[33]. ويمكن القول إن هناك «حوكمة عالمية» نيوليبرالية تتمثل بالمؤسسات الدولية وبرامجها المتعلقة بتحسين حياة السكان، كتلك التي تحمل شعار الحد من الفقر وتعزيز الحكم الرشيد والتمكين السياسي والاقتصادي للسكان. ويعني مصطلح «حوكمة عالمية» أن هناك سلطة فوق سلطة الدولة تعمل على خلق بنى جديدة اجتماعية واقتصادية[34].

---

(31) إيليا زريق، «الصهيونية والاستعمار،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 2، العدد 8 (2014)، ص 11.

(32) جلال أمين، «العولمة والدولة،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز الدراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 165.

(33) أشرف حسن منصور، «السلطة على الطبيعة والحقيقة: تحليل فوكو لعناصر الحوكمة في عصر الدولة الليبراليّة الجديدة،» مؤمنون بلا حدود، 14 تموز/يوليو 2014، ص 2، <https://bit.ly/3aHqXBf>.

(34) أشرف منصور، «نقد فوكو للنظرية الليبرالية في السلطة.» الحوار المتمدن، العدد 2808 (23 تشرين الأول/أكتوبر 2009)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=189070> (تم استرجاعها بتاريخ 13 نيسان/أبريل 2018).

فالأسواق المفتوحة وتقليص دور الدولة في مقابل دور أكبر للمجتمع المدني والقطاع الخاص تصبح هي المعايير التي يجب على الدول اتباعها طوعاً كي تظل تحظى بالدعم. فتفرض هذه المؤسسات هيمنتها من خلال آليات «التقييم والرقابة» التي تفرضها على المشاريع الممولة من خلال طاقم من الخبراء الدوليين، والتي هي بالأساس تقييم ورقابة لمدى تطبيق الدولة للسياسات النيوليبرالية وليس لمدى تحسن أحوال حياة السكان[35].

يتضمن الخطاب التنموي قبول التقسيم الزماني والمكاني الاستعماري للفلسطينيين كأمر واقع يتعامل مع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط بوصفهم من تبقّى من الشعب الفلسطيني التاريخي.

يرى آدم هنية أن السياسات التنموية النيوليبرالية تتمثل بالدعوة إلى تحرير الملكية في قطاعات الصناعة والزراعة والعقارات وخصخصة الصناعات وفتح الأسواق. وأهم نتائج هذا النموذج التنموي الذي تحركه السوق في الوطن العربي، هي التغيرات في المجتمعات الريفية والعمل ومشاركة العمال والتعليم ما بعد الثانوي والقطاع اللانظامي ومستويات الفقر وتعثر النمو. وتشير جميع التغيرات إلى تراكم الثروة في أيدي فئات محددة وتزايد اللامساواة واتساع رقعة الفقر رغم ارتفاع معدلات النمو. فالسياسات النيوليبرالية قد زادت من اللامساواة من خلال تعزيز موقع أصحاب النفوذ في السوق على الصعيدين العالمي والمحلي[36].

وفي السياق الفلسطيني، يرى هنية أن بتبني السلطة الفلسطينية الخطاب التنموي النيوليبرالي المعولم، تم تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين وتفكيك بنية النضال الجماعي التي قد تكون السبيل الوحيد نحو تنمية تحررية. فالخطاب التنموي النيوليبرالي عمل على إفراغ بعض المفاهيم من سياقها ومعناها الحقيقي، كأداة يستخدمها هذا الخطاب المعولم لاحالة أسباب فشل التنمية في دول الجنوب إلى أسباب داخلية يكون حلها في يد الأفراد أنفسهم. فأضحت مفاهيم كالتمكين والحكم الرشيد والديمقراطية مجرد أدوات تسعى إلى تعزيز انسحاب الدولة من التدخل في التنمية الاقتصادية. كما تهدف إلى احالة الأمر إلى المجتمع المدني، الذي يناط به الترويج للنموذج النيوليبرالي في التنمية القائم على آليات السوق بدلاً من التخطيط المركزي. ويمكن القول إن الفلسطينين وقعوا في شرك هذا الخطاب وكانوا هم أنفسهم سبباً في انحطاط التنمية[37].

---

(35) Joseph Jonathan, «Poverty Reduction and the New Governmentality,» *Alternatives: Global, Local, Political*, vol. 35, no. 1 (2010), pp. 33-35, <http://www.jstor.org/stable/40645277> (accessed 13 April 2018), pp. 33-35.

(36) آدم هنية، «تفسير اللامساواة والفوارق بواسطة عدسة إقليمية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الثاني للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية ـ بيروت، 2015).

(37) آدم هنية، «التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين،» في: ليندا طبر [وآخرون]، **نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري** (بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2013)، ص 38 ـ 42.

يقوم هذا النموذج على تعزيز حالة التشرذم وإنكار التاريخ من خلال بعثرة الهوية الفلسطينية المتمثلة بعزل الفلسطينيين في بقاع مبعثرة تتمايز في تشكلاتها الاجتماعية، وهو ما يضعف التصور الموحد للشعب الفلسطيني. وهنا يتضمن الخطاب التنموي قبول التقسيم الزماني والمكاني الاستعماري للفلسطينيين كأمر واقع يتعامل مع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط بوصفهم من تبقّى من الشعب الفلسطيني التاريخي. في المقابل، فقد تاهت الهوية الجماعية في متاهات هذا الخطاب وتقلص الأفق الاجتماعي والمخيال التحرري. وقد رافق ذلك حالة من تغييب واقع الهيمنة عن المشهد من خلال آليات التحكم التي رسختها اتفاقية أوسلو. فخرافة «الحكم الذاتي» للفلسطينيين لم تكن سوى واجهة تخفي تحت طيّاتها أشكالاً أخرى من آليات السيطرة الإسرائيلية أشد شراسة ولكن بواجهة إنسانية. فقد ازداد بعد أوسلو الخضوع للسلطة الاستعمارية وقلّ إدراك الفلسطينيين ووعيهم بوجود هذه السلطة. فإشكاليات التنمية في الأراضي الفلسطينية ما هي سوى تمثيل لأنماط علاقات القوة المختلفة التي تسيطر على الفلسطينيين[38].

يمكن لإطلالة سريعة لبعض المشاريع ذات التوجه النيوليبرالي، التي يتم دعمها من المؤسسات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن تساعد على فهم الإشكاليات السياسية في خطاب التنمية في فلسطين. فمثلاً يركز التمويل أكثر فأكثر على فكرة «الريادة» بحيث يتحمل الأفراد مسؤولية كسب مهارات وإيجاد حلول لمشاكلهم، ويتم هنا التركيز على دعم قطاع إقراض المشاريع الصغيرة للتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية من خلال رؤية نيوليبرالية لمعالجة الفقر بالقاء المسؤولية على الأفراد لإيجاد الحلول. وبالرغم من الميزانيات الكبيرة التي ترصد لهذا القطاع، فإن المشاريع الصغيرة في أغلبها تكون غير قادرة على المنافسة في ظل عدم استقرار سياسي واقتصادي. بل ويمكن القول إن هدف هذه المشاريع يصب في المصالح الرأسمالية والاستعمارية كما تشير بعض الأدبيات، حيث تهدف إلى تنفيس الأزمة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة للحفاظ على استقرار سياسي[39] أو خدمة مصالح رأسمالية وتعميق اللامساواة[40]. كما يمكننا النظر إلى الميزانيات العالية التي ترصد لدعم قطاع التجارة في فلسطين من جانب المؤسسات الدولية، التي تعمل ضمن منطق الأسواق الحرة بحيث تصب في معظمها في أنشطة غير مجدية لا تتعامل

منظمات التنمية الفلسطينية غير الحكومية تعدّ واحدة من النخب الجديدة التي أنتجتها اتفاقية أوسلو. وهي تتنافس مع السلطة الفلسطينية على حصص المساعدات الدولية التي تقوم بإنفاذها من أجل ضمان تبني الأجندات السياسية المفروضة من الخارج.

(38) المصدر نفسه، ص 37.

(39) ساري حنفي وليندا طبر، **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، 2006).

(40) فراس جابر وعماد الصيرفي، **الإقراض والسياسات التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة** (بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2014).

مع الإشكاليات الحقيقية المتمثلة بالحصار الإسرائيلي والسيطرة على المعابر وبروتوكول باريس المجحف[41].

ولعل موضوع الاهتمام في الإحصاء السكاني الذي ترافق مع قدوم السلطة الفلسطينية يكشف لنا الواقع المركب لعلاقات القوة والسيطرة التي يعيشها الفلسطينيون بين نخبة معولمة ومصالح استعمارية. فالمفارقة، أنه في الوقت الذي تزايد الاهتمام بهذه القضية على الصعيد العالمي لإخضاع السكان، كان الاهتمام في هذا الأمر من قبل السلطة الفلسطينية في محاولة لإضفاء الشرعية على وجودها. فيقول إيليا زريق إن أهمية إجراء الإحصاء السكاني الفلسطيني ظهرت جليّاً في المرحلة الأولى من بناء الدولة خلال عملية بناء حدود المواطنة والهوية، ويرى أن بعد أوسلو «ارتدى مشروع إجراء إحصاء للسكان الفلسطينيين على يد الفلسطينيين أنفسهم أهمية سياسية واعتُبر علامة على التمكين الوطني»[42].

وتشدد ليلى فرسخ على أن سياسات ضبط السكان محورية لفهم الآليات التي يتبعها الاستعمار الصهيوني لإخضاع الفلسطينيين، وهو ما تزايد بعد أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية. وتشير إلى التحول الذي حصل في فهم الواقع الاقتصادي الفلسطيني الذي ارتبط بتحولات داخلية وعالمية. فقد سادت تفسيرات مدرسة التبعية في السبعينيات والثمانينيات لتفسير تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلي وفق نظرية المركز والأطراف التي كانت تفسر الاستغلال الإمبريالي لدول الجنوب العالمي، محاولين رسم آليات لفك التبعية. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، وتفشي الإطار النيوليبرالي في التحليل، بالتركيز على مؤشرات النمو حول العالم وتبنيه من قبل السلطة الفلسطينية، غاب الحديث عن الاستعمار الصهيوني كسبب في فشل التنمية الفلسطينية. ومع تزايد آليات السيطرة الإسرائيلية بعد أوسلو وتبدد وهم السيادة الفلسطينية وبخاصة بعد الانتفاضة الثانية، ظهر الاهتمام مجدداً بدمج الاستعمار الاستيطاني كإطار تحليلي للعديد من المفكرين الاقتصاديين. وهو إطار يعمل على النظر إلى الفلسطينيين في داخل إسرائيل والضفة وغزة على أنهم خاضعون للبنية الاستعمارية الاستيطانية نفسها[43].

وهكذا، سعت هذه الإطلالة على التحولات التي سيطرت على المشهد الفلسطيني بعد أوسلو، إلى تفسير التحولات التي حولت المناضلين إلى نخبة معولمة تحتكم لمنطق السوق؟ ولكن ما هو شكل النخبة المعولمة التي قامت بعد أوسلو والتي باتت مصالحها مرتبطة بالمصالح الرأسمالية العالمية؟ فإضافة إلى النخبة السياسية التي تمثلت بقيادات السلطة الفلسطينية والتي تحالفت مع رأس المال العالمي والمحلي، ظهرت المنظمات غير الحكومية أو الأهلية كفاعل رئيسي في الحياة الفلسطينية بعد أوسلو. ويجادل خليل نخلة بأن منظمات التنمية الفلسطينية غير الحكومية تعدّ واحدة من النخب الجديدة التي أنتجتها اتفاقية أوسلو. وهي تتنافس مع السلطة الفلسطينية

---

(41) Sahar Taghdisi-Rad, *The Political Economy of Aid in Palestine* (London: Routledge, 2011).

(42) إيليا زريق، «تشكيل فلسطين عبر ممارسات المراقبة،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 2، العدد 6 (خريف 2013)، ص 86.

(43) ليلى فرسخ، «ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية: نقلات نوعية في فهم الاقتصاد الفلسطيني،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة 26، العدد 101 (شتاء 2015)، ص 88 ـ 109.

على حصص المساعدات الدولية التي تقوم بإنفاذها من أجل ضمان تبني الأجندات السياسية المفروضة من الخارج. علاوة على ذلك، فقد عملت المساعدات على تدجين الأحزاب اليسارية التي كانت فاعلة بقوة كحركات اجتماعية وبخاصة في الانتفاضة الأولى، وتحويلها إلى نخب نزعت عنها الصفة السياسية واهتمت بتنفيذ المشاريع التنموية الممولة من الخارج. وهكذا، تم إضعاف قدرة الأحزاب اليسارية على التعبئة والحشد الجماهيري، وتحولت إلى منظمات غير حكومية مهنية وغير مسيَّسة في إطار المشروع النيوليبرالي[44].

في الوقت الذي ارتبطت به المقاومة في ظل منظمة التحرير بنموذج التحرير والتحرر من الاستعمار، باتت فيه بعد قيام السلطة الفلسطينية مقاومات فردية أو محلية تبحث عن انتصارات صغيرة هنا وهناك.

وبذلك، تحولت الذات الفلسطينية التي كانت ترى نفسها ضمن هوية قومية متخيلة إلى ذات معاصرة تتخيل حدودها ضمن ما يسميه أرجون أبادوراي «عوالم متخيلة» تتجاوز الحدود، وتؤدي التدفقات الثقافية والسلعية العالمية دوراً كبيراً في تشكلها[45]. ويمكن القول بأن الواقع الاستعماري في السياق الفلسطيني بات مركباً بعد أوسلو، وهو ما يصعب من مهمة فهم التحولات على المشهد الفلسطيني، حيث استمرت آليات السيطرة الاستعمارية المباشرة عبر الإغلاقات والحواجز ومصادرة الأراضي وهدم المنازل من جهة، وخضع الفلسطينيون لما أسماه زريق «الاستعمار الجديد» المتمثل بتفشي النيوليبرالية ومنطق السوق على المخيال السياسي الفلسطيني. فالدولة الفلسطينية، التي نجحت السلطة بالحصول على اعتراف بها من الأمم المتحدة شكلياً في 2013، لم تنجح في أن تصبح دولة ما بعد استعمارية رغم سعيها الدؤوب للتصرف كذلك. وهو ما ظهر جلياً في سعيها المهووس بتوقيع على الاتفاقيات الدولية لإثبات أهليتها على الصعيد العالمي. وفي الوقت ذاته، ما زالت «دولة» خاضعة للاستعمار المباشر الذي يقتحم المناطق التي صنفت وفق أوسلو على أنها تحت «السيادة» الفلسطينية. كما يستمر في تهويد القدس والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية وبحروبه المتلاحقة والحصار على قطاع غزة.

ثالثاً: التحولات في مفاهيم المقاومة: من النضال الجماعي إلى الفردي

نبحث في هذا القسم التحولات التي حدثت في مفاهيم المقاومة وأثرها في المخيال السياسي الفلسطيني. ونتذكر هنا ما أوردناه في بداية الورقة حول تحول الحديث ضمن ما يسميه هارفي «حالة ما بعد الحداثة»، من السرديات الكبرى إلى أشكال المقاومة المحلية

(44) خليل نخلة، **فلسطين: وطن للبيع** (رام الله: مؤسسة روزا لوكسيمبورغ، 2011).

(45) Arjun Appadurai, *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization* (London: University Of Minnesota Press, 1996), p. 7.

والفردية. فكيف يمكن أن نفهم فلسفة المقاومة وتحولاتها في الحالة الفلسطينية؟ إن التشظيات التي حدثت على الهوية والمخيال السياسي الفلسطيني، انعكست على مفهمة الفلسطينيين لقضايا المقاومة. ففي الوقت الذي ارتبطت به المقاومة في ظل منظمة التحرير بنموذج التحرير والتحرر من الاستعمار، باتت فيه بعد قيام السلطة الفلسطينية مقاومات فردية أو محلية تبحث عن انتصارات صغيرة هنا وهناك. وانتقل الفلسطينيون من الحديث عن سبل التحرر من الاستعمار الصهيوني، إلى الحديث عن المقاومة اليومية ومواجهة صعوبات الحياة في ظل الاحتلال.

يمثل النموذج الأول تجسيداً لأفكار فانون حول التحرر من الاستعمار، التي كانت واضحة ومحددة وقائمة على ثنائية المستعمِر والمستعمَر. فيرى فانون «إن محو الاستعمار إنما هو حدث عنيف دائماً»[46]. فالواقع الاستعماري حسب فانون «لا يمكن تبديله إلا بالعنف المطلق»[47]، والأرض هي «القيمة المحسوسة الملموسة» لأنها تكفل الخبز والكرامة الحقيقية[48]. ويصف فانون السعي الفردي للخلاص من الاستعمار بأنه «شكل كافر من أشكال السلامة»[49]. وهو الإطار الذي يمكن أن نفهم فيه النموذج الذي شكلته منظمة التحرير لحظة الكفاح المسلح، والذي كان جزءاً من فهم أوسع في السياق العالمي حيث كانت تتخيل نفسها جزءاً من حركات التحرر في الجنوب العالمي.

الخطاب القانوني الذي أنتجه المستعمِر ليبرر استلابه للأرض المستعمَرة وتحويل الصراع على الأرض إلى نزاعات محلية الطابع، قد ترافق مع خطابات سياسية وحقوقية من الجانب الفلسطيني جعلت من القانون ذاته سقفاً لمقاومة المستعمِر.

وفي ضوء التحولات التي طرأت على المخيال السياسي الفلسطيني والتي فصلناها في القسمين السابقين، فإن الحديث عن المقاومة لم يعد يحمل مشروعاً تغييرياً جماعياً يستند إلى رؤية واضحة للتحرر، بل نتاج تخيلات ذوات فلسطينية متشظية. وبرز بعد أوسلو الخطاب الحقوقي والقانوني كسقف للمخيال السياسي الفلسطيني. فتحول الخطاب الحقوقي من حق شعب مستعمَر بالتحرر والاستقلال إلى المطالبة بالحقوق المتماشية مع الخطاب التنموي المعولم مثل «الأمن الغذائي» و«الديمقراطية». ويرى عمر شلقاني أن أوسلو أنتج تفتتاً في الخطاب السياسي على غرار التفتت المكاني، فتحول النقاش «من مطالبة واضحة بإنهاء الاستعمار إلى محاججات قانونية صغيرة عن طبيعة القوى والصلاحيات في الولايات المختلفة التي خلقها»[50].

(46) فانون، **معذبو الأرض**، ص 11.

(47) المصدر نفسه، ص 13.

(48) المصدر نفسه، ص 21.

(49) المصدر نفسه، ص 24.

(50) عمر شلقاني، «ولايات عنيفة: حول القانون والفضاء وتفتيت الخطاب تحت أوسلو،» **دفاتر عدالة: القانون والعنف**، العدد 3 (2002)، ص 37.

وبذلك، فإن الخطاب القانوني الذي أنتجه المستعمِر ليبرر استلابه للأرض المستعمَرة وتحويل الصراع على الأرض إلى نزاعات محلية الطابع، قد ترافق مع خطابات سياسية وحقوقية من الجانب الفلسطيني جعلت من القانون ذاته سقفاً لمقاومة المستعمِر. وهي عبارة عن تشكيلات خطابية متناقضة تتبناها النخب التي تشكلت بعد قيام السلطة الفلسطينية والتي تقبل الخطاب الاستعماري وتتماهى معه، وتتعامل مع الجغرافيا الاستعمارية كمعطى ثابت لا مفر منه[51]. وترى آيات حمدان أن هذه الخطابات قد تعززت مع تدفق المساعدات الخارجية للمؤسسات القانونية والحقوقية التي باتت فاعلة بقوة منذ أوسلو، فالغطاء الحقوقي ما هو إلا سعي لخدمة المصالح الرأسمالية العالمية، وهدفها الأساسي عدم تسييس السكان والإبقاء على الحالة الاستعمارية وإطالة عمرها[52]. ونتجت حالة تسمّيها سامرة إسمير ورينا روزنبرغ «قوننة السياسة»، أي الاعتقاد بأن المهنية القانونية ستؤدي إلى تحول سياسي. وهو ما يؤدي حتماً إلى إضعاف تعبئة الجماهير واكتفاءهم بالدور القانوني والتخلي عن النضال السياسي ضد الاحتلال[53].

مع تعمق آليات السيطرة الاستعمارية والرأسمالية وتغلغلها في الحياة اليومية للفلسطينيين وغياب رؤية وطنية للتحرر ولتفكيك البنية الاستعمارية، تبقى الممارسات اليومية المقاومة في التجمعات الفلسطينية المتشرذمة أفعالاً مؤقتة وغير ممنهجة.

وترى هنيدة غانم أن مفهمة الفلسطينيين للمستعمِر تاريخياً على المستوى الشعبي ارتبطت بشكل وثيق بتطور المشروع الوطني الفلسطيني ومراحله، وكذلك بتطور المشروع الصهيوني والتفاعل المعقد بين كليهما. وفيما يخص حقبة ما بعد أوسلو، فإن التمييز بين مستوطنات شرعية وأخرى غير شرعية تعرف بالبؤر غير القانونية، ارتبط إلى حدٍّ كبير بفشل مشروع أوسلو وغياب أفق حل الدولتين الذي حل في الخطاب السياسي محل مشروع محو الاستعمار. فباتت نظرة الفلسطينيين مثلاً للمستوطنات وسكانها تحددها درجة عنفهم وليس قضية الصراع على الأرض[54]. ويرتبط التصور الفلسطيني في الحياة اليومية للمستعمِر وما يحمله من تناقضات بواقع معاش منذ أوسلو، وبخاصة بعد الانتفاضة الثانية عام 2000، تم فيه تطبيع (Normalization) الاحتلال الإسرائيلي وعنفه الاستعماري كجزء من الحياة اليومية الطبيعية للفلسطينيين. ورافق ذلك تحولٌ في مفهوم الصمود والصراع الجماعي حيث لم يعد مرتبطاً بالبقاء

(51) ليندا طبر وعلاء العزة، **المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014)، ص 17 ـ 18.

(52) حمدان، **المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني**، ص 30 ـ 31.

(53) سامرة إسمير روزنبرغ، «في مقاومة القوننة،» **دفاتر عدالة: الأرض**، العدد 2 (2000)، ص 22.

(54) هنيدة غانم، «من الكُبّانية إلى البؤرة: تطور المفهوم الفلسطيني للاستعمار اليهودي في سياق متحول،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة 27، العدد 107 (2016)، ص 137 ـ 138.

على الأرض بصورة أساسية، وإنما في المضي في الحياة اليومية، حيث يرى الفلسطيني نفسه فاعلاً من خلال تكتيكاته لمواجهة العنف الاستعماري المعاش يومياً[55].

ومع تعمق آليات السيطرة الاستعمارية والرأسمالية وتغلغلها في الحياة اليومية للفلسطينيين وغياب رؤية وطنية للتحرر ولتفكيك البنية الاستعمارية، تبقى الممارسات اليومية المقاومة في التجمعات الفلسطينية المتشرذمة أفعالاً مؤقتة وغير ممنهجة تأتي في إطار ردود فعل لآليات السيطرة الاستعمارية. ويمكن أن نفحص ذلك من خلال دراسة أفعال المقاومة الفردية التي نفذت على مدار عامين تقريباً (2015 ـ 2017) في الضفة الغربية والتي أطلق عليها البعض «انتفاضة السكاكين». ففي ظل تراجع الثقة بالأحزاب الفلسطينية وبخاصة بعد الانقسام بين حركتي فتح وحماس وما لحقه من وجود سلطتين متنازعتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، برزت هبة جماهيرية وقودها الشباب الصغير الذي نفذ عمليات طعن ودهس فردية كرد فعل على الانتهاكات الإسرائيلية المتزايدة. وهي حالة لم تستمر طويلاً ولم تنجح في التحول إلى انتفاضة شعبية على غرار الانتفاضة الأولى أو انتفاضة عسكرية على غرار الانتفاضة الثانية. وهنا بالرغم من أن بروز أشكال مقاومة، وإن كانت مؤقتة ومحدودة، يدل على عدم فلاح آليات السيطرة المختلفة في إخضاع الفلسطينيين بصورة كاملة. كما أن بقاء آليات مقاومة السيطرة الاستعمارية بأشكالها المختلفة ضمن إطار العمل المؤقت والمشتت، يزيد من قدرة المستعمِر على هزيمتها والسيطرة عليها من خلال تطوير آليات سيطرة جديدة[56].

الدولة الفلسطينية المنشودة باتت مرتبطة بتشظي الهوية الفلسطينية والتفتّت الجغرافي الذي رافق تشكلها. كما بات الخطاب بعد اتفاقية أوسلو عن الأسواق الحرة والحقوق هو البديل للخطاب التحرري والمقاوِم للاستعمار.

خاتمة

حاولت هذه الورقة الوقوف على التحولات في المخيال السياسي الفلسطيني وانتقاله من فلسفة التحرير إلى بناء الدولة والتنمية. وانطلقت الورقة من فرضية مفادها أن الفلسطينيين كلما باتوا أقرب إلى مشروع الدولة باتوا أبعد من التحرير والتحرر من السيطرة الاستعمارية. وبينت الورقة أن التحولات في المخيال السياسي الفلسطيني لا يمكن فهمها من الأطر النظرية العالمية وحدها، وذلك لخصوصية الشرط الاستعماري الاستيطاني المركب والمتجدد الذي واجهه الفلسطينيون منذ النكبة وحتى يومنا هذا. ومع ذلك فإن الأطر النظرية العامة وتحديداً التنظير حول الهوية القومية وتحولاتها على الصعيد العالمي في ظل العولمة وهيمنة النيوليبرالية ومنطق

(55) ريما حمامي، «حكاية حاجز تفتيش في زمن الاحتلال،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة 16، العدد 63 (2005)، ص 103.

(56) طبر والعزة، **المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلية**، ص 13.

السوق، لا يمكن فصلها عن التحولات التي شهدها المشهد الفلسطيني. وبيَّنت الورقة أن الدولة الفلسطينية المنشودة باتت مرتبطة بتشظي الهوية الفلسطينية والتفتّت الجغرافي الذي رافق تشكلها. كما بات الخطاب بعد اتفاقية أوسلو عن الأسواق الحرة والحقوق هو البديل للخطاب التحرري والمقاوِم للاستعمار الذي لطالما شكل الأساس للهوية الفلسطينية. وتتبعت الورقة التحولات في المخيال السياسي الفلسطيني من خلال تحليل ثلاثة تحولات رئيسية على الصعيد العالمي والمحلي وهي: مفهوم الهوية القومية، وآليات السيطرة والتحكم، ومفاهيم المقاومة والتحرر. ونستنتج أن المخيال الفلسطيني لم يعد يملك مشروعاً تغييرياً للواقع الاستعماري وبات متشظياً وفردانياً، بات يرتبط بتخيلاته بعوالم وليس بجماعة محددة. وهنا لا يمكن أن ننكر أن هذا التشظي هو السمة العامة للنخبة الفلسطينية التي تسيطر على المشهد السياسي، ولكنه يختلف حسب الظروف الاجتماعية للفلسطينيين. فما زالت هناك محاولات لمقاومة السيطرة الاستعمارية، ولكنها تظل في إطار ردود فعل لا تسعى لتغيير حقيقي. فإن أي مشروع تغييري، كما يقول هارفي، لا بد من أن يهتم بشبكة التحولات في التصورات والممارسات المكانية والزمانية، فأشكال الإنتاج والعلاقات الاجتماعية تؤدي إلى مجموعة من الممارسات والمفاهيم المتعلقة بالزمان والمكان[57] □

(57) هارفي، **حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي**، ص 259.

بعض إشكاليات الدولة والدستور في العراق

عبد الحسين شعبان(*)

كاتب وأكاديمي في القانون الدولي واللاعنف ـ العراق.

تمهيد

لم يعرف العراقيون في تاريخ دولتهم المعاصر جدلاً دستورياً[1] مثلما عرفوه بعد الاحتلال الأمريكي لبلادهم في عام 2003[2]. ربّما يعود الأمر في جزء منه إلى تعويض عن غياب دستور دائم منذ «ثورة» 14 تموز/يوليو عام 1958، حين كرّت الدساتير المؤقتة كل بضعة أعوام أو بعد كل انقلاب عسكري، حيث صدر الدستور المؤقت الأول في 27 تموز/يوليو عام 1958 وحكم البلاد لغاية 8 شباط/فبراير 1963، واستبدل هذا الدستور بقانون المجلس الوطني الدستور

(*) البريد الإلكتروني: drhussainshaban21@gmail.com

(1) تمت كتابة هذا البحث عشية اندلاع حركة الاحتجاج الواسعة التي بدأت في الفاتح من تشرين الأول/أكتوبر 2019 والتي أدت إلى استقالة حكومة عادل عبد المهدي وطالبت بتعديل الدستور أو إلغائه وسنّ قانون جديد للانتخابات، لذلك اقتضى التنويه. وهذه المساهمة هي مواصلة لكتابين كان قد أصدرهما الباحث بشأن الدستور وعدد من الأبحاث والدراسات القانونية والدستورية التي نشرها خلال العقود الثلاثة الماضية.

(2) أعاد هذا الجدل إلى الأذهان أوضاع وملابسات إعداد القانون الأساسي العراقي لعام 1925، أي بعد الاحتلال البريطاني للعراق (1914 ـ 1918) وإن اختلف في حجمه وشكله وتوجهه وظروفه، وخصوصاً في ظل انتشار الثقافة القانونية عموماً والثقافة الدستورية بوجه خاص، ولا سيّما بتعزز دور منظمات المجتمع المدني والهيئات والمؤسسات الحقوقية الدولية والوطنية، بعد انهيار تجارب بلدان شرق أوروبا ذات الأنظمة الشمولية، وعدد من دول أمريكا اللاتينية ذات الأنظمة الاستبدادية والقمعية. انظر: عبد الحسين شعبان، **العراق: الدستور والدولة، من الاحتلال إلى الاحتلال** (القاهرة: دار المحروسة، 2004)، ص 17.

انظر أيضاً: المجموعة الدولية للأزمات، «العراق تحت الاحتلال (ملف): تقرير: التحدي الدستوري في العراق (تقرير الشرق الأوسط رقم 19)، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2003،» **المستقبل العربي**، السنة 26، العدد 298 (كانون الأول/ديسمبر 2003)، ص 149ـ200.

المؤقت الثاني الذي صدر عقب الانقلاب البعثي الأول وأطاح حكومة الجنرال «الزعيم» عبد الكريم قاسم.

أما الدستور المؤقت الثالث فقد صدر في عام 1964 عقب انقلاب 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 الذي كرّس عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية. وإثر انقلاب 17 تموز/يوليو 1968 ومجيء حزب البعث العربي الاشتراكي ثانية إلى السلطة، صدر الدستور المؤقت الرابع في أيلول/ سبتمبر 1968، واستبدل هذا الأخير بدستور مؤقت خامس صدر في تموز/يوليو 1970 واستمرّ لغاية عام 2003 أي نحو 33 عاماً[3].

ومن المفارقة أن تكون فترة الدستور المؤقت الخامس الذي حكم العراق ثلاثة وثلاثين عاماً، مساوية للفترة التي حكم بها الدستور الدائم الأول الذي شُرّع عام 1925 بإشراف بريطانيا، وهو أول دستور للدولة العراقية المعاصرة بعد تأسيسها في 23 آب/أغسطس 1921، والذي أُبطل في عام 1958.

وإذا كان العهد الملكي قد اتّسم بوجود دستور دائم واستقرار نسبي، فقد شهد العهد الجمهوري دساتير مؤقتة وانقلابات عسكرية، إلى أن وقعت البلاد تحت الاحتلال وأطيح نظام صدام حسين الاستبدادي (9 نيسان/أبريل 2003)، بعد حروب لا مبرّر لها دامت نحو ربع قرن وحصار دولي جائر استمر نحو 13 عاماً، حيث تم سنّ قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في عام 2004، وكان قد تردّد أن المشروع الأساسي أعدّه نوح فيلدمان اليهودي الأمريكي المتعاطف مع «إسرائيل»[4] وبدور متميّز لـ بيتر غالبرايت الذي عمل مستشاراً في إقليم كردستان[5].

---

(3) انظر: عبد الحسين شعبان، **إشكاليات الدستور العراقي المؤقت: الحقوق الفردية والهياكل السياسية**، كرّاسات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2004)، ص 3 ـ 8.

(4) حسب تصريح هوشيار زيباري العضو القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني ووزير الخارجية لاحقاً إلى مجموعة الأزمات الدولية (ICG) التي مقرّها في بروكسل «إن مهمة نوح فيلدمان هي صياغة الدستور»، علماً حين كُلّف من جانب الإدارة الأمريكية بكتابة الدستور كان لا يزال شاباً، لم يتجاوز عمره 33 عاماً، وكان قد نشر في الفترة القصيرة بين بدء الحرب الأمريكية على العراق ووقوع بغداد تحت الاحتلال كتاباً بعنوان **ما بعد الجهاد: أمريكا والصراع على الديمقراطية الإسلامية**، قدّم فيه رؤيته إلى طبيعة الدستور في بلد مسلم مثل العراق، حتى وإن أدى إلى المجيء بحكومات منتخبة ديمقراطياً، ولكنها تنحو منحى ثيوقراطياً أبعد ما يكون عن الديمقراطية الليبرالية التي يروّج لها الغرب، مشيراً إلى أن الكارثة ستكون كبيرة إذا استُبعد السياسيون المعمّمون من معادلة حكم العراق، الأمر الذي يحتاج إلى صيغة للتعامل تجمع بين الرؤية الأمريكية للعراق وبين فسح المجال للتيارات السياسية الإسلامية للاضطلاع بدور أكبر في حكمه. انظر: Noah Feldman, *After Jihad: America and the Struggle for Islamic Democracy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2003).

انظر أيضاً: Jennifer Lee, «American Will Advise Iraqis on Writing New Constitution,» *New York Times*, 11/5/2003.

(5) Peter W. Galbraith, *The End of Iraq: How American Incompetence Created a War Without End* (New York: Simon and Schuster, 2007).

يذكر غالبرايت في كتابه أنه قام بزيارات متكررة إلى العراق بوصفه مستشاراً لشبكة ABC News وخبيراً في القانون الدولي، وكان قد أقام في كردستان للقيام بعمل مدفوع الأجر، وقبل ذلك كان قد عمل في لجنة =

ولأن «العراقيين» لم يصوغوا دستورهم في الماضي، فإن نقاشاتهم وحواراتهم بدت أكثر سخونة وحدّة، وربما في بعض منها لتعويض فترة الغياب عن ممارسة «حق مفقود»، فالدستور الأول الدائم (القانون الأساسي) وضعت مسودته الأولى وزارة المستعمرات البريطانية، من قبل الميجر يونيك والسير بونهام إدوارد بإشراف المستر دافيدسون، وعرضتها على الملك فيصل الأول فوافق عليها مبدئياً، وأحالها إلى لجنة عراقية ضمّت وزير العدلية ناجي السويدي ووزير المالية ساسون حسقيل وفيما بعد لجنة برئاسة عبد المحسن السعدون وعضوية ناجي السويدي ورؤوف الجادرجي[6].

أما الدساتير الجمهورية التي أعقبت القانون الأساسي، فقد كانت بقضّها وقضيضها دساتير مؤقتة كما تمت الإشارة إلى ذلك، وصدرت بمعزل عن الشعب ولم تتم مناقشتها من جانبه، بل كانت هيئات مصغّرة تصوغها وتصدرها الجهة التنفيذية وهي «مجلس قيادة الثورة» في الغالب، الذي كان يعطي لنفسه الحق للنطق باسم الشعب بوصفه قائد الثورة وصاحب مشروع التغيير الاجتماعي.

وكان قد صدر مشروع دستور دائم عشية غزو القوات العراقية للكويت عام 1990، ولكنه لم يرَ النور، وقد تألّف من 179 مادة عكست تجذّر التوجه الشمولي التوتاليتاري في الفكر القانوني السائد، حيث تحدثّت 69 مادة منه عن صلاحيات واختصاصات رئيس الجمهورية، الذي ذكره المشرّع بالاسم خمس مرّات بوصفه «القائد الرمز» و«قائد الشعب» و«قادسية صدّام» و«ابن الشعب وقائده» و«ابن الشعب»، كما جاء المشرّع على ذكر اسم حزب البعث والبعثيين بصيغة

= العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي خلال السنوات 1979 ـ 1993، كما عمل في معظم الدول التي تعرّضت للتجزئة والتفتيت (كلّياً) مثل يوغسلافيا (التي تم تقسيمها إلى 6 دويلات بعد حروب ونزاعات دموية) وإندونيسيا (جزئياً)، ولا سيّما في ما يتعلق بانفصال تيمور الشرقية بقرار من الأمم المتحدة (الرقم 1272) في عام 1999 وأفغانستان (التي لم تزل تطحنها الحروب والنزاعات ويستشري فيها العنف والإرهاب) ولديه علاقة مع شخصيات كردية بينها نجم الدين كريم (محافظ كركوك لاحقاً). ويقول ليث كبه، الذي عمل ناطقاً باسم حكومة إبراهيم الأشيقر (الجعفري)، أن غالبرايت أخبره شخصياً (2005)، إنه كتب بنفسه مسوّدة الدستور وقال إنه وضع فيه ما يزيد على طموح الكرد وهو قمة ما يمكن أن يحصل عليه أي إقليم فدرالي في العالم ما عدا الانفصال. وبالطبع فإن هدفه ليس الدفاع عن الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الكردي بما فيها حقه في تقرير مصيره، بل إضعاف الدولة العراقية وتعريض وحدتها الوطنية للتصدّع، وخصوصاً بوضع ألغام في الدستور يمكن أن تنفجر في أي لحظة؛ ولن يكون ذلك لصالح الأكراد أو لصالح العرب، ناهيك بأنه لن يكون لصالح العراق كدولة ومجتمع متعدد الثقافات.

(6) سعت بريطانيا إلى حكم العراق بصورة مباشرة على غرار حكمها للهند، لكن رفض واحتجاج وثورات العراقيين (انتفاضة النجف 1918 وانتفاضة السليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد 1919 وثورة العشرين) دفعتها إلى وضعه تحت الانتداب (في مؤتمر سان ريمو 25 نيسان/أبريل 1920) وذلك بعد أن هيأت صيغة تستطيع بموجبها التحكّم بالوضع العراقي وقد عرفت باسم «صيغة بيرسي كوكس ـ المس بيل ـ النقيب» وتم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب وذلك طبقاً لنص المادة 22 من عهد عصبة الأمم. انظر: عبد الرزاق الحسني، **العراق في ظل المعاهدات** (بيروت: مطبعة دار الكتب، 1975)، ص 3 ـ 4. قارن: رجاء حسين حسني خطّاب، **العراق بين 1921 ـ 1927** (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1976)، ص 21، وفريق المزهر آل فرعون، **الحقائق الناصعة في الثورة العراقية لسنة 1920 ونتائجها** (بغداد: مطبعة النجاح، 1952)، ص 53.

المباهاة والتبجح إحدى عشرة مرّة في المقدّمة أيضاً، مخالفاً بذلك القواعد المتعارف عليها والمألوفة في الفقه الدستوري[7].

ولم يشذّ قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية[8] عن هذه القاعدة، على الرغم من تشكيل لجنة دستورية موسعة يوم 11 آب/أغسطس 2003، أي بعد نحو شهر على تأسيس مجلس الحكم الانتقالي، وتألفت في البداية من 25 عضواً واعتمدت صيغة المحاصصة الإثنية ـ الطائفية التي قام عليها المجلس والوزارة المنبثقة عنه، ثم جرى توسيعها بعد زيارة كونداليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة التي أشارت إلى ضرورة « إشراك السنّة» في لجنة الصياغة، وهكذا انضم 15 عضواً آخر بصفتهم ممثلين «للسنّة»، كما انضم آخرون ليصبح العدد الكلي 55 عضواً.

كان قانون إدارة الدولة بروفة أولية للدستور العراقي الدائم، ونُقل الكثير من قواعده ونصوصه ومواده إليه. ومثلما واجه قانون إدارة الدولة مشكلات عديدة، فإن هذه المشكلات استمرّت في مواجهة الدستور الدائم.

توزع أعضاء اللجنة وفقاً لما يأتي: «الشيعية السياسية» والأكراد والقائمة العراقية (إياد علاوي) ومن «الأقلّيات» المقصود المجموعات الثقافية الأخرى التي جاء ذكرها في الدستور بصفة «المكوّنات»، حيث ضمّت أعضاء من التركمان والإيزيديين والكلدو ـ آشوريين. ولم يكن في اللجنة في البداية سوى 2 من السنّة فقط، وهذا دفع كونداليزا رايس لتعديل الصيغة بإضافة أعضاء باسم «السنّية السياسية»، لكن العديد من الإشكالات والمشكلات واجهتها، علماً بأن بعض المسوّدات الأولية كما أشرنا كانت قد وضعت في واشنطن وتم تداولها قبيل وبعد احتلال العراق[9].

كان قانون إدارة الدولة بروفة أولية للدستور العراقي الدائم، ونُقل الكثير من قواعده ونصوصه ومواده إليه. ومثلما واجه قانون إدارة الدولة مشكلات عديدة، فإن هذه المشكلات استمرّت في مواجهة الدستور الدائم، المتعلّقة بشكل نظام الحكم والدولة الاتحادية المركبة والعلاقة بين الإسلام والدولة وموضوع الفدرالية ومشكلة كركوك، ناهيك بباب الحريات والحقوق الذي يعدّ متقدّماً على جميع الدساتير التي سبقته، لكن ثمة قيوداً عديدة تكبّله وألغاماً كثيرة في جوفه يمكن أن تنفجر في أية لحظة، ومنها ما سمّي المكوّنات التي ورد ذكرها في المقدمة مرّتين وفي المواد 9 و12 و49 و125 و142، وليس ذلك سوى تقاسم وظيفي مذهبي وإثني انعكس

(7) انظر: نص مشروع الدستور الدائم لجمهورية العراق الصادر في 7 تموز/يوليو 1990، والمنشور في صحيفة **القادسية** (بغداد)، 30/7/1990.

(8) صدر القانون عن مجلس الحكم الانتقالي في 8 آذار/مارس 2004، وهو المجلس الذي شكّله بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق في 13 تموز/يوليو 2003 والذي حكم العراق في الفترة بين 13 أيار/مايو 2003 و28 حزيران/يونيو 2004، خلفاً للجنرال جي غارنر.

(9) انظر: المقابلات الخاصة التي أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع فؤاد معصوم الذي أصبح رئيساً للجمهورية بعد جلال الطالباني، ومحمود عثمان وجلال الدين الصغير (أعضاء اللجنة).

على مؤسسات الدولة وكيانيتها التي قامت وفقاً لصيغة بول بريمر ـ نغروبونتي ـ زلماي خليل زاد[10].

جدير بالذكر أن الدستور الدائم الذي تم الاستفتاء الشعبي عليه (15 تشرين الأول/أكتوبر 2005) نحت ديباجته منحى مشروع الدستور الدائم في عهد صدام حسين الرئيس الأسبق، الذي نُشر عشية غزو الكويت، حيث اتّسمت باللغة الإنشائية التي هي أقرب إلى بيان سياسي استعرض أحداثاً مأسوية كثيرة، وبلغة تفخيمية وتمجيدية، إذْ كان يمكن الاكتفاء بالقول «نحن شعب العراق الناهض توّاً من كبوته والمتطلّع بثقة إلى مستقبله من خلال نظام جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي ...(كما ورد في النص)، وحذف الأقسام الأخرى التي عدّدت المآسي للفئات والجماعات المختلفة، ولم يدرج مأساة الاحتلال الأمريكي للعراق من بينها، فالدستور ليس المكان المناسب لاستعراض التاريخ المأسوي، وإنما هو استحقاق تاريخي وتتويج يتوافق المجتمع فيه على عقد اجتماعي سياسي جديد، يعبّر عن درجة تطور المجتمع، فلا علاقة لمثل تلك القضايا بالدستور والصيغ الدستورية[11].

الدستور «الموعود» خيّب الآمال والطموحات التي كان ينتظرها العراقيون فحمل في طياته ألغاماً عديدة تكاد تنفجر عند أي احتكاك أو حساسية بين ما أطلق عليه اسم «المكوّنات» فقد صيغ وفقاً لرؤى وتصوّرات الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر ومصالح الولايات المتحدة.

والدستور باعتباره مجموعة القواعد القانونية الناظمة لعلاقات الدولة بالمجتمع واختصاصات الدولة وأجهزتها وحقوق المواطنين وواجباتهم، هو تعبير عن تطوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والروحي في مرحلة من مراحل تطوره وعليه يمكن القول: إن الدستور هو القانون الأساسي في أي دولة يعبّر عن إرادتها وينظم علاقات السلطات ببعضها وعلاقتها بالمواطنين الذين ينظم حقوقهم وواجباتهم[12] .

والدساتير الفضلى ليست هي التي تُقنِنْ أيديولوجيا المبادئ والأهداف الإنسانية التي يبشر بها الأيديولوجيون، بل هي الدساتير التي يمكن للمجتمعات التي تعمل بموجبها وأن تسير في تطورها الآني ضمن قيمها[13].

لذلك كان الدستور وما زال أحد الإشكالات الأساسية للدولة العراقية لأنه يعتبر «أبو القوانين» والمقياس الذي تُقاس به دستورية القوانين، كونه يمثّل القاعدة العليا في الدولة، أي أن لقواعده

(10) انظر: نص دستور جمهورية العراق (الدائم)، مجلس النواب، 2005، ويمكن ملاحظة أن مصطلح «المكوّنات» ورد بالنص في المقدمة والمواد المشار إليها، لكن روحه انعكست على مجمل الدستور.

(11) انظر: عبد الحسين شعبان، «رؤية في مشروع الدستور العراقي «الدائم»،» **المستقبل العربي**، السنة 28، العدد 320 (تشرين الأول/أكتوبر 2005).

(12) انظر: يحيى الجمل، الندوة الدستورية المنعقدة في لندن، 13 ـ 14 كانون الثاني/يناير 1992.

(13) انظر: عبد اللطيف الشوّاف، في: المصدر نفسه.

طبيعة علويّة وسموّاً على بقية القوانين، فالدستور هو الذي يجدّد طبيعة الدولة ونظامها السياسي وعلاقة الحكام بالمحكومين والفرد والمجتمع بالسلطة[14].

ويعرّف منذر الشاوي الدستور بأنه «مجموعة القواعد أو السنن والقوانين التي تتعلق بتنظيم ممارسة السلطة في الدولة» [15].

أما لفظ الدستور فيقول العالم اللغوي العراقي مصطفى جواد في **المعجم المستدرك** إنه يعني «الوزير الكبير» ويحيل إليه في الأصول، التي تعود إلى «الدفتر» الذي يجمع قوانين الملك وضوابطه [16].

أولاً: أسس الدولة الجديدة

لعلّ ما ورد في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، كان الخلفية الدستورية التي قامت عليها أسس الدولة العراقية الجديدة الاتحادية كما حدّدتها المادة الأولى من الدستور «المؤقت» حين نصّت على أن «نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي (فدرالي) ديمقراطي، تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية. ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات...»[17].

وهكذا تحوّلت الدولة العراقية من دولة بسيطة، حيث استمرت نحو ثمانية عقود من الزمان، ولا سيّما بعد استقلالها ودخولها عصبة الأمم في عام 1932، إلى دولة مركبة «اتحادية» جديدة. وكان قد جرى النقاش حول مستقبل الدولة العراقية ذات الطبيعة المركزية الصارمة في اجتماعات المعارضة منذ عام 1992 في مؤتمري فيينا وصلاح الدين. وقد تولّدت قناعات جديدة لجهة لامركزيتها وكان الاتجاه يميل إلى صيغة الدولة المركبة، أي «الاتحادية» (الفدرالية). وقد بُني على أساسها قانون إدارة الدولة و**الدستور الدائم** الذي تم إقراره في 15 آب/أغسطس 2005 وأجري

---

(14) انظر: إسماعيل مرزة، **مبادئ القانون الدستوري والعلم السياسي النظرية العامة في الدساتير**، ط 2 (عمّان: دار ورد للنشر والتوزيع، 2015)، ص 51 ويعرّف اسماعيل مرزة الدستور بأنه الوثيقة التي تصدر بصيغة رسمية من السلطة التأسيسية أو أنه القانون المكتوب والموضوع من قبل هيئة مؤسسة، وعلى هذا الأساس فالدستور هو مجموع قواعد خاصة لتنظيم السلطة في الدولة في سبيل تحقيق هدف معين.

(15) انظر: منذر الشاوي، **القانون الدستوري: نظرية الدولة** (بغداد: منشورات مركز البحوث القانونية، 1981)، ص 9 وما بعدها. قارن: إبراهيم عبد العزيز شيحا، المبادئ الدستورية العامة (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1982)، ص 11.

(16) انظر: الشاوي، المصدر نفسه. ويخالف إسماعيل مرزة بعض شرّاح القانون العام في العراق الذين يعتقدون أن أصل كلمة دستور هي غير عربية (فارسية) حسب الفيروز أبادي.

(17) انظر: نص المادة الرابعة من الدستور المؤقت (قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية). قارن كذلك: دستور جمهورية العراق، المادة الأولى التي نصت: جمهورية العراق دولةٌ اتحاديةٌ واحدةٌ مستقلةٌ ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ (برلماني) ديمقراطيٌ، وهذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق.

الاستفتاء عليه يوم 15 تشرين الأول/أكتوبر من نفس العام، وتمت الانتخابات النيابية بموجبه في 15 كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته[18].

إذا كان النفط محور الصراع السياسي والاجتماعي في العراق وفي المنطقة، فإنه كمشكلة اقتصادية حيوية سيؤثر سلباً أو إيجاباً في مسيرة العراق في المستقبل القريب والبعيد.

لكن الدستور «الموعود» خيّب الآمال والطموحات التي كان ينتظرها العراقيون فحمل في طياته ألغاماً عديدة تكاد تنفجر عند أي احتكاك أو حساسية بين ما أطلق عليه اسم «المكوّنات» فقد صيغ وفقاً لرؤى وتصوّرات الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر ومصالح الولايات المتحدة، وعلى أساس قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وقد أثار إشكالات وعقد زادت مع مرور الأيام، خصوصاً في ظل التفسيرات والتأويلات المتناقضة والمتعارضة، والألغام الكثيرة التي احتواها، وعلى الرغم من حصول القوى النافذة على مزايا وصلاحيات فاقت طموحاتها أحياناً بسبب اختلال توازن القوى وبمساعدة القوى الخارجية، فإنها هي الأخرى ظلّت تشكو من غبن وإجحاف وتطالب بإنصافها، الأمر الذي عطّل إلى حدود كبيرة مواد الدستور الأساسية، ولا سيّما بتوافق القوى السائدة والتقاسم الوظيفي المذهبي والإثني الذي حكم المعادلة السياسية[19].

وانعكس بعض نصوص الدستور المرتبكة على لغة الصياغة، فجاءت في بعض الأحيان ضعيفة المبنى ومتناقضة المعنى، وخصوصاً لجهة دلالاتها، إرضاء للأطراف المتحالفة ـ المتعارضة «الإخوة الأعداء»[20]. وقد أجرت الباحثة أنيد هيل (Enid Hill) مقارنة بين صياغة

(18) كان القرار 1511 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 قد تحدّث عن مرحلة جديدة بمشاركة قوات دولية متعدّدة وبإشراف قيادة موحّدة مع إعطاء دور معين للأمين العام، لكن بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق (13 أيار/مايو 2003 ـ 28 حزيران/يونيو 2004) حدّد جدولاً زمنياً لنقل السلطة (أو جزء منها) والذي أطلق عليه «استعادة السيادة» إلى العراقيين وموعداً لصياغة الدستور المؤقت الذي استكمل صوغه في 8 آذار/مارس 2004، وإجراء انتخابات لاحقاً في ظله، حيث تم وضع الخطوط العريضة لعملية نقل السلطة، وهو ما ذهب إليه كولن باول وزير خارجية واشنطن آنذاك، وتم تأكيده في قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1546 الصادر بالإجماع في 8 حزيران/يونيو 2004.

انظر: دستور جمهورية العراق (الدائم) الصادر عن مجلس النواب، 2005، المؤلف من 144 مادة، موقع مجلس النواب. (ملاحظة: هناك من يقول إن هناك بعض المواد أضيفت على الدستور الذي تم التصويت عليه وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الصيغة المنشورة بعد الاستفتاء).

(19) انظر: بول بريمر ومالكولم ماك كونل، **عام قضيته في العراق؛ النضال لبناء غدٍ مرجو**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006). انظر أيضاً مطالعتنا الموسومة للكتاب: «عام «بريمر العراقي» في الميزان!،» **المستقبل العربي**، السنة 29، العدد 329 (تموز/يوليو 2006).

(20) **الإخوة الأعداء** (بيروت: دار الحرف العربي، 2009). هي رواية للكاتب اليوناني نيكولاس كازانتزاكي التي تروي أحداث فتنة داخلية خلال الحرب الأهلية التي دارت في أربعينيات القرن التاسع عشر، وكازنتزاكي مؤلف رواية **زوربا** الشهيرة أيضاً.

الدستور (الدائم) التي جاءت مرتبكة ومتناقضة، وبين الصياغة المحكمة للقانون المدني العراقي التي كتبها عبد الرزاق السنهوري والذي حاول فيها أن يولّف بين بعض الأحكام الإسلامية مع القوانين الغربية العصرية، وكانت تلك أول تجربة عربية قانونية حداثية[21].

ثانياً: قضايا عقدية

بقي الكثير من القضايا العقدية في الدستور معلّقاً ومحلّ خلاف انفجر لاحقاً، مثل حدود الفدرالية وسقفها وموضوع حق ثلاث محافظات في إبطال أي تعديل دستوري، وقضية الأقاليم من غير إقليم كردستان، حيث كان مجلس النواب قد أقرّ قانوناً للأقاليم رقم 13 في 2008/1/1 لكنه تم تأجيل تطبيقه إلى 18 شهراً[22]، وبعد ذلك طواه النسيان، وقضية كركوك والاختلاف بشأن المادة 140 التي جاءت مرحّلة من المادة 58 من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والمناطق المتنازع عليها، وتوزيع الثروة والمياه ومشكلة الموارد الطبيعية، ولا سيّما النفط والغاز[23].

وعلى الرغم مما ورد في نص المادة 111 من أن «النفط والغاز ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات»، لكن نصوصاً وتفسيرات تعويمية أبقت قضية النفط والصناعة النفطية في البؤرة الساخنة بين بغداد وأربيل، وبين الأخيرة وبعض الأطراف الحكومية والسياسية بشكل خاص، ناهيك بأطراف أخرى كان بعضها خارج العملية السياسية.

وإذا كان النفط محور الصراع السياسي والاجتماعي في العراق وفي المنطقة، فإنه كمشكلة اقتصادية حيوية سيؤثر سلباً أو إيجاباً في مسيرة العراق في المستقبل القريب والبعيد، وهو مفصل أساسي بالنسبة إلى واشنطن أيضاً التي غامرت بغزو العراق من جهة، ومن جهة أخرى بالصراع الدائر على السلطة والثروة والنفوذ، قرباً أو بعداً منها.

ويتعلّق الأمر بغموض بعض مواد الدستور التي لها علاقة بالنفط والصناعة النفطية و«الغازية»، إضافة إلى صلاحيات السلطة الاتحادية قياساً إلى صلاحيات السلطة الإقليمية، تحت

---

(21) انظر: Enid Hill, «The Iraqi Civil Code Was the First of the Sanhuri Modern Arab Codes,» paper presented at: Iraqi constitution from occupation, University of East London, (UEL) September 2005.

(22) سمّي القانون «قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم»، وقد أقرّه البرلمان وصادق عليه مجلس الرئاسة، استناداً إلى المواد 117 و118 و119 و120 و121 من الدستور الدائم، ويتم تكوين أي إقليم عن طريق الاستفتاء ويقدّم الطلب بإحدى الطرائق التالية: (1) ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات. (2) 1/10 (عُشر الناخبين في كل محافظة). (3) ثلث أعضاء مجلس المحافظة مشفوعاً بموافقة ثلث أعضاء المجلس التشريعي للأقاليم، ويشرح القانون، إضافة إلى طرائق تكوين الأقاليم، الإجراءات التي ينبغي اتباعها وإجراءات الاستفتاء والجوانب العملية الأخرى. وكانت المادة 118 من الدستور قد أكّدت أن يسنّ مجلس النواب في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ أول جلسة له، قانوناً يحدّد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين.

انظر: مجلس القضاء الأعلى، قاعدة التشريعات، بغداد، 2015، نقلاً عن: صحيفة **الوقائع العراقية**، 2008/2/11. قارن أيضاً: **دستور جمهورية العراق**.

(23) انظر: مواد **دستور جمهورية العراق**.

مبرر التخلّص من آثار الدولة المركزية الشمولية وتحت عنوان الفدرالية، وقد أعطت للأقاليم حق التصرّف في الحقول النفطية غير المستخرجة بالاتفاق مع السلطة الاتحادية (الفدرالية)، الأمر الذي أثار حساسيات ومشاكل بين إقليم كردستان وبغداد[24]، خصوصاً بعد رفض السلطات الاتحادية العقود التي وقعتها حكومة الإقليم مع الشركات النفطية.

وهكذا نشبت أزمة بين بغداد وأربيل تفاقمت مع مرور الأيام، ولا سيّما خلال وعقب هيمنة داعش على الموصل في 10 حزيران/يونيو 2014، وقال وزير النفط حسين الشهرستاني في حينها إن العقود التي وقعتها أربيل مخالفة للدستور وهي غير قانونية وغير أصولية، خصوصاً بعدم استشارتها وزارة النفط، وأشار إلى أنه لن يسمح بتصدير النفط من كردستان، كما أنه لن يسمح للشركات الموقعة لعقود العمل باستخراج وتصدير النفط بهذه الطريقة وهي تتحمّل تبعات مخالفة القانون العراقي[25].

ثالثاً: تعديل الدستور

كان يفترض أن يتم تعديل الدستور، بناءً على اتفاق بين القوى السياسية عشية الاستفتاء عليه، بوصفه شرطاً لبعض القوى التي كانت ممانعة للتصويت عليه بالصيغة المعتمدة، ولا سيّما «جبهة التوافق» في حينها، ولكنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بذلك وتم تأجيل المسألة إلى ما بعد الانتخابات، حيث حُدّدت فترة 4 أشهر بعد افتتاح جلسات البرلمان بعد الانتخابات عام 2005 لإنجازها، وشُكّلت لجنة لهذا الغرض، لكنها وصلت إلى طريق مسدود، وقد انتهت ثلاث دورات انتخابية وعام جديد من الدورة الانتخابية الرابعة ولم تُجرَ التعديلات المذكورة، فلا القوى التي وعدت بتنفيذ ذلك استجابت، ولا القوى التي أصرّت على إجراء التعديلات واصلت ذلك أو طالبت به، وهكذا ظلّت الصيغة القائمة تحمل عواراً باعتراف جميع القوى.

ظلّ تعديل الدستور الدائم مجمّداً حتى الآن أو مؤجلاً إلى إشعار آخر، ناهيك بصعوبته التي هي أقرب إلى الاستحالة في ظلّ العقبات التي احتوتها مواده، علماً بأنه يعدُّ من الدساتير الجامدة، وخصوصاً في ما يتعلق ببعض المواد، يضاف إلى ذلك أن نحو 50 مادة من مواده ذُيلت بصدور قانون لتكون صالحة للاستعمال، إلا أن هذه القوانين لم يتم تشريعها من جانب البرلمان، وهكذا فإن أغلبية هذه المواد لا تزال غير نافذة هي الأخرى، بل إن قسمها الأكبر معوّماً وهو أمر يحتاج

---

(24) تنص المادة 112 من الدستور على ما يأتي: 1 ـ تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الإقليم والمحافظات المنتجة على أن توزّع وارداتها بشكل منصف... 2 ـ تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي... انظر: **دستور جمهورية العراق**.

(25) انظر: تصريحات حسين الشهرستاني لتلفزيون الجزيرة، في 2008/9/28، علماً بأن قانون النفط والغاز الذي قيل إنه يفترض أن يشرّع لتنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم حسب الدستور منذ عام 2007 لم يتم التوافق عليه، الأمر الذي أدى إلى تعارضات شديدة بشأن تفسير مواد الدستور وتأويلها والتصرف بها حسب ما تقتضيه مصلحة كل منهم، مما زاد من المشاكل المعلقة بين الإقليم وبغداد.

قارن: دستور جمهورية العراق، المادتان 111 و112، مصدر سابق.

إلى أكثر من دورة برلمانية اعتيادية لكي يتم إنجازها، كما تبيّن التجربة، وهذا يعني أن أزمة العملية السياسية المستفحلة منذ عام 2003 ولحد الآن ستصبح أكثر تعقيداً، ناهيك بالوضع الأمني للبلاد بوجه عام، خصوصاً بعد احتلال داعش للموصل ونحو ثلث الأراضي العراقية بما فيها محافظتا صلاح الدين والأنبار وأجزاء من محافظتي ديالى وكركوك ووصوله إلى مشارف العاصمة بغداد، ورغم هزيمته إلّا أن خلاياه النائمة وبيئته الحاضنة لا تزال موجودة ويحتاج القضاء عليها جهداً فكرياً وثقافياً معمّقاً وإنجازات حقيقية اجتماعية واقتصادية وخدمية في مجالات الصحة والتعليم والعمل والبيئة وعموم البنية التحتية، ولا سيّما بمحاربة الفساد ووضع حد لنفوذه الذي يغذي الإرهاب.

على الرغم من أن الدستور يتوسّع في وضع الأحكام بخصوص الديمقراطية والحريّات، وهما مسألتان إيجابيتان وردتا فيه، فهناك مضادّات تقف بوجههما وتحدّ من امتداداتهما، ولا سيّما في علاقة الدين بالدولة.

وقد ورد في الأحكام الختامية والانتقالية بخصوص التعديل ما يلي: **أولاً**، لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين أو لخُمس أعضاء مجلس النواب اقتراح تعديل الدستور. **ثانياً**، لا يجوز تعديل المبادئ الأساسية الواردة في الباب الأول والحقوق والحريات الواردة في الباب الثاني من الدستور، إلّا بعد دورتين انتخابيتين متعاقبتين وبناء على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب عليه، وموافقة الشعب بالاستفتاء العام ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام. و**ثالثاً**، .... و**رابعاً**، لا يجوز إجراء أي تعديل على مواد الدستور من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الأقاليم[26].

وعلى الرغم من هزيمة داعش عسكرياً (أواخر عام 2017) وبمساعدة التحالف الدولي ودول الإقليم، فإن انفجار **أزمة استفتاء إقليم كردستان** في 25 أيلول/سبتمبر عام 2017 زاد من تعقيد الوضع السياسي، ولا سيّما ردود الفعل التي واجهها نظرياً وعملياً، وكان الدستور محور المشكلة الأساس، فهو من جهة لا يقرّ بالحق بالانفصال أو الاستقلال، لكنه من جهة أخرى أعطى صلاحيات أقرب إليه وبما يتجاوز النظام الفدرالي[27]، بل النظام الكونفدرالي كنظام قانوني، ومثل هذا التناقض أحدث حالة استعصاء للدستور أو استحالة تطبيقه أو الاحتكام إلى قواعده بسبب جوانب عملية وأخرى فنّية وإشكاليات سياسية ودينية وطائفية، وخصوصاً في ظل التمترس الطائفي

(26) انظر: نص المادة 16 من دستور جمهورية العراق.

(27) تنصّ المادة 121: **أولاً**، لسلطات الأقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً لأحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية. **ثانياً**، يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية. **ثالثاً**، تخصيص للأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الإيرادات المحصلّة اتحادياً... **رابعاً**، تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدولية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية. ولعلّ مثل هذه النصوص تبيّن التداخل والتشابك في الاختصاصات بما يؤدي إلى الاختلاف والتنازع.

والمذهبي واستمرار ظاهرة العنف والإرهاب واستشراء الفساد المالي والإداري، على الرغم من تشبّث «الجميع» بالدستور!

رابعاً: الدين والدولة

على الرغم من أن الدستور يتوسّع في وضع الأحكام بخصوص الديمقراطية والحرّيات، وهما مسألتان إيجابيتان وردتا فيه، فهناك مضادّات تقف بوجههما وتحدّ من امتداداتهما، ولا سيّما في علاقة الدين بالدولة، حين نصّ الدستور في المادة الثانية على أن «الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع»، وفي الفقرة «أ» «لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام»، وتلك هي أيضاً قضية إشكالية، وخصوصاً بتداخلها مع اجتهادات وآراء المفسّرين والمؤوّلين الذين يسعون لتوظيفها سياسياً ومذهبياً أحياناً، وهي واحدة من إفرازات الوضع العراقي بعد الاحتلال، ويقابل هذه النصوص، نصوصاً أخرى خاصة بالديمقراطية والحرّيات حيث أكدت المادة الثانية نفسها الفقرة «ب» من الدستور على أنه: «لا يجوز سنّ قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية» والفقرة «ج» التي نصّت على أنه: «لا يجوز سنّ قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور»[28].

وكقانوني أقول لقد كان كافياً القول إن الإسلام دين الدولة (وخصوصاً أنها فقرة عامة وردت في الأغلبية الساحقة من النصوص الدستورية السابقة في العراق أو في معظم دساتير البلدان العربية) علماً بأن لا دين للدولة، فالدين هو دين المؤمنين: مسلمين كانوا أم مسيحيين أم إيزيديين أم صابئة مندائيين أم يهود أم غيرهم، وتكون الدولة المدنية في العادة، محايدة وتضع مسافة واحدة من جميع الأديان والتكوينات القومية أو الإثنية أو السلالية أو اللغوية أو غيرها.

وحتى لو اعتمدت فقرة تقول بأن الإسلام هو دين الأغلبية الساحقة من السكان، فسيكون الأمر مفهوماً بمراعاته عند صياغة أي قانون أو تشريع، ثم ماذا لو حصل اختلاف بين نص دستوري يفسره «الإسلامويون» أو «الإسلاميون» بشيء، وبين الديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق والحرّيات العامة والخاصة، التي يمكن تفسيرها بشيء آخر؟ فلمن ستكون الغلبة، خصوصاً بين المصادر الأساسية التي يعتبر الإسلام واحداً منها؟

وتعكس هذه النصوص ارتباكاً حقيقياً في الصياغة وترضية متناقضة للفرقاء، ناهيك بعدم وجود فهم مشترك للأطراف المعنية المؤتلفة والمختلفة، ما يدلّ على ضعف الثقة بينها، بل وانعدامها في أحيان كثيرة، فضلاً عن تداخل السياسي بالديني، والديني بالمذهبي، وهذا الأخير بالفقهي، في ظل اختلاف الفقه والمجتهدين والاجتهاد تاريخياً، يضاف إلى ذلك تداخل العراقي بالإقليمي والدولي، وتأثيرات القوى المتنفذة في هذا المجال.

وإذا كانت الأوساط السياسية العراقية، ولا سيّما المشاركة بالحكم والعملية السياسية، أخذت تتحدّث عن الدستور وتدعو إلى التمسك به وتعزو صراعاتها إلى مخالفة أحكامه أو بعض

(28) انظر: **دستور جمهورية العراق**.

مواده، فذلك يعود إلى انتشار «الثقافة الدستورية»، وهي مسألة إيجابية وإنْ كان تفسيرها لا يزال اعتراضياً ومصلحياً، وأحياناً بالضد من المعايير القانونية، وخصوصاً في النظر إلى دور القضاء، ولا سيّما عند الفصل في القضايا السياسية الشائكة، مثلما حصل في موضوع «حق الترشيح» للانتخابات لبعض من قيل شمولهم بقانون «اجتثاث البعث»، أو «قانون المساءلة والعدالة»[29] وفي ما بعد تفسير «الكتلة الأكبر» بعد حصول إياد علاوي على 91 مقعداً وحصول نوري المالكي على 89 مقعداً فهل المقصود نتائج الانتخابات أم التحالفات داخل البرلمان لتشكيل الكتلة الأكبر، وإذا كان اللجوء إلى بعض القضايا للمحكمة الدستورية العليا لحسمها، فإن قراراتها غالباً ما تُنتقد ويُشكّك بفتواها، ولا سيّما إذا جاءت متعارضة مع التوجه السياسي لهذا الفريق أو ذاك، وقد انفجر الخلاف مجدداً بشأن الكتلة الأكبر أو الأكثر عدداً بعد حركة الاحتجاج الواسعة التي اندلعت في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019، ولا سيّما بخصوص تسمية رئيس الوزراء بعد استقالة حكومة عادل عبد المهدي.

وفي الأغلب الأعم يتم استخدام الدستور والاحتكام إليه في غير موضعه، والأغرب من ذلك فإن مواد الدستور غالباً ما يجري الاستهتار بها، ويتم تعطيلها بحجة التوافق، ولعل اتفاق أربيل بخصوص إنشاء المجلس الوطني للسياسات العليا، الذي أسميته «غير الممكن دستورياً» ليس سوى أحد هذه المظاهر الصارخة، التي يتم ابتداعها، ولا سيّما إذا كانت مصالح الاصطفاف السياسي والمذهبي والإثني تقتضي ذلك، وهناك العديد من الأمثلة التي لا يتّسع المجال لذكرها.

خامساً: الدولة البسيطة والدولة المركّبة

لعلّ الاختلاف بين دساتير ما قبل الاحتلال عام 2003 وما بعده، وأعني بذلك الدستور المؤقت «قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية» والدستور العراقي الدائم هو شكل الدولة وطبيعتها، فقد كانت في جميع الدساتير السابقة تعتبر العراق دولة بسيطة، وأصبحت بعد عام 2003 دولة مركّبة، أي اتحادية حسبما ورد في المادة الأولى من الدستور التي تقرّر «جمهورية العراق دولةٌ اتحاديةٌ واحدةٌ مستقلةٌ ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ (برلماني) ديمقراطيٌ، وهذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق»[30].

ثم جاءت بقية مواد الدستور لتؤكد التوجّه الفدرالي في الحكم من حيث اللغات الرسمية المعمول بها في البلاد (م 4) التي نصّت اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان في العراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية

---

(29) انظر: بريمر وماك كونل، **عام قضيته في العراق؛ النضال لبناء غدٍ مرجو**، الفقرة الخاصة بالأمر الرقم 1 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة الخاص باجتثاث البعث في 16 أيار/مايو 2003، وكذلك قانون هيئة المساءلة والعدالة الذي جاء وريثاً لقانون اجتثاث البعث، وقد صدر في 12 كانون الثاني/يناير 2008. انظر كذلك: عبد الحسين شعبان، «خريطة الانتخابات العراقية: تضاريس وعرة ومنعرجات ضيقة،» **الديموقراطية** (القاهرة)، العدد 70 (نيسان/أبريل 2018).

(30) انظر: **دستور جمهورية العراق**.

في المؤسسات التعليمية الحكومية... وتصدر الجريدة الرسمية باللغتين، وتكون لغة التكلم والمخاطبة والتعبير بأي منهما[31]، وكون الدستور الجديد نافذاً في كل أنحاء العراق ولا يجوز سن دستور إقليمي يتناقض معه (م13)، وتحديد مؤسسات الحكم الاتحادي: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية (م47، م48، م49، م65 (الخاصة بمجلس الاتحاد الذي يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات، والذي لم يتشكل حتى الآن)، (م89 الخاصة بتنظيم السلطة القضائية وما بعدها إلى م101)، والهيئات والمجالس الاتحادية (م105، م106، م107)، وكيفية توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم (م110، م111، م112، م113، م114، م115)، والآليات الدستورية لتكوين الأقاليم الجديدة في الدولة الاتحادية الناشئة (م116، م117، م118، م119، م120، م121)[32].

وانتبه المشرّع الدستوري إلى الخلط الشائع بين الفكرة الفدرالية وفكرة التقسيم فقرر في المادة 109 بيان الفرق بينهما حيث نصت على أن «تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي»[33]، ولعل الهدف من هذا النص هو وضع عراقيل أمام رغبات البعض في الانفصال، لكن ذلك لم يمنع الجدل والنقاش حول مشاريع التقسيم، سواء عند إقرار صيغة قانون الأقاليم أو ما بعدها، ولا سيّما خلال الترويج لمشروع بايدن عام 2007 الذي صادق عليه مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية 75 صوتاً مقابل 25، لكنه لم يكن ملزماً، وقام هو بجولة على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وعرضها عليهم وذلك قبل أن يصبح نائباً للرئيس أوباما في مطلع العام 2009[34].

يتلخّص مشروع بايدن بتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق أطلق عليها «فدراليات»، وعندما أصبح نائباً للرئيس أوباما انشغل بالموضوع العراقي إلى حدود كبيرة. يكفي أن نشير إلى أنه حلّ «ضيفاً» مفاجئاً على بغداد ثلاث مرّات خلال فترة قصيرة، سبقت وأعقبت الانتخابات البرلمانية التي جرت في 7 آذار/مارس 2010، وكان آخر زيارة له إلى بغداد للإشراف على اللمسات الأخيرة لانسحاب القوات الأمريكية من العراق وبُعيد إطلاق دعوة الأقاليم أو الفدراليات في إثر مطالبة مجلس صلاح الدين للتحوّل إلى إقليم.

سادساً: الفدرالية والتقسيم

ساد الاعتقاد لعقود من الزمان أن الدولة العراقية تقوم باحتكار المسؤوليات لتضعها بيد السلطة التنفيذية، حيث يتم التغوّل على السلطات الأخرى، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى الدكتاتورية،

(31) انظر: المصدر نفسه.

(32) المصدر نفسه.

(33) المصدر نفسه.

(34) انظر: مشروع بايدن، الذي دعا فيه إلى تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم كردية وشيعية وسنّية ووضع نقاط تفتيش بين حدودها وإصدار هوّيات للأقاليم أقرب إلى جوازات سفر، وذلك ليس سوى تقسيم تدرّجي على طريق الافتراق.

ولعلّ الحكومات العراقية السابقة منذ ثورة 14 تموز/يوليو 1958 ولغاية وقوع العراق تحت الاحتلال في عام 2003 تمثّل نموذجاً لها، ولا سيّما في فترة حكم حزب البعث، التي قاربت 35 عاماً، وخصوصاً في فترتها الثانية حين أصبح صدام حسين «الزعيم» بلا منازع منذ عام 1979، ولذلك تولّد شعور عام ضد الدولة المركزية، لأن نموذجها السائد هو النموذج الدكتاتوري الاستبدادي.

إن تغييراً جوهرياً حصل في الخريطة السياسية العراقية، بحيث أصبح بعض دعاة اللامركزية أشد مركزية من مروّجيها، أما من كان يتمسك بالنظام المركزي، فقد بدا أكثر رغبة في حكم لامركزي فدرالي.

وواجه مثل هذا الاعتقاد الخاطئ، اعتقاد آخر لا يقلّ خطأً مفاده أن اللامركزية ولا سيّما النموذج الفدرالي سيؤدي إلى التقسيم والانفصال، وخصوصاً أن ثقافة الدولة المركزية الشمولية ظلّت سائدة ومهيمنة، ومثل هذا الاعتقاد كان يُثار بوجه الكرد ومعهم قوى يسارية حيث كانوا يطالبون بالحكم الذاتي وفيما بعد بالفدرالية[35]. وكانت مثل تلك المطالبات أقرب إلى المحرّمات التي تصل إلى حدّ الخيانة، قبل اتفاقية «بيان 11 آذار/مارس عام 1970» بين الحركة الكردية بزعامة الملّا مصطفى البارزاني والحكومة العراقية برئاسة أحمد حسن البكر، لكن الأمور تغيّرت تدريجياً وأخذت الكثير من الأوساط تقتنع بحقوق الكرد وتقرّ لهم بصيغة الحكم الذاتي، ولاحقاً وربما على مضض في إطار المعارضة العراقية بحق تقرير المصير وبنوع من الفدرالية، أطلق عليها «نظام الولايات» رديفاً لها، وهو ما تمت محاكاته من التاريخ الإسلامي لإرضاء أوساط إسلامية بفكرة الفدرالية[36].

لكن الاعتقاد الأول مثلما هو الاعتقاد الثاني بشأن مركزية أو لا مركزية الدولة، طرأ عليه الكثير من التغييرات، بل والانقلابات، مثلما حصل في الخريطة السياسية للقوى والأحزاب العراقية، ولا سيّما بعد عام 2003، وقد حصل ذلك في ظرف اتّسم بالخوف وعدم الثقة وهو ما تم نقله إلى أجواء إعداد الدستور الدائم، الذي استند في أغلبية مواده، ولا سيّما ذات الطبيعة العقدية والإشكالية على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وهكذا سُلقت الكثير من القضايا على عجل، وكانت مسألة إنجاز مسوّدة الدستور قد تمت بتشكيل لجنة موسعة. وعلى الرغم من التحفظات التي أبدتها بعض الكتل على موضوع الفدراليات وعلى مواد أخرى في الدستور، التي تم الاتفاق على تعديلها، إلّا أنها صوّتت في نهاية المطاف لصالحه عند عرضه للاستفتاء العام.

---

(35) كان شعار اليسار العراقي في الستينيات «الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان» وهو شعار عام توافق مع الحركة الكردية أيضاً، إضافة إلى أن قوى وطنية عراقية اقتنعت به. علماً بأن شعار «على صخرة الأخوة العربية ـ الكردية تتحطم مؤامرات الاستعمار والرجعية» كان قد ارتفع منذ الثلاثينيات.

(36) انظر: وثائق المؤتمر الوطني العراقي في فيينا 16 ـ 19 حزيران/يونيو 1992 الذي شدّد على مبدأ حق تقرير المصير ووثائق مؤتمر صلاح الدين (أواخر تشرين الأول/أكتوبر ـ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 1992)، التي أكّدت وثائق مؤتمر فيينا وزادت عليها الإشارة إلى الفدرالية بعد قرار البرلمان الكردي 4 تشرين الأول/أكتوبر 1992.

وكان من المفترض أن يتم تعديل الدستور الدائم كما وردت الإشارة إليه، لكنه لم يتم التقدّم بخطوات ملموسة على هذا الطريق وتُرك الحبل على الغارب كما يُقال، وظلّت مواد من الدستور جوفاء أو غير نافذة كما أن التعديلات غير منجزة، وكلا الأمرين يحتاجان إلى إرادة سياسية وقناعة (موحّدة) بأهمية التعديل، وتوافق على إلغاء العقبات التي تحول دونها بحيث يمكن التعديل من جانب «الأغلبية»، سواء كانت نسبية أم مطلقة.

كما تحتاج عملية التعديل إلى توافق أولي وعمل مضنٍ بسبب التباعد بين القوى السياسية وضعف الثقة، ناهيك بوصول العملية السياسية إلى طريق مسدود وتنامي عوامل الشك والحذر والخوف، وزاد الأمر تعقيداً بعد الانسحاب الأمريكي من العراق من جهة وتعاظم النفوذ الإيراني الداعم للقوى السياسية الشيعية من جهة أخرى، على الرغم من الحضور الأمريكي اللافت بعد احتلال داعش للموصل وفي إطار التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، وتوجد نحو 20 قاعدة عسكرية أمريكية في العراق أهمها «قاعدة عين الأسد» غرب العراق التي زارها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عشية أعياد الميلاد كانون الأول/ديسمبر 2018، كما أن سحب القوات الأمريكية من سورية وتحويل مهمتها إلى العراق، ألقى بظلال جديدة من الشك حول مدّة بقائها في العراق، علماً أن رئيس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي يقول إن مهمتهم ليست قتالية، بل فنية وتدريبية، في حين أن ما بحوزتهم من أسلحة ومعدّات تفوق ذلك كثيراً. ولا ننسى وجود قاعدة عسكرية تركية قرب أربيل وترفض تركيا سحب قواتها بذريعة مكافحة حزب العمال الكردستاني (PKK).

وقد أعاد التحرك الأمريكي في العراق إلى حلبة النقاش في البرلمان وخارجه موضوع سحب القوات الأجنبية من العراق، وهو ما سيقرّره البرلمان وسط جدل واستقطاب حادين بين رافض بزعم استعادة السيادة ومحذّر بحجة عودة داعش وتحرك الخلايا النائمة و«الذئاب المنفردة»، وقد بلغ عدد الجنود الأمريكان في العراق 6 آلاف عسكري.

لعلّ تبدّلات كبيرة وخطيرة قد حصلت في المشهد السياسي العراقي، فالقوى التي رفضت الدستور ولم تصوّت عليه أو صوتت ضمن «صفقة سياسية لم تكتمل» بسبب تضمّنه موضوع الفدرالية، أصبحت هي اليوم أكثر حماسة له، ولا سيّما أن بعضها هو الذي تبنّى مطلب الفدرالية التي لم يجد لها من بدٍّ أو بضعة تبريرات أو لم يعارضها على أقل تقدير.

ومن المفارقة أن مطلب الفدرالية الذي كان «مدنّساً» في السابق في محافظات صلاح الدين والأنبار والموصل وإلى حدود معينة في ديالى، أصبح «مقبولاً»، ولا سيّما بعد تأويلات وتفسيرات وتبريرات مختلفة له على الرغم من وجود معارضة شديدة ضده في هذه المحافظات وفي أوساط شعبية واسعة، باستثناء إقليم كردستان الذي كان رأيه من البداية تشجيع قيام أقاليم، وكان هذا موقفه خلال كتابة نص الدستور ومناقشة صياغته وما بعده.

المفارقة الأخرى أن أكثر من ثلثي الناخبين في محافظتي صلاح الدين والأنبار صوّتوا ضد الدستور (لأنه نصّ على الفدرالية)، وكان من المفترض أن يسقط الدستور لو صوّتت محافظة الموصل بأكثر من ثلثي الناخبين ضده، وكاد الأمر يحصل بفارق بسيط، وربما بتداخلات أدّت إلى تغيير المسار حيث كان يمكن لثلاث محافظات أن تبطل مفعول الدستور إذا عارضه ثلثا الناخبين في تلك المحافظات (بغض النظر عن الطعون بنزاهة الانتخابات وعمليات التزوير التي رافقتها).

الوجه الآخر لهذه المفارقة هو أن الذين كانوا يتحمّسون للدستور وللفدرالية، وخصوصاً المجلس الإسلامي الأعلى (الذي انبثق منه تيار الحكمة برئاسة عمّار الحكيم وفيلق بدر بقيادة هادي العامري) وحزب الدعوة بأجنحته المتعدّدة، بدوا وكأنهم استبدلوا مواقعهم مع جبهة التوافق والحزب الإسلامي وأطراف مهمة من القائمة العراقية لاحقاً، بحيث انتقل هؤلاء من مواقع المؤيدين إلى مواقع المعارضين لتطبيق النظام الفدرالي أو قانون الأقاليم خارج نطاق إقليم كردستان، بحجة أن الظرف غير مواتٍ، وأن إقليم صلاح الدين سيتحول إلى ملاذ للبعثيين المخلوعين والمحرّم عليهم العمل السياسي بموجب قانون الاجتثاث. وهكذا تم استبدال المواقع فقد انتقل المعارضون أو المتحفظون على مشروع الفدراليات الذين أطلقوا عليه «دوقيات» و«كانتونات» و«مناطقيات» متهمين دعاتها بخدمة المشروع الإمبريالي ـ الصهيوني، إلى مسوّغين ومبرّرين للفكرة ذاتها بل حاولوا أن يجدوا الحجج والذرائع المذهبية وغير المذهبية لتبرير مطالبتهم بالفدرالية، والعكس صحيح أيضاً.

إن تغييراً جوهرياً حصل في الخريطة السياسية العراقية، بحيث أصبح بعض دعاة اللامركزية أشد مركزية من مروّجيها، أما من كان يتمسك بالنظام المركزي، فقد بدا أكثر رغبة في حكم لامركزي فدرالي، وهو القرار الذي اتّخذه مجلس محافظة صلاح الدين الرافض للفدرالية سابقاً، والمرفوض لاحقاً من جانب رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي والائتلاف الشيعي المؤيد سابقاً للفدرالية، والرافض لها حالياً والمتمسّك بخيار حكومة مركزية قوية.

ومثل هذا الموقف سبق لرئيس البرلمان العراقي السابق أسامة النجيفي أن اتخذه بخصوص دعوته إلى الخيار الفدرالي للسنّة الذين يشعرون بالتهميش والإقصاء، إذا استمر الوضع كما هو، في حين أن الذي روّج للخيار الفدرالي سابقاً والذي سمّي بالأقاليم هو المجلس الإسلامي الأعلى ورئيسه السيد عبد العزيز الحكيم، الأمر الذي يعني أن كثباناً رملية كبيرة يمكن أن تتحرّك لتغيّر الخارطة السياسية العراقية، ولا سيّما بعد مطالبة مجلس محافظة الأنبار وكذلك مجلس محافظة ديالى بالتحوّل إلى إقليم، حيث اندلع الجدل حاداً وساخناً حول موضوع الخيار الفدرالي الذي يؤيده أغلبية أعضاء مجالس المحافظات الثلاث ويعارضه آخرون، ولكن ردود فعله ملتبسة في مجلس النواب، وبشكل أكبر في الشارع العراقي، وهو الأمر الذي واجه المطالبة بقيام إقليم البصرة.

لقد كانت مبرّرات المحافظات المذكورة برفض الفدرالية، إضافة إلى أوساط سياسية من خارج العملية السياسية وداخلها، أن الفدرالية تؤدي إلى تقسيم البلاد تمهيداً إلى انفصالها.

وكانت محطّة الاستفتاء الكردي[37] تأكيداً لأن واشنطن في ظل المرحلة الحالية، لا تريد تجزئة العراق، وإنما تريده كاملاً، وخصوصاً إذا تمكّنت من إبعاده عن دائرة النفوذ الإيراني، وقد

---

(37) للمزيد من المعلومات حول الاستفتاء الكردي وردود الفعل في شأنه، يمكن الاطلاع على المقالات التالية لكاتب السطور وهي: «عقبات في طريق الاستفتاء،» صحيفة **الجزيرة** القطرية، 2017/6/2؛ «فزّاعة الاستفتاء الكردي هل حانت اللحظة «التاريخية» للدولة الكردية؟،» مجلة **الشروق** (الإماراتية) (18 أيلول/سبتمبر 2017)؛ «أسئلة ما بعد الاستفتاء،» مجلة **الشروق** (الإماراتية) (2 تشرين الأول/أكتوبر 2017)؛ «كردستان ودكتاتورية الجغرافيا السياسية،» **الزمان** العراقية، 2017/10/14؛ «الاستفتاء الكردستاني في اللحظة =

تكون الإدارة الأمريكية ومؤسساتها الأكاديمية والاستخبارية قرأت اللوحة السياسية وتوصلت إلى استنتاج مفاده أن قبولها بالتقسيم سيعني اقتراب الجزء العربي من العراق من إيران، ولا سيّما من جنوب بغداد إلى البصرة (أي الفرات الأوسط وجنوب العراق)، وهذا في غير صالحها.

المثير في الأمر هو اتهام نوري المالكي، رئيس الوزراء حينها، مجلس محافظة صلاح الدين أو المطالبين بالفدرالية لشعورهم بالتهميش والتمييز وثقل أعباء الحكومة الاتحادية، بالانفصالية، معتبراً طلبهم هذا غير مشروع توقيتاً وهدفاً، ولا سيّما وهو يأتي عشية الانسحاب الأمريكي من العراق ولحماية البعثيين، في حين أن النص الدستوري يفترض أن يعرض رئيس الوزراء طلب مجلس المحافظة على البرلمان العراقي، وفيما بعد يتم إجراء استفتاء، ولا سيّما أن المادة 119 من الدستور منحت الحق لكل محافظة أن تصبح إقليماً بطلب من ثلثي الأعضاء في كل مجالس المحافظات أو بطلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تريد تكوين إقليم[38]. هكذا تبدو الفدرالية العراقية كثباناً رملية متحرّكة لا تعرف حدودها!

وإذا كان وراء كل مشكلة قانونية إشكالية سياسية، فإن المسألة لا تتعلّق بالدستور وحسب، بل بالعملية السياسية ككل، وقد تداخل الأمر بينهما لدرجة الاشتباك بحيث أصبح من الصعب حلّه، لا في ما يتعلّق بالصياغات والقواعد القانونية العامة، وإنما من خلال المواقف والاستقطابات السياسية، وهو ما ثار بين القائمة العراقية برئاسة أياد علاوي وبين دولة القانون برئاسة نوري المالكي، وقد أصبحت مثل هذه الاصطفافات أكثر حدّة وربما تناحراً بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام 2011، وقد كانت تلك المعركة بمثابة «معركة كسر عظم» كما يقال، وخصوصاً وقد اقترنت بتداخل خارجي إقليمي، ولا سيّما من جانب إيران، وهو ما تبديه بعض القوى السياسية.

وإذا كان قد أصبح للعراق دستور دائم، واختلفت وتعارضت وجهات النظر بشأنه، فهو على الرغم من جميع مساوئه وهي كثيرة، وكل مثالبه وهي ليست قليلة، وكامل ألغامه وقنابله الموقوتة وغير الموقوتة وهي متشعبة، بل ومعقدة، احتوى على بعض الإيجابيات التي تتعلّق بالحقوق والحرّيات وقواعد الديمقراطية والمواطنة وفصل السلطات واستقلالية القضاء واختيار الحكّام في إطار التداولية والتعددية، وإنْ كان بعض هذه الحقوق أعطيت بيد وجمّدت باليد الأخرى، ولا سيّما باشتباك إشكالية الدين والدولة، فجاء الدستور خليطاً من الأفكار والمفاهيم المتعارضة دون وحدة موضوع أو اتفاق مضمون □

= الكاتالونية،» مجلة **الشروق** (الإماراتية) (16 تشرين الأول/أكتوبر 2017)؛ «كردستان وصدمة الواقع: وماذا بعد؟،» **الزمان** العراقية، 2017/10/28؛ «كردستان وتداعيات ما بعد الاستفتاء،» مجلة **الشروق** (الإماراتية) (6 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)؛ «بغداد ـ أربيل: بين دبلوماسية «القوة الناعمة» وحافة الهاوية،» **الزمان** العراقية، 2017/11/25؛ «الفساد والاستفتاء والانتخابات تحديات ما بعد داعش!،» مجلة **الشروق** (الإماراتية) (4 كانون الأول/ديسمبر 2017)، و«العلاقات العراقية ـ الأمريكية: أي تاريخ وأي مستقبل؟،» مجلة **الشروق** (الإماراتية) (1 كانون الثاني/يناير 2018).

(38) انظر: **دستور جمهورية العراق** (الدائم).

الحراك الشعبي في الجزائر وقوة السلطوية المتخندقة

محمد حليم ليمام(*)

أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة الجزائر 3.

مقدمة

استقلال الجزائر الثاني، هكذا كتبت صحيفة أجنبية[1] عشية خروج ملايين الجزائريين إلى الشارع، في واحدة من أكبر المسيرات التي يعرفها البلد منذ 22 شباط/فبراير 2019. حقيقة، لم يخطر على بال أحد، أن ينتفض المواطنون معلنين الخلاص من الغبن، والاحتقار، والهوان الذي فرضته أقلية احتكارية على أكثر من أربعين مليون جزائري. بل إنّ المراقبين في الداخل وفي الخارج، راحوا يصفون السّكون الذي ولجه المجتمع منذ بضع سنين، كنوع من الاحتلال بات يحسّه كل فرد، من لدن قوة خارجية، منقطعة تماماً عنه، متسلطة وفاسدة، لا تريد خيراً يعمّ الجميع. بل تطمع في المزيد من القهر والنهب على مرأى ومسمع الكلّ، بل وجاهرت بفجورها عندما تحالفت مع مصالح أجنبية، ممثّلة بحكومات، وشركات، وشبكات فساد عابر للحدود. فتخطّت حدود المعقول من الفساد لتتحول إلى عصابة تمتهن الجريمة المنظمة، وتتحدى القانون والقيم، فصارت في نظر المجتمع بعبعاً، لا يقدر على مواجهته أحد. هكذا، تسلّل

انطلاق الحراك الشعبي، هو ساعة الحقيقة لنظام سلطوي تمدّد عبر السنين، ذاع فساده مثلما انتشر جوره، أولى ضحاياه هم الشباب، وهو اليوم قيد محاكمة شعبية أسطورية من طرف هؤلاء الشبان الواعين بأن مصيرهم مرتبط باقتلاع السلطوية الفاسدة.

(*) البريد الإلكتروني: hlimam@hotmail.com.

(1) Christian Makarian, «La Deuxième indépendance algérienne,» *L'Express,* 5/4/2019, <https:// www.lexpress.fr/actualite/monde/la-deuxieme-independance-algerienne_2071383.html>.

الذعر إلى كيان الأمة التي كانت بالأمس مفخرة بين الأمم بثورتها التحريرية، وقيمها الرافضة لاستلاب الفرد، والاستسلام للقدر.

لا يمكن لأيّ مستبد إدارة السلطة لوحده، مهما بلغ طغيانه، فكل ذي سلطة يصطفي لنفسه أفراداً يساندونه للبقاء أطول مدة في الحكم. كان ذلك هو مسعى بوتفليقة لبسط سيطرته.

أراد الجزائري نفض غبار السكينة عنه، فحاول مراراً عبر بقايا ساحة سياسية أفرغها النظام السياسي من محتواها، أن يمارس مواطنته، فيقوم بدوره كمواطن حريص على مصلحة بلده، ويستفيد من حقوقه، وعلى رأسها الحرية. لكن الدولة السلطوية بفضل سياساتها، شجّعته على القبول بالأمر الواقع، وجعلت المجتمع معه يتفرّج على مأساة وطن، شعر أفراده بإهانة كبيرة عندما تجرّأت حاشية الرئيس المخلوع عبد العزيز بوتفليقة، على ترشيحه لانتخابات رئاسية كانت ستجرى في 18 نيسان/أبريل 2019.

أجل، لقد تجرّأت الأقلية الاحتكارية بسياسيّيها وأثريائها على تحدّي الأغلبية، برفعها شعار مع الرئيس بوتفليقة حياً أو ميّتاً، وذلك في مشهد احتفالي أفاض كأس التذمر والسخط الشعبي، من السلطة، فثار الجزائريون مردّدين نحّوا العصابة نولوّا لا باس؛ أي، اقتلعوا العصابة تتحسّن أوضاع البلاد والعباد. بصوت عالٍ، هتف الجميع، معلنين طلاقهم مع الخوف من معارضة السلطة والتظاهر ضدها، ومعلنين أيضاً أنهم على دراية بمن يحكم البلد، ولمصلحة من تم ترشيح شيخ مسنٍّ مقعد للاستحقاق الرئاسي.

انطلاق الحراك الشعبي، هو ساعة الحقيقة لنظام سلطوي تمدّد عبر السنين، ذاع فساده مثلما انتشر جوره، أولى ضحاياه هم الشباب، وهو اليوم قيد محاكمة شعبية أسطورية من طرف هؤلاء الشبان الواعين بأن مصيرهم مرتبط باقتلاع السلطوية الفاسدة. وهذا هو أهم مطالب الحراك، وغاياته، وخطوة أولى نحو بناء دولة جديدة تقوم على الحق، والحرية والعدالة؛ تقطع دابر الفساد، وتُعلي قيم الشفافية والنزاهة في تدبير الشأن العام. لم يكن هذا الحراك استجابة وانعكاساً لصراع داخل النظام القائم، كما لم تباشره ولم تؤطره أحزاب أو جمعيات معارضة للسلطة. هذا ما يشير إلى أنّ الأغلبية أعلنت القطيعة مع النظام ومن سار في نهجه طوال العقود الماضية، من سياسيين وإعلاميين ومثقّفين. ولذلك، توالت المسيرات منذ 22 شباط/فبراير وارتفع معها سقف مطالب المتظاهرين، وفي مقدمتها ارحلوا جميعاً. لأنهم باتوا على يقين، أنّ من انتفع من الدولة السلطوية يجب ألّا تتوفّر له ولو فرصة ضئيلة في العهد الجديد، وبخاصة أمام حملة من الركوب الجماعي لرموز النظام البوتفليقي موجة الحراك أسبوعاً بعد انطلاقه. أدرك الجزائريون بسرعة، أن طريق التغيير شاق، ووضعوا نصب أعينهم المخاطر المحدقة بحراكهم، فاستحضروا تجارب الربيع العربي الأليمة التي ما فتئ النظام يرعبهم بها، كما أنهم مُدركون للتحديات التي تواجه ثورتهم السلمية، ولعملية تجديد الجزائر. الذهنية السلطوية متجذرة منذ عقود، منذ إعلان استقلال البلد، وهي تراث يتغذى منه فواعل النظام، ويستعين بقوى خارجية، تكافح من أجل منع تحقّق استقلال الجزائر فعلياً.

في هذه الدراسة سأحاول تقديم تفسير للحراك الشعبي السلمي الذي انطلق قبل عام، وفهم بعض خصائصه مقارنة بذلك الذي عرفته مجموعة من البلدان العربية منذ أواخر 2010. ذلك من أجل رصد بعض حسناته، والمتوقّع منه في طيّ صفحة الاستبداد والفساد، والانتقال إلى عهد الحرية والحكم الصالح، وكشف بعض تحديات المرحلة الراهنة، لعل أهمها، تراكمات العقدين الماضيين. وعليه، سأبحث عن إجابة عن الإشكالية الآتية: هل من الممكن إحداث تغيير سياسي سلمي لنظام الحكم، في ظل بقاء السلطة بيد المؤسسة العسكرية، وبروزها كطرف وحيد يقابل الحراك الشعبي؟ ألا تسعى السلطوية المتخندقة منذ البداية إلى تهجين واحتواء الانتفاضة الشعبية والحؤول دون تمكّنها من تحقيق التغيير الذي يريده الجزائريون؟

قبل الخوض في فهم وتفسير الحراك الشعبي، يجدر التنويه إلى كثرة التعليقات والتحاليل بفعل فُجائيته، فقال بعض المراقبين بأنّ هذا البلد يفجّر رفقة دولة السودان ربيعاً عربياً جديداً[2]، قد ينجح عكس الربيع الأول، في إحداث تغيير جذري ببنية الدولة السلطوية، يسمح لاحقاً بفتح المجال السياسي وتوفير ظروف ملائمة لدمقرطة حقيقية، ما دامت هناك مؤشرات عديدة توحي بحرص شعبَي هذين البلدين على تفادي تكرار المحنة الليبية والسورية واليمنية. وإلى جانب مشاركة المرأة اللافت، أظهرت الشعارات التي حملها المتظاهرون، وأشكال التعبير المختلفة والأهازيج والأغاني والرسومات، وعياً سياسياً، ونضجاً كبيراً. ستكون بعض تلك الشعارات مرجعية هذه الدراسة، أغلبها كانت جدية، ولعلّها أجابت عن سخرية السلطة وتهكّمها كم من مناسبة بمواطنيها.

أولاً: محرّكات الحراك الشعبي السّلمي

عندما انتفض التونسيون وبقيّة العرب على حكامهم قبل ثمانية أعوام، برزت استثنائية المشهد الجزائري، وتردّد السؤال عن السبب وراء غياب الربيع العربي في الجزائر[3]. فبرّر العديد

---

(2) انظر: صادق الطائي، «هل هو ربيع عربي جديد؟،» **القدس العربي**، 2019/4/16، <https://bit.ly/2W4GU0b>

انظر أيضاً: Ishaan Tharoor, «Is a New Arab Spring on the Way?,» *The Washington Post*, 4/3/2019, <https://www.washingtonpost.com/world/2019/03/04/is-new-arab-spring-way/>.

(3) Gianni Del Panta, «Weathering the Storm: Why Was There no Arab Uprising in Algeria?,» *Democratization*, vol. 24, no. 6 (January 2017), pp. 1085-1102, and Boutheina Cheriet, «The Arab Spring Exception: Algeria's, Political Ambiguities and Citizenship Rights,» *The Journal of North African Studies*, vol. 19, no. 2 (March 2014), pp. 143-156.

هذا لا يعني أن الجزائريين ظلوا قابعين في صمتهم والشارع العربي منتفض في وجه حكامه. فقد اندلعت في 5 كانون الأول/ديسمبر 2001 احتجاجات كبيرة في مدينة وهران وفي العاصمة وفي مدن أخرى أُطلق عليها رسمياً وإعلامياً «ثورة الزيت والسكر» لوصف موجة الغضب الاجتماعي التي عبّر فيها المواطنون عن سوء أوضاعهم المعيشية وتفشّي البطالة والتهميش والفساد، باحتجاجات عفوية كانت مرفقة بأعمال شغب وتخريب أصابت الممتلكات العامة ورموز النظام. لكن يبدو أن تلك الاحتجاجات واكبت حراك الشارع العربي لكن النظام الجزائري استطاع أن يجنّب نفسه الأسوأ. انظر: Youcef Bouandel, «Algeria: the Limits of Revolution and Democratization,» in: Larbi Sadiki, eds., *Routledge Handbook of the Arab Spring:* =

من المراقبين ذلك، بلا حاجة الجزائريين إلى ربيع ديمقراطي، فقد عرفوه في عام 1988[4]، وكانت ثماره حنظلاً، لا يريد الشعب قطافه من جديد. إذْ دخلت البلاد عشية تجربة ديمقراطية تعددية قصيرة حرباً طاحنة، أتت على الأخضر واليابس، لا تزال تبعاتها مستمرة إلى اليوم، والتذكير بتلك المرحلة فقط، يثير الذعر في النفوس[5]، ويوقظ الإحساس بالجور والعدوان الذي طبع تسعينيات القرن الماضي. هل تدارك الجزائريون أمرهم، وأرادوا تتويج الربيع العربي الذي خاب الأمل فيه للتخلص من السلطوية، بانتصار، قد يتجاوز ممهلات التغيير السياسي المنشود؟ ربما يكون هذا شعور ثوري، يطمح أصحابه إلى تحقيق المستحيل في ظروف داخلية وخارجية، أي اجتثاث نظام حكم استبدادي في ظل دولة شبه منهارة، ومحيط إقليمي وآخر دولي لا يسمح بأن يقرّر مواطنوه مصيرهم بأنفسهم. ثمة سؤال آخر، هل يعي الجزائريون هذا الأمر، ولماذا انتفضوا إذاً؟

قدّم الحراك جواباً كافياً شافياً لهذه المسألة وللعديد من المسائل الأخرى، وفيه عبّر المواطنون عن وعيهم التام بتجذّر السلطوية، وبالخراب الذي ألحقته بمقدّرات البلد، وكيف أبطلت التنمية، وشجّعت النهب، وورّطت مواطنيها وبخاصة الشباب منهم في المحن والهجرة غير الشرعية خارج البلد. العديد من الدوافع، كسّرت حاجز الخوف من الاحتجاج ضد النظام، بعضها الآتي:

1 ـ مسخرة ترشيح بوتفليقة لعهدة خامسة وما أبطنته من عبث وفشل سياسي كبير

بقدر ما أنهكت العشرية السوداء الجزائريين، أنهكتهم حقبة الرئيس السابق بوتفليقة. فقد جاء هذا الأخير عام 1999 رافعاً شعار جزائر العزة والكرامة، ومندّداً بكل من تسبّب في نزيف الدم والعقل، مُقسماً أنه لن يرضى بثلاثة أرباع رئيس لكي ينقذ البلد من النزيف. فكان له ما أراد، إذ استحوذ على كافة السّلط، وراح يمدّد حكمه عهدةً عهدة، فخرق الدستور وألغى حكم الأغلبية ليفرض حكمه الفردي المطلق. طبعاً، لا يمكن لأيّ مستبد إدارة السلطة لوحده، مهما بلغ طغيانه، فكل ذي سلطة يصطفي لنفسه أفراداً يساندونه للبقاء أطول مدة في الحكم. كان ذلك هو مسعى بوتفليقة لبسط سيطرته، ساعدته ظروف ما بعد الحرب الأهلية، وكذا الفورة النفطية في ألاّ يكون ثلاثة أرباع رئيس فقط، بل الكلّ في الكلّ، ولا سيما بعد عهدته الرابعة (2014 ـ 2019). تلك السيطرة، جعلت حاشيته تتعزّز أكثر فأكثر على حساب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، فخلقت وضعاً جديداً في ظل مرض فخامة الرئيس، مكّنها من اختطاف الدولة، إذ صارت هذه الأخيرة تُدار بواسطة قوى غير دستورية[6].

= *Rethinking Democratization* (London: Routledge, 2015), p. 454, and Yahia H. Zoubir, «Algeria's Path to Reform Authentic Change?,» *Middle East Policy*, vol. 19, no. 12 (Summer 2012), pp. 66-83.

(4) Bouandel, Ibid., p. 452, and Edward McAllister, «Immunity to the Arab Spring? Fear, Fatigue and Fragmentation in Algeria,» *New Middle Eastern Studies*, vol. 3 (2013), p. 12.

(5) المصدر نفسه.

(6) هذا بتعبير علي بن فليس، وهو ما صرّح به أيضاً الصدّيق شهاب أحد قادة الأحزاب الداعمة لبوتفليقة حيث قال «تحكّم قوى غير دستورية في البلاد على الأقل خلال السبع سنوات الماضية». انظر: =

غاب الرئيس بوتفليقة عن الأنظار منذ عام 2013، ولم يعد الشعب يسمع صوته بل يرى صورته فقط، في التلفزيون العمومي. ظلّ حبيس كرسي متحرّك، حرّك معه سخرية الرأي العام في الداخل وفي الخارج، وبات الجميع يتساءل كيف يسمح الجزائريون بأن يتولى قيادتهم رئيس لا يقوى على الحركة؟ وازدادت حيرتهم ومعهم العالم عندما شاهدوا فخامته ينتخِب عام 2014 ويؤدي اليمين الدستورية وهو مشلول. قبل ذلك، قامت حركة احتجاجية مناوئة لهذا العبث[7]، طالبت بوقف المسخرة، لكن القوى غير الدستورية دافعت عن « الرايس» واعتبرت من يقفون ضده متآمرين ضد الوطن، ينبغي وأدهم. حصل ما حصل، وتوالت المسخرات، وكأن تلك القوى من حيث لا تدري، انتقمت من الرئيس، ودفعت بحاشيته إلى الانهيار عندما أقدمت على ترشيحه لرئاسيات 2019.

تشترك الجزائر مع بقية البلدان العربية في كون الثورات الشعبية حرّكها مستوى الفساد غير المسبوق، وتلاقيه مع التشدّد السلطوي لأنظمة بوليسية قمعية.

ورغم التحذيرات التي أطلقها العديد من السياسيين بشأن ترشّح بوتفليقة للمرة الخامسة، إلا أن تلك المجموعة غير الدستورية فضّلت القفز إلى المجهول، عندما صنعت مناخاً ظنت أنه ملائم لإقناع الجميع بأن قيادة البلد من دون بوتفليقة مجازفة، واستمراريته في الحكم مطلب وطني. فراح ممثّلوها يعلنون في تجمع فولكلوري مساندتهم لبوتفليقة الخامس، وفي مشهد مهين وبائس، قدّموا إلى الرئيس الحاضر بصورته الفوتوغرافية، إطاراً به صورته، هدية منهم إلى فخامته[8]. وهنا، أدرك الرأي العام، أن الدولة يتلاعب بها نظام عبثي[9] ، لا يكفيه الحاصل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من أزمات، بل عمد إلى تسويق العبث، عبر خطاب مُحبِط.

= **البلاد**، 2019/3/21. تصريح اعتبرته الصحيفة «تفجير قنبلة من العيار الثقيل». لكن المتابع لمسيرة حكم بوتفليقة يلاحظ أنه فضّل منذ البداية ممارسة السلطة خارج المؤسسات، فأحاط نفسه بزمرة من عصبته وبرجال أعمال شكّلوا «داعميه الضروريين». للاستزادة: محمد حليم ليمام، **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 127 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 191ـ193.

(7) هشام موفق، «بركات.. حركة لرفض عهدة بوتفليقة الرابعة،» الجزيرة نت، 8 آذار/مارس 2014. <https://bit.ly/2W6sD3d> .

(8) داخل قاعة رياضية بالعاصمة في 9 شباط/فبراير، تجمّع المساندون للإعلان عن ترشيح الرئيس، حيث تم استقدام المواطنين من كل ولايات الوطن. تم تكريم بوتفليقة، والذي دأب على الحضور معنوياً بإطار به صورته في جل التجمعات الشعبية والاحتفالات الرسمية منذ سنوات، تكريمه بإطار آخر. تحوّلت تلك المهزلة إلى شعور بالإهانة لدى كل الجزائريين. انظر: «الجزائر: عندما يتحول «الكاشير» و«الإطار» إلى أبرز رمزين لعهدة بوتفليقة الخامسة،» فرانس 24، 6 آذار/مارس 2019، <https://bit.ly/336pVMC>

(9) وصف أطلقه أيضاً لويس مارتيناز. انظر: Luis Martinez, «Apres Bouteflika… Bouteflika,» *Poli-tique internationale*, no. 159 (juin 2018), p. 291.

2 ـ جور وفجور نظام الحكم

تشترك الجزائر مع بقية البلدان العربية في كون الثورات الشعبية حرّكها مستوى الفساد غير المسبوق، وتلاقيه مع التشدّد السلطوي لأنظمة بوليسية قمعية. بعد العشرية السوداء، حاول النظام تسويق وئام مدني ومصالحة وطنية. كانت هذه الخطوة بنظر البعض حلّاً أمنياً في غلاف سياسي ومحاولة لتبييض الجرائم، وقلب صفحة الجور الذي تعرّض له المواطنون في التسعينيات، نتيجة توقيف المسار الانتخابي، والشروع في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وما ألحقته السياسات الحكومية المنتهجة بالمجتمع. في فترة حكم بوتفليقة، لم يرد النظام تكرار سيناريو المرحلة التعددية (1989 ـ 1992)، بل وضع كل الأدوات بين يديه لوأد أيّ مسار قد يُفضي إلى تغيير موازين القوة، أو يهيّئ المناخ لانتفاضة شعبية شبيهة بانتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1988. أدوات سياسية وأمنية وريعية وقبلية ودينية برع النظام في توظيفها لإجبار الناس على الطاعة والتسليم بالأمر الواقع. وإلّا كيف يُفسّر بقاء رجل سقيم على رأس الدولة منذ عام 2013؟

أكسبت الفورة النفطية الدولة رخاءً كبيراً، وفي المقابل، أصابت المجتمع بقحط شديد، ذلك راجع لممارسات السلطة المطلقة التي غيّبت كل مؤسسة بإمكانها مساءلة الحكم عن مصير الثروة الوطنية.

أدت سياسة القمع والتخويف دوراً بارزاً في جرّ المواطنين بفئاتهم المختلفة إلى الركون في زاوية الصمت، مظالم بالجملة وعدالة لا وجود لها، مع فساد رهيب ونهب للمال العام من طرف أقلية احتكارية وفّر لها النظام التسلطي الرعاية الكافية[10]. صار الجميع يسمع ويشاهد في الفضائيات الخاصة صراخ المواطنين وتذمرهم من الدولة وممّن يمثلونها، وحاجتهم إلى حقوقهم ورفع الغبن عنهم، لكن نظام الحكم حتى إذا سمع، لا يستجيب، بل صار أعوانه يُخيفون الشعب بالوضع السوري والليبي، ويذّكرونه بجراح المأساة الوطنية التي لم تندمل بعد. منذ عام 2011 شهدت البلاد احتجاجات عديدة في عدد من الولايات، وبخاصة من طرف الشباب المعطل من العمل، من خريجي الجامعات، ومن ساكنة الجنوب الذين انتفضوا للمطالبة بنصيبهم من الثروة الوطنية ومن التنمية[11]، احتجاجات قابلتها الحكومة بقمع كبير.

(10) حول «الأقلية الاحتكارية» أو «الأوليغارشية». انظر: ليمام، **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال**، ص 196، وما بعدها.

(11) لم تهدأ الحركة الاحتجاجية التي قادها قاطنو المناطق الجنوبية والتي تقع فيها آبار النفط والغاز، في ولاية ورقلة سنة 2013 تشكّلت لجنة تضم الشباب المعطل من العمل، أطّرت الاحتجاجات وطالبت السلطات بتوفير الشغل والتنمية في الصحراء. فهذه المنطقة، تعتبر الأكثر حرماناً من توزيع الثروة ومن التوظيف في الشركات البترولية. انظر: Hamza Hamouchene and Brahim Rouabah, «The Political Economy of Regime Survival: Algeria in the Context of the African and Arab Uprisings,» *Review of African Political Economy*, vol. 43, no. 150 (2016), p. 676.

أكسبت الفورة النفطية الدولة رخاءً كبيراً، وفي المقابل، أصابت المجتمع بقحط شديد، ذلك راجع لممارسات السلطة المطلقة التي غيّبت كل مؤسسة بإمكانها مساءلة الحكم عن مصير الثروة الوطنية، ومنعت كل السبل التي قد تفضي إلى فضح الفجور الذي تأتيه العصابة الحاكمة. مسلسلات من الفضائح، جعلت الجزائر تتصدر أولى مراتب الفساد في العالم، وكل المؤشرات صارت تفيد بأن من أراد الثراء فليتمسّك بالرئيس وحاشيته، وليخاطب الناس قائلاً البلد مع بوتفليقة أحسن حالاً من دولة السويد[12]. يا لها من مجاهرة بالفجور، فالسويد بلد يتربّع منذ زمن على صدارة الدول الأقل فساداً، والأكثر نزاهة وتحقيقاً لرفاهية مجتمعاتها. إنّ السلطويين يقلبون الحقائق، ويحوّلون مآسي مجتمعاتهم إلى ملذّات.

3 ـ ولادة إرادة شعبية للتغيير والقطيعة مع النظام القائم

في جميع الحركات الاحتجاجية الشعبية التي عرفتها البلاد خلال السنوات الماضية، رفع المواطنون مطالب مهنية واجتماعية، كانت في جوهرها حراكاً ضد وضع قائم فرضته الدولة السلطوية، وتعبيراً عن تذمّر الناس من المنقلب الذي آلت إليه أوضاعهم، بعد أن ظلت الحكومات المتعاقبة تقدم الوعود ولا تُنجز شيئاً. مع تراجع عوائد النفط، تفاقم سوء أداء الدولة الريعية، وباتت المساومات السلطوية التي تعد من أركان السلطوية ماضية إلى الفناء في مقابل تعاظم السخط الشعبي من دوائر الحكم. إذ بين عامي 2017 و2018 ارتفع معدل التضخم (7.5 بالمئة) وتراجعت معه القدرة الشرائية للمواطن، وتفاقمت البطالة (تفوق نسبة 12 بالمئة)، وتفشّى الفقر (من المتوقّع تجاوزه 10 بالمئة سنة 2020 مع عدد سكان يفوق تعداده 43 مليون نسمة)[13]. عندها لجأت الحكومة إلى حلول ترقيعية، بدل أن تضع استراتيجية لإصلاح الاقتصاد الوطني المنهار، وتبيّن للرأي العام أن عودة أحمد أويحيى لقيادة السلطة التنفيذية نذير شؤم[14]، سيقود البلد حتماً إلى الهاوية.

---

(12) هكذا صرّح جمال ولد عباس، أمين عام الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني، بل ادعى أنها أفضل من الدنمارك والنرويج في مجال الدعم الاجتماعي. «الهراء» نفسه نطق به علي حداد رئيس منتدى أرباب العمل حين قال إن الجزائر أحسن حالاً من نيويورك. مزاعم استفزّت المواطنين وجعلت الكلّ يسخر من «سلطة فاجرة» أرادت تلميع صورتها أشهراً قليلة قبل الإعلان عن الولاية الخامسة لبوتفليقة.

(13) انظر: Martinez, «Apres Bouteflika… Bouteflika,» p. 294, and La Banque Mondiale, «Algérie: Rapport de suivi de la situation économique,» (avril 2018), <https://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/publication/economic-outlook-april-2018>.

(14) يُعرف عند الجزائريين بـ «رجل المهام القذرة» نظراً إلى القرارات التي اتخذها منذ رئاسة الحكومة لأول مرة (1995 ـ 1998)، حيث زجّ بآلاف الكوادر والكفاءات الوطنية في السجون، واقتطع من رواتب الموظفين، وأوقف وحلّ العديد من الشركات الاقتصادية العمومية، هذا إلى جانب إشرافه على أكبر عملية تزوير انتخابي (تشريعيات حزيران/يونيو 1997). لم يغادر أويحيى الحكم بل ظل يعمل في سرياه، فقد تولى رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية (2014 ـ 2017) قام خلال هذه الفترة بإعداد وإخراج دستور 2016 الذي دخل حيز التنفيذ من دون أن يُعرض على الاستفتاء الشعبي.

زاد من عزيمة الجزائريين وحرّكهم ضد الوضع القائم، الفراغ الرسمي الكبير، وتحديداً غياب رئيس الجمهورية، في ظل أوضاع محلية وأخرى إقليمية متوترة. لم يعد الرأي العام يصدق الصور، والمراسلات التي تُقرأ كل يوم في نشرة الأخبار، بل إن حادثة تعيين وإقالة رئيس حكومة في زمن قياسي[15]، وتنصيب وإقالة وزير في أقل من 24 ساعة، عزّز ريبة الجميع في من يحكم، وتيقّن المواطنون أن بلدهم، المعروف بوجود سلطة خفية تحكمه، تتحكّم فيه الآن أقلية احتكارية بصورة مباشرة، تقرّر باسم بوتفليقة، وتدير شؤون البلد تحت غطاء مؤسسات الجمهورية. لذلك وفي عام 2019، لم يطل صبر الجزائري فانتفض معلناً عشرون سنة «...» بَرَكات من حكم العصابات. أيْ لا بد من وضع حد لهذه الجماعة التي اختطفت الدولة وجعلتها ملكاً لها، آن الأوان لقطع أوصالها، والتخلّص من الوضع القائم الذي فرضته، عطّلت السياسة وألغت وجود المجتمع، ورهنت مستقبل البلد.

ثانياً: عاقبة الحكم الفاسد المُفسد: «ارحلوا كلّكم»!

من أهم ما انفرد به الحراك الجزائري مقارنة بنظيره في البلاد العربية، تصميم المواطنين على مواصلة تظاهرهم السلمي إلى غاية تلبية جميع مطالبهم الآخذة منحى تصاعدياً منذ انطلاقته. طالبوا في البداية بوقف ترشّح بوتفليقة لعهدة خامسة، وبعد استجابة الجيش بعزل الرئيس في الثاني من نيسان/أبريل، وجد الجزائريون أن حراكهم ليس ضد جثة هامدة ترأس البلد، بل لاقتلاع الأقلية الاحتكارية. وعليه، تواصل الحراك إلى غاية هذه اللحظة بشعار واحد تحيا الجزائر «...» تنحاو قاع أي اذهبوا كلكم، لم نحتج من أجل تنحية الرئيس، بل لرحيل جميع من شاركوا معه في الفساد والإفساد طوال حكمه. منظومة حكم كاملة يجب إزالتها، وبناء نظام حكم جديد لا مجال فيه لرموز العهد البوتفليقي، تماماً مثلما فعلته شعوب العديد من البلدان ذات الأنظمة السلطوية الفاسدة، التي طوت صفحة الاستبداد وفتحت صفحة الحكم الديمقراطي. لكن يبدو أنّ النظام السلطوي في ظل الرئيس المخلوع كان أكثر ضعفاً، هجيناً، مما كان يبدو عليه من مظاهر القوة والتلاحم. فمحيط الرئيس وائتلافه السياسي ـ المالي الداعم، ارتبك بعد احتجاج ملايين المواطنين، وراح داعمو بوتفليقة ينسحبون تباعاً، بل واختفوا عن الأنظار، بعد أن كانوا يسيطرون على الفضاء الرسمي والإعلامي، بل واحتكروا المجال العام، في ظل الرعاية البوليسية التي وفّرتها لهم الدولة السلطوية.

وفي شعار آخر ظل المواطنون يرفعونه كل جمعة، ويلاحقون به المسؤولين السابقين والحاليين أينما حلوّا هو أكلتم البلد أيّها السارقون، كتعبير صريح عن الصورة التي يحملها

---

(15) يتعلّق الأمر بحكومة عبد المجيد تبون المعيّنة بتاريخ 23 أيار/مايو 2017 وأقيلت بعد ثمانين يوماً، أي في 15 آب/أغسطس. وأجمع العديد من المراقبين على أن إقالة تبون جاءت بعد أن حاول المساس ببعض مصالح الأوليغارشية الداعمة لبوتفليقة. انظر: «الجزائر: «حملة الأيادي النظيفة» ضد الحيتان الكبيرة تتجه إلى السقوط في الماء!،» **القدس العربي**، 23/7/2017، و«الصراع على السلطة في الجزائر يبدأ بإقالة رئيس الوزراء،» **القدس العربي**، 15/8/2017، <https://bit.ly/3aN8nHQ>.

المواطن عن الوضع الذي فرضه بوتفليقة طوال حكمه، وهو حكم اللصوص[16]. اليوم، وبمناسبة الملاحقة القضائية لبعض أعضاء «العصابة» بحسب وصف الفريق الراحل أحمد قايد صالح قائد أركان الجيش الوطني[17]، يصطف المواطنون أمام المحاكم منتظرين المسؤولين المتّهمين، لاستقبالهم هتافاً بالشعار المذكور أعلاه، وأمام سجن الحرّاش الذي صار ملاذاً للفاسدين، مثل رئيسا الحكومة السابقان احمد أويحيى (2008 ـ 2012 و2017 ـ 2019) وعبد المالك سلال (2012 ـ 2017)، وطائفة من ملوك المال (Tycoons) يتقدّمهم علي حداد ويسعد ربراب وأفراد من عائلة كونيناف وطحكوت وعولمي. هؤلاء لم يتردّدوا عند التحقيق معهم، في إدانة كبار المسؤولين في الدولة وفضحهم. لذا، فالحراك الشعبي أصرّ على اقتلاع جل فواعل الفضائح السياسية ـ المالية، والتعجيل بإسقاط الحيتان الكبيرة، وتقديمهم للعدالة، واسترجاع الأموال المنهوبة. طبعاً، لم يحظ الإجراء الدستوري الذي طالب بتطبيقه قائد أركان الجيش بأيّ دعم شعبي، والمتمثّل بتعيين عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة رئيساً للدولة خلفاً لبوتفليقة. هذا ما رفضه ويرفضه الجزائريون، لأن بن صالح كان دوماً من رجال الرئيس المعزول الأوفياء، نال ثقته فرأس البرلمان لمدة تزيد على العشرين سنة. يعني هذا استمرار النظام البوتفلقي المنبوذ شعبياً، ورفض التخلّص من ماكينات الفساد السياسي، كسبيل لإقرار العدالة في محاسبة الفاسدين.

من أهم ما انفرد به الحراك الجزائري مقارنة بنظيره في البلاد العربية، تصميم المواطنين على مواصلة تظاهرهم السلمي إلى غاية تلبية جميع مطالبهم الآخذة منحى تصاعدياً منذ انطلاقته.

لأوّل مرة في تاريخ الجزائر، يمثُل رئيس حكومة أمام القضاء، ويتم سجنه مؤقتاً في انتظار استكمال التحقيقات حول فضائح الفساد التي تثري سجل حكم بوتفليقة. هذا الأخير صار هو الآخر مطلوباً للمحاكمة تحت ضغط الحراك الشعبي بشعار آخر ماكانش الثقة.. حاسبوا بوتفليقة، أي لا ثقة في العدالة، وفي ما يجري من محاكمات، يجب مساءلة الرئيس السابق، باعتباره المسؤول عن حكم الفساد. وفي المقابل، يريد الحراك تولّي شخصيات وكفاءات وطنية إدارة مرحلة انتقالية، وجوه جديدة ليس لها مسؤولية عن الفساد السياسي الذي حصل سلفاً. هذا يجرّنا إلى الإشكال المطروح في أغلب حالات الانتقال من الأنظمة السلطوية الفاسدة هو: كيف تتم إدارة مرحلة

(16) انظر: ليمام، **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال**، ص 201 ـ 206.

(17) في بيان رسمي صدر عن وزارة الدفاع الوطني يوم 2019/4/2 بعد اجتماعه بالقادة العسكريين، اعتبره البعض مزلزلاً، لأنه تحدّث عن مؤامرة لضرب المؤسسة العسكرية التي تساند مطالب الحراك الشعبي، تبيّن فيما بعد، حسب ما أوردته وسائل الإعلام، أنها من تدبير سعيد بوتفليقة شقيق الرئيس السابق رفقة محمد مدين المعروف باسم الجنرال توفيق، والجنرال عثمان طرطاق القائدين السابقين لجهاز الاستخبارات، وشخصيات سياسية ومدنية. واللافت في خطاب قائد الأركان حديثه عن «عصابة امتهنت الغش والخداع والتدليس» وهو يسرد واقعة «الاجتماعات المشبوهة التي تعقد في الخفاء من أجل التآمر على مطالب الشعب، وعرقلة مساعي الجيش لحل الأزمة». فهذا الأخير «طموحه هو الحفاظ على الدستور... ولحماية الشعب من العصابة التي استولت بغير وجه حق على مقدّرات الشعب الجزائري،» **الخبر**، 2019/4/3.

انتقالية إذا كان الفساد هيكلياً يسود كل النخب ويستشري في كل المؤسسات؟ من يحاسب من؟ ألا ينتقم نصف رجال النظام السلطوي الفاسد من نصفه الآخر مثلما هو حاصل حالياً في الجزائر؟ بلا شك هذه أحد هواجس الحراك الشعبي، وأكثر التساؤلات التي يتردّد طرحها في الشارع، لكن يسود توافق كبير، وهو أن الهبّة الشعبية قد فرضت على بعض المتمسّكين بمقاليد السلطة طوال العقود الماضية، الانصياع لإرادة الشعب، فغادروا طواعية أو بسبب الملاحقة القضائية، وصار هناك أمل في أن يتجسّد مبدأ من يتحمّل المسؤولية يجب أن يخضع للمساءلة لاحقاً.

ثالثاً: ثمار الحراك الشعبي السلمي

أطفأ الحراك الشعبي شمعته الأولى، مثل المواطنين، يريد العديد من المراقبين تقييم مساره، وبعضهم يتساءل عن المسعى من تواصله، فقد تحقّقت أهم مطالبه المتمثلة بمنع تولي بوتفليقة الحكم لعهدة خامسة. ويجيب آخرون بأنه ينبغي تثمين نزعة الجزائريين إلى الانقلاب على الوضع القائم، ولا يمكن اختزال حراكهم المستمر في المطالبة برئيس للبلد، بل إنه هبّة شعبية أوقفت مشروع المستبدّين للبقاء زمناً آخر في السلطة، وتعمل على إحياء آمال المواطنين لتحقيق ربيعهم الديمقراطي. لهذا لم تتراجع مسيرات المواطنين بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت نهاية السنة الماضية، بل عادت التظاهرات مع بداية السنة الجديدة، وهذا يؤشّر إلى أن الحراك كان له مفعول قوي في تحريك الوعي الشعبي والشعور الوطني بحتمية التغيير. من ثمرات الحراك:

1 ـ فطنة المجتمع بجميع فئاته

من أجمل صور الحراك، تلك التي ظهر فيها الجزائريون صفاً واحداً، شباباً وكهولاً وشيوخاً، نساءً وأطفالاً، رافعين لافتة هذه فطنة وليست فتنة. لقد انتفض أبناء الوطن الواحد لرفض الإهانة التي يتعرّضون لها على يد أقلية احتكارية تريد التمديد لحكم فاسد مفسد. لم يسمح المواطنون بتسلّل أفكار المؤامرة والتمرّد وتخريب الوطن إلى وعيهم، بل أعلنوا أن حراكهم ضد العصابة، ضد السلطوية التي خرّبت الدولة، ونهبت الثروة، وسحقت المجتمع. هي فطنة المواطنين في الجزائر العميقة، واستفاقتهم بعد عقود من الاستكانة، والسكوت عن السياسات والممارسات التي رسّخها نظام حكم جائر، عززّت فُرقتهم، وزادت من عدم العدالة الاجتماعية بشكل غير مسبوق. لقد ألغى الحراك خيار سلطوية بوتفليقة أو العودة إلى زمن العشرية السوداء، أو ما دأب الحكام العرب المستبدون الترويج له إمّا أن تظلّ هذه الأنظمة المستبدة متسلّطة، بأحكامها العرفيّة، وحالات استنفارها الدائمة، وأجهزتها الأمنية، وإما أن تتفكّك مجتمعاتنا عمودياً وفق أسس دينية وطائفية وعرقية وإقليمية وقبليّة[18].

(18) صادق العظم، «النزعة القومية العربية، والفكر الإسلامي، و«ثورات الربيع العربي»،» في: فوّاز جرجس، محرر، **الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**، نقله إلى العربية عبد الواحد لؤلؤة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 245.

إنّ ما يُبعد التشاؤم في استشراف مستقبل الحراك، تصميم الجزائريين منذ البداية على التمسّك بسلميّة التظاهر، وحرصهم على تجنّب كل ما من شأنه أن يقلب فطنتهم إلى فتنة، أعلنوها صراحة، وأحبطوا كل محاولة لكسر حراكهم سواء من طرف فلول النظام البوتفليقي وبقاياه، أو من طرف قوى إقليمية وغربية، تربّصت ببلدان الربيع العربي من قبل، وتتربّص اليوم بالسودان والجزائر. وفي هذا، تؤدي التجربة التعددية القصيرة التي عرفها البلد في التسعينيات ومآلها العسير، دوراً في تغذية الحذر لدى الجميع، حتى وإن كان الحراك يقوده شباب أغلبيته لم تعش العشرية السوداء. ثمّ إن الجيل الحالي، لا يأبه للتحريض الذي تريده بعض الفضائيات التلفزيونية[19]، بل يتوجّه إلى الساحات العامة ليناقش قضايا الحراك، كما يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للمشاركة في النقاش العام الدائر حول التغيير المنشود.

من أجمل صور الحراك، تلك التي ظهر فيها الجزائريون صفاً واحداً، شباباً وكهولاً وشيوخاً، نساءً وأطفالاً، رافعين لافتة هذه فطنة وليست فتنة. لقد انتفض أبناء الوطن الواحد لرفض الإهانة التي يتعرّضون لها على يد أقلية احتكارية.

2 ـ من محاصرة المجتمع إلى محاصرة النظام القائم

مثل الانتفاضات التي شهدتها بلدان عربية متعددة عام 2011، ساعد الحراك الشعبي في الجزائر على بروز هيبة الشعب[20]. لقد مكّنت التظاهرات وتصميم المتظاهرين على التجمع معاً مهما اختلفت أفكارهم وتوجّهاتهم ببروز الجمهور كقوة فاعلة بعد أن كان يُنعت ككتلة من المواطنين أو رعايا خاضعين خضوعاً مطلقاً لأصحاب السلطة، غدا هؤلاء الآن هم المُحاصَرون[21]. امتداد المسيرات الشعبية من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، ومساهمة جميع الفئات الاجتماعية، أكسب الحراك قوة رهيبة، وضعت هيبة النظام أمام امتحان عسير، إذْ أُبطل الحظر الذي كانت تفرضه السلطات على التظاهر في الجزائر العاصمة، مما سمح بكسر حاجز الخوف لدى جميع المواطنين، ودفعهم إلى استعادة ثقتهم في أنفسهم وقدرتهم على تغيير الوضع القائم.

جاءت صحوة الجزائريين عقب معاناة طويلة من التضييق الذي مارسته الدولة السلطوية، البعض قال إن التضييق لا يعود لحقبة بوتفليقة بل منذ استقلال البلد، وها هي الآن لحظة يحلم فيها المواطنون بأن يكونوا جزءاً من المجتمع السياسي، فينتهي الحصار، وتكون الدولة لهم. في حين وجد آخرون في شعور الجزائريين بالذل دافعاً رئيساً للاحتجاج، فغيّر الخوف موقعه

(19) انظر: مارك لينش، «لماذا لم تواكب القنوات الفضائية العربية الاحتجاجات الأخيرة مثلما واكبت احتجاجات العام 2011،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 15/3/2019، <https://carnegie-mec.org/diwan/78599>

(20) تشالز تريب، «سياسة المقاومة والأنظمة العربية،» في: جرجس، محرر، المصدر نفسه، ص 138.

(21) المصدر نفسه، ص 141.

من الشعب إلى النظام[22]، حيث انتاب السلطة الفعلية ذعر شديد وهي تشاهد تظاهرات عارمة داخل وخارج الوطن، ترفض إذلال الشعب، متواصلة، ولا يخاف فيها الجزائريون من قمع الدولة. كان شعارهم الأول ما كانش الخامسة يا بوتفليقة.. جيبوا البيّاري جيبوا الصاعقة أي لا للعهدة الخامسة، وأتوا بقوات الشرطة للتدخل السريع أو الصاعقة التابعة للدرك الوطني. قرابة عشرين سنة، تمادت الدولة في تعسّفها، بفضل مضاعفة قوات الأمن التي تخّطت الربع مليون فرد[23]، وارتفعت ميزانية الجيش والأمن أضعافاً مضاعفة، وصارت الأمنوقراطية تستخدم الإعلام الثقيل للترويج لقدراتها[24]، وتُشهر سيف الحداد في وجه كلّ من يرفض خيارات النظام القائم.

مكّنت التظاهرات وتصميم المتظاهرين على التجمع معاً مهما اختلفت أفكارهم وتوجّهاتهم ببروز الجمهور كقوة فاعلة بعد أن كان يُنعت ككتلة من المواطنين أو رعايا خاضعين خضوعاً مطلقاً لأصحاب السلطة.

إلى جانب أجهزة الأمن التي حاصرت المجتمع، وبفضل الجهاز البيروقراطي تمكّنت النخبة الحاكمة من تعزيز سيطرتها، وذلك عبر هندسة تعديلات سياسية واقتصادية، أسفرت عن إبقاء النظام السياسي التعددي الذي سمحت به قيد السيطرة المحكمة[25]. فالإدارة لم تترك أبداً أسلوبها الرقابي والقمعي تجاه المجتمع المدني، كما واصل النظام الاعتماد عليها في فبركة جميع العمليات الانتخابية. وفي هذا، واجه المتظاهرون الحكومة الحالية التي شرعت في التحضير لرئاسيات 4 تموز/يوليو، بشعار لا انتخابات مع العصابات، لإدراكهم أن العملية السياسية المشوّهة والانتخابات المغشوشة، هي المسؤولة عن بقاء أقلية احتكارية على رأس الدولة. وعليه، قام بعض المجالس القضائية وبعض منتخبي الهيئات المحلية، بمساندة مطلب الحراك الشعبي، فأعلنوا رفضهم تأطير الانتخابات الرئاسية، ولم يكن أمام النظام من حلّ أمامه سوى إلغاء الموعد الانتخابي. لم يعد المواطنون مقتنعين بنصف الحلول، بل إن حراكهم يهدف إلى التغيير الجذري، والقطيعة مع ممارسات السلطوية.

بعد الحصار الذي فرضه النظام، انتفض العديد من القضاة والسياسيين والإداريين والإعلاميين، وأعلنوا انخراطهم في الحراك الشعبي، حيث بادر نادي القضاة إلى تنظيم وقفات ومسيرات أعلنوا فيها أنّ دولة الحق والقانون التي رُفعت كشعار في العديد من المحطات، كانت

---

(22) انظر: مايكل يونغ، «ما أكثر ما يزعج الجزائريين من ولاية خامسة لبوتفليقة: مطالعة دورية لخبراء حول قضايا تتعلق بسياسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومسائل الأمن،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 5 آذار/مارس 2019، <https://carnegie-mec.org/diwan/78503>

(23) سنة 2009 بلغ تعداد أفراد الأمن الوطني 90 ألف وفي 2014 قفز الرقم إلى 209 آلاف. انظر: *Le Soir d'Algérie*, 23/10/2014.

(24) Fayçal Métaoui, «Le Changement sera à l'avantage de l'armé,» entretient avec Akram Kharief, TSA, 24 juin 2019, <https://algeria-watch.org/?p=72187>.

(25) دالية غانم، «الحد من التغيير عبر التغيير: ما وراء ديمومة النظام الجزائري،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 8 آذار/مارس 2018، <https://carnegie-mec.org/2018/05/08/ar-pub-76277>.

خرافة تخفّى وراءها محترفو النصب والكذب بتوظيفهم القانون بما يخدم مصالحهم، ولن تمنعنا القيود التعسفية التي فرضت علينا من التعبير عن هذا الموقف[26]. نفس التوجّه سلكه موظّفو التلفزيون العمومي، حين احتجوا أمام مقر عملهم مندّدين بالتضييق الذي يُمارس عليهم، والتعتيم الممنهج حيال الحراك الحاصل في البلد[27]. هكذا يبدو المشهد، فلسنوات ظلت السلطة تمنع التظاهر السلمي، فتُحاصِر وتقمع، واليوم، يفرض المواطنون حصاراً على أعضاء الحكومة المعيّنة بعد عزل بوتفليقة، حيث يرفضهم الناس، ولا يستقبلونهم إلّا بشعارات الحراك. فالوزير الأول الأسبق نور الدين بدوي لم يبرح مكتبه منذ تعيينه، تماماً مثل السيد بن صالح طوال فترة رئاسته للدولة.

3 ـ هل هي بداية نهاية عهد «دعه ينهب دعه يهرب»؟

ماذا بوسع المُتابع للمحاكمات التي تتواصل وقائعها لكبار المسؤولين في الدولة ورجال الأعمال قضائياً، وإدانتهم بقضايا فساد مختلفة، ثم جرّ أغلبهم إلى السجن، سوى القول، أخيراً تعترف السلطة بأنها فاسدة مُفسدة. معجزة تحقّقت بسجن رئيسي الوزراء السابقين أحمد أويحيى وعبد المالك سلال، بتهم فساد كاستخدام السلطة، ومنح امتيازات غير مبرّرة، وتعارض المصالح. الرجلان مكّنا أزلامهما من الاستيلاء على أموال وممتلكات عمومية، وجمع ثروة ضخمة في زمن قياسي. وظهر أن قضايا الفساد المعلنة سلفاً، وأشهرها محاكمة بنك آل خليفة، لم تكن إلا ذرّاً للرماد في العيون، والتغطية على جرائم فساد منظمة أخرى، لو تمّ فضحها لَانهار النظام الحاكم فوراً.

تحريك العدالة لفتح ملفات الفساد جاء بأمر قائد أركان الجيش، في غمرة الاحتجاج الشعبي العارم المطالب بإنهاء حكم العصابة، ومحاسبة وكلائها، واسترجاع الأموال المنهوبة. فضَح الحراك إذاً سياسة اللاعقاب المنتهجة طوال حكم بوتفليقة، وإفلات الفاسدين الحقيقين من قبضة العدالة، واكتشف المواطنون فظاعة الفساد الشبكي، وكيف حاول المنتفعون منه، أي حاشية الرئيس السابق وداعموه، صيانته بالدفاع عن بقاء رئيس دولة سقيم. يريد المواطنون عبر حراكهم، إنجاز ما فشلت فيه الدولة من قبل، أي توفير إرادة شعبية لمساءلة القائمين على تسيير شؤون البلد، والضغط عليهم من أجل الكفّ عن استخدام الموارد العمومية لخدمة مصالحهم. حالياً، وفي ظل السرعة القصوى التي تسير بها التحقيقات القضائية في ملفات الفساد مع وزراء وكوادر عليا

---

(26) **الخبر** (الجزائر)، 9/3/2019.

(27) الجزيرة نت، 26 آذار/مارس 2019، <https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/3/26>.

ربيع الصحافة الوطنية لم يعمّر طويلاً، إذ عاد التضييق وبقوة ضد جميع وسائل الإعلام بعد الشهر الثالث من انطلاق الحراك. الصحافة والراديو والتلفزيون الحكومي، والفضائيات الخاصة التي كانت تغطي المسيرات كل جمعة، وتنظم الندوات لمناقشة قضايا الحراك، عادت إلى بيت طاعة السلطة، وتحديداً، بعد أن غيّر قائد الأركان لهجته اتجاه الحراك، ووصف المتظاهرين بـ «العاملين وفق أجندة أجنبية» و«أذناب العصابة». ما كان على وسائل الإعلام إلا الانصياع، بعد أن عادت سياسة التخويف والتخوين إلى قاعات التحرير، وصار التهديد يصيب كل من يعرض ما يخالف الخطاب الرسمي للسلطة. انظر: أحمد الغربي، «حراك الجزائر.. حرر الإعلام وعراه،» **مجلة الصحافة**، 22 كانون الأول/ديسمبر 2019، <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/925>.

ومنتخبين، جميع المسؤولين مرتبكون، بعضهم فرّ خارج الوطن، والبعض الآخر لا يعلم مصيره. فنظام الفساد مع بوتفليقة ورّط الجميع، حيث سارع المسؤولون إلى نسج شبكة مصالح مع عائلاتهم ومع رجال أعمال ومع تجار ورياضيين وإعلاميين، مطمئنّين إلى حكم «الرايس»، متمتعين بحصانة لا تمنعهم من ممارسة أيٍّ محظور، فنهبوا واكتنزوا أموالاً طائلة في حسابات أجنبية[28].

استعادت قيادة أركان الجيش مكانتها الطبيعية في الدولة، بعد أن حاول الرئيس السابق بوتفليقة تحجيم دورها، سعياً منه إلى ترسيخ حكمه الفردي المطلق.

من كان يجرؤ على قول لا لبوتفليقة وهو يعلن توزيع الأموال في شكل برامج تجهيز وإسكان وغيرها، لشركات وطنية وأجنبية لا تتقيّد بمعايير الشفافية، ولا تحترم آجال وشروط الإنجاز. من كان يعارضه وهو يوزّع المليارات على الزوايا، وعلى المهرجانات الموسيقية، وحفلات في مدن سميّت عاصمة الثقافة العربية. طبعاً لا أحد، جميع المسؤولين كانوا ينتظرون حصتهم من مشاريع وسخاء «الرايس»، أمام تغييب مؤسسات الرقابة وآليات حماية المال العام. ما يعرفه الرأي العام، هو أن المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال المتهمين اليوم بالفساد تم فضحهم قبل سنوات، وجرى ذكر أغلبهم في التحقيقات حول قضايا الفساد الكبرى مثل قضية الطريق السيار، ووردت أسماؤهم في وثائق بنما[29]، أكبر تحقيق إعلامي دولي حول الفراديس الضريبية، التي تبيَّن فيها حيازة وزراء وأبنائهم، ورجال أعمال ومسؤولين، أرصدة مالية، وشركات وهمية استُخدمت قنوات لتهريب الأموال للخارج. غير أن حماية النظام لهم، فوّتت فرصة توقيفهم، ووقف الانحراف الذي ألحقوه بالدولة.

رابعاً: الجيش والحراك الشعبي وأفق التغيير السياسي

بعد فهم وتفسير دواعي الحراك الشعبي وحسناته، نأتي إلى قراءة الحاصل حالياً من تطوّرات في ظل دخول الحراك في عامه الثاني. في البداية ظهر قائد أركان الجيش الفريق احمد قايد صالح مسانداً للحراك متفهّماً لمطالبه، لكن بعد فترة، تغيّرت لهجته، وأعلن ضرورة الالتزام بالحل الدستوري المتمثل بإجراء انتخابات رئاسية دعا لتنظيمها نهاية السنة المنصرمة، ضارباً عرض الحائط بالمطلب المتكرّر في كل مسيرة شعبية، وهو، رحيل جميع رموز النظام البوتفليقي، وتوفير ظروف حسنة يتمكّن فيها المواطنون التعبير بحرية وإرادة حقيقية عن خياراتهم، والتصويت لمن يستطيع بالفعل ترجمة مطالبهم إلى سياسات ملموسة. بات واضحاً خطة الطريق التي كان يريد رئيس قيادة الأركان فرضها على الجميع، تُبقي المنظومة السياسية على حالها،

(28) تذكر تقارير دولية أن حجم الأموال المهرّبة يفوق 15 مليار دولار بين عامي 2004 و2013. انظر: ليمام، **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال**، ص 206. في حين صرّح جيلالي حجاج مؤخّراً للإذاعة الوطنية أنه خلال 15 سنة تمّ تهريب 60 مليار دولار. انظر: *Le Quotidien d'Oran*, 23/4/2019.

(29) انظر: *El Watan*, 17/6/2019.

وتحافظ على امتيازات المؤسسة العسكرية. ولهذا، يمكن القول إن الالتفاف على الجماهير التي تخرج كل جمعة للمطالبة بالتغيير الحقيقي، نهج سلكته الدولة السلطوية المُتخندقة[30] منذ أن أدركت أنّ الحراك الوطني لن يتوقّف بإقالة بوتفليقة والزج بمجموعة من داعميه في السجن، وأنّ استمرار خروج المواطنين للتظاهر يشكّل خطراً قد يهدّد قبضة العسكر على السلطة. تالياً، ما هي تداعيات هذا النهج على مسار التغيير مستقبلاً؟

1 ـ الدور المهيمن للجيش

لا يحتاج المراقب إلى العودة إلى التاريخ السياسي لفهم دور العسكر في نظام الحكم بعد الاستقلال. حيث ربح جيش الحدود المعركة مع الحكومة المؤقتة واستطاع تشييد الدولة، من دون إطار سياسي، وسمح بتعزيز مركز عصبة من العسكريين سيكون لها مستقبلاً القول الفصل في الشأن السياسي، وبخاصة في تعيين قادة البلد. وعليه، القول بأن الجزائر دولة بريتورية (Praetorian State)[31] صحيح، بحكم استيلاء العسكر على السلطة وفرض تدخلهم لإدارة الشؤون العامة، وحجتهم في ذلك هي حماية الدستور والأمة من العصابة، ومن طبقة سياسية

---

(30) وجدت في اعتماد مصطلح (Entrenched state)، الذي عرّبه البعض بـ «الدولة المتخندقة» أفضل من استخدام مصطلح (The Garrison State) الذي ترجمه عزمي بشارة «الدولة الثكنة» . حيث عدّه مركّباً نظرياً لا يتحقق بالكامل، بل بالاقتراب منه، ويشير مبتكره هارولد لاسويل إلى حال الدولة التي يفرض فيها الجيش والشرطة على المجتمع عملية تعبئة شاملة استعداداً لمواجهة العدو، فيُتبع له كل المؤسسات ويلغي الحريات ويفرض الطاعة على الجميع تماماً مثلما يجري داخل الثكنات. انظر: عزمي بشارة، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 46 وما بعدها؛ Harold D. Lasswell, «The Garrison State,» *American Journal of Sociology*, vol. 46, no. 4 (January 1941), pp. 455-468.

في حين، الدولة المتخندقة وصفٌ للحالة التي يسلك فيها العسكر سبلاً لتعزيز وجوده في المجال السياسي، وتفعيل دوره في الحكم وفي صنع السياسة العامة. فإذا كانت قوى التغيير تريد تقليص دور الجيش في العمل السياسي، يختفي العسكر وراء خلفية مدنية، ويتخندقون في المؤسسات المدنية والإدارات الحكومية، وعن طريق شبكات من الأزلام تسهّل لهم مهمّة التحكّم في دواليب السلطة، وهذا ما يُبقي الوضع القائم على حاله. في هذه الدراسة، أرى أن النظام السلطوي لا يزال متيناً، وهذا راجع إلى تخندق داعمي الرئيس السابق ونظامه في مواقعهم، وهم يرون أن قيادة الأركان تحتاج إليهم لتمرير حلولها للأزمة القائمة. رجعت إلى دراسة جون سايدل (John T. Sidel)، ووجدته استخدم عبارة (Autocratic Entrenchment) «التخندق السلطوي» مقارنة بالتكيّف (Adaptation) الذي سلكته أنظمة سلطوية عربية مثل النظام المصري. انظر: جون سايدل، «مخاطر التحول الديمقراطي في مصر من خلال منظور إندونيسي أغبش،» في: جرجس، محرر، **الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**، ص 199 ـ 24، و Joshua Stacher, *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria* (Berkeley, CA: Stanford University Press, 2012).

(31) عدّه العديد من الدارسين مصطلحاً ملائماً لفهم من يحكم في الجزائر، وفي اعتقادي أنه يلائم تفسير الوضع الحالي أيضاً، وما أفرزته أحداث الحراك الشعبي. فالمفهوم يشير إلى تدخل الجيش في السياسة، من طريق القوة يتحول الجنود إلى «بريتوريين» في ظل عوامل لاشرعية ولافعالية الحكومة المدنية. ويصبح المجتمع بريتورياً بفعل التسيّس الشامل لقواه ومؤسساته، وتغيب الضوابط لممارسة العمل السياسي وقواعد وإجراءات انتقال السلطة، فتشيع الفوضى والانقلابات، ويكون تدخّل العسكر أكثر فاعلية. انظر: بشارة، **الجيش** =

فاشلة لديها طموح سلطوي، غير مبالية بالمصلحة الوطنية في ظل الأزمة القائمة. استعادت قيادة أركان الجيش مكانتها الطبيعية في الدولة، بعد أن حاول الرئيس السابق بوتفليقة تحجيم دورها، سعياً منه إلى ترسيخ حكمه الفردي المطلق. هل وجد العسكر في الحراك فرصةً مواتيةً لاستعادة مركزهم الريادي؟ قطعاً، ومن دون تردّد. بل إنّ القيادة العسكرية أرادت الحصول على شرعية جديدة بمساندتها في البداية للانتفاضة الشعبية، وتالياً، في ما اتخذته وتتخذه من تدابير غير دستورية منذ قرار الفريق أحمد قايد صالح بعزل بوتفليقة. فهذا الأخير غادر الرئاسة ليصبح قائد الأركان الرئيس الفعلي، وتعيين رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رئيساً للدولة لا يعني شيئاً، أو مثلما جاء في تحقيق صحافي إنّ مركزه أقرب للمدير الليلي للفندق من رئيس دولة[32]. فالقيادة العسكرية إذاً، وظّفت انتفاضة المواطنين لرصّ صفوفها والدخول في معركة تصفية جناح بوتفليقة وداعميه العسكريين والمدنيين، ولا بأس أن نقول، إنها امتطت موجة الحراك لصيانة مركزها فقط.

يظهر أن العسكر عاد وبقوة لتكريس منطقه كمُصطفٍ وحيد لرؤساء الجمهورية، ولسان حاله إن مطلب الحراك الشعبي بتغيير هذه الذهنية أمر مستحيل، ولا مجال للتفاوض فيه. إذْ كانت الدعوة المتكررة لقائد الأركان بتنظيم الانتخابات الرئاسية وضرورة المشاركة فيها بقوة، تعكس النهج الذي يسلكه القادة العسكريون عادة، حين يعتبرون أنفسهم صنّاع التغيير والتطوير، وخير بديل للمبادرات السياسية التي قد تقود البلد إلى الفوضى. أي أنك دائماً أمام قوة بريتورية تدمج المجال العسكري مع المدني، تقوم بتعبئة المواطنين بهدف إنجاح خطتها لتجاوز الأزمة السياسية الراهنة. لكن هذه التسوية التي تبغيها تلك القوة، تزيل الشكوك حول مدى استمرارية البوتفليقية من دون بوتفليقة، ما دام الإعلان عن قائمة المترشحين لرئاسيات 12 كانون الأول/ ديسمبر الماضي[33]، لم يحمل أيّ مفاجأة، عدا إثباته حقيقة أن الجيش الممسك بالسلطة لا يريد التغيير، الذي اعتقد البعض أنه سيكون من طرف النظام ومن داخله، يريد الاستمرار، لا متكيّفاً مع المستجدات التي جاءت مع الحراك الشعبي، بل متخندقاً في مجاله الخاص، فارضاً السكينة على كل مؤسسات البلد، ومجبراً الجميع على قبول سياسة الأمر الواقع.

لا ينتهي الحديث عن هيمنة العسكر وسبلهم الرامية إلى البقاء سادة الحكم في البلاد[34]، من دون الحديث عن العلاقات التي تنسجها المؤسسة العسكرية مع كل المنتمين إلى مؤسسات

= **والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، ص 56 ـ 58، وصموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبيد (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص 194 ـ 196.

(32) Francisco Serrano, «After 8 Months on the Streets, Protesters in Algeria Aren't Giving up,» *Foreign Policy*, 3 October 2019, <https://foreignpolicy.com/2019/10/03/after-eight-months-on-the-streets-protesters-in-algeria-arent-giving-up>.

(33) خمسة مترشحين خاضوا السباق الرئاسي. عبد المجيد تبون وعلي بن فليس وعز الدين ميهوبي هم من فلول الحقبة «البوتفليقية». ومنذ البداية ظهر أن تبون هو المرشح الذي وقع عليه اختيار قيادة الأركان، وهو ما يشبه إلى حد كبير ما وقع لبوتفليقة عام 1999 مع الجيش.

(34) خلافاً لما تريد المؤسسة الترويج له اليوم، عبر حرصها في تصريحات قائدها على أن الشعب مصدر السلطة بموجب أحكام المادتين 7 و8 من الدستور، يرى العسكر أنفسهم أصحاب السيادة الذين يفوضون =

الجمهورية، وكيف أصبحت الروابط المدنية العسكرية أقوى من ذي قبل. إن دعامة السلطوية في الجزائر، هي الدور الأساسي الذي أناطته قيادة الأركان لجهاز الاستخبارات، وكيف استطاع هذا الجهاز أن يتغوّل، ويستفرد بإدارة الحكم، وبات يشكّل دولة في صلب دولة[35]. أراد الرئيس السابق بوتفليقة تقليص قوته عن طريق التخلّص من الجنرال توفيق في عام 2015، وإعادة هيكلة جهاز الاستخبارات ووضعه تحت سلطة الرئاسة. منذ ذلك التاريخ، والشكوك تحوم حول مآل توفيق صانع الرؤساء في الجزائر، ومصير البوليس السياسي بعد رحيل قائده. مع انطلاق الحراك الشعبي، واجه قادة هذا الجهاز غضب قيادة الأركان التي اتهمت بعضهم بالتواطؤ مع الجنرال المتقاعد توفيق للإطاحة بنائب وزير الدفاع الراحل أحمد قايد صالح[36]. وبسرعة، تم تبديل قيادة الأمن العسكري من طرف قيادة أركان الجيش، بما يعني استعادة وزارة الدفاع لجهاز الاستخبارات بعد أن ظل لعقود مؤسسة مستقلة بذاته.

الطريقة التي أدارت بها المؤسسة العسكرية الأزمة السياسية، وتجاهلها للحراك الشعبي قبل الانتخابات وبعدها، يعزّز فرضية توظيف الحراك من طرفها لتعزيز قوتها وسيطرتها.

اليوم، وقد رحل قائد الأركان أحمد قايد صالح، بخلو الساحة من الرجل العسكري القوي، هل في إمكان الرئيس الحالي الشروع في إصلاحات سياسية تستجيب لمطالب الحراك الشعبي؟ من الواضح أنه مباشرة بعد تنصيب الرئيس عبد المجيد تبون رئيساً، طرحت العديد من التساؤلات حول مدى استعادة الرئاسة مكانتها بعد الدور الذي أدّته قيادة الأركان في حل أزمة الفراغ الدستوري الذي استمر قرابة السنة. ثم إن وفاة قائدها المفاجئ، قد يفيد أن الكرة أصبحت في مرمى مؤسسة الرئاسة، ودور المؤسسة العسكرية والاستخبارات بات محدوداً في رسم معالم مرحلة جديدة.

2 ـ ممكنات تحوّل الحراك إلى جسر للانتقال إلى حكم مدني

الطريقة التي أدارت بها المؤسسة العسكرية الأزمة السياسية، وتجاهلها للحراك الشعبي قبل الانتخابات وبعدها، يعزّز فرضية توظيف الحراك من طرفها لتعزيز قوتها وسيطرتها، واليوم تتحدث السلطة عن ضرورة تجاوز مرحلة ما بعد الحراك، بطرح سلة من الإغراءات تحت مسمى

= السلطة للنخب المدنية، احتراماً لقواعد غير مكتوبة، ليظل الجيش المصدر الوحيد للسلطة برأي لهواري عدي. انظر: Lahouari Addi, *Radical Arab Nationalism and Political Islam*, translated by Anthony Roberts (Washington DC: Georgetown University Press, 2017), p. 92.

(35) انظر: Mohamed Sifaoui, *Histoire Secrète de l'Algérie Indépendante: État-DRS* (Paris: Nouveau Monde Éditions, 2012).

(36) في لقاء سرّي يوم 30 آذار/مارس 2019 اقترح محمد مدين «توفيق» على الرئيس الأسبق ليامين زروال ترؤس هيئة لإدارة فترة انتقالية مستقبلاً بموجب اتفاق حصل بينه وبين سعيد شقيق الرئيس بوتفليقة. علمت قيادة الأركان بالأمر، وفور ذلك طلبت من المجلس الدستوري الإعلان عن عزل رئيس الجمهورية بسبب مرضه تطبيقاً لنص المادة 102 من الدستور. انظر: *El Watan*, 8/12/2019.

الاستجابة لمطالب الشعب. إذ أعلن الرئيس عن إطلاق مشروع تعديل الدستور، وباشر حملة من المشاورات مع بعض الشخصيات الوطنية، وقال إنه سيطلق سراح معتقلي الحراك، وسيسترجع الأموال المنهوبة؛ وهي وعود انتخابية، حاول من خلالها استمالة الأغلبية التي قاطعت الانتخابات ورفضت الانخراط في مسعى السلطة الرامي إلى كبح الحراك السلمي. لكن الرأي العام انتبه إلى أن خطة الطريق التي وضعتها السلطة لتجاوز الأزمة كانت أحادية، أسّست لحقبة سياسية تتولاها بقايا العصابة الموجودة خارج السجن وفق ترتيب مؤقت قطعته مع عناصر دولة العصابة العميقة التي تأسست في سنوات حكم بوتفليقة[37]. وفي هذا، يجد نور الدين ثنيو أنّ مصدر الخطر الذي سوف يحدق بالبلد، هو أن إرساء نظام تداولُ حكم بين العصابات سيؤدّي إلى تقويض الدولة الجزائرية المرتقبة، وتوهين الإرادة الشعبية وشلّها عن أيّ إمكانية للتّغيير[38].

بالطبع، ليس من اليسير على قوى التغيير إماطة الإرث السلطوي من طريق بناء دولة ديمقراطية مدنية، وبالأصح، إنّ ما كشفته التطورات التي واكبت الحراك الشعبي، هو قوة الدولة العميقة وقدرتها على وأد أيّ مسار قد يقلب موازين القوة لصالح الشعب. ولهذا، لم يستجب المتظاهرون في البداية لفكرة أن يتحوّل الحراك إلى حركة تعبير سياسي، ما دام تعبئة أفقية من دون توجيه أو تنظيم، ويمثّل القوة السياسية الوحيدة القادرة على تغيير ميزان القوى القائم وتحريك مسار ثوري. أي أنه لا يمكن تأطير الحراك ضمن حركة سياسية أمام بقاء الوجوه المقيتة للنظام البوتفليقي. في حين، ترى المعارضة أنه يجب تحويل تلك التعبئة إلى نوع آخر من التعبئة العمودية، إذ يُفترض أنّ أصحاب السلطة مستعدون للتنازل جزئياً عنها وعن القرار السياسي. هذا الاقتراح لم يقنع الأغلبية، وبخاصة جيل الشبكات الاجتماعية، الذي فقد الثقة في السلطة وفي النخب السياسية[39].

أخيراً وليس آخراً، الذي يمكّن الحراك من العبور بالبلد إلى الديمقراطية، هو رسوخ مبدأ أن لا سيادة سوى سيادة الشعب، وبسلمية الحراك، تعزّزت فكرة أن التغيير في البلد لن يحصل لاحقاً عن طريق العنف، بل إن الجيل الحالي يؤمن بالاختلاف، ويدير الصراع بأسلوب حضاري قائم على قبول الآخر. ينبغي الإبقاء على حيوية الحراك وتفعيله كسلطة مضادة للسلطة الحاكمة، والحرص على تثمين الجهود التي يقوم بها الحراكيون، وتفادي القول بأن الحراك عجز عن التغيير، أو أنه صار من العبث مواصلته. الحراك مستمر، والعجز أصاب السلطة التي لم تستغل اللحظة التاريخية التي توافرت للبلد من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. لذلك، إن ممكنات تجسيد انتقال فعلي إلى دولة مدنية مثلما يطالب الحراك، رهين بتفكك الدولة العميقة من طريق إنهاء الوصاية العسكرية على المجتمع السياسي □

(37) نور الدين ثنيو، «الجزائر... والعصابة القادمة،» **القدس العربي**، 2019/10/10، <https://bit.ly/3aQS1yh>.

(38) المصدر نفسه.

(39) Rachid Tlemçani, «Armée, État profond et Hirak,» *El Watan*, 19/05/2019.

السياسة وإغواء التغيير
قراءة في رواية «الحركة» لعبد الإله بلقزيز

عبد الرحمن التمارة(*)

جامعة مولاي إسماعيل، الكلية المتعددة التخصصات، الرشيدية ـ المغرب.

مدخل

تَقترنُ رواية **الحركة**[1]، للباحث والروائي المغربي عبد الإله بلقزيز، بمرجعية سياسية؛ لأن أحداثَ عالمها التخييلي متّصلةٌ بتنظيم مَدني شبابي احتجاجي مغربي: «حركة 20 فبراير». إنها الحركة التي نشأت في خضم الحراك السياسي الناتج من «ثورات الربيع العربي». لهذا، فمرجعية الرواية تبني السياسة من منظور مخالف للمتداول؛ لأنّ الأمر يتعلّق بمتخيّل روائي أساسُهُ حركة اجتماعية تولّدت في سياق سياسي عربي قائم على التجاذب والتوتر، وقوامهُ حركة احتجاجية قادتها من الشباب المؤمن بضرورة بناء الوطن على أرضية مشروع بنّاء يفضي لتحقيق إصلاحات سياسية عميقة، ومركزهُ حركة شبابية وظفت التوافق بين شباب الحركة لتطوير الفعل السياسي، وجعلت الاختلاف مدخلاً حقيقياً لتأكيد أهمية الشباب في الفعل والتدبير السياسي.

يتَّضحُ أن المرجعية النصية لرواية **الحركة** ترتبط بالسياسة من زاوية الجيل والفعل والأفق. لهذا، إذا كان المألوف في المجال السياسي، انطلاقاً من الفاعل والتدبير والصراع، المحكوم بنظام التجربة، وهذا يمنع الشباب من الارتقاء لمستوى ورتبة الفاعل النوعي، ويكتفي بالتبعية للقيادة السياسية، فإنّ الحركة الاجتماعية الاحتجاجية ترى أنّ الشباب يمتلكون بصيرة عميقة للتدبير والنقاش السياسي، وهو ما يؤهلهم لخوض غمار الفعل السياسي على قاعدة الإنتاجية الخلّاقة، والبحث عن أفق اجتماعي رحب وغني بالعدل والديمقراطية. هل هذا يعني أنّ الحركة الجديدة، بمنطلق سياسي، بلورها شباب أغواهم التغيير؟

(*) البريد الإلكتروني: temaraabd@yahoo.fr.

(1) عبد الإله بلقزيز، **الحركة: رواية** (بيروت: منتدى المعارف، 2012).

أولاً: الحركة: سيرورة الشيْد والتفكيك

يكشف متخيل رواية **الحركة** أنّ تأسيس حركة 20 فبراير مثّل لحظة سياسية نوعية في تاريخ المغرب المعاصر، بأفق نضالي أساسه الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. لا يتعلّق الأمر، إذاً، بتنظيم ولّدهُ حُلم طوباوي، بل بحركة اجتماعية احتجاجية أنتجتها الاستجابة لنقاش وحراك سياسي كاشف إمكانية بناء الممارسة السياسية بعقلانية شبابية طموحة وقادرة على التغيير. لهذا، فهي حركة شيّدَها إيمان مؤسسيها بتجاوز مآزق الفعل الذي بلورهُ قادة أرهقتهم الشيخوخة السياسية، فبيّنت تجربتهم أنهم وظفوا السياسة، بمنظور نسبي، لخدمة المصالح الشخصية في الخفاء، والصالح العام في العلن، وهذا عمّق الإحباط في واقع ملئ بمظاهر الفساد المختلفة. بهذا المعنى، فإنّ رواية **الحركة** تشيّد تاريخاً نوعياً لحركة احتجاجية ذات نزعة إصلاحية وطموح للتغيير؛ لأنها تُناصر الإنسان المظلوم والمقهور والمهمّش، وتطرح إمكان التفكير في قضايا الوطن بمنظور العقل وليس العُمر. من هنا، تجلّى واضحاً «أنّ الحركة تعبير عن إرادة شعبٍ مَلّ من هذه الدكاكين السياسية، التي لم تنفعه يوماً في قضايا الخبز والحرية والعدالة، وكان همّها دائماً تحسين حصّتها من السلطة والمنافع، وتعبيرٌ في الوقتِ عينِهِ عن ميلاد جيلٍ سياسيّ جديد يمتلك ثقافةً وإرادةً جديدتين»[2].

تتعيّن **الحركة** إطاراً للنضال، يقوده شباب تحمَّس للتغيير، فتسلّح بالثقافة والإرادة. يلتقي شباب حركة 20 فبراير مع الشّعب في التّمرد والاحتجاج، الخفي أو المعلن، على أحزاب وكائنات سياسية تشتغل بأمل الاغتناء وامتلاك المناصب، واحتلال مواقع السلطة النوعية. إن القلق المتولّد من فاعلين سياسيين استعصى عليهم التغيير، أو لم يسعوا إليه أصلاً، وفّر شُحنة نفسية هائلة، مدعومة بمعرفة سياسية نظرية، ساهمت في توليد إرادة قوية ورغبة أكيدة لتغيير الأوضاع المتردية للفئات المقهورة من الشعب. بهذا المعنى، لم يبقَ الشباب في الصفوف الخلفية للأحزاب السياسية وتنظيماتها الشبابية، بل تموقعوا في إطارٍ مُبادرٍ قادرٍ على التغيير، وتدمير النظام الحزبي المغلق بتراتبية تنظيمية. من هنا، تجلّت الحركة إطاراً نضالياً نوعياً، لأنه تأسس بروح وقوة الشباب الطامح للتغيير الاجتماعي والسياسي، فصار إطاراً مؤمنا بروح الشباب وقدرتهم على مأسسة الفعل الديمقراطي المفضي للديمقراطية والعدالة. هكذا، تبدّت الحركة حركة نضالية احتجاجية شبابية مستقلة، فأسست فعلين بارزين: الفعل الأول أساسُهُ تعاطف الشباب المنخرط في الفعل السياسي معها، فعمّق الإحساس بأهمية التنظيم وعدالة القضايا التي يناضل من أجلها: «.. فأجابت بأنّ شباب الأحزاب المناهضة للحركة هُم بدورهم وقفوا موقفاً مشرّفاً، ومخالفاً لموقف قياداتهم، وهذا وحده يكفي دليلاً على أنّ الحركة فرضت نفسها على الجميع، إلى حدٍّ إحداثها شروخاً في وحدة بعض الأحزاب»[3]. والفعل الثاني قوامُه الاستجابة النوعية لفعلها وخطواتها النضالية، في إطار التحالف والتضامن السياسي: «فها هو وليد يؤكد أن اتصالاته مع رفاق آخرين في مدن أخرى أفادته بأن مظاهرات الدار البيضاء ومراكش وفاس حاشدة، وتفوق أيّ توقّع، وها هي سليمة تخبرهم بأن عمّها أكّد لها من طنجة بأنّ المدينة شهدت أضخم مسيرة في تاريخها»[4].

---

(2) المصدر نفسه، ص 36.

(3) المصدر نفسه، ص 37.

(4) المصدر نفسه، ص 37.

لا يكشف التعاطف مع الحركة عن رؤية عميقة للتغيير الاجتماعي والسياسي، ولا تُعبّر الحشود الجماهيرية الهائلة (المظاهرات) عن الفعالية النضالية للتنظيم الشبابي الاحتجاجي. بهذا المعنى، فالحركة قد تكون أنتجت ما يُقوِّضها من الداخل؛ لأنها لم تولِ أهمية لتسطير برنامج نضالي دقيق، يكونُ كفيلاً برسم حدود التنظيم (الحركة) وضبط وجوده. من هنا، فإنّ العشوائيةَ النضالية، وتكالبَ قوى سياسية موازية، وضعفَ إدراكِ المسافة الفاصلة بين التَّصورِ والإمكان والفعل النضالي، وصيرورةِ الفعل السّياسي وسيرورته، وكيفيةِ تدبير العلاقة مع المتعاطفين والقادة، قد تحالفت للانعطاف بالحركة عن أهدافها النضالية «الثورية»، بعدَ فترة وجيزة من تكوّنها. إنّ هذا ما تكشفه شخصية أمجد، بوصفه أحد مُؤسِّسي الحركة: «قال إنّه لا يشعر بالارتياح كثيراً تجاه مواقف بعض النشطاء، ممن يتصرفون بقدْرٍ من الادّعاء، وكأنّ النضال في البلد بدأ مع الحركة، فيستسهلون الطعن في طوية الأحزاب الوطنية، وكَيل الاتهامات لها، والتشكيك في نواياها تجاه مطالب التغيير الديمقراطي.. وأنّ علاقات بعض التيارات السياسية بالحركة تتجاوز، بالتدريج، نطاق العمل المشتَرَك إلى المشاركة في صنع قرارات الحركة وتوجهاتها»[5].

هل هي بداية انهيار الحركة وتدميرها؟ قد يعبّر الجواب بالإثبات عن تسرّعٍ في الاستنتاج، وإن كان السؤال لا يخلو من مؤشرات دالة على انعطاف الحركة نحوَ التدمير. وكأنّ الحركة لم تعِ أهمية الهيكلة في بناء سيرورة نضالية تَقيها شرَّ الانحراف، وتمنعها من الانهيار التدريجي. لهذا، فالسِّياسةُ الهادفةُ مأسَسَةَ التغيير الديمقراطي تقتضي التَّنظيم الخلّاق. من هنا، إذا كانت الحركة قد ولّدت نشطاء بغايات نبيلة، فإنها أنتجت واقعاً داخلياً للتنظيم، بفعل تلقائية التفاعل بين نشطائه، صارَ مفتوحاً على الصراع والخصومة، والرغبة في الزعامة والقيادة وبناء الكاريزما النوعية. يتضح هذا حين نتأمّل الطبيعة التنظيمية للحركة: «الحركة ليست تنظيماً حزبياً يحصل فيه الراغبون في الانتماء على بطاقة العضوية، وإنّما هي حركة شعبية نضالية مفتوحة لانتماء الناس جميعاً.. الحركة.. ليست حزباً يبُتُّ مسؤولوه في انتماء المترشحين لعضويته، فيزكيه هذا أو يعترض عليه ذاك. إنها حركة جماهيرية ينتسب إليها جميع مَن آمَن بمبادئها في الحرية والديمقراطية، وناضل في صفوفها»[6].

تشير مقولة الانفتاح العشوائي للتنظيم (الحركة) إلى إمكان تدميره، لأن الممارسة السياسية تفتقر إلى عقلانية تدبير المعارك النضالية الممكنة. من هنا، ربما لا يكون المشكل في الجماهير الشعبية التي تعلنُ التضامن المطلق مع الحركة، وتؤمن كلّياً بمطالبها في التغيير الديمقراطي، بل يظهر المشكل في «النخبة» الشابة التي تعاني عماءَ التنظيم؛ لأن «الحقيقة المأسوية، بالنسبة للديموقراطية، لا تظهر في التعارض بين النخبة والعامة، ولكن كذلك في وضوح العامة وعماء النخبة»[7]. يتجلّى العماء هنا، في التنظيم، فصارت الحركة مفتوحة على هشاشة الموقف، وتشكّلتْ صراعات داخلها، مما هَدَّد وجودَها؛ بفعل التأثير السلبي في العلاقات الاجتماعية والقيمية بين أعضائها. من هنا، فإّن عُمقَ التنظيم قادرٌ على ضبط هذه الإشكالات؛ لأن التعبير عن الآراء والأفكار يكون حراً، بينما القرارات

(5) المصدر نفسه، ص 55 ـ 56.

(6) المصدر نفسه، ص 72.

(7) Emmanuel Todd, *Après la dèmocratie* (Paris: Ed. Gallimard, 2008), p. 259.

النهائية، ذات الصبغة التنفيذية غالباً، تكون ملزمة. لهذا، إذا وضعنا الحركة ضمن سياق سياسي، لتبيّن، بالبداهة، أن الانتماء لا يخلو من نزعة للحكم والقيادة لدى بعض أعضائها. يتضح هذا في النزوع للتعبير عن الأفكار والمواقف الخاصة، من داخل التنظيم، بما يفضي إلى صراعات داخلية تستنزف الحركة، فتتبدّى كـ«الوهم الجميل العابر»[8]، لأن الإطار الضابط لمبادرةِ النشطاء وأقوالِهم ومواقِفِهم صارت مؤطرةً بالأهواء الذاتية، إن لم نقل بالعشوائية، وكاشفةً تجاذبات المناضلين التي تؤسس لبداية انهيار الحركة: «كلّمته [أمجد] على الهاتف ونحن في المقهى، نبيلة وأنا.. أعْلَمْتُه بأنّ نبيلة أخبرتني بموضوع اعتزامه إعلان موقفه في شأن الدستور في الحوار الصحفي، ورجوتُه ـ بعد أن أكّد لي صحّة الخبر ـ أن يتريّث قليلاً رحمةً بأوضاعنا التي لا تحتمل صدمةً عنيفةً من هذا الحجم. ردَّ عليَّ، بهدوء الواثق من نفسه، قائلاً إنّه لم يَعُد يعير أهميةً للحفاظ على صورة وهمية لحركة متماسكة.. قلت له مُرْغماً أن لا يملك الحقّ في أن يتحدث للصحيفة باسم الحركة، وأجابني بأنّه لن يأتيَ بدعةً إنْ فَعَل ذلك، لأنّ غيره من الرّفاق سبقه إلى تنصيب نفسه ناطقاً باسم الجميع»[9].

لا يخلو هذا القول من نزوع للزعامة، ورغبة أكيدة في إثبات القوة النوعية للذات في التعبير واتخاذ المواقف. من هنا، يصير التنظيم الشبابي، في عمقه، دالاً على الرغبة والإرادة في إزاحة حكم وتشييد تغييرات متعددة، وبناء حكم آخر، ولو كان بأفق فكري وقيمي لا يراهن على امتلاك السلطة؛ ما دام «أن التفكير السياسي يتأسس جوهرياً على ملكة الحكم»[10]. لكن المثير في المقطع السردي السابق أنه يدفع إلى طرح أسئلة عديدة: هل يمكن لأشخاص محدودين تسيير حركة اجتماعية بمطالب سياسية وديمقراطية متعدّدة؟ وهل يمكنهم ذلك من دون تنظيم وتنسيق؟ وهل يستقيم التنسيق ومناقشة أمور مطلبية وتنظيمة بالهاتف؟ وهل الانتصار للرأي الخاص يترك للحركة طابعها الجماعي، ولو داخلياً، ما دامت الأخبار المهمة لا يعرفها إلا بعض «قادة» التنظيم؟ وما هي الحدود بين خطاب الحركة الداخلي وخطابها الموجه للجماهير الشعبية؟ وما هي الصيغة التنظيمية والوسيلة الإعلامية لبلورة هذا الخطاب؟ وما مسوّغات الحديث عن حركة اجتماعية، غايتها التغيير، تفتقر إلى رؤية استراتيجية وبرنامج نضالي يجعل خطابها مؤسساً على توافق النظرية والممارسة، ويمنع قادتها من التّصرف بصورة فردية؟

قد تحمل الأسئلة أجوبة متعدّدة تَصبُّ جميعها في التّأكيد أنَّ الحركة ليست حزباً سياسياً، لكن التنظيم والتنسيق كان لازماً أساسياً لاستمرار توهُّجِها النضالي. لقد تَبنَّتِ الحركةُ التَّغييرَ إطاراً وشعاراً، فنَالتِ الحب وكسبتِ التعاطف، وبلورت وعياً بأهمية الفعل النّضالي المسؤول، وقوّة عنفوان الشباب الجاد. لهذا، اشتغل المخزن، وعوامل داخلية، لتقويض الحركة وتدميرها؛ فكان «التجاهل الإعلامي» لها، ونشطت «الإشاعات السخيفة» حولها. إنها أمور ساهمت في «إعلان الحرب على الحركة»، فغادرها أهم المؤسسين لها، بفعل مستقبلها الغامض. يظهر ذلك في شخصية الناشطة والمناضلة نبيلة، التي أخبرت إعلامياً بقيام الحركة، فكان اصطدامها التواصلي

(8) بلقزيز، المصدر نفسه، ص 106.

(9) المصدر نفسه، ص 87 ـ 88.

(10) Hannah Arendt, *Qu'est ce que la politique?,* traduit de l'allemand Sylvie Courtine-Denamy (Paris: Ed. Seuil, 1995), p. 52.

مع وليد، وإهانته لها، منطلقاً لتُنهي علاقتها بالحركة، وتكشف نظام التواصل بين أعضائها، وتستشرف أفقها النضالي: «لا أستطيع، بعد الآن، أن أجتمع معه تحت سقف واحد، أو يجمعني به إطارٌ أو عملٌ مشترك. ليَهْنَأ، هو وأمثاله، بالحركة وبالرأي الواحد فيها. أنا لست أفضل من كثيرين غادروها تحت وطأة الشعور بانسداد الآفاق فيها»[11]، ثم حَسمَتْ موقفها من الحركة بقرار سيادي: «خياري الوحيد أن أنهيَ علاقتي بالحركة»[12]. في القول والموقف ما يؤشر إلى أزمة الحركة. بهذا المعنى، فالتخييل الروائي يؤسس لرؤية مغايرة للمتخيّل السياسي الذي يمجّد الثورة، فيُبرز أنّ ماهيةَ التغييرِ كامِنةٌ في أفقِ الحركة ووجودها؛ الأفق قوامه التفكك والانتهاء، والوجود أساسه الصراع الذي يشتقُّ من فضيلة النضال ما يقوّض قوّة التنظيم ويؤسِّس هشاشتَهُ. من هنا، فالمرجعية البانية لرواية **الحركة** تبني ثقافياً خطاباً يُشِيدُ بالثورة الشعبية وأصوات الشباب، لكن وفقَ رؤية فكرية وتنظيمية غايتها التغيير، وأساسها التنظيم الاستراتيجي، والقيادة العقلانية المبنية على التشاور والتوافق والتنظيم المحكم.

ثانياً: الحركة: دينامية الشباب

تَرصدُ المرجعية النصية لرواية **الحركة** القوة النقدية الموجّهة للتنظيمات الاجتماعية التي تتوخى إحداث تغييرات متنوعة في الوجود الإنساني داخل دولة معينة، لأنها تنظيمات تحملُ في رحمها جنين تدميرها؛ ما دامت تستهين بالهيكلة والتنظيم، وتُعلي من شأنِ العَفوية في القيادة والنّضال. وكأنّ أحداثَ الرواية تبني تصوراً معرفياً وثقافياً نوعياً مفادهُ: ليس مطلوباً من الشباب أن يرتبط بالمؤسسة المغلقة بسياج أيديولوجي (الحزب)، ولكن وَجبَ عليه أن يبني وجوده النضالي المتطلّع للتغيير ضمن تجربة الهيكلة؛ حيث تعي الذات وجود الإطار، ووجودها الفردي، وسقف فعلها، وجوهر نضالها، ومدى تحقُّقِ أهدافها، وعلاقاتها بمن يخاصمها أو يساندها. لهذا، إذا كانت الدينامية الخلّاقة للتنظيم الاحتجاجي الاجتماعي كامنةً في عمقه التنظيمي، وما دام أنّ الحركة ارتهنت لعفوية وتلقائية كَلَّفَتْها التَّقويضَ والتفكُّكَ، فإنّ سيرورةَ التأسيس وكشفِ التّصدع بيّنت أهميّة ودينامية فعل الشباب في الحراك الشَّعبي الذي قادته الحركة لبضعة أشهر. فأين تَكمُنُ دينامية للثورة الشبابية؟

تُمثل حركة 20 فبراير نموذجاً نضالياً مضيئاً في بنى الوجود التاريخي للفعل الثوري الشبابي، وبخاصة من زاوية اختراق المحظور، وشيْد قيم نوعيّة في بنية التفكير النضالي. لهذا، إذا كان هناك مَنْ يؤكد أنَّ «كلَّ جيل لديه الحقّ في كتابة تاريخه الخاص»[13]، فهذا يعني أن أهمية الفعل النضالي الذي بلورته الحركة تبرزه، ما يمكن تسميته، **تجربة الاختراق** الخلّاق. إنها تجربة ظاهرة في ثلاث مقولات جوهرية، في تقديرنا على الأقل، هي: إثبات الذات، وكشف المحظور، وتجذير الحوار. يتّضح أنها مقولات تنقض التمثل التنقيصي للشباب؛ تمثل يُبيّنهم غارقين في

(11) بلقزيز، **الحركة: رواية**، ص 205 ـ 206.

(12) المصدر نفسه، ص 206.

(13) Hannah Arendt, *La Crise de la culture: Huit exercises de pensée politique*, traduit de l'anglais sous la direction de Patrick Lévy (Paris: Ed. Gallimard, 1972), p. 304.

عوالم رومانسية مهادنة للسلطة، أو يبرزهم متماهين مع الطيش والضياع والعزوف عن الفعل السياسي المؤثر في المؤسسات الأيديولوجية (أحزاب). بهذا المعنى، فهذه المقولات تبيّن أنّ الشباب، الذي بقي رهينة للعفوية التنظيمية، أنتج إطاراً احتجاجياً مُكرَّساً للتغيير الديمقراطي، وهو ما جعلُه، في ماهيته القيمية وأهدافه التشييدية، إطاراً اجتماعياً إصلاحياً غايته تحرير المجتمع من الفساد المتنوع المظاهر والأنواع والامتدادات. لهذا، يُجسّد شباب الحركة «الأفراد المصلحين»، بلغة برتراند راسل؛ حيث «لا يتقدم المجتمع إلا عن طريق بعض الأفراد المصلحين الذين يثورون على الفساد من تقاليده ويقترحون ما هو أصلح منها»[14].

يقول مراد، متحدثاً في لوحة حوارية عن «قادة» الحركة وأثرها، ما يأتي: «تذكّر أنّ هؤلاء الذين تسمّيهم «أولاداً صغاراً» يطلب الجميع، اليوم، ودّهم؛ مَنْ لديه طِلْبَةٌ لا يَقْوى على تحصيلها وَضَعَ بَيْضهُ في سلّة الحركة وغازلها. مَن كان يحلمُ بقسمةٍ عادلةٍ للسلطة، وخانَهُ ضَعفُ الحيلة مثلنا، يريدها بكلّ جوارحه، وإن أمسك عن تأييدها باللسان. ومَنْ قلّت موازينُه في السياسة والتمثيل، اشترى ودّها بالكلام المعسول والقُرب والمجاورة. ومن ابتغى لساناً جديداً للدولة، وضع لسانه تحت تصرّفها. ومَن رام التّشفي في خصومه السياسيين وإنزالهم منزلة المقدوح فيه والمشنَّع عليه، حرّضها عليهم من وراء حجاب. ومن خاف جانبها وخشي لسعة شعاراتها، رَكِبَ موجتها من بعيد»[15]. تظهر الحركة إطاراً احتجاجياً تؤطِّره فعاليةُ الأداء، لشباب أثبت ذاته ورسخها كقوة نضالية بانية لقيم نوعيّة. إنّ شباب الحركة قوّض نظرية العزوف عن الفعل السياسي، وبيّنَ أنَّ قوّة الفعل النضالي لا ترتهن بصغر السّن، لأنها تقاس بالإنتاجية القيمية. من هنا، يُضمر المقطع السردي السابق، في عمقه الرمزي، عناصر شتى تُبرز مظاهر إثبات الذات، من لدُنِ شباب الحركة، بأنماط من النضال الهادف: نضالٌ يُصيّر المناضل مرجعاً نوعياً مرغوباً نظراً إلى فاعليته، ونضالٌ تفضحُ نجاعته كائنات سياسية انتهازية، ونضالٌ يكشفُ أنّ التعاطف مع الحركة يُضمرُ قذارة سياسية لقادة يعيشون وجودهم بروح وفكر حربائي، ونضالٌ يبيّنُ أنّ ماهية الإنسان، الذي يعيش وجوده النضالي بمنطق الغاية، تقومُ على استغلال أيّ سياق ووسيلة لتحقيق أهدافه، وإنْ تظاهرَ بالانخراط في الفعل النضالي الجادّ، أو تصنّع التظاهر بسلوك ذئبي.

تكشفُ القوة الرمزية لمتخيّل رواية **الحركة** إشادة بكلّ الذوات الشابة التي تُناضُل بروح التغيير الإيجابي، فتتجرّد من تحقيق انتصار لذاتها بنفس نرجسي؛ لأن النرجسية تتعارض مع البناء والتغيير، وتصير «ضدّ الديمقراطية في نتائجها»[16]. كما أن الرواية تؤسس لبنية التفكير النضالي الاستراتيجي الذي يتّجه نحوَ تحقيق مطالب سياسية دستورية آنية، والرهان على التغيير الديمقراطي الاجتماعي: «مثل محاربة الفساد ومحاكمة المفسدين والمتصرفين، من دون وجه حقّ، في الثروة والمال العام، ومحاربة المحسوبية والزبونية وتفويت الامتيازات الاقتصادية والمالية

(14) برتراند راسل، **السلطة والفرد**، ترجمة وتقديم نوري جعفر (كولونيا، ألمانيا؛ بغداد: دار الجمل، 2005)، ص 96.

(15) بلقزيز، **الحركة: رواية**، ص 129.

(16) Todd, *Après la dèmocratie*, p. 105.

للأقرباء والأصدقاء، ومحاربة الرشوة واستغلال النفوذ، ثم مقاومة الفوارق الطبقية الفاحشة بين الأثرياء والمعْدَمين والمنبوذين، ومواجهة آفة البطالة والتهميش الاجتماعي»[17].

لقد أغوى السّياق الاحتجاجي العربي الشباب المغربي بالانخراط في المطالبة بالتغيير الديمقراطي، في امتداداته المختلفة، وتقويض سُلطة الإبعاد والتهميش التي مارستها الكثير من المؤسسات المغلقة أو الأيديولوجية (الأسرة، المدرسة، الحزب) على الشباب، مما مَنَعهُم من الانخراط الفعّال والكثيف في الفعل السياسي، والإقدام على التغيير بروح المسؤولية. لهذا، فإنّ إثباتَ الذاتِ، رغم هشاشة التنظيم، تَعزَّزَ باختراق المحظور. مِنْ هنا، فإنّ الذوات المشكّلة للحركة نبّهتِ إلى ضرورة الخوض في قضايا سياسية مُدرَجَة في سياق الممنوع، ومؤطرة بوجود سياسي قوامُهُ المحظور: «أمجد وإيمان يُصِرّان على أنّ مطالبنا ليست مستحيلة؛ نريدُ إصلاحاً ديمقراطياً يُنهي عهدَ الاستبداد والفساد، ويتيحُ إمكان قيام نظام ملكيّ برلماني، ولن نغادر الساحات إلّا حين يستجابُ لنا. هذه فرصة تاريخية لا تعوّض.. أما وليد، وياسر، وأسعد، وجمال، وسليمة، فلا يراهنون كثيراً على إصلاح ديمقراطي، وإنما على ثورة شعبية تُنال بها الحقوق. وليد يكرر إننا لسنا أقلّ شجاعة وعطاء من شباب تونس ومصر، وسنخون الشعب، ونخون الثورة العربية، إذا نحن اكتفينا برفع مطالب إصلاحية.. لكننا جميعاً نسلّم بأنّ على حركتنا أن تلتزم بالطابع السلمي، وأن لا تنجرَّ إلى العنف حتى وإن لجأ إليه رجال الأمن»[18].

يُبينُ المقطع السردي أنّ المحظورَ صارَ في حيّز المتداول النضالي، فوضعَهُ شبابُ الحركة في برامج نضالهم المتّجه نحو التغيير الديمقراطي. لهذا، يمكن تصنيف الاهتمام بالممنوع السياسي، وتداوله بين نشطاء الحركة، ومن خلالهم بين مختلف الفئات الاجتماعية، ضمن سيناريو جرأة الكشف. يرتبط هذا السيناريو باستراتيجية المواجهة والإصلاح؛ لأن شباب الحركة كسر حاجز الصمت والخوف المنتشر، فاندفع بحماسة وجرأة نوعية للمطالبة بملكية برلمانية، والمناداة بإصلاحات ديمقراطية نوعية، والدعوة إلى تحرير المجتمع من الحكم الاستبدادي، ومحاربة الفساد بشتى أنواعه. إن الجرأة في كشف المحظور، والتداول في شأنه، تبيّن أن شباب الحركة مؤمن بالتحولات الفكرية والسياسية التي تقتضي اختيار الأداة المناسبة لتحقيق التغيير الديمقراطي؛ إنها النضال السلمي، لأنّ التغيير عبر العنف الثوري، في واقع اجتماعي وسياسي مشروخ بالهويات المغلقة (القبيلة والجهة والحزب..)، قد يفضي إلى نتائج كارثية.

يُبرزُ متخيّل الرواية الشَّبابَ قوّةً داعمةً للتّغيير ومولِّدةً لهُ؛ تَغييرُ فِكرِ الحاكمِ المستبدِ بتنبيهه أن الاستبداد يُنتجُ ما يُقوّضُهُ، وتَغييرُ فكر المحكومين بأن وقائع وأحداثاً ومعطيات موضوعية محلية وجهوية قد تُفجِّر ثورات عارمة على الحاكم المستبد، وتغير في تصوّر كيفية التغيير الذي يكون عبر الوسائل السِّلمية والممارسة الديمقراطية في المبتدأ والمنتهى. وكأن شبابَ الحركة، بهذا المعنى، يُشيّد خطاباً جديداً أساسه تجاوز موقع الهامش في الفعل السياسي (الشبيبة الحزبية)، ومواجهة خطاب الإسكات (القمع الرمزي) الذي تفرضُه السلطة على قضايا تُسيِّجُها بخطوطٍ حمر، فيتمُّ بموجبها تقديس البشر والحجر، ومنع الخوض في أمور سياسية تخصُّ الحُكم والحكامة

(17) بلقزيز، **الحركة: رواية**، ص 186.

(18) المصدر نفسه، ص 17.

والتدبير: «غير أنّ الحركة وحدها مَن نجح في استثمار ظرفية الثورات العربية كي يرمي حجراً في بركة السياسة الآسنة، وكي يفرض القدرَ الضروريَّ من الضغط الاجتماعي لتحريك الراكد من مطالب الناس»[19]. من هنا، فإنَّ خرقَ المحظور وكشفَ الممنوع يظلّ محكوماً بأفق قيمي أساسه التغييرُ البناء، ونشرُ القيم الإنسانية التي تجعل المواطن يعيش في ظل الديمقراطية والحرية. وبالتالي، فالتمرّدُ النضاليُّ المؤسَّسُ يُنتجُ واقعاً سياسياً واجتماعياً قوامه العدالة والحرية؛ لأن «من يتمرد يتحرّر، ومن يتحرّر يؤسس لزمن جديد»[20].

ربما لا يُحقِّقُ المتمرّدُ والثائرُ النَّجاحَ، ولكنه، دون شك، يؤسس لفضيلة المبادرة. إنه قول ينطبق على الأفق النضالي للحركة، الذي فضل شبابها، في نهاية رمزية، خوضَ رحلة للاستمتاع بالبحر وغسل ما علق بهم من تعب النضال السياسي وإكراهاته. لقد عملَ شباب الحركة بكلّ جهد لبلورة خطاب التغيير الديمقراطي بنفَسٍ احتجاجي، لكن الصراعات والتجاذبات داخل التنظيم أفضت إلى انسحاب متواصل لأهم مؤسسي الحركة. بيْدَ أن أهم ما كشف عنه تفاعل شباب الحركة هو تجذير الحوار رغم الاختلاف في الرأي. يقول أمجد، إحدى الشخصيات العميقة التفكير في الحركة وأول منسحب منها، في حوار مع نبيلة: «ولماذا تقطعين بأنّ الاختلاف في الرأي سيفضي بنا إلى الخلاف؟ قطعاً نحن لسنا موحَّدين في الرأي تجاه المسائل كافة، ولسنا نسعى في عملنا إلى مثل هذه الوحدة المستحيلة في الرأي، وأنتِ نفسك قلتِ إننا لسنا حزباً، بل حتى الأحزاب في عصرنا لم تعد تصنع في صفوفها رأياً واحداً. لكن الاختلاف في الرأي مشروع، وهو الذي يبرِّر الحوار والنقاش، ويُنْضِجُ شروط التفاهُم بين النّاس»[21]. وتقول نبيلة عن أمجد المناضل والمحبوب: «لا أملكُ إلا الاعتراف بأنّ أمجد استحق مني الاحترام المضاعَف، احترمْتُه حينَ تعرّفت إليه وأحببْتُه، وتقاسَمْنا المواقفَ عينَها. لكني احترمتُه أكثر حين أدركتُ إلى أيّ حدّ هو ديمقراطي في تفكيره، وإلى أي حدّ هو حريصٌ على الحقّ في الاختلاف؛ فأنا ما رأيتُه مرّةً، منذ اختلفنا قبل شهر، يحاول أن يثنيني عن موقفٍ اتخذْتُه، أو يبدي لي انزعاجا منه. يناقشني فنختلف، ثم يقول لي: أتمنى أن أكون مخطئاً يا نبيلة»[22].

قد يكون الإعجاب بشخص، بالبداهة، يصبُّ في تقديره. لكن القصد، هنا، هو إبراز كيف صيّر شباب الحركة الاختلاف في الرأي قوَّة، قبلَ أن يتحوّل إلى ضعف لما تعذّر تدبير الاختلاف، فتكرّس الرأي الواحد؛ تقول نبيلة متحدثة عن وليد الذي تقصّد إيذاءها بكلام جارح: «أنا لست محترفةَ منازعاتٍ صغيرة وتافهة، لو كان صاحبَ رأيٍ مخالف ومحترم، وصاحبَ سلوكٍ متحضّر، وأخلاق نضالية، لماَ انزعجت، كنتُ سأحترمه مثلماً أحترم غيرهُ ممّن أختلف معهم»[23]. بهذا المعنى، فالمتخيل الروائي يشير إلى خرافة الإجماع في التنظيمات الاجتماعية، لأنّ أصلَ الوحدة هو الاختلافُ. لهذا، فشبابُ الحركة في نضالهم ونقاشهم واستقالتهم وتصريحاتهم.. تحرروا

---

(19) المصدر نفسه، ص 183.

(20) فيصل دراج، **رواية التقدم واغتراب المستقبل: تحولات الرؤية في الرواية العربية** (بيروت: دار الآداب، 2010)، ص 77.

(21) بلقزيز، المصدر نفسه، ص 61.

(22) المصدر نفسه، ص 114.

(23) المصدر نفسه، ص 206.

من رؤية أيديولوجية تلزم الوحدة في الرأي، وبناء إجماع وهمي. لهذا، فالذات لا تَخضَعُ وتُستَلبُ إرادتها، بل تُفكّر وتُعبّر وتُحلِّل ضمن وضع سياسي وإطار تنظيمي أساسه الحرية في إعلان الموقف والرأي والفكرة.

يُبيّنُ النقاش من موقع الاختلاف القوة التي تمتلكها الحركة في الحرص على الحرية في التعبير، واعتبارها خياراً وجودياً. هذا يبرز العمق الرمزي للنضال داخل الحركة؛ نضالٌ كشفَ أنَّ الوجهَ الآخرَ للسياسة هو الاعتناء بالفرد وبحريته، أكثر من تقديس التنظيم بنسقه الأيديولوجي، أو بتعليمات القادة الراسخين في القيادة، والمنتجين لخطاب مُلزم للقواعد. بهذا المعنى، ففكر الاختلاف يُعدُّ انتهاكاً لفكر أيديولوجي ينتصر للتنظيم والسلطة، ويُعتبرُ بناءً لنمط تفكير يُعْلي من شأنِ الحرية، ويُفكّك سلطة الإجماع الموهوم في تواريخ التنظيمات الرسمية. لكن الإشكال الاستراتيجي والمعرفي للاختلاف، بين نشطاء الحركات الاحتجاجية، هو إنتاجها لتعصب في الرأي يُنهي تنظيمها، ويؤثر سلباً في الآفاق النضالية النبيلة للحركات برمّته، ويفضي إلى استغلال نتائج نضال الشباب وطموحه إلى التغيير الديمقراطي من لدن الخصوم والانتهازيين، كما تبرزه رمزية هذا المقطع السردي: «إنّ كلّ هذه الثورات العربية التي تَرَاها اليوم، وتتابعُ وقائعها مبهوراً بما فَعَلَهُ الشَّباب فيها، ستنتهي إلى غير أهلها. لقد صَنَعَها هؤلاء، لكن الذين سيحصدون نتائجها غير الشباب»[24].

ثالثاً: الحركة: الفكر السّياسي الخلّاق

يتأمّل عبد الإله بلقزيز، في رواية **الحركة**، مسارَ شباب أثرت فيه الثورات العربية، وأغواهُ التغيير الديمقراطي والاجتماعي. هل نجحَ مسعَاهُم؟ ربما لا يهمُّ النجاحُ أو الآفاق في هذا الوضع، لأنّ الفشلَ ليسَ جريمةً أو خطيئةً، لكنّ تأثير حركة 20 شباط/فبراير في التّفكيرِ والفعل السياسي سيظلُّ مهماً، وسيبقى دالاً. من هنا، فالسيرورة الوجودية للحركة لا تقترن باستمرارية التنظيم، بل ترتبط بالإحالات الرمزية الدالة على علاقة الإنسان بالسلطة والنضال والرؤية التنظيمية.. وكلّ ما يندرجُ تحت مسمّى الفكر السّيّاسي الخلّاق. لهذا، فإن رواية الحركة تضيء، بأدوات الفعل السردي ووسائطه الجمالية، عِدّةَ قضايا تَخصُّ الممارسة السياسية؛ حيث «إنَّ الأدبَ شَبيهٌ بالأذن التي تستطيع سماع أشياء أبعدَ من نطاق فهم لغة السّياسة، وهو كذلك شبيه بالعين التي تستطيع أنْ تبصر أبعد من نطاق الطّيف الذي تلاحظه السياسية»[25]. بهذا المعنى، وبناء على رمزية الرؤية (العين) والسّماع (الأذن)، في قول إيتالو كالفينو، فإنّ المتخيّل الروائي يُشيّد تاريخية جديدة موّلّدة لأبعادٍ ودلالاتٍ متّصلةٍ بالسياسة؛ من زاويتي الإطار (حركة 20 فبراير) والذات (شباب الحركة).

تَنفتحُ المرجعية البانية لرواية **الحركة**، إذاً، على معرفة مقترنة بالسياسة. إنها معرفة نسبية مبنية محتملة، وليست معرفة علمية يقينية محقّقة؛ لأن «الرواية تقدم معرفة لا تتطابق مع المعرفة

(24) المصدر نفسه، ص 131.

(25) إيتالو كالفينو، **آلة الأدب: حواران وتسع أوراق**، ترجمة حسام بدّار، ط 2 (عمّان: دار أزمنة للنشر والتوزيع، 2013)، ص 97.

العلمية، غير أنها لها طابع المعرفة العلمية»[26]. للتدليل على هذا المعطى البنائي نقدم، أوّلاً، مقاطع سردية مرتبطة بالسياسة من زاوية الإطار (الحركة)، ثم نولّد الدلالات ونبني الأبعاد التي ترتقي لمستوى الأفكار.

يستحضر حسن تحذير جدته لأبيه من السياسة: «كانت تحذّره، وهو صغير، منها، وتقول له إنّه بالسّياسة نجح إبليس في إغواء سيّدنا آدم وحواء، والتسبُّب لهما في الخروج من الجنة، وإنّ السياسيين جميعاً من نَسْل الشيطان، يحتالون على النّاس ويسرقون أصواتهم في الانتخابات، بعد أن يصدّقهم هؤلاء، لكي يَغْتَنُوا»[27]. تقوم التنشئة الاجتماعية على تجريم السياسة. لهذا، يبدو السياسي كائناً شيطانياً في فعله، ونتائجه تفضي إلى فقدان النّعم الفردوسية، وترمي به، رفقة الآخرين، إلى فضاء جحيمي مليء بالقيم السلبية. إنّه تمثيل متورط في الإساءة السياسي، فيتبدّى الفاعل السياسي مدفوعاً بحسّ شيطاني لتدمير الحياة؛ لأنّ «مقرّ الشيطان الرسمي هو الحقل السياسي»[28]. بهذا المعنى، فالشيطان هو رجل السياسة، ورجل السياسة شيطان ملموس. لهذا، لا يميل رجل السياسة إلى البناء، بل يتّجهُ إلى الهدم؛ هدمُ القيّم، والعلاقات الإنسانية النبيلة، والنظام الاجتماعي الأصيل في كينونته، والعلاقات الإنسانية المثالية في الوجود.

تلقّى الكثير من الناس، إذاً، تنشئة اجتماعية وتربوية نقشت في ذهنهم صورة سلبية عن السياسة، وما يستتبعُ ذلك من مواقف موجّهة لإطارات للنضال والتدبير السياسي. هكذا، يؤثر المحيط الأسري في الاهتمام بالسياسة، فيدفعُ ترويجَ رمزيتها الميتافيزيقية السلبية (الشر) للاستغناء عن الانخراط فيها؛ سواء بالانشغال والاهتمام، أم بالممارسة والفعل. لهذا، قد يَظهرُ المهتمُّ بالسياسة ليس إنساناً سويّاً، لأنه صار كائناً بشرياً مؤسلباً؛ انتصر فيه نسق السّحر الشيطاني على نسق الاعتدال الإنساني: «لم يعُد يشك في أنّ ابنه حسن مسحورٌ.. كيف يسمح لنفسه بأن يحدّث والده بندّيةٍ، ولا يقيم للأبوَّة اعتباراً؟ لا يفعل هذا إلّا مَن هو مسحور. وهو لا يستغرب أن يصيبه من السّياسة سِحْر، فأكبر السَّحَرَةِ في الدنيا من رجال السياسة.. الغرّ لا يعرفُ أنّ هذا الطريق سيأخذه إلى الموت لا إلى الحياة، وإن لطفت به الأقدار، فسينتهي به في السّجن»[29].

لا تهمُّ الإشارات الدالة، المتولّدة من المقطع السردي، على العلاقة المتوترة بين الأب والابن، فتبدّى الصراع مولّداً للنفور من خرق التراتبية الأسرية (الأبوة)، ومنتجاً للاعتزاز بسلطة الانتماء إلى الجيل (الأب والابن). لكن ما يَهمُّ هو التمثّل السلبي للسياسة، فاعلها وتفاعلاته وسيرورته، وكيفية تجاوزه. وكأنّ المتخيّلَ الروائي، برمزيته الفكرية والثقافية، هدفُه تقويضَ الرؤية الميتافيزيقية المؤكّدة أنّ السّحر والشّرّ يصاحبُ السّياسةَ على الدّوام، وغايتهُ تفكيكَ سلطة القهر الأبوي (الأسري) الذي ينقش في ذهنية الأبناء صورة سلبية للسياسة. بهذا المعنى، فإنَّ

(26) محمد برادة، **الرواية العربية ورهان التجديد**، كتاب دبي الثقافي؛ 49 (دبي: دار الصدى، 2011)، ص 70.

(27) بلقزيز، **الحركة: رواية**، ص 12.

(28) ريجيس دوبريه، **نقد العقل السياسي**، ترجمة عفيف دمشقية (بيروت: دار الآداب، 1986)، ص 88.

(29) بلقزيز، المصدر نفسه، ص 28 ـ 29.

شباب الحركة انتهكَ التّصورات التقليدية، وبَلْورَ إطاراً نضالياً ومشروعاً إنسانياً يمارس السياسة لشيْد واقع ديمقراطي يَضمنُ الحقوق، ويُظهرُ هوية قوامها المواطنة البنّاءة؛ حيث «لا تنفي أي ديمقراطية اليوم معنى وأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي تعطي مضموناً ملموساً ومستمراً لفكرة المواطنة»[30].

تجاوز شباب الحركة الصراع الفكري الميتافيزيقي الذي يحشر السياسيين في خانة الأشرار، وشيدوا تنظيماً محكوماً بصيرورة الإثبات؛ **أوّلاً** بإثبات روح المواطنة العالية، و**ثانياً** بإثبات دفاع مستميت عن الحقوق العادلة للفئات المقهورة، انطلاقاً من التّوقّع لا التحقّق، و**ثالثاً** بإثبات رغبة كبيرة في التغيير والإصلاح الديمقراطي. يُعدُّ هذا الوضع جزءاً من سيرورة بنّاءة للفعل السياسي النضالي والإصلاحي. لهذا، وجَبَ الانخراط في هذه السيرورة الدينامية برؤية الاعتراف والاستمرارية، وليس بفكر الجحود وادعاء الأسبقية في المطالبة بالإصلاح: «أمجد.. قال إنّه لا يشعر بالارتياح كثيراً تجاه مواقف بعض النّشطاء، ممن يتصرفون بقدْرٍ من الادّعاء، وكأنّ النّضال في البلد بدأ مع الحركة، فيستسهلون الطّعن في طويّة الأحزاب الوطنية، وكيْل الاتهامات لها، والتّشكيك في نواياها تجاه مطالب التغيير»[31]. إنّهُ وَضْعٌ أرغم أعداء التغيير والحركة، والخائفين على ضياع بريقهم النضالي، ودفَعَهُم للاشتغال بمنطق الاختراق المدمّر، وتفعيل الانتقاد الهدّام للدينامية البديلة التي بلورتها الحركة. وهذا أسهم في تقوية نسق السلطة، وإضعاف الحركة من الداخل أساساً. بهذا المعنى، فالحركة تُمثِّل نموذجاً خطابياً للأصوات المقموعة بالتهميش (الشباب)، فتأسس خطابها وتنظيمها على تشييد تاريخ يحتفي بالنضال الجاد والهادف إلى إحداث تغيير ديمقراطي واجتماعي متعدد. لكن السلطة بأجهزتها المختلفة، وسدنة نضال الفنادق والخطاب الراديكالي التدميري، تضايقوا من الحركة، وهذا ما أسهم في تفكيكها، بعدما غرق نشطاؤها في نقاشات عقيمة تخص أموراً تنظيمية وذاتية داخلية.

يَكمُنُ العمق الدلالي للمتخيّل الروائي، إذاً، في الإحالة على الأفكار التي رسّخها التنظيم، وليس على استمرارية وجوده في خريطة الإطارات النضالية أو السياسية الأيديولوجية. لهذا، فإنّ قوّة الشباب تتمثل بشيْد فكر الجرأة على الاقتراب من خطوط المنع التي ترسمها السلطة الاستبدادية، وإزاحة الخوف المرضي الذي يَعتبِرُ كلّ حركة تناضل من أجل التغيير ذات نزوع سلطوي مدمّر. إنها دينامية فكرية رسمت صوراً مشرقة للشباب المناضل، فأخرجتهُ من إطار رومانسي قوامه الضياع والتيه والعزوف عن السياسة، ودفعت السلطة إلى مراجعة نسق هيمنتها البشع: «ذكّره الهاشمي بأنّ شهوراً أربعة مرّت على ميلاد الحركة، كانت مليئة بالأحداث والمظاهرات، ولم يحصل مكروه لحَسَن أو لأحد من رفاقه.. وأجابه بأنّ كلّ شيء في البلد قد تغيّر: المخزن، والناس، والشباب.. لا شك أنّ الناس تغيّروا كثيراً حين كسروا عنهم شرانق الخوف، وباتوا ينظرون إلى معارضي النظام والعصاة كأبطال تليق بهم مشاعر الإعجاب، لا كميكروبات فتاكة يُستحسن إبلاغ المقدّمين ورجال الأمن عنها. أما الشباب، فلا يحتاج إلى دليل على أنهم تغيَّروا إلى حدٍّ بعيد؛ يكفيه

---

(30) Dominique Schnapper (avec la collaboration de Christian Bachelier), *Qu'est ce que la Citoyenneté?* (Paris: Ed. Gallimard, 2000), p. 109.

(31) بلقزيز، المصدر نفسه، ص 55.

ابنه حسن دليلاً»[32]. إذا كان الشباب قد تغيّر، والناس تغيّرت، فهل تغيّر المخزن فعلاً، أم هو تغيّر مرحلي تؤطره تجارب الانحناء للعواصف؟

يَقومُ المستوى الثاني لكشف رمزية الفكر السياسي الخلّاق، كما يوحي به المتخيّل الروائي، على الأبعاد المقترنة بالذوات الفاعلة في التنظيم (شباب الحركة). يمكن مقاربة هذه الذوات من ثلاث زوايا؛ زاوية العلاقة بالفاعلين السياسيين، وزاوية العلاقة بالمحيط، وزاوية العلاقة بالذات. وسنُمثِّل لكلّ زاوية بنموذج من داخل الرواية، ثم نبني أبعاده الدالة.

وَرَدَ في مشهد حواري، متّصل بقضية استقلالية الحركة أو ارتباطها ببعض الأحزاب السياسية، ما يأتي: «ـ لم أفهم، على وجه الدّقة والتعيين، ما الذي تقصده بقولك إنّ استقلالية الحركة أصبحت عرضةً للتبديد والخرق. ممّن تخشى عليها؟

ـ أخشى عليها من المكانة الامتيازية التي باتت تتمتع بها قوىً سياسية بعينها في الحركة، أو في العلاقة بها، وما أصبحت توفّره تلك المكانة من «حقوق» سياسية في توجيه الحركة باسم التنسيق والعمل المشترك... إلخ.

ـ مثل مَن؟

ـ تيار «الطريق القويم» و«حزب التحالف» و«حزب المقدمة» مثلاً.

ـ ولكن هذه القوى تشارك الحركة فعلاً نشاطاتها، وتتقاطع معها في مواقفها، ولا يمكننا أن نمنعها من مشاركتنا عمَلَنا النضالي لمجرّد أنّ لدينا موقفاً سلبياً من العمل الحزبي.

ـ ....

ـ ولكن هذه التيارات، التي ذكرت، ليس وحدها من يشاركنا فعالياتنا، هناك أيضاً «الإقْسَاط والبِرّ» التي يقوم نشطاؤها بدور فعّال. ومع أنها ليست من اليسار، فلا أحد يتحسَّس منها.

ـ بعض رفاقنا يريدها للاستفادة من قاعدتها الجماهيرية العريضة. وبعض آخر يتعامل معها نكايةً في «حزب المساواة والإصلاح»، الذي تناهضُنا قيادتُه، وتحاصرُ مواقف من يؤيدنا فيه..

ـ ...

ـ الأحزاب الديمقراطية جميعها ذلك المحيط، وخاصة «الحزب التقدمي» و«حزب التحرير»..

ـ لكن الحزبين في الحكومة، قال توفيق.

ـ وما الذي يمنع من الصلة بهما؟ تساءل أمجد.

نحن حركة شعبية، ويُفترضُ أننا نتعامل مع قوى ليست في مواقع السّلطة.

ـ وهل الحكومة تحكم البلاد؟...»[33].

---

(32) المصدر نفسه، ص 171 ـ 172.

(33) المصدر نفسه، ص 57 ـ 59.

يشتغل نشطاء الحركة بمنطق الاتصال بتنظيمات حزبية وتيارات سياسية أخرى، وإنْ كانت مُؤطَّرة بأيديولوجيا يمينية ومخزنية. بهذا المعنى، فإنَّ شبابَ الحركة مُجبرٌ على تأسيس علاقات مُتنوعة مع فاعلين تُراعي الخطَّ النِّضالي للحركة، وتحفظ لها كينونتها المستقلة عن الإطارات الأخرى. لهذا، يَتبيّن أنَّ الفاعلَ السياسيّ الناجح يبني وُجُودَه خارج مأزق الصراع الأيديولوجي مع التنظيمات الموازية، ويحقِّق ذاته في مواجهة إكراهات السلطة ونسقها المؤسس على الضغط والهيمنة. بهذا المعنى، فإنَّ نشطاء الحركة لا يؤسسون وجودهم داخل إطار مغلق، بل يؤطرون حُدودَ نضالهم بتقويض أسطورة النظام المخزني. من هنا، فإنّ الحركة، بنشطائها جميعاً، لم تكن منعزلة عن الواقع السياسي والحزبي، بل هي موجودة في سياق تواصلي معه وِفْقَ قانون التفاعل الانتقائي.

يتّضحُ أنَّ شبابَ الحركة يؤسِّس تفاعُلَه النضالي على قاعدة إنسانية وقيمية أساسها الإيمان بتجدُّدِ النِّضال مع مختلف الحركات الشبابية من جهة، وخلق جبهات للتفاعل الخلّاق القاضي بإنجاز التغيير، وتحقيق مطالب ديمقراطية واجتماعية من جهة ثانية. وكأنّ شباب الحركة يبني وجوده على علاقة بنّاءة؛ فيستفيد من الصلابة النضالية والمواقف التقدّمية للأحزاب اليسارية كالطريق القويم (النهج الديمقراطي) وحزب التحالف (الاشتراكي الموحّد) وحزب المقدمة (الطليعة)، ومن الالتزام النضالي والجماهيري لحزب الإقساط والبر (العدل والإحسان)، ومن الإرث الرمزي للأحزاب الديمقراطية كالحزب التقدمي (التقدم والاشتراكية) وحزب التحرير (الاستقلال). مقابل ذلك فإنَّ شباب الحركة حاولَ فَهْمَ التوجّه الأيديولوجي للأحزاب الإدارية التي تشتغل بنفس انتهازي وروح الاستفادة، كحزب الماضي والحاضر (الأصالة والمعاصرة)، وإدراك نقط الصراع الحزبي الذي أسهم في إعطاء زخم جماهيري للحركة، كشباب الإقساط والبر الذي تأتي مشاركته ردّاً على مقاومة حزب المساواة والإصلاح (العدالة والتنمية) للحركة وآفاقها النضالية. بهذا المعنى، فالحركة النضالية الناجحة هي التي تستثمر الدعم الجماهيري والسياسي، من أطراف سياسية متعدّدة، دون الخروج عن خطها النضالي الذي يكفل لها الاستقلالية، ويدفعها إلى الاستمرار في الدفاع عن المطالب الديمقراطية والاجتماعية؛ لأجل تحقيق الحرية والعدالة، ومحاربة الفساد والبيروقراطية والرشوة، ومواجهة البطالة والزبونية والتهميش... إلخ.

لا يُمكنُ للفاعلِ السِّياسيّ أن يَعيشَ منعزلاً عن مُحيطِهِ الاجتماعي والإنساني، لأنَّ انتسابهُ لهذا المحيطِ كان سابقاً على انتمائه السياسي. لهذا، فالمتخيّل الروائي يرصدُ نظام تفاعل الذات الفاعلة في الحركة مع محيطها الاجتماعي، الأصدقاء والطلبة والأب والجدّة؛ سواء كانت أنا فردية، أم جماعية. مِنْ هنا، أمكنَ الاستشهاد بنموذج يبرز أثر انتماء الذات للحركة في انقلاب التقييم السلبي إلى ردّ فعلٍ إيجابي: «محمد البقال.. ما الذي حصل حتّى تَغيَّر سلوكه فجأة من الجفاء، والغِلظة، واللامبالاة، إلى الحفاوة والودّ المعلَن؟ أصبح ينهَض من كرسيه ما إن يراه فيصافحه بحرارة، أو يرفع له يد التحية من بعيد مقرونةً بالتهليل والتّرحيب أن مرّ قريباً من الدّكان ولَمحَه.. حارَ في تفسير أمر هذا الانقلاب الطارئ على سلوك محمد، ولم يَهْتدِ إلى فهمه إلّا ذات مساء دخل إلى الدّكان ليقتني شفرة حلاقة ومياهاً غازية. استقبله محمد ببشاشة وترحاب، وسأله عن ابنه حسن..

ثم لم يلبث أن فاجأه بالسؤال عمّا إذا كان حسن سيُعيَّن وزيراً أو سفيراً حقّاً مثلما يروجُ»[34]. علاقة المناضل السياسي بمحيطه تقوم على التحوّل، فتتجلّى علاقة مؤطرة بمقولتين فكريتين؛ تقترن الفكرة **الأولى** بتقدير المناضل والفاعل السياسي، وهو ما ينقض التمثُّل السلبي للسياسة، ويحرّر صورة السياسي من الملامح الشيطانية. وتتّصلُ الفكرة **الثانية** بتصوّر يربطُ السِّياسة بالاستفادة المادية والمعنوية (وزير أو سفير)، فيتبدّى احترام الفاعل السياسي مُصطنعاً، لأنه احترامٌ مؤطرٌ بالنزوع نحو تحقيقِ مكاسبَ متنوعة ومختلفة. بهذا المعنى، تظهر علاقة الكائن بمحيطه مؤطرة بالمفارقة؛ لأنها علاقة تُبرزُهُ كائناً مهزوماً بالجفاء والنفور والرفض، أو تُبيّنهُ كائناً مطلوباً مرغوباً فيه لأنّ موقعَهُ رفَعهُ لمرتبة الأيقونة الرمزية. لكن كيف ينظر السياسي إلى وجوده الخاص؟

يقول حسن، متأملاً علاقته بالسياسة، ما يأتي: «أضاعَتْ عليّ السّياسة، هذا الصّيف، عاداتي الأثيرة مع البحر، ورمَتْ بي في بحْرٍ آخر. تذكّرتُ فجأةً، بَعْدَ أنْ أصابني مَلَلٌ من الانغماس في الشأن الحَرَكيّ، أنّ الصّيف انصرم، وهَلَّ شهر أكتوبر، من دون أن ألقي بجسمي في الماء، وأتمرّغ في الرّمل، وأستسلمُ للحمّام الضوئي وأبدّلُ لوني، وأغيّرُ جلدي كما تفعلُ الحيَّات»[35]. ويقول مخاطباً رفيقه توفيق، أثناء التوجّه إلى البحر: «ـ والآن أدعوك إلى نسيان السّياسة جزئيّاً، للتمتع بعبقرية الطبيعة، الكائن الوحيد الذي يعطي بسخاء ولا يكذب»[36]. في القولين معاً إشارة إلى جوهر إنساني: التّحرر. ثمة رغبة أكيدة في التّحرّر من الالتزام السياسي، والاعتناء بالذات في هواياتها وميولاتها المنتصرة لوجود منفصل عن التزامات مختلفة. بهذا المعنى، انتقلت الذات من الانشغال بخطاب التغيير، إلى العناية بـ «الأنا» المنفتحة على وجود هاجس بالمتعة والاستفادة المجّانية (دون مقابل)، والمقترنة بواقع يُحررها من ثقل المسؤولية النّضالية. لهذا، تَشكّل المتخيّل الروائي ضمن سيرورة سردية كاشفة تراجُع الاهتمام بالنسق الأيديولوجي (الحركة)، لصالح صوت الذات وأهوائها (الاستمتاع بالبحر). من هنا، فالذات انتقلت من الوجود بالإطار السياسي إلى الوجود الرحب في الطبيعة، ومن الالتزام والتدبير النضالي للمعارك إلى الانطلاق الرومانسي المشبع بالانتصار للذات، خارج أيّ ضغط أو قلق النضال المفتوح على الانتصار أو الهزيمة. لهذا، بدأَتْ الذات تستشعر وجوداً جديداً، أعادها إلى اكتشاف جوهرها الإنساني الواقعي، لما غادرَتْ فضاءها الأيديولوجي الثوري (الحركة) إلى الفضاء الطبيعي (البحر). إنّه الوجود القادر، برمزيته السياقية الدالة، على امتصاصِ متاعب الذات، ومَنْحِها قِسطاً كبيراً من الرَّاحةِ الفكرية والهدوء النّفسي.

رابعاً: الحركة: حركة السرد

تَقومُ المرجعية النصية لرواية الحركة على قصة حركة احتجاجية اجتماعية (حركة 20 فبراير)، أسَّسَها شبابٌ مغربيٌّ متأثِّرٌ بأحداثِ «الربيع العربي». انطلق نضال الحركة بمطالب

(34) المصدر نفسه، ص 165.

(35) المصدر نفسه، ص 207.

(36) المصدر نفسه، ص 209.

التغيير الديمقراطي والاجتماعي، فراكَمَت تجربةً قصيرةً في الفعل السياسي النضالي المطالِبِ بإصلاحات مختلفة، ثم تَوالَت أحداثٌ ووقائعُ وجدلٌ بين نشطائها، فأفضى إلى انسحاب الكثير منهم من الحركة. لهذا، فحركة السّرد تولّدت من كشف تأثير الفعل الثوري في الشباب، الذي يستجيب بروح عالية لنسق التغيير البناء. إنّ التفكير الثوري يلائم النسق العملي لبداية التّكوّن الفكري للإنسان، الذي يلائم زمنياً وعمرياً فترة الشّباب؛ لأن «أفكار الإنسان تبدأ ثورية، وهكذا ينبغي أن تبدأ، وإلّا ما كان لها طعم»[37]. لكن نضالَ الشباب يجب أن يكون مؤطراً بتنظيم دقيق، وهو ما يؤثر في فعالية النضال وأهدافه.

بَدا المتخيّل الروائي مقترناً بالنضال المؤسّس للشباب المدفوع بروح التغيير البنّاء؛ حيث يتجلّى الشباب قوّةً نضاليةً قادرةً على التغيير الديمقراطي والاجتماعي، وقوّةً اقتراحية توجّه الفاعل السياسي لمأسسة التغيير على قاعدة المساواة، وقوةً تنظيمية تجعل الإطار الحاضن محكوماً بضوابطَ نوعيةٍ، لا تسهم في انغلاقها ولكن تُيسِّر حركية المناضلين، وتَمنَحهم القُدرَة على التَّحكُّم في معاركهم النضالية تكتيكياً واستراتيجياً. وبالتالي، تمنحهم الحصانة التنظيمية والصلابة الفكرية لمواجهة أيّ ضياع؛ ضياع دالٌ على التّيه والقلق من ماضي النّضال، ومن نتائجه النفسية المدمّرة في الحاضر، وتأثيره السلبي في المستقبل. إن هذا ما تبرزه جمالية ورمزية السرد الهذياني الشاعري عند شخصية حسن، وهو على الشاطئ يستمتع بمياه البحر ورماله: «كنتُ أبحث، في تلك اللحظات، عن بَرْدِ غُلّتي المشتعلة في داخلي، كاللّهبِ الجائعِ، من وَقُودِ غضبٍ جوّانيّ حارقٍ. كنتُ أُجرّب الهربَ من يأسي من غدٍ يَتبدّد، ومن يوم ينصرمُ يابساً كبرتقالةٍ خانَها أوَّلُ الخريف. كنتُ أتخطَّفُ، بأصابع القلب والرأس، لئلّا تسطو عليها ذاكرةٌ مغموسة في حِبْر واقعٍ مملول. كنتُ كَمَن يودّعُ نفسَه وهو غيرُ راضٍ عنها، أو هو غيرُ مُوقِنٍ بجدوى ما جزَّفَتْ فيه تجزيفاً»[38].

تُبيّنُ عناصرُ التخييل الروائي أن السرد تأسس على القوة الرمزية للشباب والإطار (الحركة)؛ حيث رمزية الشباب الثائر تنكشف عبر استراتيجية التذويت، فتُعبّر كل ذات في المحكي، بوصفها ذاتاً للتلفظ (تنتج الخطاب) أو بوصفها ذاتاً للملفوظ (يتمحور حولها الخطاب)، عن قناعاتها ومواقفها وأفكارها.. وكل ما يجعلها تنفصل عن الهامش الذي حُشرت فيه. إنها الرمزية التي تكفل للرواية التميّز الثقافي والقيمي، لأنها انفصلت عن تجربة الجماعة، واتصلت بالصوت الفردي المُلْغَى؛ حيث «إنّ القيمةَ الأساسية للرواية العربية تتمثل بـ «تذويت الكتابة»، أي ربط كتابة الرواية بإسماع صوت الفرد العربي الذي ظلَّ أمداً طويلاً غائباً، مُضيَّعاً في ثنايا الخطاب الإجماعي واللغة المتخشبة الرسمية، وتمجيدات الوطنية والقومية»[39].

تَنقضُ حركية السّرد في الرواية التمجيد المألوف لكائنات سياسية نوعية، وتنتهك التفكير القائم على الانتصار الدائم لخطاب السلطة السياسي. لهذا، يُشيدُ المتخيّل، بطُرُق رمزية مضمرة، بالأصوات الشبابية المناضلة، ولكنه لا يُمجِّد الإطارَ القائمَ على العفوية، والمفرغَ من أيّ تأطير

(37) المصدر نفسه، ص 149.

(38) المصدر نفسه، ص 209 ـ 210.

(39) برادة، **الرواية العربية ورهان التجديد**، ص 35.

تنظيمي. إنّ ذلك ما تكشفُهُ رمزية الإطار النضالي (الحركة)؛ الذي تأسَّس في سياق ثوري عام (الوطن العربي)، وانتهى في إطار احتجاجي بمطالب إصلاحية وديمقراطية خاصة (المغرب). وبهذا المعنى، فالرواية تقدّم النضال السياسي، من زاوية الفاعل (الشباب) والإطار (الحركة)، وفْقَ منطق التّشفير الرمزي، فتبني الرواية مرجعيتها النّصية بناءً على تصوّر الواقع وتمثّله، وليس نقله. وبالتالي، فإن اهتمام الرواية بتاريخ نوعي لذات (الشباب) وإطار (حركة 20 فبراير) يعدُّ احتفاءً رمزياً بانتماء نوعي (الشباب) ذاكرة جماعية (الحركة) أسهمت في مواكبة الحراك الاجتماعي والسياسي الذي ولّدَهُ «الربيع العربي». من هنا، تجلّى السّرد مُحتفياً بأصوات متنوعة ومختلفة المواقف والرؤى، وكاشفاً منظورها للإطار والسياسة. وكأنّ الرواية تشيّد سرداً مضاداً يشيد بالإطارات المناضلة القائمة على التنظيم، لأنه يفضي إلى تحقيق نتائج نوعية. كما أنه سردٌ مضاد لأنه يقترب من التحقق الوجودي لأصوات ظلّت محكومة بقانون الإسكات ومنطق الوصاية، فساهم وحراك اجتماعي ووقائع سياسية في نقلها من فضاء الهامش لموقع المركز.

تجلَّى شباب الحركة، وِفْقَ الرمزية النّصيّة، صوتاً معبّراً عن ذاته ومحيطه، وكاشفاً وعيّاً نوعياً متولّداً من الانخراط الفعلي في الحياة، بامتداداتها المختلفة، وليس من ثقافة سياسية تقدّس «الآباء» السياسيين ووجودهم المركزي في التنظيمات الأيديولوجية، السابقة في تكوينها على الحركة: «ـ نحن أبناؤهم يا حسن، لا تخطئ؛ ردّت مريم.

ـ رمزياً، نعم. أما مادياً فنحن أبناء عصرنا حيث لم يكن لنا والدٌ حزبيّ. وإذا كانوا يريدوننا أبناء بالتّبنيّ، فعليهم أن يحترموا عقولنا واستقلاليتنا، وألّا يحشروا أنوفهم في تفاصيل تجربتنا، فهم لا يملكون ما يقدّمونه لنا نموذجاً يُحْتَذى»[40].

خلاصة

طرح عبد الإله بلقزيز في رواية **الحركة** قضايا سياسية متنوعة ولّدها سياق تاريخي معاصر، وتجمعها مقولة مركزية: الشباب والتنظيم الثوري. من هنا، فمتخيّل الرواية يُبيّن الدينامية النوعية لهذا الجنس الأدبي، الذي امتَلَكَ القدرة على التقاط التحولات التاريخية والاجتماعية، فَواكَبَ الحراك السياسي العربي بوقائعه وأحداثه المختلفة، وآثارها الإيجابية والسلبية، بمداخل رمزية ووسائط جمالية يستدعيها أيّ إبداع روائي. بهذا المعنى، فالمرجعية البانية للرواية لا تُشيطنُ الفعل السياسي الذي قادَهُ الشَّبابُ الثّائرُ المنادي بالتَّغيير، ولكنها تَبني، برمزية السَّرد الروائي، عالماً يَحتفي بالدِّينامية الإنسانيةِ البديلةِ للمألوفِ في الفعل السياسي، ويُعيدُ الاعتبارَ للأَصواتِ المقْمُوعةِ والهامشيَّةِ في هذا الفعل (الشباب). فضلاً عن ذلك فالمرجعية النّصيّة للرواية تُشيدُ بالتَّنظيمِ السِّياسيّ، المناهضِ للسُّلطةِ الاستبدادية، حينما يَبْني وُجُودَه وفِعلَهُ على الهيكلة التي تَضمَنُ لَه الاستمرارية، وتَمنَعُه مِنَ التَّفكك لمَّا يَنساقُ أعضاؤه لسُلطَة العَفْويَّة والتلقائية في التنظيم والفعل والنّضالي □

(40) بلقزيز، **الحركة: رواية**، ص 196.

أنتوني لوينشتاين
رأسمالية الكوارث: كيف تجني الحكومات والشركات العالمية أرباحاً طائلة من ويلات الحروب ومصائب البشرية

ترجمة أحمد عبد الحميد

(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019). 429 ص. (عالم المعرفة؛ 478)

محمد حدوي(*)

أستاذ علم الاجتماع، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال.

مقدمة

موضوع الكتاب الموسوم بعنوان: **رأسمالية الكوارث: كيف تجني الحكومات والشركات العالمية أرباحاً طائلة من ويلات الحروب ومصائب البشرية** يعدّ نتاج بيئة ما بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر. الكتاب من تأليف أنتوني لوينشتاين؛ ترجمه من الإنكليزية إلى العربية أحمد عبد الحميد، كتاب صدر ضمن سلسلة «عالم المعرفة».

يتناول المؤلف بعيون صحافي حاذق ومتمرّس أحداث واقع الرأسمالية المفترسة والخصخصة والسعي نحو تطبيق مبادئ منطقية للسوق في مناطق الكوارث العالمية، والأمم الفقيرة، والدول التي تتدفق عليها أعداد كبيرة من اللاجئين. ويروم الكاتب خلف تحقيقاته الميدانية إلى إثبات فرضية جادل البعض فيها وهي أن الرأسمالية مفترسة بطبيعتها. ويتناول كيف ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى للاستثمار في أماكن الأزمات والكوارث بخلقية الربح السريع ضاربة بحقوق الإنسان والبيئة عرض الحائط. وتكمن أهمية الكتاب في كونه يسعى إلى كشف اللاعبين السريين ويفضح أساليبهم، ويتعرف إلى الجماعات المالية والاجتماعية والسياسية التي خلقت هذه الفوضى، ومن ثم يطرح القضية من أجل التغيير. والهدف هو إيجاد نظام اقتصادي أكثر مساواة وديمقراطية تمثلنا جميعاً تمثيلاً حقيقياً.

يصف الكاتب كيف أنه في السنوات العشر الماضية قبل تأليف كتابه وجد نفسه، في بعض الأماكن الأكثر تحدياً على كوكب الأرض، وأقنعته الأدلة التي رآها بأم عينيه بأن يزور مجموعة من الدول التي قد كانت مواقع للخصخصة الجامحة والتمييز الصارخ.

(*) البريد الإلكتروني: medhaddaoui1@gmail.com.

وغايته في ذلك الاستقصاء ميدانياً عن حقيقة نظام اقتصادي ينتعش ويزدهر على فوضى منظمة وأوتوقراطية. وفي مهمته الشاقة هذه، يصرح أن هناك قليلاً من الصحافيين الذين يطالبون الشفافية أو يتصدون للرأسمالية، مفضلين بذلك العمل بصورة مريحة في إطار منظومتها وهي ممارسة يعارضها. وإذا كانت وسائل الإعلام لا تهتم إلا بأخبار الزعماء، فإن هذا الكتاب يتناول وجهة النظر من الأسفل، حياة الناس العاديين غير المرئيين الذين غالباً ما تتجاهلها نشرات الأخبار. والكتاب هو مساهمة في معركة الصمت المستمرة ضد الصمت والتواطؤ في عالم مابعد 11 أيلول/سبتمبر. فما من دولة زارها حسب تعبيره إلا وترك إرث الإمبريالية ندوباً في مشهدها الطبيعي وفي شعبها، وهي جروح يمكن أن تضاف إليها إهانة التجاهل في تقارير الإعلام الغربي. ومؤلف هذا الكتاب فدائي متميز نذر نفسه في هذه الملحمة المعاصرة من أجل تقديم الحقيقة بما يخدم ترقية الإنسان.

ولعرض أفكاره، قسم المؤلف كتابه إلى جزأين؛ إذ يعرض في الجزء **الأول** بفصوله الأربعة أكثر الأمثلة فضحاً للاستغلال: باكستان، اليونان، وهايتي، وبابوا غينيا الجديدة. هذه الدول قد تحملت صعاباً جمة بسبب إصرار فصائل معينة على فرض سياسات تهدف إلى إثراء نخبة محلية وكيانات أجنبية. أما الجزء **الثاني** من هذا الكتاب فيركز بفصوله الثلاثة على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا، هذه الدول الغربية الغنية الثلاث تملي شروطها الاقتصادية التي خلقتها بنفسها على العالم، وتعارض الأنظمة الاقتصادية لهذه الدول. ويكشف الكاتب بأمثلة وأدلة دامغة كيف أن الحرب على الإرهاب جلبت ثروات طائلة لشركات سعت إلى الاستفادة من الخوف والاختلالات التي يشهدها العالم المعاصر في ظل الرأسمالية المتوحشة.

أولاً: باكستان وأفغانستان

في الفصل الأول من الكتاب، يتناول المؤلف حالة باكستان وأفغانستان ولعبة البحث عن الحرب الجديدة. منذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر، كان القلب الجغرافي لـ«الحرب على الإرهاب» التي شنها الغرب يتمركز في باكستان وأفغانستان. ولفهم أوضاع هاتين الدولتين شد الرحال إليهما. والواقع أن الدور الذي تضطلع به المؤسسات العسكرية والأجهزة الاستخباراتية المخصخصة في هاتين الدولتين، الأجنبية والمحلية على حد سواء، هو الذي شجع الكاتب على زيارتهما، واكتشف أن هذا عالم مظلم أبعد ما يكون عن البيانات البلاغية الحذقة المستخدمة في لندن وواشنطن وكانبيرا، حيث التقى الكاتب مقاولين مفتولي العضلات يعكفون على جمع رزم من النقود، في السعي وراء حافز للربح لا علاقة له بالديمقراطية أو الحرية. هذه القوى تفسر جزئياً حركات التمرد والعصيان الناجحة ضد الغربيين في هاتين الدولتين وفي العراق.

يتحدث الكاتب عن رحلته إلى أفغانستان وفي الطريق من المطار إلى العاصمة مناظر بؤس واضحة للعيان ومباني شركات أجنبية. في الطريق لا بد من الوقوف عند حاجز خرساني ليظهر اثنان من الحراس المسلحين المحليين لسؤاله ومرافقه عما كانا يفعلانه هنا، وكان كل واحد منهم يحمل بندقية AK-47. وكل حارس يعتمر غطاء رأس يحمل اسم الشركة الأمنية. لا بد من التوقف

من أجل تفتيش حقيبته. وعلم من حديث رجل الأمن أنه أمام أول شركة عسكرية تصل إلى أفغانستان بعد الغزو الذي قادته أمريكا في تشرين الأول/أكتوبر 2001، قبل قدوم مزيد من الشركات العسكرية الأخرى التي منها 75 بالمئة مدارة من قبل أفغان بسبب الحاجة الملحة للأمن، فتغيرت نظرة الناس في البلد تجاه الشركات العسكرية الخاصة بمرور السنين. واستنتج في حديثه مع جاك صاحب شركة الأمن الخاصة الذي فتشه رجاله أن أفغانستان باتت بعد الغزو المكان المثالي لازدهار اقتصاد الحرب.

ما قدمه الكاتب مع هذه الشركة، ما هو إلا مثال من بين العشرات من الشركات التي تلعب في ساحة الحرب بأفغانستان التي تعمل ضمن التعاقدات الخارجية.. وهناك مقاولات تشرف على استيراد الخضروات والفواكه والمشروبات الغازية واللحوم؛ والمقاولون المشرفون عليها جمعوا رصيداً هائلاً ينعمون به في أوطانهم. وحتى المخدرات كانت جانباً رئيسياً من اقتصاد الحرب.

بهذه الطريقة أحدث الاحتلال الغربي لأفغانستان تغيراً كبيراً في الاقتصاد والأمن والسياسة وكان في «معظمه تغيراً إلى الأسوأ» (ص 47). وكان العمل خارج نطاق السيطرة الفعالة للدولة هو الهدف الأمثل لهذه الشركات. وهي تجمع الثروة وسط البؤس والمعاناة ليس في كابول وحسب بل في المدن والقرى الأخرى أيضاً. ورأسمالية الكوارث ازدهرت أيضاً في باكستان، جارة أفغانستان. وقد سافر الكاتب إلى العاصمة بيشاور وزار كراتشي ليعاين بأم عينيه الكوارث في الميدان.

ثانياً: اليونان

سافر الكاتب إلى اليونان بمعية مترجم اسمه شامان (Chaman) وهو لاجئ أفغاني ضرير، كانت بحوزته قائمة بأسماء المحتجزين، وكان الكاتب يأمل زيارتهم وفهم محنتهم رغم ما يقال عن صعوبة الدخول إلى منشآت احتجاز المعتقلين. وشاهد الكاتب كيف أن البنية التحتية الخاصة اليونانية هشة لا تستطيع استقبال كل اللاجئين الهاربين من مناطق النزاعات والتوتر. وعاشت اليونان تحت قساوة التقشف. لم يكن المهاجرون واللاجئون وحدهم من يعاني، بل حتى شعب كامل طبقت عليه التجربة الاقتصادية الفاشلة التي صممها الاتحاد الأوروبي وباتت حلول الشركات والخصخصة هي الدواء الوحيد للتخفيف من الأزمة. لقد عاشت اليونان تحت وطأة سياسات اقتصادية قاسية أكثر من معظم الدول الغربية. وهكذا «وجدت الدولة اليونانية أفضل الأعذار لتهدئة مخاوف أقصى اليمين، واسترضاء النجاح الذي حققه حزب الفجر الذهبي» (ص 94). وذلك من خلال شن حملات قمع ودهم استهدفت الهجرة غير الشرعية. وتواطأ الاتحاد الأوروبي في الأزمة. غير أن رياح التغيير هبّت في هواء اليونان، وهذه المرة كانت في مصالحة حزب «سيريزا» Syriza من تيار اليسار في انتخابات 2015، الحزب الذي كان مناهضاً للتقشف. وفي اليونان وجد الكاتب أن الكثير من الحكومات قد ارتبطت بعلاقات وثيقة مع شركات إلى درجة يستحيل معها وجود سياسة تتم بالشفافية. وكانت الهجرة ساحة معركة رئيسة في اليونان. وكل المهاجرين الفارين من بلدانهم عيونهم على أوروبا وأعمال المراقبة

والتوثيق للهجرة قد ولدت صناعة كبيرة تجني الأرباح الهائلة للمقاولين ومختلف السمامرة.

ثالثاً: هايتي

شد الكاتب الرحال إلى هايتي ليكون شاهد عيان على ما يجري في هذه الدولة التي تعد أفقر دولة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، ويذكر الكاتب أنها لا تزال تتعافى من آثار الزلزال المدمر الذي ضربها في كانون الثاني/يناير من عام 2010. ويقول: «لم أر قط شيئاً كهذا. فقد بقيت أجزاء كبيرة من عاصمة هايتي، بورت ـ أو ـ برنس (Port-au-Price) قطعاً ممزقة سنوات بعد زلزال هائل. وجعل الدمار الكامل الذي خلفه الزلزال المدينة كأنها منطقة حرب، في حين بدت الحياة على مستوى الشارع أكثر قتامة مما شاهدت بعيني في أفغانستان، غير أنه لم يكن صراع مفتوح هنا» (ص 133). وجه الكاتب غير المألوف والمختلف جعل السكان المحليين ينظرون إليه بريبة وهو يسير عبر المدينة المدمرة. وكانت الصحة العامة مهترئة، ودخلت الكوليرا إلى البلاد. وكان وضع هايتي ميؤوساً منه. ولسوء الحظ كما يقول الكاتب، فإن هايتي شأن غيرها من الأمم الفقيرة، قد تعرضت كثيراً لمخاطر الاستغلال، وجاءت كارثة الزلزال لتوفر فرصة كبيرة لحدوث هذا، كما كشفت ذلك بوضوح برقيات سربها موقع «ويكيليكس» في عام 2011. وفي رحلته رصد الكاتب التآمر بين الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، وكلها تعَدّ التعاقدات الخارجية مع شركات ربحية لتنفيذ المهام الضرورية. ويقول الكاتب: «إن الاستغلال الاقتصادي فرض بالقوة في هايتي» (ص 166). والمشكلة الأخرى أن الحكومات السابقة منيت بالفشل في إعداد البلاد بنحو كاف لمستقبل مستدام. وهناك محاولات تبذل لتنمية السكان المحليين لكن كل هذه المحاولات أسفرت عن نتائج مختلطة.

رابعاً: بابوا غينيا الجديدة

يواصل الكاتب رحلته إلى بابوا غينيا الجديدة التي تعد إحدى أكبر الدول المتلقية للمساعدات من أستراليا. وقد حصلت هذه الدولة على استقلالها من أستراليا عام 1975، وعندما حصلت على استقلالها، كان التشغيل في المنجم هو أكبر مكسب في البلاد لا يعتمد على المساعدات. والدولة من الدول التي حباها الله بموارد طبيعية غنية. والسفر إلى هذه الدولة لمعرفة إذا كانت طفرة الازدهار في قطاع التعدين قد ساعدت البلاد أو أنها أعاقتها، ولا سيّما في إقليم بوغيفيل (Bougainvaille). ويذكر الكاتب أنه «بداية من إغلاق منجم بانجونا وحتى بضع سنوات مضت، كان من المستحيل تقريباً لرجل أبيض الدخول إلى حفرة المنجم بسبب إرث طويل من عدم الثقة» (ص 190). هذه الدولة اجتاحتها شركات متعددة الجنسيات عملت هناك طوال عقود من الزمن، واستثمرت مليارات الدولارات في استغلال الثروات الطبيعية الكامنة تحت الأرض، في حين يحصل السكان على النزر اليسير من الفوائد الملموسة. ويرون تحسناً قليلاً في مستوياتهم المعيشية. في الوقت نفسه كانت التكاليف البيئية هائلة، والفساد متفشياً. لم يتمتع عمال بابوا غينيا الجديدة بفرص عمل متساوية في المنجم. ويرى الكاتب أن هذا الوضع هو وضع مشترك وشائع في مناجم أخرى عبر البلاد. وكان هذا

شكلاً آخر من أشكال رأسمالية الكوارث الذي تتحمل أستراليا مسؤولية كبيرة عنه.

خامساً: الولايات المتحدة

في هذا الفصل الموسوم بعنوان: الولايات المتحدة «أرض الأحرار صارت دولة السجون» يشرح الكاتب كيف تحبس أمريكا نسبة عالية من سكانها في سجن كبير، تعد الأعلى بالمقارنة مع أي دولة أخرى في العالم. وهذه الاعتقالات تتم بسبب المخدرات والحرب على الإرهاب والمشاكل العرقية والهجرة. وأشارت منظمة «هيومان رايتش ووتش» في عام 2014 إلى أن: «أرض الأحرار قد صارت دولة السجون» وذلك من خلال تقرير أصدرته أوجز العدد اللامعقول من الأمريكيين ممن يواجهون عقوبة السجن بسبب ارتكابهم جرائم صغيرة وجرائم غير عنيفة (ص 237). جدير بالذكر أن هذا النظام قد أثرى شركات السجون الخاصة، هذه الشركات التي ترى في ذلك كله فرصة فريدة لجني أرباح مالية هائلة. وحتى إمكان مراجعة الأحكام والبحث عن أسباب الاعتقالات بعيدة المنال، لأن «مقاولي السجون يمارسون ضغطاً على مشرعين لحملهم على إصدار أحكام قضائية أكثر صرامة، وهو ما يؤدي إلى تحسين عائداتهم» (ص 239). وهذا ما يجعل من إصلاح أحكام عقوبات تستند إلى أدلة من أجل خلق نظام عادل وذكي بعيد المنال بسبب هؤلاء المقاولين الجشعين. وبات الوضع خارج نطاق السيطرة إلى درجة أنه أصبح يمثل أزمة قومية. والأفدح من ذلك أن «بعض الولايات، مثل جورجيا، أبرمت تعاقدات خارجية حتى لعمليات قتل السجناء» (ص 241). وهكذا ظل جمع المال من السجون خياراً جذاباً بالنسبة إلى الرأسماليين المغامرين. والمشكلة الأعوص في هذه الرأسمالية المتوحشة، أن وجود نظام أكثر إنسانية للسجناء يعد سيئاً لهامش أرباح الشركات، ومن ثم فهي تحارب دائماً بنحو مرير هذا النظام إلى ما لا نهاية. ولا غرابة أن تجد تزييف السجلات من الأمور الشائعة. كانت الأغلبية من هؤلاء المقاولين الجشعين من أصول إسبانية، وأمريكيين أفارقة هم حراس سجون، ومقاولي سجون، وموظفين في إدارات مديري الشرطة، وخبراء العلاقات العامة في مجال السياسة، وجيوش من مدققي الحسابات من سجون الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى حول العالم. وهؤلاء حرصاء دائماً على حضور كل مؤتمر يعقده اتحاد «أيه سي أيه» الذي يعقد دائماً مرتين سنوياً في مدينتين مختلفتين، للمشاركة في الأفكار ولقاء زملاء المهنة الذين يتنافسون معهم في الأسواق. كانت هندوراس مصدراً رئيسياً للمهاجرين ـ وهي دولة عانت بسبب انقلاب دعمته الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009، ولديها الآن وضع مريب بوصفها إحدى عواصم القتل في العالم. وكان عشرات الأطفال غير المصحوبين بذويهم قد تدفقوا عبر حدود الولايات المتحدة فراراً من نظام دكتاتوري مدعوم من واشنطن. وهكذا يتبين أن دولاً أخرى تعرف الممارسات الوحشية التي تقف خلفها واشنطن ليغتني خلفاء مقاولون خواص جشعون.

سادساً: المملكة المتحدة

في الفصل **السادس** تطرق الكاتب إلى كيف تستعين المملكة المتحدة بمصادر خارجية للعنف، وكيف التحقت بصف الدول الرائدة في العالم في صناعات خصخصة

السجون ومراكز الاعتقال إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. في المملكة المتحدة توجه الكاتب أولاً إلى ضاحية فقيرة شمال مدينة شيفيلد (Sheffield) في جنوب يوركشاير (Yorkshire) لمعاينة بعض طالبي اللجوء الذين قال عنهم بأنهم يسكنون في بيوت غير صحية وعفنة. «تعمقت حالة العفن هذه منذ عام 2012 فصاعداً، حيث بدأت بريطانيا في خصخصة مساكن طالبي اللجوء، وأعطت وزارة الداخلية معظم العقود لشركة «جي فور إس» و«سيكو»» (ص 283). وكانت شركة «جي فور إس» شركة عملاقة، حيث تعمل في 125 دولة ولديها أكثر من 657 ألف موظف، وهي تضمن حراسة السجناء في سجون تديرها إسرائيل في فلسطين. وفي عام 2014 فازت شركة «جي فور إس» بعقد قيمته 118 مليون دولار لتقديم خدمات أساسية في القاعدة الأمريكية في خليج غوانتنامو في كوبا. أما «سيكو» فهي منذ تأسيسها في عام 1929، حققت انتشاراً واسعاً، وصارت متغلغة في جميع مناحي الحياة في بريطانيا، حيث تدير عبارات، وشركة دوكلاند للسكك الحديد الخفيفة في لندن، والمختبر الفيزيائي الوطني، والسجون، وعقود الدفاع، والسلطات التعليمية، وإدارة النفايات، وتدير سجوناً في أستراليا ونيوزيلاندا وألمانيا، ومجموعة من العمليات الأخرى.. وجادلت تاتشير بسذاجة، أو بخبث بأن «الخصخصة كانت علاجاً ناجعاً لمجتمع محطم، وأن المديرين سيصبحون منارات مضيئة» (ص 287). بيد أن النتائج كانت مخيبة للآمال حتى بالنسبة إلى الشروط التي دفع بها مؤيدو الخصخصة، وهو ما أدى إلى زيادة انعدام المساواة والفقر.

ليست هذه الشركات هي الوحيدة التي تعمل في مثل هذه الأسواق، فهناك شركات أخرى بأسماء مختلفة كلها تبحث عن الفرص لجمع المال من الكوارث. إن ثقافة شيطنة اللاجئين ظلت متفشية في بريطانيا. والجدير بالذكر أن الديمقراطيين الأحرار حاولوا إظهار معارضة شديدة للاتجاه المتنامي لرأسمالية الكوارث وذلك بالوقوف ضد الخصخصة لبعض القطاعات. وكانت شركة «جي فور إس» قد برعت في تأمين عقود في مجموعة من المجالات المتنوعة، وهو ما أدى إلى زيادة العائدات وتقليل المتاعب المالية في جزء آخر من نطاق العمل لو أنها خسرت عقداً واحداً، مثل عقد الترحيل. فقد أجرت صحيفة **غارديان** تحقيقاً حول البرنامج الذي تديره شركة «جي فور إس» في عام 2012، واكتشفت أن أعداداً ضخمة من المقاولين قد أداروا المبادرة بقدر قليل من الشفافية. واضطر عاطلون وآخرون معرضون للخطر إلى قبول عمل غير مدفوع الأجر. معلوم أن رأسمالية الكوارث تزدهر في بريطانيا لأن القوى المعارضة لها ضعيفة جداً. وهذا يسهم في ارتفاع وثيرة عدم المساواة والفقر بسبب رؤساء الشركات الخاصة وأصدقائهم السياسيين.

سابعاً: أستراليا

هذا الفصل جاء تحت عنوان مثير على شكل إشهار: أستراليا «إذا كان قلبك ينبض فلديك وظيفة في سيركو». أما السبب، فيرجع إلى أن «استراليا حركت الأوتار، وجمعت الشركات متعددة الجنسيات المال، وألقيت هذه المشاكل على عاتق المواقع البعيدة المستعمرة سابقاً» (ص 323). في هذا الفصل، سافر الكاتب متجها إلى جزيرة كريسماس، لأن هذه الجزيرة المعزولة هي المكان الذي احتجزت فيه أستراليا طالبي

اللجوء تحت أنظار شركة «سيركو» متعددة الجنسيات البريطانية المترقبة لتحقيق الربح. كما يوجد على الجزيرة العاملون لدى «الإدارة الأسترالية للهجرة وحماية الحدود». ويذكر الكاتب أن «لدى شبكة أستراليا الحديثة لطالبي اللجوء تاريخ دنيء. إذ عن وضعها بوصفها دولة استعمارية ارتكبت أعمال إبادة ضد سكانها الأصليين يفسر جزئياً المخاوف من الغرباء غير البريطانيين» (ص 331).

وفي غضون أكثر من عقدين، زادت كمية الأموال التي جمعها المقاولون بنحو كبير. فقد كانت هذه هي الظروف المثالية لازدهار رأسمالية الكوارث. ومما يزيد الطين بلة أن الشركات الدولية «سيركو» و«جي فور إس» ليست لديها مساءلة فعلياً في البرلمان الأسترالي. وما كان يعد أمراً محورياً بالنسبة لسياسة الهجرة الأسترالية هو ارتباطها بالشركات التي تنفذ هذه السياسة. كما أن الحزبين الرئيسيين في البلاد، حزب العمال والحزب الليبرالي كانا يؤيدان وجود مراكز الاحتجاز القائمة على التعاقد الخارجي. أدارت شركة «سيركو» بعض المرافق في جزر كوكوس، في حين حصلت شركة «جي فور إس» عن عقد لإدارة موقع جزيرة مانوس. وكانت هذه الشركة تجني أرباحاً هائلة، «حيث تتقاضى 74792 دولاراً عن كل محتجز كل سنة» (ص 339)، إذ كان من الأرخص كما يقول الكاتب وضع طلب لجوء في غرفة بفندق شيراتون في سيدني عن قضائه ليلة في جزيرة مانوس تحت سيطرة «جي فور إس». وكل هذا يتم في إطار السرية التامة للنظام. ويعزى ذلك كما يقول الكاتب إلى أن التعاقد الخارجي لإدارة السجون ومركز الاحتجاز في أستراليا قد تأثر أيضاً بعلاقاتها مع الولايات المتحدة. لقد كانت قائمة المشاكل طويلة، سواء ما يتعلق منها بإدارة الهجرة الخرقاء أو ما يخص شركة «جي فور إس» أو شركة «سيركو». مقاولو هذه الشركات يتلاعبون بالنظام بنحو كبير إلى درجة أنهم باتوا قادرين على استغلال سوء إدارة الحكومة الاتحادية لأعمال احتجاز المهاجرين بما يخدم أرباحهم.

أما الانتقادات التي توجه إلى مثل هذه السلوكيات، فتتمثل بكون أستراليا من دول العالم الأول ما كان لها أن تتعامى عن واقع الاحتجاز بمثل هذه القساوة. كما أنه لم يكن هناك ثمة دليل على أن الخصخصة قد أدت إلى تحسين الشفافية أو توفير المال للدولة. لقد ظلت العنصرية متفشية داخل نظام اقتصادي أنتج انعدام الإنسانية والتجرد من صفات البشر بينما يقمع الشفافية.

خاتمة

أخيراً، في خاتمة الكتاب، قام الكاتب بفك التعويذة وذلك بكشف كيف أن السلوك المفترس للتنفيذيين في الشركات المتعددة الجنسيات، ومسؤولي الحكومة، والعاملين المتواطئين في المنظمات غير الحكومية، يعد السمة المميزة والحاسمة لما تم تلخيصه في: «تحقيق الربح بأي ثمن». وما ذكره الكاتب في ما سلف هو أمثلة صارخة على نظام رأسمالي خرج عن مساره الصحيح، ولكنها غير قابلة للتعميم. وهكذا أثبت الكاتب بأمثلة واضحة لا مجال للشك فيها فرضية أن الرأسمالية مفترسة بطبيعتها. فالاستغلال يستفحل والجشع الغربي يتقوى وتنعكس آثاره على الدول والأشخاص والبيئة في ظل تجاهل تام مفزع لحقوق الإنسان. وما يجمع كل الدول التي زارها الكاتب هو أنها خاضعة لأيديولوجية مدمرة لشركات تستهدف جني

المال على نطاق عالمي. والحقيقة الأخرى هي أن الرأسمالية المفترسة تواجه مقاومة في جميع أنحاء العالم، وهي مقاومة في نظر الكاتب مشروعة تقرها مجتمعات تضررت منها هايتي، وبابوا غينيا الجديدة، ونشطاء يدافعون عن اللاجئين في أستراليا، ومنظمات غير حكومية في أفغانستان والفوز الانتخابي الذي حققه حزب سيريزا في اليونان. هناك معارضة متزايدة لحقيقة أن الغرب قد أصبح أكثر قليلاً من كونه مجتمعاً مسوراً محصناً بشدة، يستغل الموارد والناس في سعيه لزيادة أرباحه وتحقيق مفهوم سلام يخدم مصالح الذاتية.. بهذه الطريقة صرنا نعيش في عالم يفتقد المساواة، عالم محكوم بأسواق لا تخضع للمساءلة.

وهكذا، يتبين للجميع أن الرأسمالية الغربية تضم بين طياتها مجموعة من التناقضات الحادة؛ فبينما ساهمت في استثمار مهارة الكثير من عباقرة البشر، وقدمت كثيراً من الإنجازات المادية المبهرة للعالم، فإنها ـ في نفس الوقت ـ وصلت إلى مرحلة من الدمار الأخلاقي. ويندهش المرء حين يعلم أن التقدم الأخلاقي مع الرأسمالية المتوحشة لم يعد يساير التقدم المادي، وأصبحت هذه الحضارة تهدر ما أنجزته من رخاء ورفاهية للإنسان. حتى إن بعض المفكرين يخشون أن تكون هذه التناقضات تحمل في رحمها بداية انهيار هذه الحضارة العالمية العملاقة. وسوف يكشف ضمير العالم مستقبلاً نضال المؤلف ومن معه في مواجهة الأخطاء الكبرى للرأسمالية الاستغلالية المتوحشة □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري
مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

ـ 1 ـ

حمدي عبد الرحمن حسن. **الدولة المستحيلة في أفريقيا: مسارات متناقضة.** عمّان: الآن موزعون وناشرون، 2020. 388 ص.

ما طبيعة الدولة ودورها في أفريقيا؟ وما المسارات المتناقضة التي سلكتها الدول الأفريقية عبر مراحلها التاريخية المختلفة؟ وما العوامل الخارجية والداخلية التي كان لها التأثير الأكبر في هذه المسارات؟

يسعى هذا الكتاب للإجابة عن هذه التساؤلات المثيرة للنقاش، منطلقاً من فرضية أساسية مفادها أن فهم طبيعة الدولة ودورها في أفريقيا يصعب فصله عن مصالح الغرب الاستعمارية التي كانت ثابتة في تاريخ هذه الدول، والتي تتمثل بسعي الدول الغربية على الدوام للحصول على العمالة الرخيصة في الدول الأفريقية، والسيطرة على اقتصادها وأسواقها وما تنتجه من مواد خام وموارد طبيعية. وعليه، فقد تشكلت دولة الاستعمار في أفريقيا لتحقيق هذه الأهداف الغربية.

وفي سياق تحقيق أهدافها، سعت الدول الاستعمارية للسيطرة على الدول الأفريقية بما يتوافق ووضعها في خدمة تطور النظام الرأسمالي العالمي، الأمر الذي أدى إلى تعثر بناء الدولة في أفريقيا. وعكست مسيرة الدولة الأفريقية في حقبة ما بعد الاستعمار، هذا التعثر وحتى التناقض في تطورها، إذ عبَّرت من جهة أولى عن هشاشة بناء مؤسساتها السياسية وتدني مستوى مسؤولياتها ووظائفها الأساسية، بما في ذلك تدني دورها الأمني في حماية المصالح والممتلكات العامة، ومن جهة ثانية عن الاتساق الشديد في خدمة مصالح رأس المال الأجنبي، سواء كان ذلك

في سياق الاستعمار الجديد، أو العولمة الليبرالية الجديدة.

يعرض الكتاب لمفهوم الدولة في أفريقيا في حقبة ما قبل الاستعمار، متناولاً مجتمعات الدولة التقليدية، ومجتمع الدولة البدائية وأنماط نظم الدولة.. كما يتناول نماذج مجتمعات اللادولة في أفريقيا، وكيفية حل النزاعات في مجتمعات اللادولة. ويبحث في عوامل نشأة الدولة في مرحلة ما قبل الاستعمار، وظهور النزعة العسكرية، وضوابط ممارسة السلطة في المجتمعات التقليدية، ومساهمة التجارة في بناء الدول، إضافة إلى تجارة الرقيق والتنافس السياسي في غرب أفريقيا.

ويركز الكتاب على تحليل نشأة الدول الاستعمارية الأوروبية في أفريقيا وتطورها، ولا سيما جنوب الصحراء، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، متناولاً أنماط الدول الاستعمارية وكيفية إدارتها لمجتمعاتها المستعمرة، وهيكلية الإدارة الاستعمارية التي اشتملت على مجموعة واسعة من النخب العسكرية والمدنية الأوروبية والقادة الأفارقة، والمترجمين وجامعي الضرائب الأفارقة، إضافة إلى خبراء الغابات الأوروبيين وعلماء الأنثروبولوجيا والمستوطنين.

وإذ يتناول الكتاب الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار، يعرض للتحديات التي تواجه تطورها في مرحلة ما بعد الاستقلال التي شهدت مداً قومياً مع إعطاء الأولوية لبناء الدولة الوطنية، ومرحلة التدخل العسكري في السياسة، الذي يتميز بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وصولاً إلى مرحلة التحول الديمقراطي التي اتسمت بعدم اليقين وبظهور أوتوقراطيات نيوليبرالية جديدة. ويؤكد الكتاب أن هناك ملمحاً عاماً مشتركاً لكل هذه المراحل يتمثل بمحاولة الدولة الحفاظ على امتيازها السلطوي، ونضال القوى الاجتماعية لمقاومة جنوح سلطة الدولة نحو الاستبداد، ومحاولة الفصل بين المجالين العام والخاص. ويتوقف عند التحدي الأكبر الذي يواجه الدولة الأفريقية والذي يتمثل بظاهرة الفساد المستشري على جميع مستويات الحكم.

ويؤكد الكتاب أهمية ردم الفجوة بين الدولة الأفريقية والمجتمع نتيجة الصدام وعدم الانسجام بينهما الذي حدث بعد رحيل الاستعمار، وذلك من أجل إعادة بناء الأنظمة السياسية التي تتلاءم وتطلعات شعوب القارة ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها.

ـ 2 ـ

نوفل عبد الحميد الموسى. **الالتزامات الدستورية على الدولة وضمانات الوفاء بها**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2020. 438 ص.

يُعد الدستور الوثيقة الأساسية التي تنظم شؤون الدولة والمجتمع في بلد ما في فترة زمنية محددة، فهو الوثيقة التي تنظم حقوق الأفراد وحرياتهم، وتحدد شكل النظام السياسي والسلطات العامة فيه وتنظم طبيعة العلاقات بين مكوناته، كما تتضمن المقومات الأساسية للمجتمع في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تُعد التزامات دستورية. وقد ارتأى المشرِّع الدستوري أن يضع هذه المقومات في صلب الدستور لتصبح ملزمة للسلطات كافة، التي يتعين عليها العمل على الإيفاء بها. ويتطلب ذلك وضع التشريعات والخطط التنفيذية التي ترتقي بالمجتمع وتعمل على تنميته وازدهاره.

وهكذا تكمن أهمية البحث في الالتزامات الدستورية في ما تتضمنه من خطط عمل لكل سلطات الدولة، كل في ميدان اختصاصها، من أجل تحقيق أهداف المجتمع والتعبير عن الأيديولوجيا السائدة فيه. وهذه الالتزامات الدستورية التي تكرسها النصوص الدستورية تمثل إرادة السلطة المؤسسة التي وضعت الدستور، لذلك فإنها تبقى فوق السلطات كافة التي يتوجب عليها تنفيذها ـ من حيث المبدأ ـ ويحرص المشرّع الدستوري على توضيحها وتعميقها.

يعرض الكتاب للالتزامات الدستورية وعلاقتها بالقواعد الدستورية، ويؤكد مطابقة الالتزامات الدستورية مع القواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع، وكذلك توافق الالتزامات الدستورية مع الاستراتيجية العامة للدولة، كما يبرز طبيعة مبدأ المساواة والشمولية في الالتزامات الدستورية، ويتناول دور السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والرقابية والرأي العام في تنفيذ الالتزامات الدستورية .

ـ 3 ـ

إبراهيم بدران. **الدولة العربية من السلطوية إلى الحداثة.** عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2020. 328 ص.

يجدد هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ التساؤل حول الأسباب الكامنة وراء تخلف البلدان العربية عن اللحاق بركب الدول المتقدمة وحتى الدول التي كانت قبل نحو نصف قرن لا تكاد تذكر، فيؤكد أنه بينما سارعت هذه الدول في بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي تعزيز قدراتها على الإنجاز والإبداع والمنافسة، استمرت الأقطار العربية في التراجع على مستوى الدولة والمؤسسات والاعتماد على الخارج في كل شيء، فتفاقمت فيها مشاكل الحكم والإدارة والفقر والبطالة، وهو ما سمح للقوى الأجنبية المتربصة بالمنطقة العربية بالتدخل في شؤون البلدان العربية الداخلية وتحويل المنطقة إلى مسرح مفتوح للنزاعات والحروب الأهلية. وفي ظل هذا الواقع المزري، انشغلت البلدان العربية بمشكلاتها الداخلية المتفاقمة وأصبحت أبوابها مشرّعة للتدخلات الأجنبية، فغاب عنها الاستقرار السياسي وفشلت في تحقيق تنمية مستقلة تذكر لتبقى من بين الدول الأضعف في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مستدامة، في حين بات يُنظر إلى المجتمعات العربية كمجتمعات عصية على التغيير.

من هنا يسعى الكتاب للبحث عن السبل الكفيلة بمعالجة مأزق البلدان العربية من خلال قراءة موضوعية للتحديات التي تواجه بناء الدولة العربية والإفادة قدر الإمكان من تجارب الأمم التي نجحت في التغيير والتقدم، فيؤكد أنه لا بد للدولة العربية من أن تغيّر وسائل وأنماط الإنتاج فيها لتحقيق تنمية مستدامة، ولا بد من الاتجاه نحو بناء المؤسسات على أسس علمية بعيداً من الاستمرار في شخصنة هذه المؤسسات والعلاقات الزبونية التي غالباً ما تترافق مع الهدر والفساد. وقبل أي شيء آخر، لا بد من وضع حد نهائي للدولة السلطوية والكف عن اللهاث وراء المناصب والسلطة الفردية والحكم الشمولي أو الدكتاتورية بأي ثمن وعلى حساب بناء الدولة الحديثة. ويشدد المؤلف على أن المجتمعات التي تمكنت من اللحاق بركب التقدم اتجهت نحو الديمقراطية وبناء المؤسسات التي تسمح للمواطن بالمشاركة في صناعة مستقبله، ونحو تغيير جذري في بناها الاقتصادية باتجاه التصنيع.

يضم الكتاب خمسة فصول يقدم فيها المؤلف رؤيته للتوجه نحو بناء الدولة الحديثة، فيتناول على التوالي مفهوم الدولة الحديثة، والدولة العربية الراهنة، والتصنيع كمحرك للتحولات الاجتماعية، والثورة الصناعية كرافعة للتعليم، والتسامح والحداثة والتقدم.

ـ 4 ـ

بشير زين العابدين. **إدارة المشاريع السياسية في عالم عربي متحول**. إسطنبول: دار الأصول العلمية، 2020. 386 ص.

تمر المنطقة العربية ـ كما يأتي في مقدمة هذا الكتاب ـ في حالة تحوّل يُتوقع أن تتصاعد وتيرته في العقد المقبل نتيجة الزيادة السكانية و«الثورة الرقمية» التي تسفر عن متغيرات كبرى في المشهد السياسي والاقتصادي والمجتمعي. ويتزامن دخول الجيل الجديد في معترك العمل السياسي مع تنامٍ غير مسبوق في أدوات التواصل وفي الرغبة الشعبية بالمشاركة في الشأن العام. إلا أن البنى التحتية للممارسة السياسية وغياب وسائل الممارسة السلمية للعمل السياسي لا تزال تمثل العائق الأكبر أمام الشباب المتحمس للتغيير والمندفع بشتى الاتجاهات من دون توجيه.

من هنا يؤكد هذا الكتاب أهمية ترشيد العملية السياسية وتوسيع قاعدتها الشعبية وتوفير أدواتها، متناولاً ـ كما يأتي في تعريفه ـ مفهوم إدارة المشاريع السياسية من خلال تقديم جملة من الفنون والمهارات المتعلقة بإدارة العمل السياسي من منظور تطبيقي يتواءم مع التحولات الكبرى التي تمر بها المنطقة العربية والتي يتوقع أن تتسارع وتيرتها في العقد الثالث من الألفية (2020 ـ 2029)، وأن تؤثر في أنماط الممارسة التقليدية التي سادت في القرن الماضي، وبخاصة في ما يتعلق بتداعي المركزية، وتراجع الدور السياسي للمؤسسات العسكرية، واضمحلال الأيديولوجيات والأحزاب، وذلك في مقابل تنامي دور الشبكات وتغيّر مفاهيم القيادة وتطور أدوات الممارسة السياسية وتنامي دور الإعلام الاجتماعي.

ولتعزيز عملية الانتقال من مرحلة الصراع في العقد الماضي إلى مرحلة البناء في العقد الحالي يركز الكتاب على السبل المتاحة لتأهيل أكبر جيل شبابي عرفه الوطن العربي في تاريخه على مهارات العمل السياسي وتمكين أبنائه من الممارسة السلمية وفتح آفاق المشاركة الشعبية في تحقيق المصلحة العامة، وتجنيب الفئات الأكثر فاعلية في المجتمع اللجوء إلى العنف في حال استمرار تهميشهم ومنعهم من العمل المدني.

ثانياً: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Suzanne Maloney (ed.)
The Iranian Revolution at Forty
Washington, DC: Brookings Institution Press, 2020. 251 p.

تعَدّ الثورة الإيرانية التي أطاحت الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي عام 1979 واحدة من أهم الأحداث في أواخر القرن العشرين، إذ أدت إطاحة الشاه، الحليف الأبرز للولايات المتحدة والغرب، ومن ثم تأسيس الجمهورية الإسلامية من جانب الثيوقراطية الثورية التي تسلمت السلطة، إلى تغيير جذري في السياسة الداخلية للدولة، والاقتصاد، والمجتمع، انطوى

على تغيير مماثل في التوازن الجيوستراتيجي في الشرق الأوسط والعالم.

لقد شكلت الثورة خسارة استراتيجية كبيرة بالنسبة إلى واشنطن، نظراً إلى الدور الكبير الذي كانت إيران الشاه تؤديه لحماية المصالح الأمريكية والغربية عموماً في المنطقة. وولّد هذا التغيير تحديات خطيرة للولايات المتحدة ـ وهي تحديات مستمرة منذ أربعة عقود حتى يومنا هذا. ويمكن القول إن العداوة المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة لا تزال تتصدر المشهد في المنطقة منذ نحو أربعين عاماً حتى الآن، بدءاً من اقتحام السفارة الأمريكية في طهران في تشرين الثاني/نوفمبر 1979، وأزمة الرهائن الأمريكيين الذين احتُجزوا في السفارة وفشل العملية العسكرية الأمريكية لتحريرهم في نيسان/أبريل 1980، مروراً باندلاع الحرب الكارثية بين إيران والعراق (أيلول/سبتمبر 1980) وتوسيع دور الجيش الأمريكي في الحفاظ على الأمن داخل الخليج وحوله، وصولاً إلى الاتفاق النووي الإيراني (2015) وانسحاب الولايات المتحدة منه في أيار/مايو 2018 وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكيّة على إيران التي لم ترفع بصورة كاملة عملياً منذ اندلاع الثورة.

من هنا يستكشف أكثر من عشرين خبيراً في هذا الكتاب أحداث الثورة الإيرانية وانعكاسها على الشرق الأوسط المتقلب وبقية العالم. كما يبحثون في الوعود التي أطلقتها الثورة وتأثير رجال الدين في الإيرانيين العاديين، وبخاصة النساء، والعداء المستمر مع الولايات المتحدة؛ في مقابل التقارب مع روسيا (ولا سيّما في ما يتعلق بالأزمة السورية)، إضافة إلى انعكاسات الثورة على علاقات إيران بدول الجوار، العراق وسورية وحزب الله في لبنان، في مواجهة إسرائيل، ناهيك بتأزم العلاقات مع السعودية وبلدان الخليج العربية عامة، والتعايش مع تركيا وتأثير الثورة في ميزان القوى في الشرق الأوسط الأوسع.

يساعد الكتاب على وضع الثورة الإيرانية في منظور تاريخي وجغرافي سياسي، مقدماً بذلك للباحثين والمهتمين بقضايا الشرق الأوسط مادة غنية ومثيرة للنقاش حول التداعيات الجيوستراتيجية للثورة الإيرانية على المنطقة والاضطرابات العنيفة التي رافقتها منذ أربعة عقود.

ـ 2 ـ

Steven E. Zipperstein

Law and the Arab–Israeli Conflict

London: Routledge, 2020. 412 p. (UCLA Center for Middle East Development (CMED) Series)

يعرض هذا الكتاب للحجج القانونية المختلفة التي استخدمها العرب واليهود خلال الانتداب البريطاني لفلسطين (1922 ـ 1948) مراراً وتكراراً لكسب النفوذ والتأثير في الرأي الدولي في سياق اللجوء إلى القانون كأداة ومورد وسلاح في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وكيفية استمرار هذا الاتجاه المبكر للجوء إلى القانون حتى يومنا هذا. يستند الكتاب إلى مصادر أصلية تضم وثائق وشهادات عامة وسرية ومذكرات ورسائل وملفات حكومية وغيرها من المصادر الموثقة. تتمحور هذه المستندات القانونية إلى حد كبير حول مسألتين أساسيتين: **الأولى**، تتعلق بالوعود البريطانية المتضاربة للعرب واليهود خلال الحرب العالمية الأولى؛ و**الثانية** بحقوق ومطالبات الأطراف بحائط البراق، الجزء الجنوبي من السور الغربي

للمسجد الأقصى ويجاوره مباشرة بابه المسمى «باب المغاربة» أو «حائط المبكى» بحسب التسمية التي يطلقها اليهود على الحائط نسبة لصلواتهم عنده التي تأخذ شكل البكاء والنواح.

ويسعى الكتاب للكشف عن كيفية استخدام الأطراف الثلاثة ـ العرب واليهود وبريطانيا ـ للإجراءات القانونية لتحقيق أهدافهم خلال سنوات الانتداب، وما حققه كل طرف من إفادة ـ ولو بدرجات متفاوتة من النجاح ـ من الحجج القانونية المختلفة التي عرضها على اللجان التي شكلها الانتداب البريطاني لبت النزاع حول حائط البراق.

ولعل أبرز ما يمكن التوقف عنده بالنسبة للوعود البريطانية المتضاربة للعرب واليهود، صدور وعد بلفور في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1917 الذي عبّر عن تعاطف بريطانيا مع مساعي الحركة الصهيونية لإقامة وطن لليهود في فلسطين «وبذل قصارى جهدها لتحقيق هذه الغاية، على ألّا يحدث أي شيء قد يؤدي إلى الانتقاص من الحقوق المدنية والدينية للجماعات الأخرى المقيمة في فلسطين، في حين كانت بريطانيا التي كانت تدعي أنها ستسعى أثناء احتلالها ومن ثم انتدابها لفلسطين إلى عدم الإضرار بالشعب الفلسطيني، تتنكر لوعودها للعرب والفلسطينيين بأن فلسطين ستكون تحت الحكم العربي بعد جلاء العثمانيين عنها، وتتلاعب بجوهر فكرة الانتداب التي ينص عليها ميثاق عصبة الأمم والتي تدعو القوة المنتدبة إلى مساعدة الشعب الواقع تحت الانتداب على بناء مؤسساته السياسية والاقتصادية، وتمارس على الأرض ـ بالتنسيق مع الحركة الصهيونية ـ إجراءات قمعية وملتوية أسهمت في تشجيع يهود القارة الأوروبية على الهجرة إلى فلسطين وحرمت الشعب الفلسطيني تطلعاته إلى الحرية والاستقلال.

وفي ما يتعلق بالخلاف القانوني حول حائط البراق، فقد أكدت اللجنة الدولية المحايدة التي ألّفتها عصبة الأمم عام 1930 أن ملكية حائط البراق وحق التصرف فيه وفي المناطق المجاورة له تخص المسلمين. وأعلنت اللجنة أن الجانب اليهودي لم يدّعِ أي ملكية لحائط المبكى، وإنما طالبها بالاعتراف بأن «حائط المبكى» مكان مقدس ليهود العالم قاطبة، وبالتالي يحق لهم التوجه إليه للصلاة وفقاً لطقوسهم الدينية من دون ممانعة من أحد. وقررت اللجنة أن الطلب اليهودي لا يتعدى كونه مجرد طلب لمنح اليهود امتيازاً بزيارة الحائط، وأن المنطقة المجاورة للحائط هي أملاك إسلامية. مع ذلك، لم يتوقف الجانب اليهودي عن اعتبار حائط البراق جزءاً من «الهيكل اليهودي» المزعوم، بينما تجاهل الجانب البريطاني توصيات اللجنة الدولية المحايدة التي أكدت ملكية المسلمين لحائط البراق وعملت على إلغاء توصيات اللجنة التي تصب في مصلحة الفلسطينيين في شباط/ فبراير 1932. في كل الأحوال، وعلى الرغم من أن اليهود أقروا بأنهم لا يدعون حق ملكية حائط البراق، فإن الاحتلال الإسرائيلي للمدينة القديمة في القدس عام 1967 مثّل بداية لحفر الأنفاق في ساحة البراق وأسفل الأقصى في سياق الجهود لتهويد المكان

وفرض وقائع على الأرض تهدد الأقصى وتمهد لبناء الهيكل المزعوم. وتمثل الادعاءات القانونية الإسرائيلية مدخلاً للمساومة والحصول على أي صورة من صورة مشاركة العرب في سيادتهم على الحائط، واستخدام

ذلك كسند سياسي وتاريخي لليهود بملكية القدس وكل فلسطين.

ـ 3 ـ

Jean Ho

State Responsibility for Breaches of Investment Contracts

Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2020. 378 p.

يؤكد هذا الكتاب أهمية البحث في مسؤولية الدولة عن خرق عقود الاستثمار، وذلك نظراً إلى نمو الاستثمار والتجارة الدولية نتيجة تشابك المصالح الاقتصادية وسهولة انتقال رؤوس الأموال في شكل استثمارات ضخمة وتزايد عقود الاستثمار الدولية وكذلك المنازعات الاستثمارية وتعقد الإجراءات القضائية الهادفة إلى تسويتها بما يضمن تشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية وفي الوقت نفسه حمايتها من المخاطر السياسية وغير التجارية.

ولما كانت الدولة طرفاً أساسياً في عقود الاستثمارات الدولية، كان لا بد من التركيز على قانون مسؤولية الدولة عن خرق عقود الاستثمار بما يتوافق والقانون الدولي، الذي تطور وأفاد بشكل أساسي من قرارات التحكيم المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية. ويعود ذلك بوجه عام إلى تخوُّف المستثمر الأجنبي من المناخ التشريعي للدولة المضيفة، حيث تتمثل هذه المخاوف أساساً بعدم حياد القضاء الوطني للدولة المستضيفة للاستثمار، إضافة إلى تخوفه من استعمال الدولة لسلطتها في تعديل تشريعاتها الوطنية، التي يخضع لها عقد الاستثمار والذي من شأنه التأثير سلباً في حقوق المستثمر.

وعليه سعى المستثمر على الدوام للحصول على حماية قانونية كاملة لاستثماراته، سواء من خلال قانون الاستثمار في البلد المضيف أو بموجب القانون والاتفاقيات الدولية. في المقابل، ترتب على الدولة المضيفة للاستثمار تطوير عقود استثماراتها بما يضمن الحماية القانونية للاستثمار التي يكفلها القانون والاتفاقيات الدولية.

ـ 4 ـ

Sam Dubberley, Alexa Koenid and Daragh Murray (eds.).

Digital Witness: Using Open Source Information for Human Rights Investigation, Documentation, and Accountability

Oxford: Oxford University Press, 2020. 384 p.

ما لا شك فيه أن مقاطع الفيديو الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان، إضافة إلى صور الأقمار الصناعية للتدهور البيئي، وشهادات شهود العيان المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي، باتت تساعد الناشطين في قضايا حقوق الإنسان على الوصول إلى مزيد من البيانات أكثر من أي وقت مضى. ولا يخفى أن تقنيات الهاتف المحمول ووسائل التواصل الاجتماعي وما توفره من معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان كان لها تأثيرها البالغ في سرعة إعداد التقارير والتوثيق في مجال حقوق الإنسان والسعي لتحقيق المساءلة القانونية.

مع ذلك، يؤكد هذا الكتاب أن هذه الأساليب الجديدة لجمع المعلومات ونشرها خلقت أيضاً تحديات كبيرة للباحثين والعاملين في مجال حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يتم تصوير الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان أو جرائم الحرب على الهواتف

المحمولة للضحايا أو المتعاطفين معهم من السياسيين. وغالباً ما يحدث التقاط المحتوى ونشره عشوائياً، ولدوافع جمّة، من بينها زيادة الوعي بمحنة المتضررين من الانتهاكات، أو تعبئة الرأي العام الدولي. لذا يجب التحقق من محتوى البيانات لكي يكون محتواها مفيداً للمحققين. وفي هذا السياق، بات الاهتمام يتركز على التحقق من التقارير والبيانات الصادرة عن التواصل الاجتماعي أكثر من أي وقت مضى. ويتطلب ذلك تطوير مهارات الجيل الجديد من نشطاء منظمات حقوق الإنسان والمحامين والباحثين وتنمية قدراتهم للتمكن من العمل في بيئة رقمية معقدة مع الالتزام بالقواعد الأخلاقية.

ثالثاً: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Lindsay Maizland and Zachary Laub, **«The Taliban in Afghanistan,»** Council on Foreign Relations (11 March 2020).

تتناول هذه المقالة تداعيات الاتفاقية الجديدة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان التي تم التوصل إليها في شباط/فبراير 2020 لتحديد مسار للسلام في أفغانستان بعد أكثر من ثمانية عشر عاماً من الحرب في البلاد. تتضمن هذه الاتفاقية انسحاباً كبيراً للقوات الأمريكية من أفغانستان في مقابل أن تضمن حركة طالبان أنها لن توفر ملاذاً آمناً للإرهابيين. كما تدعو الاتفاقية إلى بدء مفاوضات حول مستقبل أفغانستان بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية، التي تم تهميشها إلى حد كبير خلال المحادثات التي سبقت الاتفاقية بين الولايات المتحدة وطالبان. ويعتقد كثير من المراقبين أن الاتفاقية بين الجانبين قد تمهد الطريق لعودة طالبان إلى السلطة.

لقد حكمت حركة طالبان أفغانستان من عام 1996 حتى عام 2001 عندما أطاح نظامَها غزوٌ بقيادة الولايات المتحدة لتوفيره ملاذاً للقاعدة وأسامة بن لادن. لكن الحركة أعادت تجميع صفوفها عبر الحدود في باكستان وقادت تمرداً ضد الحكومة المدعومة من الولايات المتحدة في كابول لأكثر من ثمانية عشر عاماً.

ويرى كثير من الخبراء أن حركة طالبان أقوى الآن من أي وقت مضى خلال السنوات الثماني عشرة الماضية؛ فهي تسيطر على عشرات المناطق الأفغانية وتواصل شن هجمات ضد أهداف حكومية ومدنية، ولديها نحو 60 ألف مقاتل بدوام كامل. وقد صمدت الحركة أمام عمليات مكافحة التمرد التي قادتها ثلاث إدارات أمريكية متعاقبة في حرب أسفرت عن مقتل أكثر من 2400 أمريكي و1100 جندي من الناتو، إضافة إلى مقتل أكثر من 43 ألف مدني، وكذلك مقتل نحو 45 ألف جندي وشرطي أفغاني في السنوات الخمس الماضية.

وعلى الرغم من إسقاط طالبان من السلطة، فهي حظيت بالدعم من جانب نصف الأفغان تقريباً، معظمهم من البشتون والأفغان الريفيين. ويعود ذلك الدعم لطالبان والجماعات المتحالفة معها جزئياً إلى المظالم ضد المؤسسات العامة. ومع اكتساب محادثات السلام بين الولايات المتحدة وطالبان تقدماً، أظهرت الأغلبية العظمى من الأفغان أنهم يؤيدون عملية السلام، ويعتقد

64 بالمئة منهم أن المصالحة مع طالبان ممكنة.

مع ذلك، هناك تحديات عديدة قد تواجه المناقشات داخل أفغانستان ويجب العمل على تسويتها، من بينها كيفية تقاسم السلطة بين الحكومة الأفغانية مع طالبان، وما الذي سيحدث للمؤسسات والدستور الديمقراطي لأفغانستان، وكيف سيتم حماية حقوق المرأة. وتظل هناك تساؤلات أيضاً حول ما إذا كان سيتم نزع سلاح مقاتلي طالبان وإعادة دمجهم في المجتمع ومن الذي سيقود جيش البلاد. كذلك لا بد من الأخذ في الحسبان أن طالبان تريد إقامة حكومة إسلامية في أفغانستان، من الناحية المثالية كإمارة، يقودها زعيم ديني وتستمد شرعيتها من رجال الدين، علماً أن أفغانستان حالياً جمهورية إسلامية، يقودها رئيس وتستمد الشرعية من الاقتراع العام ووفقاً للقوانين والمعايير الدولية.

وفي الواقع يختلف المحللون حول دوافع طالبان وما تسعى له الحركة من المفاوضات داخل أفغانستان. ويخشى بعض الخبراء والأفغان من أن الاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان كان مجرد محاولة لإخراج القوات الأمريكية من أفغانستان وأنه يمكن أن يشعل صراعاً جديداً من شأنه أن يسمح لطالبان في نهاية المطاف باستعادة السيطرة على كامل البلاد. وهناك اعتقاد بأنه بالنسبة إلى طالبان، «لا يعني السلام نهاية للقتال، بل يعني نهاية للاحتلال الأمريكي»، وبعد رحيل الولايات المتحدة، ستعمل طالبان على تسوية حساباتها وإعادة تأسيس الإمارة الإسلامية.

ـ 2 ـ

Thomas Parker,
«Iran and the U.S. Elections: A Chance to Meddle?,»
Fikra Forum (The Washington Institute for Near East Policy) (18 March 2020).

يرى الخبير الأمريكي بالشؤون الأمنية توماس باركر في تحليله للتوتر المتصاعد بين إيران والولايات المتحدة، أن طهران ستحاول التأثير في الانتخابات الأمريكية المرتقبة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل سعياً لإخراج الرئيس ترامب من البيت الأبيض؛ فهو الذي تنصل من الاتفاق النووي الإيراني الموقع عام 2015 ليعيد فرض العقوبات الأمريكية الاقتصادية عليها، وهو الذي أرغم الكثير من الشركات الأجنبية لتحذو حذوه، بهدف شل حركة الاقتصاد الإيراني.

وبطبيعة الحال يشير الموقف الإيراني المفترض إلى أن طهران تفضل فوز المرشح الديمقراطي ونائب الرئيس السابق بايدن، الذي من المحتمل أن يغيّر سياسة الولايات المتحدة في إيران، فيعاود القبول بالاتفاق النووي، والعمل بموجبه بحيث ترفع الولايات المتحدة عقوباتها الاقتصادية الراهنة مقابل معاودة إيران الالتزام بالقيود التي فرضها الاتفاق على برنامجها النووي.

وعلى الرغم مما تبديه طهران من حذر في عرض خياراتها لمواجهة القوات الأمريكية في المنطقة، فمن المرجح أن تواصل سعيها لإخراج القوات العسكرية الأمريكية من العراق للتخلص من عدوها الأمريكي والانتقام لاغتيال قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في كانون الثاني/يناير الماضي. وقد صرح الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي

شمخاني في 8 آذار/مارس الحالي بأن العد التنازلي لطرد القوات الأمريكية من المنطقة قد بدأ. وجاءت تصريحاته في لقاء مع رئيس جهاز الاستخبارات الوطني العراقي مصطفى الكاظمي.

وفي ترجمة للتهديدات الإيرانية واصلت «كتائب حزب الله» العراقية الحليفة لإيران إطلاق الصواريخ على القوات العسكرية الأمريكية المنتشرة في قاعدة عين الأسد الجوية وعلى السفارة الأمريكية.. وقتل نتيجة هجمات حزب الله جنديان أمريكيان وآخر بريطاني في 11 آذار/مارس الحالي. وأدى هجوم آخر لحزب الله في 14 آذار/مارس إلى إصابة عدة جنود أمريكيين بجروح بالغة، وذلك بعد يوم واحد من رد أمريكي على معاقل «كتائب» الحزب تسبب بتوتر حاد مع الحكومة العراقية التي أعلنت أن الرد الأمريكي أودى بحياة جنود عراقيين.

والواقع أن إيران تسعى لممارسة الضغط على القوات الأمريكية في بغداد لإجبارها على الرحيل عن العاصمة العراقية. وسوف تعتمد و«الميليشيات العراقية» الحليفة لها هذه السياسة بغض النظر عن الانتخابات الأمريكية، ولكنها قد ترفع من وتيرة الهجمات مع اقتراب موعد الانتخابات، بما في ذلك استئناف هجماتها على أهداف خليجية سعياً لإحراج ترامب مع اقتراب الانتخابات. ومن الممكن أيضاً أن تستخدم إيران الهجمات السيبرانية ضد الرئيس ترامب في محاولة لإضعاف ترشيحه، إذ سبق أن شنّت طهران هجمات سيبرانية على شركات أمريكية، وبوسعها في هذا السياق الحصول على معلومات تشهّر بالحزب الجمهوري أو الرئيس الأمريكي. ويمكنها في هذا الخصوص الاستعانة بروسيا التي تعمل شريكة لها في بعض الأحيان.

وفي الحصيلة، من مصلحة إيران أن تواصل الضغط على القوات الأمريكية الموجودة في العراق بغض النظر عمّن يفوز في السباق الرئاسي. فالزعماء الإيرانيون يعتقدون أن الغلبة لهم في العراق نظراً إلى قربه من إيران ودعم القوى العراقية الحليفة لهم، ناهيك بتردّي الوضع في العراق وعدم حماسة الشعب الأمريكي لشن حرب على طهران، وربما أيضاً نتيجة موقف ترامب المتناقض من الوجود الأمريكي هناك. وحتى إذا لم تترك هذه الهجمات وقعاً كبيراً على الناخبين الأمريكيين، تستطيع إيران الادعاء بأنها ساهمت في هزيمة الرئيس ترامب في حال خسارته، وحققت هدفها بالانتقام لمقتل سليماني على أفضل وجه □